

تقرير لجنة نزع السلاح

التذييل الثالث

المجلد الأول

فهرست البيانات حسب البلد والموضوع  
والمحاضر الحرفية للجنة نزع السلاح  
في عام ١٩٨١



بالتسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
<u>أولا - التنظيم والاجراءات</u>	
١ - المسائل العامة والتنظيمية	
فرنسا (الرئيس) أمين اللجنة نيابة عن الأمين العام المكسيك السويد ايطاليا الهند	١٠١
الجمهورية الديمقراطية الألمانية أستراليا تشيكوسلوفاكيا ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية )	١٠٢
اليابان رومانيا كندا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يوغوسلافيا نيجيريا	١٠٣
فرنسا (الرئيس) بلجيكا كندا باكستان الهند المكسيك	١٠٤
بلغاريا هنغاريا البرازيل الصين بولندا	١٠٥

بالتسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
بلجيكا	١٠٥
كوبا	
فرنسا (الرئيس)	
المكسيك	
المملكة المتحدة	
الولايات المتحدة	
فرنسا (الرئيس)	١٠٧
سرى لانكا	
مصر	
الجزائر	
باكستان	
اثيوبيا	
نيجيريا	
يوغوسلافيا	١٠٨
المملكة المتحدة	
الهند	
ايران	
كندا	
اندونيسيا	
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	
فنزويلا	
بيرو	
بورما	١٠٩
نيجيريا	
فرنسا (الرئيس)	
منغوليا	١١٠
فنزويلا	
الهند	
اندونيسيا	
رومانيا	
مصر	

بالتسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أستراليا هولندا منغاليا الهند	
الجمهورية الديمقراطية الألمانية (الرئيس) منغاليا كوبا	١١١
كينيا تشيكوسلوفاكيا	١١٢
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يوغوسلافيا الهند باكستان البرازيل	
إيطاليا الصين باكستان فنزويلا	١١٣
النرويج (دولة غير عضو) بلغاريا أمين اللجنة	١١٤
الجمهورية الديمقراطية الألمانية (الرئيس) فنزويلا المملكة المتحدة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يوغوسلافيا الولايات المتحدة الأمريكية باكستان فرنسا نيجيريا	١١٦

بالتسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
الدانمرك ( دولة غير عضو ) فيلندا ( دولة غير عضو ) فرنسا	١١٧
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١١٨
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١١٩
باكستان	
الجمهورية الديمقراطية الألمانية ( الرئيس )	
ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ( الرئيس ) هولندا	١٢٠
فنزويلا	١٢١
نيجيريا	
الولايات المتحدة الأمريكية	
كندا	١٢٥
الأرجنتين	
الجزائر ( نيابة عن مجموعة الـ ٢١ )	
ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ( الرئيس )	
الجزائر ( نيابة عن مجموعة الـ ٢١ )	١٢٦
الهند	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١٢٧
باكستان	
ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ( الرئيس )	
هنغاريا ( الرئيس )	١٢٨
المكسيك	
الهند	
كندا	
باكستان	
الصين	
هنغاريا ( الرئيس )	١٢٩

بالتسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
البرازيل الأرجنتين المغرب رومانيا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية كندا	١٣٠
كوبا الجزائر البرازيل بولندا	١٣١
الجمهورية الديمقراطية الألمانية أستراليا اندونيسيا سري لانكا المغرب الهند باكستان	١٣٢
اثيوبيا الأرجنتين الهند منغوليا (الرئيس)	١٣٣
الهند (الرئيس) فنزويلا البرازيل الجمهورية الديمقراطية الألمانية اندونيسيا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المكسيك باكستان كندا	١٣٤

بالتسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
بلغاريا	١٣٥
رومانيا	
يوغوسلافيا	
بلجيكا	١٣٦
السويد	
هنغاريا	
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	
البرازيل ( نيابة عن مجموعة الـ ٢١ )	
نيجيريا	
منغوليا	
باكستان	
تشيكوسلوفاكيا	١٣٧
رومانيا	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
المغرب	
الهند ( الرئيس )	
المملكة المتحدة	
فرنسا	
الولايات المتحدة الأمريكية	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
المكسيك	
كندا	١٣٨
بلغاريا	
بلغاريا ( نيابة عن مجموعة من الدول الاشتراكية )	١٣٩
بيرو	
بورما	
الهند ( الرئيس )	١٤٠
بلغاريا	
البرازيل	
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	
المغرب	
تشيكوسلوفاكيا	



بالتسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
أستراليا	١٤١
اندونيسيا	
المكسيك	
السويد	
الصين	
يوغوسلافيا	
الأرجنتين	
البرازيل	
الصين	١٤٢
مصر	
هولندا	
بلغاريا	
فنزويلا	
بولندا	
رومانيا	
الهند	
باكستان	
النرويج ( دولة غير عضو )	
البرازيل	
الهند ( الرئيس )	
اندونيسيا ( الرئيس )	١٤٣
المكسيك	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
نيجيريا	
اليابان	١٤٤
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	١٤٥
زائير	
منغوليا	
مصر	١٤٦
بلغاريا	
السويد ( رئيس فريق الخبراء العلميين المعني بالظواهر الاهتزازية )	

بالتسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
<p>ايطاليا ( رئيس الفريق العامل المخصص للضمانات الأمنية )  هنغاريا ( رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية )  كوبا  باكستان  رومانيا  المكسيك  اليابان  منغوليا ( نيابة عن مجموعة من الدول الاشتراكية )  اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية  هنغاريا  تشيكوسلوفاكيا  ايطاليا  اندونيسيا ( الرئيس )</p>	١٤٧
<p>المكسيك ( رئيس الفريق العامل المعني بوضع برنامج شامل لنزع السلاح )  السويد ( رئيس الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية )  بلجيكا  البرازيل  منغوليا ( نيابة عن مجموعة من الدول الاشتراكية )  الصين  بولندا  اثيوبيا  بورما ( نيابة عن مجموعة ال ( ٢١ ) )  كوبا  اندونيسيا ( الرئيس )  الولايات المتحدة الأمريكية  المملكة المتحدة  فرنسا  اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية  منغوليا  باكستان  اندونيسيا ( الرئيس )</p>	١٤٨

بالتسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
٢ - اشتراك الدول غير الأعضاء	
فرنسا (الرئيس)	١٠٤
باكستان	
منغوليا	
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
بلغاريا	
الصين	
كوبا	
اثيوبيا	
كندا	
يوغوسلافيا	
الهند	
هنغاريا	
المكسيك	
فرنسا (الرئيس)	١٠٨
فرنسا (الرئيس)	١٠٩
فرنسا (الرئيس)	١١٠
اسبانيا (دولة غير عضو)	١١٢
الجمهورية الديمقراطية الألمانية (الرئيس)	١١٣
هنغاريا (الرئيس)	١٢٩
هنغاريا (الرئيس)	١٣٣
الصين	١٤٢

بالتسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
<u>ثانيا - حظر التجارب النووية</u>	
المكسيك السويد ايطاليا الهند	١٠١
الجمهورية الديمقراطية الألمانية أستراليا تشيكوسلوفاكيا	١٠٢
اليابان رومانيا كندا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية نيجيريا	١٠٣
بلغاريا هنغاريا البرازيل الصين بولندا بلجيكا	١٠٥
السويد (رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للظواهر الاهتزازية) السويد أستراليا اليابان المملكة المتحدة فرنسا (الرئيس)	١٠٦
سرى لانكا الجزائر باكستان اثيوبيا نيجيريا	١٠٧

بالتسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
يوغوسلافيا المملكة المتحدة الهند كندا اندونيسيا الجمهورية الديمقراطية الألمانية المكسيك فنزويلا بيرو	١٠٨
اليابان كينيا هولندا بورما منغوليا	١٠٩
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المكسيك	١١٠
البرازيل بنغلاديش كوبا	١١١
نيجيريا كينيا تشيكوسلوفاكيا اسبانيا ( دولة غير عضو ) باكستان	١١٢
الجمهورية الديمقراطية الألمانية ( الرئيس ) الصين باكستان فنزويلا النرويج ( دولة غير عضو ) بلغاريا	١١٣
	١١٤

بالتسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
الجمهورية الديمقراطية الألمانية (الرئيس) فنزويلا المملكة المتحدة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يوغوسلافيا الولايات المتحدة الأمريكية باكستان نيجيريا	١١٦
الدانمرك (دولة غير عضو)	١١٧
الجمهورية الديمقراطية الألمانية (الرئيس)	١١٩
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) (الرئيس) بولندا	١٢٠
الولايات المتحدة الأمريكية	١٢١
كوبا	١٢٤
كندا الأرجنتين كوبا	١٢٥
الجزائر (نيابة عن مجموعة الـ ٢١) الهند	١٢٦
السويد أستراليا الجزائر (نيابة عن مجموعة الـ ٢١) المكسيك	١٢٧
هنغاريا (نيابة عن مجموعة من الدول الاشتراكية) البرازيل اندونيسيا كينيا ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) (الرئيس)	

بالتسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
المكسيك الهند كندا باكستان	١٢٨
البرازيل الأرجنتين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١٣٠
كوبا الجزائر البرازيل بولندا	١٣١
الجمهورية الديمقراطية الألمانية أستراليا اندونيسيا سرى لانكا المغرب الهند باكستان	١٣٢
اثيوبيا هنغاريا (الرئيس)	١٣٣
فنزويلا الجمهورية الديمقراطية الألمانية المكسيك	١٣٤
بلغاريا رومانيا يوغوسلافيا	١٣٥
السويد هنغاريا الجمهورية الديمقراطية الألمانية البرازيل (نيابة عن مجموعة الـ ٢١) نيجيريا منغوليا	١٣٦

بالتسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
تشيكوسلوفاكيا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الهند (الرئيس) الولايات المتحدة الأمريكية المملكة المتحدة المكسيك	١٣٧
كندا بلغاريا	١٣٨
بلغاريا ( نيابة عن مجموعة من الدول الاشتراكية ) بيرو بورما	١٣٩
الهند (الرئيس) بلغاريا البرازيل الجمهورية الديمقراطية الألمانية	١٤٠
الصين النرويج ( دولة غير عضو )	١٤٢
اندونيسيا (الرئيس) المكسيك نيجيريا	١٤٣
اليابان	١٤٤
زائير	١٤٥
مصر السويد	١٤٦
السويد ( رئيس فريق الخبراء العلميين المعني بالظواهر الاهتزازية )	



بالتسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
كوبا	١٤٧
باكستان	
أستراليا	
اليابان	
إيطاليا	
إندونيسيا (الرئيس)	
بلجيكا	١٤٨
منغوليا ( نيابة عن مجموعة من الدول الاشتراكية )	
الصين	
إثيوبيا	
بورما ( نيابة عن مجموعة ال ٢١ )	

بالتسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
<u>ثالثا - وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي</u>	
أمين اللجنة نيابة عن الأمين العام المكسيك السويد إيطاليا الهند	١٠١
السويد الجمهورية الديمقراطية الألمانية أستراليا تشيكوسلوفاكيا ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية )	١٠٢
اليابان رومانيا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية نيجيريا	١٠٣
بلغاريا هنغاريا البرازيل الصين بولندا بلجيكا كوبا	١٠٥
سرى لانكا مصر الجزائر باكستان اثيوبيا نيجيريا	١٠٧

بالتسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
المملكة المتحدة	١٠٨
ايران	
فنزويلا	
بيرو	
كينيا	١٠٩
بورما	
نيجيريا	
فرنسا (الرئيس)	
منغوليا	١١٠
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	
المملكة المتحدة	
فنزويلا	
الهند	
اندونيسيا	
رومانيا	
مصر	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
المكسيك	
يوغوسلافيا	١١١
البرازيل	
هنغاريا	
كوبا	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
المكسيك	
بولندا	١١٢
نيجيريا	
كينيا	
تشيكوسلوفاكيا	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
يوغوسلافيا	
اسبانيا (دولة غير عضو)	
الهند	

بالتسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
باكستان	
البرازيل	
ايطاليا	١١٣
الصين	
باكستان	
النرويج ( دولة غير عضو )	
بلجيكا	١١٤
بلغاريا	
ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية )	
البرازيل	١١٦
نيجيريا	
فنلندا ( دولة غير عضو )	
الجمهورية الديمقراطية الألمانية ( الرئيس )	
فنزويلا	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
يوغوسلافيا	
الولايات المتحدة الأمريكية	
باكستان	
فرنسا	
نيجيريا	
الهند	١١٧
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١١٨
منغوليا	١١٩
تشيكوسلوفاكيا	
الجمهورية الديمقراطية الألمانية ( الرئيس )	
ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ( الرئيس )	١٢٠
باكستان	
فرنسا	

بالتسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
الولايات المتحدة الأمريكية رومانيا البرازيل اندونيسيا	١٢٢
الهند اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية منغوليا	١٢٣
كوبا هولندا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الهند	١٢٤
السويد كندا الأرجنتين الجزائر ( نيابة عن مجموعة ال (٢١ ) كوبا	١٢٥
الجزائر ( نيابة عن مجموعة ال (٢١ ) الهند	١٢٦
المكسيك هنغاريا ( نيابة عن مجموعة من الدول الاشتراكية ) البرازيل اندونيسيا كينيا	١٢٧
ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ( الرئيس ) هنغاريا ( الرئيس ) الهند كندا	١٢٨
باكستان البرازيل الأرجنتين رومانيا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١٣٠

بالتسلسل التاريخي	
البلد أو التكتلم	PV
الجزائر	١٣١
البرازيل	
بولندا	
المكسيك	١٣٢
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	
اندونيسيا	
سرى لانكا	
المغرب	
الهند	
اثيوبيا	١٣٣
الأرجنتين	
الهند	
فنزويلا	١٣٤
البرازيل	
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	
اندونيسيا	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
باكستان	
كندا	
بلغاريا	١٣٥
رومانيا	
يوغوسلافيا	
السويد	١٣٦
هنغاريا	
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	
نيجيريا	
منغوليا	
باكستان	
تشيكوسلوفاكيا	١٣٧
الهند (الرئيس)	
المملكة المتحدة	

بالتسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
فرنسا الولايات المتحدة الأمريكية	
كندا بلغاريا	١٣٨
بيرو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١٣٩
الهند بورما	
الهند (الرئيس) بلغاريا البرازيل الجمهورية الديمقراطية الألمانية فنلندا ( دولة غير عضو ) تشيكوسلوفاكيا	١٤٠
الصين مصر النرويج ( دولة غير عضو ) البرازيل	١٤٢
اندونيسيا (الرئيس) الجمهورية الديمقراطية الألمانية منغوليا المكسيك نيجيريا الصين	١٤٣
ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية ) اليابان بلجيكا الهند	١٤٤
الجمهورية الديمقراطية الألمانية زائير منغوليا	١٤٥

بالتسلسل التاريخسي	
البلد أو المتكلم	PV
مصر الولايات المتحدة الأمريكية بلغاريا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فرنسا	١٤٦
كوبا باكستان أستراليا رومانيا المملكة المتحدة المكسيك منغوليا ( نيابة عن مجموعة من الدول الاشتراكية ) اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية هنغاريا تشيكوسلوفاكيا الهند كندا الولايات المتحدة الأمريكية	١٤٧
بلجيكا البرازيل منغوليا ( نيابة عن مجموعة من الدول الاشتراكية ) الصين بولندا اثيوبيا بورما ( نيابة عن مجموعة ال ٢١ ) كوبا اندونيسيا ( الرئيس ) الولايات المتحدة الأمريكية المملكة المتحدة فرنسا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية منغوليا الصين باكستان	١٤٨



بالتسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
<u>رابعا - ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول غير</u> <u>الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استخدام</u> <u>الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها</u>	
المكسيك	١٠١
أستراليا	١٠٢
تشيكوسلوفاكيا	
ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية )	
رومانيا	١٠٣
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
بلغاريا	١٠٥
هنغاريا	
البرازيل	
الصين	
بولندا	
بلجيكا	
الجزائر	١٠٧
باكستان	
بلغاريا	١٠٨
منغوليا	١١٠
مصر	
هنغاريا	١١١
اسبانيا ( دولة غير عضو )	١١٢
النرويج ( دولة غير عضو )	١١٣
بلغاريا	١١٥
باكستان	

التسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
يوغوسلافيا	١١٦
رومانيا	
البرازيل	
نيجيريا	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
المملكة المتحدة	
مصر	
فنلندا ( دولة غير عضو )	
سويسرا ( دولة غير عضو )	
الصين	١١٧
الهند	
باكستان	
منغوليا	١١٩
هنغاريا	١٢١
اندونيسيا	١٢٢
كوبا	١٢٤
هولندا	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
الهند	
السويد	١٢٥
كندا	
الأرجنتين	
الهند	١٢٦
أستراليا	١٢٧
المكسيك	
هنغاريا ( نيابة عن مجموعة من الدول الاشتراكية )	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
باكستان	
كينيا	
ايطاليا	
بلغاريا	

التسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
الهند	١٢٨
باكستان	
البرازيل	١٣٠
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
كوبا	١٣١
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	١٣٢
أستراليا	
اندونيسيا	
سرى لانكا	
المغرب	
اثيوبيا	١٣٣
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١٣٤
رومانيا	١٣٥
السويد	١٣٦
بورما	١٣٩
فنلندا ( دولة غير عضو )	١٤٠
الصين	١٤٢
مصر	
هولندا	
بلغاريا	
بولندا	
رومانيا	
الهند	
باكستان	
النمسا ( دولة غير عضو )	
النرويج ( دولة غير عضو )	
البرازيل	
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	١٤٣
منغوليا	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
الصين	

التسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
اليابان	١٤٤
زائير	١٤٥
مصر	١٤٦
ايطاليا ( رئيس الفريق العامل المخصص للضمانات الأمنية ) كوبا باكستان المملكة المتحدة	١٤٧
بلجيكا منغوليا ( نيابة عن مجموعة من الدول الاشتراكية ) الصين اثيوبيا بورما ( نيابة عن مجموعة الـ ٢١ ) اندونيسيا ( الرئيس )	١٤٨

التسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
<u>خامسا - الأسلحة الكيميائية</u>	
المكسيك	١٠١
السويد	
ايطاليا	
الهند	
أستراليا	١٠٢
تشيكوسلوفاكيا	
ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية )	
اليابان	١٠٣
رومانيا	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
بلغاريا	١٠٥
هنغاريا	
البرازيل	
الصين	
بولندا	
بلجيكا	
الجزائر	١٠٧
باكستان	
المملكة المتحدة	١٠٨
هولندا	١٠٩
منغوليا	١١٠
أستراليا	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
هولندا	
هنغاريا	
الهند	
البرازيل	١١١

التسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
اسبانيا ( دولة غير عضو )	١١٢
النرويج ( دولة غير عضو )	١١٣
السويد	١١٧
اندونيسيا	
الدانمرك ( دولة غير عضو )	
فنلندا ( دولة غير عضو )	
ألمانيا ( جمهورية — الاتحادية )	١١٨
كندا	
الصين	
البرازيل	
منغوليا	١١٩
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
باكستان	
تشيكوسلوفاكيا	
أستراليا	١٢٠
بولندا	
هولندا	
يوغوسلافيا	
فرنسا	
بلجيكا	
هنغاريا	١٢١
فنزويلا	
المملكة المتحدة	
كندا	
نيجيريا	
رومانيا	١٢٢
البرازيل	
اليابان	١٢٣
كوبا	١٢٤

التسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
كندا الأرجنتين	١٢٥
الهند	١٢٦
أستراليا المكسيك	١٢٧
هنغاريا ( نيابة عن مجموعة من الدول الاشتراكية ) باكستان كينيا السويد	
المكسيك الهند كندا باكستان	١٢٨
البرازيل الأرجنتين	١٣٠
كوبا بولندا	١٣١
الجمهورية الديمقراطية الألمانية اندونيسيا سرى لانكا المغرب	١٣٢
اثيوبيا هنغاريا ( الرئيس )	١٣٣
السويد	١٣٦
سويسرا ( دولة غير عضو ) الهند ( الرئيس )	١٣٧
اليابان يوغوسلافيا المملكة المتحدة ألمانيا ( جمهورية — الاتحادية )	١٣٨

التسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
الولايات المتحدة الأمريكية بولندا فنلندا ( دولة غير عضو ) اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية رومانيا كندا الأرجنتين بورما	١٣٩
فنلندا ( دولة غير عضو ) المغرب تشيكوسلوفاكيا الجمهورية الديمقراطية الألمانية	١٤٠
أستراليا اندونيسيا المكسيك السويد الصين يوغوسلافيا الأرجنتين	١٤١
الهند	١٤٢
هولندا	١٤٣
زائير	١٤٥
مصر الولايات المتحدة الأمريكية	١٤٦
كوبا باكستان أستراليا الولايات المتحدة الأمريكية	١٤٧



التسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
السويد (رئيس الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية) بلجيكا الصين اثيوبيا بورما (نيابة عن مجموعة الـ ٢١) اندونيسيا (الرئيس)	١٤٨

التسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
<u>سادسا - أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة ، الأسلحة الاشعاعية</u>	
المكسيك	١٠١
الهند	
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	١٠٢
استراليا	
تشيكوسلوفاكيا	
المانيا ( جمهورية - الاتحادية )	
رومانيا	١٠٣
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
بلغاريا	١٠٥
هنغاريا	
البرازيل	
بولندا	
بلجيكا	
باكستان	١٠٧
المملكة المتحدة	١٠٨
منغوليا	١١٠
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١١١
اسبانيا ( دولة غير عضو )	
الدانمرك ( دولة غير عضو )	١١٧
تشيكوسلوفاكيا	١١٩
هنغاريا	١٢٢
يوغوسلافيا	
رومانيا	
البرازيل	
السويد	

التسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
ايطاليا الهند اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية منغوليا	١٢٣
كوبا بولندا نيجيريا	١٢٤
كندا الأرجنتين كوبا	١٢٥
الهند	١٢٦
استراليا المكسيك هنغاريا ( نيابة عن مجموعة من الدول الاشتراكية ) باكستان كينيا	١٢٧
هنغاريا (الرئيس) الهند باكستان	١٢٨
البرازيل الأرجنتين المغرب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١٣٠
كوبا الجزائر بولندا	١٣١
الجمهورية الديمقراطية الألمانية استراليا اندونيسيا سرى لانكا المغرب	١٣٢

التسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
اثيوبيا	١٣٣
هنغاريا (الرئيس)	
فنزويلا	١٣٤
بلجيكا	١٣٦
السويد	
هنغاريا	
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	
نيجيريا	
تشيكوسلوفاكيا	١٣٧
رومانيا	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
هولندا	
المغرب	
اندونيسيا	
بورما	١٣٩
فنلندا ( دولة غير عضو )	١٤٠
المكسيك	١٤١
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١٤٣
مصر	١٤٦
هنغاريا ( رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية )	١٤٧
كوبا	
بلجيكا	١٤٨
منغوليا ( نيابة عن مجموعة من الدول الاشتراكية )	
الصين	
اثيوبيا	
بورما ( نيابة عن مجموعة ال ٢١ )	
بولندا	
اندونيسيا ( الرئيس )	

التسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
<u>سابعا - النظر في مجالات أخرى تتناول وقف سباق التسلح ونزع السلاح والتدابير الأخرى ذات الصلة</u>	
١ - التقرير السنوي للأمين العام	
أمين اللجنة نيابة عن الأمين العام	١٠١
٢ - دور الأمم المتحدة في نزع السلاح	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١١١
٣ - الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح	
أمين اللجنة نيابة عن الأمين العام	١٠١
المكسيك	
إيطاليا	
تشيكوسلوفاكيا	١٠٢
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	
رومانيا	١٠٢
يوسفوسلافيا	
نيجيريا	
الصين	١٠٥
بلجيكا	
إثيوبيا	١٠٧
مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح	١١٠
البرازيل	
النرويج (دولة غير عضو)	١١٣
أمين اللجنة	١٢٧

التسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
المكسيك	١٢٨
الهند	
كندا	
باكستان	
البرازيل	١٣٠
الأرجنتين	
كوبا	١٣١
الجزائر	
بولندا	
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	١٣٢
سرى لانكا	
المغرب	
الهند	
اثيوبيا	١٣٣
الهند (الرئيس)	١٣٤
فنزويلا	
البرازيل	
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	
اندونيسيا	
باكستان	
نيجيريا	١٣٦
تشيكوسلوفاكيا	١٤٠
اندونيسيا (الرئيس)	١٤٣
الهند	١٤٤
مصر	١٤٦
٤ - المناطق الخالية من الأسلحة النووية	
المكسيك	١٠١
مصر	١٠٧

التسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
كينيا	١٠٩
مصر	١١٠
فنلندا ( دولة غير عضو )	١١٦
كينيا	١٢٧
الهند	١٢٨
باكستان	
اليابان	
الصين	
الأرجنتين	١٣٠
المغرب	
رومانيا	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
فرنسا	
ايطاليا	
الأرجنتين ( نيابة عن مجموعة ال ٢١ )	
ايران	
الولايات المتحدة الامريكية	
اليابان	
كندا	
الجمهورية الديمقراطية الالمانية ( نيابة عن مجموعة من الدول الاشتراكية )	
كوبا	١٣١
الجزائر	
بولندا	
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	١٣٢
اندونيسيا	
سرى لانكا	
اثيوبيا	١٣٣
فنزويلا	١٣٤
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	
باكستان	

التسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
منغوليا باكستان	١٣٦
فنلندا ( دولة غير عضو )	١٤٠
مصر بلغاريا	١٤٢
النرويج ( دولة غير عضو ) البرازيل	
الجمهورية الديمقراطية الالمانية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الصين	١٤٣
زائير	١٤٥
بلغاريا	١٤٦
باكستان	١٤٧
٥ - عدم انتشار الأسلحة النووية	
المكسيك السويد	١٠١
تشيكوسلوفاكيا	١٠٢
اليابان نيجيريا	١٠٣
هنغاريا	١٠٥
مصر باكستان نيجيريا	١٠٧
المملكة المتحدة ايران	١٠٨



التسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
اندونيسيا	١١٠
مصر	
استراليا	
المانيا ( جمهورية - الاتحادية )	
المكسيك	
الهند	
هولندا	
هنغاريا	
الولايات المتحدة الامريكية	
كينيا	١١٢
النرويج ( دولة غير عضو )	١١٣
يوفوسلافيا	١١٦
رومانيا	
نيجيريا	
فنلندا ( دولة غير عضو )	
سويسرا ( دولة غير عضو )	
باكستان	١١٧
اندونيسيا	١٢٢
كندا	١٢٥
باكستان	١٢٨
مصر	١٢٩
البرازيل	١٣٠
الأرجنتين	
المغرب	
ايطاليا	
الجزائر	١٣١
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	١٣٢
استراليا	
اندونيسيا	

التسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
سرى لانكا	
المغرب	
باكستان	
اثيوبيا	١٣٢
الهند	
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	
كندا	١٣٨
الهند	١٣٩
فنلندا ( دولة غير عضو )	١٤٠
باكستان	١٤٢
النمسا ( دولة غير عضو )	
النرويج ( دولة غير عضو )	
البرازيل	
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	١٤٣
الصين	
اليابان	١٤٤
زائير	١٤٥
مصر	١٤٦
الولايات المتحدة الأمريكية	
باكستان	١٤٧
كندا	
٦ - استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية	
السويد	١٠١
باكستان	١٢٨
مصر	١٢٩
البرازيل	١٣٠
الأرجنتين	

التسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
المغرب فرنسا الأرجنتين ( نيابة عن مجموعة ال (٢١)	
استراليا	١٢٢
اندونيسيا سرى لانكا المغرب	
فنزويلا	١٣٤
باكستان	
بلجيكا	١٣٦
هولندا	١٣٧
الهند	١٣٩
البرازيل	١٤٢
زائير	١٤٥
مصر	١٤٦
باكستان	١٤٧
بورما ( نيابة عن مجموعة ال (٢١)	١٤٨
٧ - اتفاقية حظر الأسلحة البكتريولوجية	
النرويج ( دولة غير عضو )	١١٣
المانيا ( جمهورية - الاتحادية )	١١٨
نيجيريا	١٢١
المغرب	١٤٠
تشيكوسلوفاكيا	
الولايات المتحدة الامريكية	١٤٦
الولايات المتحدة الامريكية	١٤٧

التسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
٨ - بروتوكول جنيف لعام ١٩٦٥	
السويد	١٠١
ايطاليا	
المانيا ( جمهورية - الاتحادية )	١٠٢
بلجيكا	١٠٥
اسبانيا ( دولة غير عضو )	١١٢
السويد	١١٧
اندونيسيا	
المانيا ( جمهورية - الاتحادية )	١١٨
الصين	
تشيكوسلوفاكيا	١١٩
استراليا	١٢٠
بولندا	
هولندا	
فرنسا	
بلجيكا	
منغاريا	١٢١
فنزويلا	
اليابان	١٢٣
الأرجنتين	١٢٠
ايران	
المغرب	١٣٢
سويسرا ( دولة غير عضو )	١٣٧
بولندا	١٣٨
الأرجنتين	١٣٩
المغرب	١٤٠
تشيكوسلوفاكيا	

التسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
استراليا	١٤١
اندونيسيا	
زائير	١٤٥
٩ - أسلحة تقليدية معينة	
ايطاليا	١٢٣
الأرجنتين	١٣٠
١٠ - المناطق السلمية	
منغوليا	١٣٦
١١ - الفضاء الخارجي	
السويد	١٢٧
١٢ - نزع السلاح العام الكامل	
فرنسا (الرئيس) أمين اللجنة نيابة عن الأمين العام المكسيك السويد ايطاليا الهند	١٠١
الجمهورية الديمقراطية الالمانية استراليا تشيكوسلوفاكيا المانيا (جمهورية - الاتحادية)	١٠٢
اليابان رومانيا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١٠٣

التسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
يوغوسلافيا	
نيجيريا	
كندا	١٠٤
بلغاريا	١٠٥
هنغاريا	
البرازيل	
الصين	
بولندا	
بلجيكا	
كوبا	
سرى لانكا	١٠٧
مصر	
الجزائر	
باكستان	
اثيوبيا	
المملكة المتحدة	١٠٨
الهند	
ايران	
كينيا	١٠٩
بورما	
منغوليا	١١٠
ايطاليا	
رومانيا	
الجمهورية الديمقراطية الالمانية (الرئيس)	١١١
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
بولندا	١١٢
نيجيريا	
كينيا	
تشيكوسلوفاكيا	
اسبانيا ( دولة غير عضو )	

التسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
ايطاليا	١١٢
اندونيسيا	
الصين	
يوغوسلافيا	
باكستان	
فنزويلا	
المملكة المتحدة	
النرويج (دولة غير عضو)	
رومانيا	١١٤
هنغاريا	
البرازيل	
بلغاريا	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
بورما	
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	
باكستان	١١٥
اليابان	
الهند	١١٧
الدانمرك (دولة غير عضو)	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١١٨
المانيا (جمهورية - الاتحادية) (الرئيس)	١٢٠
بولندا	
فرنسا	
الولايات المتحدة الامريكية	١٢٢
ايطاليا	١٢٣
كوبا	١٢٤
كندا	١٢٥
الأرجنتين	
الهند	١٢٦

التسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
استراليا المكسيك هنغاريا ( نيابة عن مجموعة من البلدان الاشتراكية) البرازيل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية اندونيسيا باكستان المانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ( الرئيس )	١٢٧
المكسيك الهند كندا باكستان	١٢٨
مصر البرازيل الأرجنتين رومانيا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية كندا	١٢٩ ١٣٠
كوبا الجزائر بولندا	١٣١
الجمهورية الديمقراطية الألمانية استراليا اندونيسيا سرى لانكا المغرب الهند	١٣٢
اثيوبيا	١٣٣
الهند ( الرئيس ) فنزويلا الجمهورية الديمقراطية الألمانية	١٣٤



التسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
اندونيسيا	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
باكستان	
كندا	
بلغاريا	١٣٥
بلجيكا	١٣٦
السويد	
هنغاريا	
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	
نيجيريا	
منغوليا	
المغرب	١٣٧
كندا	١٣٨
بلغاريا	١٣٩
بيرو	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
الهند	
بورما	
فنلندا ( دولة غير عضو )	١٤٠
تشيكوسلوفاكيا	
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	
ايطاليا	١٤١
المانيا ( جمهورية - الاتحادية )	
المكسيك	
الصين	١٤٢
فنزويلا	
بولندا	
النرويج ( دولة غير عضو )	
الهند ( الرئيس )	
اندونيسيا ( الرئيس )	١٤٣

التسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
المانيا ( جمهورية - الاتحادية )	١٤٤
اليابان	
بلجيكا	
الهند	
زائير	١٤٥
مصر	١٤٦
الولايات المتحدة الامريكية	
بورما ( نيابة عن مجموعة ال ٢١ )	
فرنسا	
كوبا	١٤٧
باكستان	
رومانيا	
المملكة المتحدة	
المكسيك	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
هنغاريا	
تشيكوسلوفاكيا	
الهند	
الولايات المتحدة الامريكية	
المكسيك ( رئيس الفريق العامل المعني بوضع برنامج شامل لنزع السلاح )	١٤٨
بلجيكا	
البرازيل	
الصين	
اثيوبيا	
بورما ( نيابة عن مجموعة ال ٢١ )	
المكسيك	
كوبا	
الصين	
باكستان	
اندونيسيا ( الرئيس )	

التسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
١٣ - خفض الميزانيات العسكرية	
أمين اللجنة نيابة عن الأمين العام	١٠١
رومانيا	١٠٣
الأرجنتين	١٣٠
اندونيسيا	١٣٤
يوغوسلافيا	١٣٥
المانيا ( جمهورية - الاتحادية )	١٤٤
الولايات المتحدة الأمريكية	١٤٦
كوبا	١٤٧
رومانيا	
١٤ - الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح	
أمين اللجنة نيابة عن الأمين العام	١٠١
رومانيا	١٠٣
كينيا	١٠٩
كينيا	١١٢
النرويج ( دولة فير عضو )	١١٣
كوبا	١٢٥
كوبا	١٤٧
١٥ - نزع السلاح والتتمة	
مصر	١٠٧
كوبا	١٢٤
كوبا	١٢٥

التسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
كوبا	١٢١
اندونيسيا	١٢٤
يوفوسلافيا	١٢٥
١٦ - النهج الاقليمي لنزع السلاح	
ايطاليا	١٠١
المانيا ( جمهورية - الاتحادية )	١٠٢
رومانيا	١٠٣
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
بلجيكا	١٠٤
بلغاريا	١٠٥
هنغاريا	
بولندا	
بلجيكا	
المملكة المتحدة	١٠٨
المملكة المتحدة	١١٠
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١١١
المكسيك	
النرويج ( دولة غير عضو )	١١٣
بلجيكا	١١٤
فنلندا ( دولة غير عضو )	١١٦
بولندا	١٢٠
فرنسا	
هنغاريا	١٢١
الولايات المتحدة الامريكية	١٢٢
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١٢٣
منغوليا	

التسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	PV
الهند	١٢٨
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	١٢٢
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١٢٤
فنلندا ( دولة غير عضو )	١٤٠
ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية )	١٤٤
بلجيكا	
بلغاريا	١٤٦
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
المملكة المتحدة	١٤٧
الصين	١٤٨
١٧ - سباق التسلح / نزع السلاح والأمن الدولي	
هنغاريا ( الرئيس )	١٢٨
باكستان	
الأرجنتين	١٣٠
إيران	
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	١٢٢
سري لانكا	
المغرب	
الهند	
إثيوبيا	١٣٣
الهند ( الرئيس )	١٣٤
فنزويلا	
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	
إندونيسيا	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
بلغاريا	١٣٥
الهند	١٤٧

التسلسل التاريخي	
البلد أو المتكلم	
١٨ - الاعلام	
المكسيك	١٢٨
الجمهورية الديمقراطية الالمانية الهد	١٣٢
هنغاريا (الرئيس) اثيوبيا	١٣٢
بلغاريا رومانيا	١٣٥
١٩ - هيئة نزع السلاح	
الهد	١٢٨
البرازيل	١٣٠
البرازيل بولندا	١٣١
البرازيل	١٤٠
الصين	١٤٢
بلجيكا	١٤٤
٢٠ - حظر الحرب البيئية	
الجزائر	١٣١
٢١ - برنامج الدراسات	
الأرجنتين	١٣٠
زائير	١٤٥

محضر نهائى للجلسة الواحدة بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، بجنييف  
يوم الثلاثاء ٣ شباط /فبراير ١٩٨١ ، الساعة ١٠/٣٠ صباحا

الرئيس : السيد ف . دى لانغورس (فرنسا )

الحاضرون في الجلسة

السيد ب . ب . بروكوفيف	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
السيد ف . أ . بيرفيليف	
السيد ل . س . موشكوف	
السيد ف . أ . سيميونوف	
السيد أ . ج . دوليان	
السيد ي . ف . كوستكسو	
السيد ف . ف . لوشتيهينين	
السيد ت . تيريشي	اثيوبيا
السيد ف . يوهانس	
الآنسة ن . فريري بيناباد	الأرجنتين
السيد ر . أ . ووكر	استراليا
السيد ر . ستيل	
السيد ت . فندليه	
الآنسة م . وايكس	
السيد غ . بفايفر	المانيا ( جمهورية - الاتحادية )
السيد ن . كلينغلر	
السيد ه . مولر	
السيد و . روهر	
السيد س . داروسمان	اندونيسيا
السيد م . صدق	
السيد م . دابيري	ايران
السيد د . أميري	
السيد أ . سيرانزا	ايطاليا
السيد ف . كارديرو دي مونتي زيمولو	
السيد أ . شيارا بيكو	
السيد ب . كابراس	
السيد و . دي موهر	
السيد أ . دي جيوفاني	
السيد م . أحمد	باكستان
السيد م . أكرم	
السيد ت . ألطف	



السيد س • أ • دى سوزا اى سيلفا	البرازيل
السيد س • دى كيروز دوراته	
السيد أ • أونكلينكس	بلجيكا
السيد ب • برغ	
السيد ج • م • نوار فاليس	
السيد ج • م فان جيلس	
السيد أى • سوتيروف	بلغاريا
السيد ر • ديانوف	
السيد ك • براموف	
السيد ساو هلانغ	بورما
السيد ثان هتون	
السيد ب • سويكا	بولندا
السيد ب • روسين	
السيد س • كونيك	
السيد ت • سترويواس	
السيد ف • فالد يفيزو	بيرو
السيد أ • دى سوتو	
السيد ج • أوريك مونتيرو	
السيد أ • ثور نبيرى	
الدكتور م • روجيك	تشيكوسلوفاكيا
السيد ب • لوكيس	
السيد أ • سيما	
السيد ل • ستافينوها	
السيد أ • صلاح - باى	الجزائر
السيد أ • معاطي	
السيد ج • هيردر	الجمهورية الديمقراطية الألمانية
السيد ه • ثيليك	
السيد م • شنيدر	
السيد م • كولفوس	
السيد ب • بونتيج	
السيد ل • ماليتزا	رومانيا
السيد أو • ايونيسكو	
السيد ل • تقادر	
السيد ت • ميليسكانو	

السيد باغبيني أديتو نزينخيا	زائير
السيد نكونغو دونتوني بواندا	
السيد لونخوب • نداغا	
السيد أوسيل غنوك	
السيد ه • م • غ • س • باليهكاآرا	سرى لانكا
السيدة اى • ثورسون	السويد
السيد س • ليد غارد	
السيد ل • نوربيرغ	
السيد و • ايريكسون	
السيد يوبي وان	الصين
السيد لياثغ يوفان	
السيد يو مانخجيا	
السيد سا بنوا نخ	
السيدة وانغ زهيين	
السيد لين شانغ	
السيد ف • دى لا غورس	فرنسا
السيد ج • دى بوس	
السيد م • كوتور	
السيدة ر • موجيكا دى أداميس	فنزويلا
السيد أو • أ • أغويلار	
السيد د • س • ماكفيل	كندا
السيد ج • سكينر	
السيد ل • سولا فيلا	كوبا
السيدة ف • بوروود وسكي جاكويوش	
السيد س • شيتيمي	كينيا
السيد غ • ن • مونيو	
السيد أ • أ • الريدى	مصر
السيد اى • أ • حسن	
السيد م • ن • فهمي	
الآنسة و • بسيم	
السيد أ • سكاللي	المغرب
السيد م • شرايبي	
السيد أ • غارسيا روبلس	المكسيك
السيد أ • كاثيريس	

السيد د • م • سامرهيس	المملكة المتحدة
السيد ن • ه • مارشال	
السيد ب • نويل	
السيد أ • ايو	
السيدة ج • ي • لينك	
السيد د • اردمبيلينغ	منغوليا
السيد ل • بايارت	
السيد س • و • بولد	
السيد و • أدينيغي	نيجيريا
السيد و • د • اكينسانيا	
السيدات • أغويي - ابيرونزي	
السيد أ • ب • فينكاتسواران	الهند
السيد س • ساران	
السيد اي • كوميفيز	هنغاريا
السيد س • جيورفي	
السيد أ • لاکاتوس	
السيد ر • ه • فاين	هولندا
السيد ه • واجنميكرز	
السيد س • س • فلاورري	الولايات المتحدة الأمريكية
السيدة ك • كريتبرجر	
السيد ج • أ • ميسكل	
السيد ه • ويلسون	
السيد ي • أوكاوا	اليابان
السيد ر • ايشي	
السيد م • فرهونتش	يوغوسلافيا
السيد برانكوفيتش	
السيد ر • جايبال	أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام
السيد ج • مارتسون	مساعد الأمين العام لنزع السلاح
السيد ف • بينوزاتيافي	نائب أمين لجنة نزع السلاح

الرئيس: (فرنسا) (ترجمة عن الفرنسية): ان شرف افتتاح أعمالنا لهذه السنة يعود الى ممثل فرنسا •

وعلى ذلك أعلن افتتاح الدورة الثالثة للجنة نزع السلاح وجلستها الموسعة الواحدة بعد المائة •

انني متأكد من أنني لسان حال الجميع في التعبير عن رضانا بأن نستأنف اليوم المهمة التي عهد بها اليها في خدمة نزع السلاح • وأود أن أقول لزملائي كم أنا سعيد شخصياً بأن أكون بينهم ثانية وبأن أتابع معهم تعاوننا كان على الدوام لطيفاً وودياً •

انني أضع نفسي ، ولا شك ، تحت تصرف جميع الوفود بأمل خدمة مهمة اللجنة على أفضل وجه • وأن مساعدتهم ستكون ضرورية جداً بالنسبة التي في انجاز ما انتدبت اليه وانني أعبر لهم سلفاً عن خالص الشعور بالعرفان •

وأشكر باسم اللجنة زميلنا الموقر مندوب اثيوبيا ، السفير تاديسي تيريفي ، الذي قاد أعمالنا بكثير من الجدارة والتأثير في شهر آب/أغسطس الأخير ، والذي اضطلع حتى هذا اليوم بمسؤوليات الرئاسة •

كما أحرص على الترحيب بحضور السيدة ثورسون ، وكيلة وزارة الشؤون الخارجية للسويد وبحضور السيد م • سبيرانزا وكيل وزارة الشؤون الخارجية لاطاليا • ونحن شاكرون لهم مشاركتهم جلستنا الافتتاحية والأهمية التي توليها حكوماتهم بذلك لأعمالنا • والحقيقة أن السيدة ثورسون ، بصفتها أيضاً رئيسة وفد السويد ، تشكل عضواً في أسرتنا •

كما أود من ناحية أخرى أن أرحب بمقدم زملائنا الجدد : السفير الريدي ممثل مصر ، والسفير أحمد ممثل باكستان ، والسفير ماليتا ممثل رومانيا ، والسفير نزنغيا ممثل زائير •

ونحن سعداء أيضاً بأن نرى هنا السيد مارتسون ، مدير مركز نزع السلاح التابع للأمم المتحدة • واننا نهني أنفسنا بحضوره افتتاح دورتنا •

وأخيراً ، يسعدنا أن نرى بيننا السيدين بوتا وهونتزنجر المدير والمدير المساعد لمركز بحوث الأمم المتحدة لنزع السلاح ، وذلك المركز الذي أشادت الجمعية العامة منذ عهد قريب بانشائه •

وأرجو الآن أن أقدم بعض الملاحظات المتعلقة بأعمالنا لهذه السنة •

لقد مرت لجنتنا في العام الماضي بدورة تميّزت بظرف صعب وقد عبر الكثيرون منا عندئذ عن قلقهم بازدياد التوترات ، وما أصاب الثقة والأمن من أضرار • كما تأثرت بذلك احتمالات نزع السلاح ، إذ ما كان لها أن تظل بمعزل عن الموقف السياسي العام •

على أننا أجمعنا الرأي على الاعتراف بأن تلك المخاطر نفسها التي ينطوي عليها هذا الموقف ، يجب أن تحثنا على البحث عن وسائل تعيد الثقة والأمن ، وبالتالي على متابعة مهمة نزع السلاح حيثما كان ذلك ممكناً •

وبهذه الكيفية قامت اللجنة ، متأخرة جدا ولا شك ، بالتصدي في العام الماضي لمهامها الأساسية • وأمكن التوصل الى نتائج لا يستهان بها وان كانت متواضعة في الأفرقة العاملة التي أنشأها •

ان الظروف السياسية التي نتصدى في ظلها لدورتنا الثالثة لا تكاد أن تختلف عن تلك التي عشناها عام ١٩٨٠ في فترة مماثلة بل اننا نعرف الآن أسبابا جديدة للقلق • ولكن حالة التقلبات التي نمر بها يجب أن لا تحيد بنا الآن ، كما لم تحدد بنا في العام الأخير ، عن الجهود المبذولة لصالح نزع السلاح •

ومن المسلم به ، أن نجاح هذه الجهود رهن ، الى أقصى الحدود ، بالعودة الى ظروف أفضل في العلاقات الدولية •

ان المهمة التي نتظرنا هذا العام تشكل أهمية خاصة لمشروع نزع السلاح تحت رعاية الأمم المتحدة • ويتمثل الأمر بالنسبة اليها في الحقيقة ، في المساهمة ، عن طريق أوجه تقدم لها شأنها ، في الحفاظ على قوة الدفع المستمدة من الدورة الخاصة الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، ومن ثم تهيئة الظروف لنجاح الدورة الاستثنائية الثانية • وسيكون هذا النجاح مرتبطا الى حد كبير جدا بالنتائج التي ستحصلها لجنة نزع السلاح ، بوصفها هيئة التفاوض ، وبالتالي ، الجزء الرئيسي من الجهاز الذي أنشئ في عام ١٩٧٨ •

ان النتيجة التي تفرض نفسها بالنسبة اليها تبديلي واضحة • علينا أن نكرس أنفسنا دون تأخير لمهامنا الأساسية ، ولهذا الغاية ، أن نضع بأسرع ما يمكن أدوات العمل الضرورية موضع العمل • ان روح التعاون التي يجب أن تحدونا والخبرة المستمدة مما سبق ، تتيحان لنا أن نبلغ هذا العام نتائج أفضل • وبذلك نجلب المساهمة التي ينتظرها منا مجتمع الدول سعيا الى تحقيق تقدم نحو نظام عالمي للأمن أكثر قبولا من الجميع •

والآن سيتلو السفير جايبال ، الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة وأمين اللجنة ، الرسالة الموجهة اليها من الأمين العام • واني أعطيه الكلمة •

السيد جايبال (الأمين العام للجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام يتلو رسالة الأمين العام) (ترجمة عن الانكليزية) :

تستأنف لجنة نزع السلاح أعمالها في وقت يخيم فيه على العلاقات الدولية جو من التوتر والتشكك • وقد أشرت في الرسالة التي وجهتها الى اللجنة في العام الماضي الى الاتجاهات التي تبعث الاضطرابات في الحالة الدولية وأعربت عن ألمي في ألا تؤثر هذه الاتجاهات على المفاوضات الجارية بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح • ويسرني أن اللجنة تمكنت ، بالرغم من هذه الاتجاهات ، من احراز بعض التقدم من خلال هيئاتها الفرعية في مسائل موضوعية هامة مدرجة في جدول أعمالها •

بيد أنه لا بد من الاعتراف كذلك بأن هدف نزع السلاح مازال مدعاة للحيرة شأنه في السابق • فبينما تستمر المناقشات والمفاوضات في مختلف المحافل ، تتزايد نفقات التسلح بمعدل يندر بالخطر ، فقد بلغت الآن ٥٠٠ مليار دولار سنويا • ولم يسبق مطلقا أن أنفق كل هذا المال سعيا وراء تحقيق أهداف عسكرية •

ان حالة التوتر التي تسود العالم تتعكس في تصاعد النفقات العسكرية بصورة سريعة بل انها تسهم في ذلك في الواقع . وما نحتاج اليه الآن هو أن تتعاون جميع الدول ، ولا سيما أهمها عسكريا ، فتبذل مساعي للدخول في مفاوضات جديّة تقوم على اقتراحات عملية هدفها التوصل الى اتفاقات حقيقية لنزع السلاح .

وفي الأشهر الأخيرة ، تعززت عملية المداولات المتصلة بنزع السلاح نتيجة حدثين هما : قرار عقد دورة استثنائية ثانية للجمعية العامة تركز لنزع السلاح ، و إعلان الثمانينات عقدا ثانياً لنزع السلاح . واني لأعقد الأمل باخلاص على أن يتم على وجه السرعة تنفيذ البرنامج التفصيلي لهذا العقد بما فيه من أهداف ومبادئ وأنشطة .

ولا يمكن لهذه الخطوات ، وهي على ما هي عليه من أهمية في مجال المداولات الا أن تعزز توقع احراز نتائج في عملية التفاوض . والتقدم المتوازي على صعيدى التداول والتفاوض هو أمر جوهري لتلافي نشوء ثغرة من شأنها أن تؤثر في هذه الحالة تأثيرا سيئا على أداء الجهاز الذي أنشئ في الدورة الاستثنائية الأولى .

وثمة ميدان محدد ، هو ميدان القضايا النووية ، يستحق أن يولى الاهتمام الرئيسي ، على نحو ما أبرزه اعتماد الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين لكثير من القرارات بشأن هذا الموضوع . وثمة تدبيران ، سبق الاقرار في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى بما لهما من بالغ الأهمية ، وهما : فرغ حضر على التجارب النووية ، ونزع السلاح النووي . والعالم اليوم ، إذ يرى جميع الدول النووية ممثلة في لجنة نزع السلاح ، يتطلع الى هذا المحفل متوقبا منه أن يرسم الطريق نحو مفاوضات موضوعية بشأن هذه القضايا المعقدة .

وكثيرا ما تم التشديد على أنه لا يمكن أن يوجد منتصرون في أى حرب نووية ، فكل من يشترك في هذه الحرب على الاطلاق خاسرون . واننا لفي حاجة حقيقية ، ونحن نعبر اليوم عتبة العقْد الثاني لنزع السلاح ، الى أن نبرهن على أننا نعكف بصورة جديّة على أشد المشاكل الحاحا في جدول أعمال نزع السلاح . ولئن كان التاريخ الطويل لمفاوضات نزع السلاح تاريخا متفاوتا ومتقطعا ، فان سباق التسلح كان سريعا وغير منقطع . ولا يجوز لهذا التطور أن يخيب آمالنا بل ينبغي له أن يدفعنا الى تحطيم هذه الحلقة المفرغة التي تتسم بالتوتر المتزايد وبتكثيف سباق التسلح النووي .

واني لأوجه الى اللجنة أخلص تمنياتي بخاتمة ناجحة لدورة عام ١٩٨١ .

الرئيس (فرنسا) (ترجمة عن الفرنسية) : أشكر السفير جايبال على الرسالة التي تلاها علينا الآن ، وسأكون ممثنا لو تفضل فنقل الى الأمين العام عبارات شكرنا على هذه الرسالة الهامة التي تكرم بتوجيهها الى اللجنة .

السيد غارسيا روبليس (المكسيك) (ترجمة عن الفرنسية): ان وفدى يعتبر أن من حسن الطالع لكل من لجنة نزع السلاح وجميع أعضائها أن يجيء دور فرنسا ، حسب تناوب الأدوار طبقاً للنظام الداخلي ، لكي تتراأس اللجنة خلال هذا الشهر شباط/فبراير ، الذي نحن في بدايته .

وهذا يعني أنه ، خلال المرحلة الأولى لما نسميه " دورة الربيع " التي هي دائماً دورة أشد ما تكون صعوبة وتعقيداً ، سيكون لدينا رئيس مثلك ليقود عملنا — شخص يستطيع بحق أن يفخر لكونه واحداً من الرواد الذين ساهموا بأكبر قدر في المهام التي سبق أن أنجزتها اللجنة ، كوضع مشروع نظامها الداخلي ، واعداد برنامج " الوصايا العشر " ، وجدولي عمل السنتين السابقتين ، وانشاء أربعة أفرقة عاملة مخصصة في آذار/مارس ١٩٨٠ .

وعلياً أن نقول اننا لا نجد فقط ، في السفير دى لاغورس ، الكفاءة والخبرة في المهنة اللتين طالما سبق أن برهن عليهما ولكننا أيضاً نجد صفات أخرى متعددة يندر أن توجد مجتمعة في شخص واحد ، كالفتنة ، وروح الدعابة ، والاحترام للآخرين ، والتواضع ، والدماثة .

ولما كانت هذه الصفات مجتمعة ، كالصفتين الأوليتين اللتين أشرت اليهما أولاً ، ذات قيمة لا تقدر بالنسبة لإدارة مناقشات هيئة تفاوضية مثل هذه وتوجيهها ، فسوف يكون مفهوماً تمام الفهم لماذا نعتبر أنفسنا سعداء الطالع أن نراه في المركز الذي سيشغله من اليوم فصاعداً طوال الشهر الأول من الدورة الثالثة للجنة نزع السلاح ، ولماذا يكون مصدر سعادة لنا أن نقدم اليه تعاون وفد المكسيك دون تحفظ في القيام بواجباته الهامة .

وقبل أن أختم هذه المقدمة القصيرة أحب أن أعبّر عن امتنان وفدى وتهانيه لممثل اثيوبيا الموقر السفير تيريفي لممارسته القديرة والهادئة في الوقت نفسه ، لرئاسة اللجنة خلال فترة توليته ايها .

وأخيراً ، فان وفدى يوّد أن يكرر كلمات الترحيب التي وجهتموها الى كل من الممثلين الموقرين الذين انضموا لتوهم الى اللجنة والى الأعضاء البارزين من أمانة الأمم المتحدة الذين هم معنا اليوم .

السيد الرئيس ، ان السنة التي تبدأ الآن هي السنة الأولى التي تنقضي منذ أن أقرت الجمعية العامة ، في كانون الأول/ديسمبر الماضي بالاجماع اعلان الثمانينات عقداً لنزع السلاح ، كما أنها السنة الثالثة من عمل لجنة نزع السلاح منذ أن شكل هذا المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد "لنزع السلاح" في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في ١٩٧٨ . ويبدو لنا أن كلا الحدثين يجب أن يكونا كدافع قوى لنا للحرص على أن لا تكون مداواتنا في ١٩٨١ كمداولاتنا في السنتين السابقتين ، اللتين — ويجب الاعتراف بذلك — كان التقدم المحرز خلالهما ضئيلاً فيما يتعلق بالنواحي الأساسية من البنود الموجودة على جدول أعمالنا .

كما نعتقد أيضاً أن من المستصوب أن تظل ماثلة في أذهاننا النتائج التي يجب استخلاصها من الأحداث الثلاثة التالية التي جرت خلال الفترة التي تلت اختتام دورة السنة الأخيرة في ٩ آب/أغسطس ١٩٨٠ والتي قد يكون التذكير بها هنا مفيداً :

١ - المؤتمر الاستعراضي الثاني لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، الذي عقد في هذه المدينة نفسها ، جنيف ، من ١١ آب / أغسطس الى ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ . وكما أشار وفدي في الجلسة الختامية ، فإن اخفاق ذلك المؤتمر ينطوي على دروس يجب أن تفكر القوى النووية فيها ملياً اذا كان يهتما مصير المعاهدة واذا كانت ترغب في المساعدة على تعزيزها وتمكينها من كسب التأييد العالمي في يوم من الأيام . وأول ما يجب تأمله من هذه الدروس هو الحاجة الحتمية الى اعتماد تدابير واقعية وفعالة تفضي دون ابطاء الى " وقف سباق التسلح في أجل قريب " كما نصت على ذلك المادة السادسة من المعاهدة . ولقد أشارت الى ذلك الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ التي اشتركت في المؤتمر الاستعراضي وبصورة لا يمكن دحضها ، معلنة في ورقة العمل التي قدمتها في ٢٦ آب / أغسطس ١٩٨٠ ما يلي :

" بدلا من أن يتوقف سباق التسلح النووي ، فإن هناك زيادة في حدة هذا السباق . وهكذا ، حدث في العدة بين ١٩٧٠ و ١٩٨٠ أن ارتفع عدد الرؤوس الحربية النووية في الترسانات الاستراتيجية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى ثلاثة أمثال ما كان عليه ، وقفز من ٨٠٠ الى ١٦٠٠٠ . وبالمثل ، زادت النفقات العسكرية في العالم خلال الفترة نفسها من ١٨٠ مليار دولار الى ٥٠٠ مليار دولار . كما استحدثت تطورات تكنولوجية في الميدان العسكري ، وأجيال جديدة من الأسلحة النووية تم تطويرها وتوزيعها بمعدل أسرع . وشهد توزيع متزايد لأسلحة نووية جديدة في أراضي دول فيمر حائزة لأسلحة نووية وفي المحيطات .

" كما ظهر مؤخرا اتجاه مخيف الى تأييد ما يطلق عليه " استراتيجية جديدة " ، لاستخدام الأسلحة النووية ، يقوم على نظرية حرب نووية محدودة يمكن لأحد أطراف النزاع أن يكسبها . وهذه النظرية من قبيل الوهم بالتأكيد ، ولكنها تشتمل ضمنا على خطر حقيقي هو جعل افتراض وقوع حرب عالمية أمرا قابلا لأن يفكر فيه ومن ثم تقربها أكثر الى خاطر ، الأمر الذي قد يعني نهاية الجنس البشري ، كما ذكر في الجمعية العامة " .

٢ - قيام لجنة الخدمات المسلحة التابعة لمجلس شيوخ الولايات المتحدة ، في تشرين الأول / أكتوبر ، بنشر تقرير قَدّم أكثر الدلائل حسما على مدى نسبية سيطرة الانسان على الأسلحة النووية وحاملات هذه الأدوات الرهيبة للتدمير الشامل وعن عدم الوثوق في هذه السيطرة . وفي الحقيقية أن هذا التقرير ذا الموثوقية التي لا يتطرق اليها الشك والتي يضيفها عليه مصدره ، يذكر أنه خلال فترة ١٨ شهرا سجلت قيادة الدفاع الجوي الأمريكية الشمالية ١٤٧ انذارا نوويا كاذبا كانت من الخطورة بحيث تطلبت تقييما حول ما اذا كانت تشكل أو لا تشكل هجوما محتملا ، بالاضافة الى أربعة انذارات أخرى كانت أكثر خطورة وتمت بناء على أوامر أعطيت الى رجال قاذفات ب ٥٢ ، ولوحدات الصواريخ التسيارية العابرة للقارات كي تكون جاهزة للعمل .

٣ - قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في دورتها العادية الخامسة والثلاثين ، باعتماد ما لا يقل عن ٤٢ قرارا متعلقا بمسائل نزع السلاح . وبيدو من غير الملائم أن نحاول اليوم تحليل فحوى مثل هذه القرارات العديدة . ولهذا السبب فسوف أقتصر على استعراض سريع لبعضها ، مبتدئا بالسته التي سوف أعدها والتي قد تنفيذ أحكامها ، كما كانت ، في اعطاء فكرة خلفية ، وفي بعض المجالات كمصدر الهام لمداولات هذه الهيئة التفاوضية ، رغم أنها معدة ، باستثناء واحد منها لتنفذ خارج اطار لجنة نزع السلاح .



ان أكثر هذه القرارات أهمية هو ، بلاشك ، القرار ١٥٦/٣٥ (كاف) بشأن مفاوضات سالت الذي تم اعتماده بتوافق الآراء والذي من الصعب المبالغة ، كما أعتقد ، في الأهمية التي يتمتع بها . ولقد ذُكرت الجمعية العامة في هذا القرار ، أو أعادت تأكيد قرارات سابقة حول الموضوع ، وحثت الدولتين الموقعتين لمعاهدة سالت الثانية على عدم المزيد من التأخر في تنفيذ الاجراء المنصوص عليه في المادة التاسعة عشرة من المعاهدة ، مع الأخذ في الحسبان على الأخص " أن التهديد ليس موجها الى مصالحها الوطنية فحسب ولكن أيضا الى المصالح الحيوية لجميع الشعوب " ، وعبرت عن ثقتها في أن الدولتين الموقعتين ستعمدان ، الى حين نفاذ المعاهدة ، وطبقا لما ورد في أحكام اتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات " الى الاحجام عن أى فعل قد يسيء الى موضوع المعاهدة والى الغرض منها " ، وأعربت من جديد عن رضاها عن الاتفاق الذي تم التوصل اليه في البيان المشترك عن المبادئ والخطوط التوجيهية الأساسية الذي تم توقيعه في نفس اليوم الذي وقعت فيه المعاهدة ، وهو ١٨ حزيران /يونيه ١٩٧٩ بأن يقوم كل من الطرفين " طبقا لمبدأ الانصاف والأمن المتكافئ " ، بتابعة المفاوضات حول التدابير المتعلقة بتحديد أكثر لعدد الأسلحة الاستراتيجية وخفضها ، وكذلك بمزيد من التحديد النوعي لهذه الأسلحة ، ودعت حكومتى الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى " احاطة الجمعية العامة علما ، باستمرار ، بنتائج مفاوضاتهما طبقا للفقرتين ٢٧ و ١١٤ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، وقررت أن تضمن جدول أعمالها المؤقت لدورتها السادسة والثلاثين البند الذي عنوانه " محادثات تحديد الأسلحة الاستراتيجية " .

وفي المقام الثاني ، أحب أن أشير الى القرار ١٤٣/٣٥ ، الذي تم اعتماده بأغلبية ١٣٨ صوتا ضد لا شيء ، ذلك أن حكومة المكسيك قد حظيت بمركز الوديع لمعاهدة تلاتيلولكو ، الذي يشكل البروتوكول الاضافي الأول منها موضوع القرار من ناحية ، وأيضا بسبب الأهمية التي طالما علقته لجنة نزع السلاح على كل ماله علاقة بالمنطقة الوحيدة التي بقيت خالية من الأسلحة النووية والتي تغطي أراضي كثيفة السكان ، كما هي الحال بالنسبة لمنطقة أمريكا اللاتينية . وفي هذا القرار ، قامت الجمعية العامة ، بعد الاعراب عن رضاها عن أن المملكة المتحدة وهولندا أصبحتا أطرافا في البروتوكول الاضافي الأول في ١٩٦٩ و ١٩٧١ على التوالي ، بالتعبير عن الأسف لأن توقيع البروتوكول من قبل الولايات المتحدة وفرنسا ، الذي تم في ٢٦ أيار /مايو ١٩٧٧ و ٢ آذار /مارس ١٩٧٩ على التوالي ، والذي ذكرته بالرضا في حينه ، " لم يستتبعه حتى الآن ما ينبغي من تصديق على الرغم من الوقت الذي انقضى حتى الآن والدعوات التي وجهتها الجمعية العامة اليهم " ، وهي الدعوات التي تكررت " بدرجة خاصة من الاستعجال " في القرار الذي أنقل منه ، والذي ستقوم الجمعية العامة في دورتها الحالية بتفحص مدى تنفيذه من قبل أولئك الذين كانوا هم المقصودين به .

وقرار آخر يتناول موضوعا مشابها ، هو القرار ١٤٧/٣٥ ، بشأن انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط ، الذي قدم اعتماده شيئا جديدا مشجعا وهو أنه ، للمرة الأولى على مر السنوات التي كان هذا الموضوع خلالها قيد النظر ، فقد تم اعتماده بتوافق الآراء . ومحتوى القرار مطابق تقريبا لمحتوى القرار ، الذي تم اعتماده في الدورتين الثالثة والثلاثين والرابعة والثلاثين ، وقد قامت فيه الجمعية العامة ، ضمن أشياء أخرى ، بحث كافة الأطراف المعنية مباشرة " على النظر جديا في اتخاذ الخطوات العاجلة والعملية المطلوبة لتنفيذ اقتراح

انشاء " المنطقة المعنية ، وأعادت أيضا تأكيد توصيتها لدول الأسلحة النووية " بأن تحجم عن القيام بأى عمل يتنافى مع روح ومضمون " القرار " .

ولاشك أن القرار ٤٧/٣٥ يستحق أيضا الظهور في هذه القائمة القصيرة ، ففيه قررت الجمعية العامة بالاجماع انشاء لجنة تحضيرية لدورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح التي ستعقد في ربيع ١٩٨٢ ، طبقا لما تقر في كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٨ ، وقامت بتحديد وظائف اللجنة واغتتمت الفرصة لتؤكد " سريان مفعول الوثيقة الختامية " لدورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح و " اقتناعها بأن نزع السلاح مازال هو أحد الأهداف الجوهرية للأمم المتحدة " ، وعبرت عن قلقها ازاء " استمرار سباق التسلح الذي يهدد السلام والأمن الدوليين بالخطر ويستنفد موارد واسعة تصالح الحاجة اليها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية " ، وكررت " اقتناعها بأن الأمن يمكن تحقيقه من خلال تنفيذ تدابير لنزع السلاح ، وخاصة نزع السلاح النووي ، تؤدي الى تحقيق الهدف النهائي ، وبالذات ، نزع السلاح العام والشامل تحت مراقبة دولية فعالة " .

كما أن القرار ١٥٢/٣٥ ( طاء ) ، الذي تم اعتماده بأغلبية ١٣٢ صوتا مقابل لاشيء ، هو قرار آخر له أكثر مما يلزمه من الصفات التي تؤهله لأن يدرج في هذه القائمة ، أيا كانت معايير الانتقاء المطبقة . ان غرض هذا القرار هو في الحقيقة المساهمة في تنفيذ تلك المهمة البالغ الأهمية التي ورد وصفها في الوثيقة الختامية بأنها تعبئة الرأي العام العالمي في صالح نزع السلاح . ولهذا الغاية طلبت الجمعية العامة من الأمين العام للأمم المتحدة . أن يقوم ، بمساعدة فريق صغير من الخبراء ، بوضع دراسة عن " تنظيم وتمويل معركة عالمية لنزع السلاح تحت رعاية الأمم المتحدة " ، وهي الدراسة التي سوف تنظر فيها الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين .

وأخيرا ، القرار ١٥٦/٣٥ ( واو ) الذي اعتمده الجمعية العامة بأغلبية ١٢٦ صوتا مقابل لاشيء ، الذي يستحق أيضا بلا مراء أن يدرج ضمن القرارات التي تدخل في الفئة الأولى المذكورة آنفا . وجدير بالذكر أن هذا القرار يشير الى تقرير الأمين العام الذي أعده ووافق عليه باجماع الآراء فريق من ١٢ خبيرا ، كلهم من جنسيات مختلفة ، والذي يحتوي على " دراسة شاملة عن الأسلحة النووية " . وقد أعلنت الجمعية العامة في ذلك القرار أن التقرير " عرض بالغ الأهمية للترسانات النووية الحالية ، والاتجاهات في تطورها التكنولوجي ، والآثار الناجمة عن استخدامها ، وكذلك عن مذهب الردع المتنوعة وآثار استمرار تطور منظومات الأسلحة النووية كليا وكيفيا على الأمن " .

ورغم أن طلبات وتوصيات الجمعية العامة في هذا القرار كانت تهدف أساسا الى تحقيق أوسع انتشار ممكن للتقرير بأكثر عدد ممكن من اللغات ، وهو الغرض الذي سعت من أجله الى تعاون الأمين العام ، وجميع الحكومات ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ، الا أن هناك فقرة واحدة فيه موجهة خصيصا الى لجنة نزع السلاح توصي فيها " أن تأخذ التقرير ونتائجه بعين الاعتبار في جهودها الرامية الى نزع السلاح العام والشامل تحت مراقبة دولية فعالة وخاصة في ميدان نزع السلاح النووي " .

ان الفقرة التي اقتبست منها للتو ، والتي سبق أن أشرت اليها آنفا ، هي الفقرة الوحيدة في القرارات الستة التي استعرضتها باختصار شديد التي تتضمن اشارة الى لجنة نزع السلاح ، ذلك أن القصد من هذه القرارات ، كما سبق أن لاحظت أيضا ، كان التنفيذ خارج اطار اللجنة .

فاذا انتقلنا الآن الى النظر في القرارات التي " تعهد بمسؤوليات محددة الى لجنة نزع السلاح " - وذلك بالكلمات التي تستخدمها الأمانة العامة سنويا - فيبدو لي أن من المستصوب تقسيمها الى فئتين ، الأولى تتألف من تلك التي تشير الى البنود الأربعة الموجودة على جدول أعمال اللجنة والتي قامت الأفرقة العاملة المخصصة الأربعة بمناقشتها في ١٩٨٠ ، أما الثانية فتتألف من تلك التي تشير الى البندين الآخرين الموجودين على جدول أعمال اللجنة اللذين أثبتت الجهود المتكررة نحوهما لانشاء فريقين عاملين مخصصين آخرين أنها جهود عقيمة .

أما بالنسبة لقرارات الفئة الأولى ، التي تتضمن كلا من القرار بشأن العقد الثاني لنزع السلاح ، الذي يشير الى كافة البنود المشار إليها ، وعدد من القرارات المحددة ، فأعتقد أنه يكفي القول بأنه لا يوجد فقط فيها أي شيء يمكن تفسيره على أنه غير متسق مع النتائج الواردة في تقارير الأفرقة العاملة المتخصصة الأربعة ، التي أقرتها اللجنة جميعها طبقا لقاعدة توافق الآراء ، بل ان الأمر على العكس من ذلك تماما ، حيث أنها تتضمن فقرات لا يمكن لها الا تعزيز هذه النتائج .

وهكذا يكون هناك ما يدعو الى التأكيد دون خوف من التناقض ، على أن النتائج سالفه الذكر تصلح كدليل للقرارات التي على اللجنة أن تسرع باعتمادها . وهذا يعني ، طبقا لما ذكر في تقارير الأفرقة العاملة ، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من تقرير اللجنة لعام ١٩٨٠ ، أنه :

١ - فيما يتعلق بالفريق العامل المخصص للبرنامج الشامل لنزع السلاح ، الذي لم يمنح تفويضا سنويا بل تفويضا يغطي على الأقل عام ١٩٨١ أيضا ، فان من " الجوهرى " كما ورد في تقريره لعام ١٩٨٠ ، أن يمكن من " استئناف عمله فورا " لدى بدء الدورة التي نفتتحها اليوم .

٢ - فيما يتعلق بالفريقين العاملين المخصصين اللذين كانا مغنيين بالأسلحة الكيميائية والاشعاعية على التوالي ، فكلاهما قد أنشأته اللجنة " للامد الذي تستغرقه دورتها لعام ١٩٨٠ " ، وان ما يجب عمله دون ابطاء ، وتبعاً للنتائج التي أقرت بتوافق الآراء ، هو في الحالتين انشاء أفرقة عاملة جديدة مزودة بالتفويضات التي تراها اللجنة مناسبة .

٣ - فيما يتعلق بالفريق العامل المخصص المعني بالموضوع الذي عادة ما يشار اليه بأنه " الضمانات السلبية " والذي أنشأته اللجنة ، كالفريقين العاملين اللذين أشرت اليهما أنفا ، " للامد الذي تستغرقه دورتها لعام ١٩٨٠ " فيمكن القول أنه رغم عدم اشتغال التوصيات النهائية للفريق على أي توصية تطلب صراحة انشاء فريق عامل مخصص جديد في عام ١٩٨٠ ، الا أنه يبدو أن التوصية التي قدمها الى اللجنة " بالاستمرار في التفاوض في بدء دورتها لعام ١٩٨١ بقصد التوصل الى اتفاق بشأن ترتيبات دولية فعالة " بهذا الخصوص ، يجب تفسيرها بأنها تعني أن الفريق كان يؤيد هذا الخط من العمل ، الذي هو ، فضلا عن ذلك ، منسجم مع فحوى القرارين اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة حديثا في هذا الشأن - وهما القراران ١٥٤/٣٥ و ١٥٥/٣٥ - اللذين يشيران صراحة الى تقرير الفريق العامل . واذا تم التسليم بأن هذا التفسير صحيح ، كان على اللجنة في هذه الحالة أن تتابع السير على نفس المنوال الذي اتبعته مع الفريقين اللذين أشرت اليهما أنفا .

ولكن الموقف مختلف في حالة الفئة الثانية من القرارات التي أشرت إليها منذ برهة ، أى ، تلك التي تعالج وقف جميع تجارب الأسلحة النووية : وتلك التي تعالج نزع السلاح النووي بصورة عامة ، حيث أنه لم يمكن حتى الآن انشاء أفرقة عاملة مخصصة لتلك الموضوعات . وبالتالي ، وبغية معالجة مسألتين أعطتهما الجمعية العامة من حيث المبدأ الأولوية العليا ، فسوف أنظر بمزيد من التفصيل في قرارات الدورة الخامسة والثلاثين المتصلة بالموضوع ، وأجرى مسحاً مختصراً للخلفية الرئيسية لهذه الأمور في لجنة نزع السلاح .

في كانون الأول / ديسمبر الماضي ، اعتمدت الجمعية العامة قرارين بشأن الموضوع الأول من الموضوعين اللذين أشرت إليهما لتوى ، وهو موضوع وقف جميع تفجيرات تجارب الأسلحة النووية . وأيا كانت الاختلافات بصدد بعض هذه النقاط بين هذين القرارين - ١٤٥/٣٥ ألف و ١٤٥/٣٥ باء - فإنهما يلتقيان تماماً من حيث حاجة لجنة نزع السلاح الى المضي مباشرة في انشاء فريق عامل مخصص عليه أن يبدأ دون ابطاء ، كمسألة لها الأولوية العليا ، التفاوض المتعدد الأطراف بشأن معاهدة لا تجاز هذا الهدف .

والقرار الأول ، بعد أن يكرر تأكيد اقتناع الجمعية بأن هذه المعاهدة " هي موضوع يتمتع بأولوية عليا وبشكل عنصر حيوي في نجاح جهود منع كل من الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية . كما يشكل مساهمة في نزع السلاح النووي " ، يحث في الفقرة ٤ منه " جميع الدول الأعضاء في لجنة نزع السلاح " على " تأييد قيام اللجنة ، لدى ابتداء دورتها التي ستعقد في ١٩٨١ ، بانشاء فريق عامل مخصص واجبه بدء المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن معاهدة لحظر جميع التجارب النووية " .

أما القرار الثاني فيطلب ، في الفقرة ٥ منه ، الى " لجنة نزع السلاح اتخاذ الخطوات الضرورية ، المشتملة على انشاء فريق عامل ، للبدء في مفاوضات حقيقية حول معاهدة للحظر الشامل للتجارب كموضوع يتمتع بأولوية عليا وذلك في بدء دورتها التي ستعقد في ١٩٨٠ " .

وهكذا ، تكون الجمعية العامة قد أيدت بطريقة لا يتطرق إليها الخطأ الاقتراح الذى قدمته رسمياً منذ شباط / فبراير ١٩٨٠ مجموعة ال ٢١ للجنة نزع السلاح في وثيقة عملها CD/64 ، والذى كررته فيما بعد ووسعته في وثائق العمل CD/72 الصادرة في ٤ آذار / مارس ١٩٨٠ ، و CD/134 الصادرة في ٦ آب / أغسطس ١٩٨٠ ، التي ظهرت في ثانيها الفقرة التالية المتطابقة بشكل أساسي مع مقررات الجمعية العامة التي نقلت عنها آنفا :

" ان مجموعة ال ٢١ تعرب عن الأمل في انشاء فريق عامل لوقف تجارب الأسلحة النووية وفقاً كاملاً في جميع البيئات دون أى مزيد من الابطاء ولمباشرة مفاوضات حقيقية في مستهل دورة اللجنة لربيع ١٩٨١ " .

فاذا وضعنا في الأذهان ما أشرت اليه لتوى ، وأضفنا اليه واقع أن مجموعة الدول الاشتراكية ، كما أكدت بوضوح في ورقة العمل CD/135 الصادرة في ٧ آب / أغسطس ١٩٨٠ ، قد أيدت اقتراح مجموعة ال ٢١ بانشاء فريق عامل مخصص تابع للجنة نزع السلاح لمناقشة مسائل الحظر العام والكامل لتجارب الأسلحة النووية " وكذلك حقيقة أن أكثر من دولة من دول المجموعة المعروفة بالمجموعة الغربية وغيرها من الدول قد أعربت كذلك في الماضي عن تعاطفها مع تحرك مثل هذا ،

عندئذ يبدو واضحا أن هناك أسبابا وجيهة تجعلنا واثقين من أنه أخيرا ، وخلال هذه المرحلة الأولى من دورة ١٩٨١ ، ستقرر لجنة نزع السلاح أن تعير أذنا صاغية الى ما يمكن أن يوصف بحق بأنه صرخة عالمية لنفاد الصبر .

ولاعطائكم فكرة عامة عن الأسباب الكثيرة التي تجعل هذه الخطوة بمثل هذه الضرورة ، وبغية تمكينكم من أن تفهموا جيدا منذ كم من الزمن كان ينبغي اتخاذ هذا القرار ، فسوف أذكر ببساطة الأحكام الرئيسية التي ترد في ديباجة القرار ١٤٥/٣٥ ألف الذي كان لي شخصيا شرف تقديم مشروعه الى اللجنة الأولى للجمعية العامة نيابة عن المشاركين في تقديمه ، وهم وفود باكستان ، سيرى لانكا ، السويد ، فنزويلا ، كينيا ، يوغوسلافيا ، المكسيك .

في ذلك القرار ، بدأت الجمعية العامة بالتأكيد على أمور ثلاثة هي : أن وقف تجارب الأسلحة النووية وفقا كاملا هو مسألة ظلت قيد النظر لأكثر من ربع قرن واعتمد حوالي ٤٠ قرارا بشأن هذا الموضوع ، وأن وقف التجارب هو هدف رئيسي للأمم المتحدة على صعيد نزع السلاح ، ويجب أن يعطى التوصل اليه الذي تكررت المطالبة به أعلى الأولويات ، وأنه في سبع مناسبات مختلفة أدانت الجمعية العامة هذه التجارب بأعنف العبارات ، مع اعرابها منذ ١٩٧٤ عن اقتناعها بأن " الاستمرار في تجارب الأسلحة النووية سوف يزيد من حدة سباق التسلح ، وبذلك يزيد من خطر نشوب حرب نووية " .

ثم عادت وكررت تأكيدها القاطع الذي ورد في قرارات مختلفة سابقة وهي أن " أيا كانت الاختلافات بشأن مسألة التحقق ، فليس هناك من سبب وجيه لتأخير التوصل الى اتفاق بشأن الحظر الشامل للتجارب " .

ثم أشارت الى أن الأمين العام للأمم المتحدة صرح منذ ١٩٧٢ بأن " جميع الجوانب التقنية والعلمية للمشكلة قد جرى استكشافها بدرجة من الكمال بحيث لم يعد يلزم الاقرار سياسي لكي يمكن التوصل الى اتفاق نهائي " ، وأنه " عندما تؤخذ بعين الاعتبار وسائل التحقق المتاحة ، يصبح من الصعب فهم أى مزيد من الابطاء في انجاز اتفاق حول حظر التجارب تحت الأرض " و " أن الأخطار الكامنة وراء الاستمرار في تجارب أسلحة نووية تحت الأرض ترجح بكثير أية أخطاء محتملة تنشأ عن انتهاء هذه التجارب " .

وحتى لا يظن أحد أن الأمين العام قد بدّل رأيه خلال الوقت الذي انقضى منذ أن عبّر لأول مرة عن هذه الآراء ، فإن الجمعية العامة حرصت تماما على الإشارة أيضا الى أن الأمين العام نفسه ، في تقديمه لتقرير الأمم المتحدة عن حظر شامل للتجارب النووية ( الذي وزع على لجنة نزع السلاح في الوثيقة CD/86 في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٠ ) ، قد أكد مع التشديد الخاص رأيه الذي عبّر عنه منذ تسع سنوات وأضاف ، بعد أن أشار الى ذلك الرأي على وجه التحديد ، " انني ما زلت أتمسك بذلك الاعتقاد . ان المشكلة يمكن ويجب حلها الآن " .

كما أشارت الجمعية العامة ، وهي تتابع الإشارة الى ذلك التقرير ، أن التقرير قد أعد بناء على قرار صريح صدر عنها ، وأن الخبراء الذين وضعوا مشروعه أكدوا " أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشكل عام تنظر الى انجاز حظر شامل للتجارب على أنه اختبار لمدى تصميم الدول الحائزة للأسلحة النووية على وقف سباق الأسلحة ، مضيفين الى ذلك أن التحقق من الامتثال للحظر لم يعد يبدو كعقبة أمام التوصل الى اتفاق " .

ان الفقرة الأخيرة من ديباجة القرار ١٤٥/٣٥ ألف ، الذى كنت أنقل عنه تلفت الانتباه بشكل خاص الى حقيقة أن هناك أحيانا نزعة الى نسيان حقيقة أن الدول الحائزة للأسلحة النووية الثلاث التي تودع لديها معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو ، والفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، قد تعهدت في تلك المعاهدة ، منذ ٢٠ سنة تقريبا ، بأن تسعى الى التوصل الى " وقف استمرار جميع تفجيرات تجارب الأسلحة النووية في جميع الأوقات " ، وأن هذا التعهد تكرر بشكل صريح عام ١٩٦٨ في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

هذه باختصار هي بعض الأسباب الرئيسية التي تجعل من المحتم انشاء فريق عامل مخصص تابع للجنة نزع السلاح على الفور ليبدأ التفاوض المتعدد الأطراف بشأن معاهدة لحظر جميع تجارب الأسلحة النووية .

ان الحجج المؤيدة لانشاء فريق عامل مخصص آخر لمعالجة الموضوع الذى أدرج في جدولي أعمال اللجنة لعام ١٩٧٩ و ١٩٨٠ تحت عنوان " وقف سباق الأسلحة النووية ونزع السلاح النووى " هي أيضا واضحة ومقنعة .

ويكفي أن نذكر في هذا الصدد أن أول القرارات جميعا التي اعتمدها الجمعية العامة ، وهو القرار ١ طاء ، الذى اعتمده باجماع الآراء في ٢٤ كانون الثاني /يناير ١٩٤٦ الى ٥١ عضوا الذين كانوا يؤلفون حينذاك الجمعية العامة ، كان يتعلق بانشاء هيئة احدى مهامها الرئيسية هي اعداد مقترحات محددة " لالغاء الأسلحة الذرية من بين الأسلحة الوطنية " ، وأنه بعد ٣٢ عاما ، من ذلك ، قامت نفس هذه الجمعية العامة ، في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، وبعد أن أعلنت رسميا " أن التدابير الفعالة لنزع السلاح النووى ومنع نشوب حرب نووية أعلى الأولويات " ، باصدار هذا البيان الذى ليس فيه :

" ان الأسلحة النووية تعرّض الجنس البشرى وبقاء الحضارة لأعظم الأخطار . . . . . وان من الضروري وقف وعكس سباق الأسلحة النووية في جميع جوانبه تلافيا لخطر الحرب الذى يشمل الأسلحة النووية . ان الهدف النهائي في هذا المضمار هو الغاء الأسلحة النووية الغاء تاما " .

ومنذ ما يقرب من عامين ، في ١٩ نيسان /ابريل ١٩٧٩ ، وفي الجلسة الثامنة والعشرين للجنة ، أبدى وفدى الأسباب التي تجعل " من غير المعقول " في نظره أن تجرى محاولة منع لجنة نزع السلاح من " انجاز واجبها المتعلق بما قيل وأعيد مرات ومرات ، من أن نزع السلاح الذى يجب أن يعطى أعلى الأولويات هو نزع السلاح النووى " .

وفي العام الماضي ، وفي مناسبتين منفصلتين - في الجلسة الثمانين المعقودة في ٢٢ نيسان /ابريل ، وفي الجلسة السابعة والثمانين المعقودة في ٢٦ حزيران /يونيه - شرحت وتوسعت فسي الأسباب التي تجعل باديا لنا - وما يزال يبدو - أن " من الصعب العثور على هيئة أكثر ملاءمة لمعالجة موضوع هو ، كما تأكد في وثائق دولية عديدة ، ذو أهمية حيوية ' لجميع الشعوب " أكثر من هذه اللجنة التي ، كما تعرفون جيدا ، قد أعلنت الأمم المتحدة أنها المحفل المفرد والمتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح " .

وفي ثمانية الجلستين اللتين أشرت إليهما ، وهي الجلسة المعقودة في ٢٦ حزيران /يونيه ١٩٨٠ ، وبعد الإشارة الى أن مجموعة ال ٢١ ذكرت في ٢٧ شباط /فبراير أنها أيدت من حيث المبدأ انشاء أفرقة عاملة بشأن البنود المدرجة في جدول الأعمال السنوي للجنة ، قدم وفدى تعبيرا واضحا عن وجهات نظره في هذا الموضوع بالكلمات التالية :

" ان أملنا عظيم في أن تتاح لهذا البيان الايجابي فرصة التطبيق العملي قبل انتهاء الدورة الحالية للجنة ، فيما يتعلق بموضوع المفاوضات بشأن وقف سباق التسلح النووى الذى لا ضابط له ، وبسأن نزع السلاح النووى اللذين يتوقف عليهما - كما يجب أن نتذكر دائما - مصير الجنس البشرى نفسه " .

وكما نعرف جميعا ، ثبت لنا أن هذه الآمال لم تكن لتتحقق خلال دورتنا الأخيرة رقم واقع أن مجموعة ال ٢١ اقترحت رسميا ، في ورقة عملها CD/116 المؤرخة في ٩ تموز /يوليه ١٩٨٠ ، انشاء فريق عامل مخصص لبدء المفاوضات مباشرة حول هذا الموضوع ، يمكن انشاءها الشروع في موضوعات متنوعة تشتمل ، في المقام الأول ، على ما يلي :

" تفصيل وايضاح مراحل نزع السلاح النووى كما جرى تصوره في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية ، بما في ذلك تحديد مسؤوليات الدول الحائزة للأسلحة النووية ودور الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في عملية تحقيق نزع السلاح النووى " .

وكما حدث بالنسبة لمسألة وقف تجارب الأسلحة النووية ، فان الجمعية العامة أيدت تأييدا تاما المبادرات التي أشرت اليها آنفا ، كما أنها فعلت ذلك أيضا ، لا في قرار واحد ، بل في قرارين مختلفين ، هما القرار ١٥٢/٣٥ جيم ، الذى استند الى مشروع قدمه ١٣ بلدا من مجموعة ال ٢١ ، من بينها المكسيك ، والقرار ١٥٢/٣٥ دال الذى قدمت مشروع نصه البلدان الاشتراكية . وهذان القراران ، رغم اختلافهما ، متطابقان من حيث السعي الى انشاء فريق عامل مخصص ليعنى بهذه المسألة أيضا ، على الرغم من أن أولهما يفعل ذلك بتعابير أقوى مما يفعل الثاني ، حيث الجمعية العامة في الفقرة ١ منه " تحت لجنة نزع السلاح " على انشاء الفريق العامل المخصص السالف الذكر " لدى ابتداء دورتها التي ستعقد في ١٩٨١ " .

لذلك نأمل أن تتمكن اللجنة فيما يتعلق بهذا الموضوع أيضا من التجاوب مع التطلعات البديهية للجنس البشرى ، وأن تشكل فريقين عاملين مخصصين في مستهل الدورة الحالية .

وواضح أننا ، رغم وقوفنا صفا واحدا مع مجموعة ال ٢١ في الاعتقاد بأن الفريقين العاملين المخصصين هما " أفضل جهاز متاح لاجراء مفاوضات حقيقية ضمن لجنة نزع السلاح " ، الا أننا لانعتقد أن هذه الأفرقة تملك قوى سحرية . وللوصول الى النتائج التي تأمل شعوب العالم الحصول عليها من اللجنة ، ستكون هناك حاجة الى ذلك العنصر النادر الذى جرت العادة على تسميته " الارادة السياسية " ، وعلى الأخص الارادة السياسية للقوى النووية . وسيكون من الضروري اجراء عملية تحويل الى حقائق ملموسة للنصائح القوية التي تمتلئ بها الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، عملا بالنصيحة التي تشتمل عليها الوثيقة نفسها ، وهي أن الحاجة الملحة الآن هي ترجمة بنودها الى أحكام عملية " للمضي قدما في طريق اتفاقات دولية فعالة وملزمة في ميدان نزع السلاح " .

ويتسم هذا المسار العملي بطابع أكثر حتمية يوما بعد يوم ، والسبب في ذلك ، بالعبارات التي استخدمتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية " أن وجود أسلحة نووية واستمرار سباق التسلح " يشكلان تهديدا " لبقاء الانسان نفسه " بحيث تواجه البشرية هذا الاختيار: " ضرورة وقف سباق التسلح والمضي في نزع السلاح أو مواجهة الفناء " .

لذلك ، يجب أن لا يغرب عن بالنا أبدا ، كما قال السيد جوزيه لوبيز بورتيللو ، رئيس جمهورية المكسيك ، الأسبوع الماضي في احدى الخطب التي ألقاها خلال زيارته مؤخرا للهند :

" انه خلال الربع الأخير من القرن بلغ سباق التسلح مستوى ليست له سابقة تاريخية سواء من حيث الكمية أو من حيث درجة التعقيد المتقن في أدوات الحرب الموضوعة قيد الاستعمال أو الحفظ ، أو الانتاج ، أو التطوير .

" ان التكلفة الخرافية لهذا السباق في التسلح تستهلك الموارد الأساسية للبقاء والتنمية . ويولد تبديد الموارد على هذا النحو في أغراض حربية توترات جديدة ويزيد من حدة التوترات الموجودة بالفعل ، ويضيق من الحلقة المفرغة بين عدم المساواة والفقير ، وبين سباق التسلح والحرب .

" ان على جميع الشعوب المحبة للسلام والقانون أن تسعى الى خفض التوترات ورفض الضغوط التي تجرنا صوب حرب باردة جديدة " .

وواضح أنه ما من أحد يملك قدرا أكمل من المعلومات وأساسا أفضل للحكم مثلما يملك رؤساء دول القوى النووية . ولذلك فانه لما يدعو الى مزيد من الأسف ، أن يحجم هؤلاء الرجال بصورة عامة عن التعبير علنا عن بعض من أهم آرائهم حتى اللحظة التي يتكون فيها مناصبهم العالية أو يصبحون على وشك أن يتركوها . ومن ذلك ، على سبيل المثال ، النصيحة التي وجهها ايزنهاور الى أبناء بلده في خطابه الوداعي ، والتي قلما وجد من الآراء ما يرجحها صحة مما جعلها ترداد كثيرا ، وذلك عندما حذرهم من " حيازة نفوذ لا مبرر له ، سواء سعوا أو لم يسعوا اليه ، بالجهاز الصناعي العسكري " ومن " خطر أن تصبح السياسة العامة نفسها رهينة بأيدي نخبة علمية-تكنولوجية " .

ونحن نعتقد أن شيئا من هذا القبيل سيحدث في حالة التحليل التالي . الذي تم فقط منذ أسابيع ثلاثة أو أقل في خطاب وداع آخر ، هو خطاب الرئيس كارتر ، الذي كان رئيس الدولة التاسع والثلاثين للولايات المتحدة . فبعد أن أشار كارتر الى أن ٣٥ عاما مضت منذ سقوط القنبلة الذرية الأولى على هيروشيما ، وأنه منذ ذلك الوقت ظل الشبح النووي مخيما بشكل دائم على العالم ، قال :

" ان عقولنا قد تعودت عليه ، كما تتعود عيوننا على الظلمة .

" ومع ذلك ، فان خطر اشتعال حريق نووي لم يتناقص . انه لم يحدث بعد ، ولكن ذلك لا يعطينا الا القليل من الطمأنينة - اذا لا بد له من أن يحدث مرة .

" ان الخطر أخذ في الازدياد . ومع ازدياد ترسانات القوى الأعظم حجما ومستوى تكنولوجيا ، ومع احتياز حكومات أخرى لهذه الأسلحة ، فان المسألة لن تكون سوى مسألة وقت قبل أن يطلق الجنون ، أو اليأس ، أو الطمع ، أو سوء التقدير هذه القوى الرهيبة من عقولها " .



ونحن نعتقد أن لجنة نزع السلاح يجب ألا تتأخر في اعتماد تدابير فعالة لبدء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي تسفر عن وقف جميع تجارب الأسلحة النووية والتوصل تدريجياً إلى الأهداف المحددة المعروضة في الفقرة ٢٠ من الوثيقة الختامية .

لقد تكلمت في نقطة من هذا الحديث عما أسميته " صرخة عالمية من نفاذ الصبر " . فإذا واصلنا إلى ما لانهاية له تأجيل الانتهاء من المهام ذات الأولوية التي من أجلها أنشئت اللجنة ، فإن هذه الصرخة سوف تصبح " صرخة عالمية من السخط " . حيث أن ما هو مهدد بالخطر - وسوف أعيد له للمرة التاسعة - هي المصالح الحيوية لجميع الشعوب ومصير الجنس البشري نفسه . وكما أوصت الجمعية العامة بالعمل في واحد من قراراتها التي أشرت إليها اليوم ، فعلينا هــذـه السنة أن تظل ماثلة في أذهاننا النتائج المستخلصة من الدراسة الشاملة عن الأسلحة النووية ، التي أرغب في أن أنقل منها الفقرات الثلاث التالية كيما أنهى بها كلمتي :

" لكي يمكن الدفع بأن من الممكن الاستمرار ، إلى ما لانهاية ، في العيش مع الأسلحة النووية ، فإن التوازن يجب أن يحافظ عليه في جميع الأوقات بغض النظر عن أية تحديات تكنولوجية قد تبدو كنتيجة لسباق التسلح . وبالإضافة إلى ذلك ، يجب أن لا تكون هناك حوادث ذات طبيعة انسانية أو تكنولوجية ، وهو مطلب مستحيل كما برهنت على ذلك مختلف حوادث الانذارات الكاذبة وسوء عمل الحاسبات الالكترونية التي يبلـغ عنها من حين لآخر . ويمكن لأحد هذه الحوادث ، عاجلاً أم آجلاً ، أن يتسبب في وقوع حادث حقيقي له نتائج غير محدودة . ولهذا الأسباب وفيها ، ليس من الممكن تقديم ضمانات مطلقة بثبات ميزان الردع إلى ما لانهاية ، ولا يجب السماح لأحد باصدار بيانات مهدئة لهذا الغرض . . . .

" حتى لو كان توازن الردع ظاهرة ثابتة تماما ، فهناك حجج قوية ، معنوية وسياسية ضد استمرار الاعتماد على هذا التوازن . وليس من المقبول أن يستخدم احتمال افناء الحضارة الانسانية من قبل بعض الدول في تعزيز أمنها . ان مستقبل الجنس البشري يكون بذلك رهينة للأمن كما تتصوره حفنة دول حائزة للأسلحة النووية وخاصة القوتـان الأعظم . فضلاً عن ذلك ، ليس مقبولاً أن تنشأ منظومة عالمية من دول حائزة للأسلحة النووية ودول غير حائزة للأسلحة النووية ، لمستقبل غير محدد . ان هذه المنظومة نفسها تحمل في طياتها بذور انتشار الأسلحة النووية . ولهذا السبب ، فإنها ستكون على المدى الطويل ، منظومة تشتمل ذاتياً على أسباب دمارها .

" وطالما استمر الاعتماد على مفهوم توازن الردع النووي كطريقة للحفاظ على السلام ، فإن احتمالات المستقبل ستبقى دائماً مظلمة ومهددة وذات قدر من عدم التيقن يعادل الافتراضات الهشة التي بنيت عليها . ولحسن الحظ أن ذلك ليس هو البديل الوحيد المتاح أمام الجنس البشري . فيميتاق الأمم المتحدة والأسلحة النووية يرجع تاريخ وجود كل منهما إلى وقت واحد . ان طريق المستقبل هو ذلك الذي يؤدي إلى الاعتصام تماما بالميثاق وإلى الغاء جميع الأسلحة النووية " .

**الرئيس:** أشكر السفير غارسيا روبلس على بيانه وأعبر له أيضا عن امتناني للكلمات البالغة الرقة دون شك التي وجهها الى الرئيس .

**السيدة ثورسون (السويد) (ترجمة عن الانكليزية) :** عندما نبتدي اليوم دورة ١٩٨١ للجنة نزع السلاح ، علينا ان نعود بأنظارنا الى الخلف ، الى سنتين متعاقبتين من الاخفاق في احراز نتائج حقيقية في عملنا - هما أول سنتين تمران على وجود لجنة نزع السلاح . ولذلك فسوف نكشف أنفسنا بكل الصراحة بأننا ، بعد سنتين ونصف السنة من الدورة الخاصة الأولى للجمعية العامة للامم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، وقبل سنة ونصف سنة من حلول موعد الدورة الخاصة الثانية للجمعية العامة للامم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، فان واجبتنا الرئيسي الآن يجب ان يتمثل في تحليل الاسباب الكامنة وراء هذه الحالات من الاخفاق ومحاولة ايجاد طرائق جديدة لاحراز تقدم حقيقي في جهودنا .

صحيح أن لجنة نزع السلاح تدبرت في العام الماضي أمر انشاء أفرقة عاملة في أربع من مجالات أنشطتنا . والسويد مشتركة ، وستظل تفعل ذلك في العام القادم ، في المساعي التي تقوم بها تلك الأفرقة العاملة . غير انه من الجوهرى لتحقيق الغرض الحقيقي من هذه المساعي ان تكون واقعيين في تقييم ما يمكن انجازه بالنسبة الى طلب المفاوضات ، مع التشديد بصورة خاصة على مجالين من المجالات ذات الأولوية العالية ، وأعني بذلك ، معاهدة للحظر الشامل للتجارب واتفاقية للأسلحة الكيماوية ، اللتين عهدت بهما اليها الجمعية العامة للامم المتحدة .

ولن أحاول الآن اجراء هذا التقييم فلسوف يأتي فيما بعد وقت أكثر ملاءمة لفعل ذلك . كل ما أود أن أقوله في هذا الجزء المبكر من كلمتي هو في الحقيقة ان هذين المجالين يجب ان يكونا وان يظلا مركز اهتمامنا وجهودنا في الوقت المتبقي لنا حتى الدورة الخاصة الثانية للامم المتحدة المكرسة لنزع السلاح . كما انهما سوف يكونان موضوع الجزء الرئيسي من كلمتي اليوم .

السيد الرئيس ، أود قبل ان استطرد في كلمتي ، ان اهنئكم ، باسم وفد السويد ، لتوليكم رئاسة الجزء الأول من هذه الدورة الشديدة الأهمية . ان الجدارة ، التي برهنتم عليها في اللجنة خلال العامين الماضيين ، تشهد بخبرتمكم الغنية في مجال العلاقات الدولية كتمثل لامة عظيمة . وانني لواثقة بأن طريقتكم الحاذقة في ممارسة الرئاسة ستجعل مفاوضاتنا مثمرة .

واسمحوا لي الآن أن استمر برهة في ذكر بعض الملاحظات العامة حول عملنا قبل أن أعود الى موضوعاتي الرئيسية .

ان جدول اعمال لجنة نزع السلاح خلال دورتها لعام ١٩٨١ يبدو مزدحما جدا . بل انه ليخشى من أن يصبح ثقلا أكثر مما ينبغي . وفي رأيي انه يتعين علينا في هذه الدورة والدورات التالية أن نعين أفضليات دقيقة ، ونجتهد في وضع برنامج يمكن تنفيذه عمليا ، ربما لسنوات متعددة ، حتى لا نتورط في قضايا كثيرة في أفرقة عاملة متعددة في آن معا . وذلك ليس من شأنه مساعدتنا في احراز نتائج ما أكثر حاجتنا اليها وما أشدها الحاحا . ونحن نقدر بطبيعة الحال ما توليه مختلف الوفود من اهتمام لمختلف بنود نزع السلاح الا أننا نشعر ، مع ذلك وبقوة ، ان على اللجنة أن تركز في دورها التفاوضي على عدد من البنود المنتقاة بدقة ، وبالتحديد على تلك التي منحتها الجمعية العامة للامم المتحدة أعلى أولوية عندما عهدت اليها بهذه البنود كي نجري بشأنها مفاوضات ، وهي معاهدة للحظر الشامل للتجارب واتفاقية للأسلحة الكيماوية ، وكذلك برنامج شامل

لنزع السلاح ، طلب الى لجنة نزع السلاح الانتهاء من وضعه قبل الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح . وبغير ذلك ، نخشى أن تتأثر سمعة اللجنة وأن تتعرض هي وأعضاؤها للنقد لاذع ، لن يكون الأقل في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٨٢ . السيد الرئيس ، لقد شددت على كلمة مفاوضات لان لجنة نزع السلاح ، هي هيئة التفاوض المتعددة الاطراف ، ولان القوتين الاعظم اشتركتا في قرار انشاء لجنة نزع السلاح لهذا الغرض . وسوف أعود لهذه المسألة قرب نهاية كلمتي .

ان التطور المستمر في الميدان النووي يؤكد الحاجة الى ان تنتهي عاجلا من وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب طالما كانت موضع وعود للعالم . ونحن جميعا نعرف حاجتنا في ذلك ، وقد كررناها حتى عدنا بمثابة مرضى بها ، وهي ان هناك ضرورة لمنع حيازة قدرة تفجيرية نووية أو تحسين أية قدرات أخرى موجودة بالفعل ، أو لجعل ذلك اكثر صعوبة على أقل تقدير . وعلى الرغم من ذلك فان القوى الاعظم تتحدى ، وبشكل يكاد أن يكون علينا، تعهدنا الملزم قانونا تجاه معاهدة للحظر الشامل للتجارب . ان ذلك لن يجدي في شيء بعد الآن .

ان الصعوبات ، اذا كان لنا أن نعبر بكلمة معتدلة ، التي واجهت المؤتمر الاستعراضي الثاني لمعاهدة الانتشار النووي — ذى الاهمية الخاصة لعمل لجنة نزع السلاح رغم أنه ليس موضع دراستها رسميا — دلت على ما أود ان اطلق عليه عجز خطير وناتج عن قصر نظر — أو لعل — اعدام الارادة — في السيطرة على انتشار الاسلحة النووية . ان نظام عدم الانتشار أصبح غارقا في سياسات متضاربة داخل الدول ومجموعات الدول وبينها وبين بعضها البعض . وفي حين أن معاهدة الانتشار النووي بكل نقائصها النظرية والتطبيقية ستعطي حسبما نرجو في تلقي المساندة القوية من أطرافها البالغ عددهم حوالي ١١٥ فريقا ، الا أنه يبدو واضحا ان التحدي الحقيقي لنظام عدم الانتشار خارج المعاهدة ، وربما داخلها أيضا ، يصبح أكثر حدة مع مرور كل يوم . ومن الجلي أنه ، اذا لم يجرب هذه التهديدات بشكل أقوى وأكثر ثباتا ، فان ذلك سيئال من قيمة المعاهدة . ان مدة سريانها ، دون تمديد ، هي ٢٥ عاما ، وهي بذلك المقياس ، تكون قد بلغت بالفعل مرحلة النضج . ولهذا ، فانه ليس من المبكر على الاطلاق ان يبدأ التطلع الى المستقبل . غير انه علينا ، بدلا من محاولة وضع معاهدات جديدة ، ان نحاول البناء فوق ما هو قائم وذلك من أجل ايجاد توافق جديد للأراء ، سواء بالنسبة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية أو بالنسبة لخفض الاسلحة النووية وابطالها .

ربما يكون من شأن المشاكل التكنولوجية والبيئية والأمنية والاقتصادية ، التي تطرحها الطاقة النووية أن تأخذ بعضا من احتدام المجادلات التي تكتنف التعاون النووي بين الدول . فهناك جهود عملية أخرى بهذا الصدد تأخذ مجراها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وفي مجال الاعداد لمؤتمر الطاقة الذرية الذي سيعقد عام ١٩٨٣ في بلغراد . ويمكن لمثل هذا العمل المتعدد الاطراف ، اذا ضم الى بعض الاتفاقيات الثنائية الاطراف ، أن يفضي شيئا ما الى تفتق جانب التعاون السلمي للمشكلة ، بالنسبة لغالبية الدول على الأقل ، وذلك من خلال اقامة توازن ممكن عمليا بين مساعي عدم الانتشار والتزامات التعاون .

غير أنه يبدو أن هناك حالات يكون فيها لاغراء الاسلحة النووية الغلبة على اي اهتمام بالتعاون النووي السلمي ، حيث يبدو والاهتمام بتطوير صناعة نووية سلمية أمرا قانونيا اذا قورن بالاهتمام باحراز قدرة تفجيرية نووية . وفي حالات مثل هذه يجب ان تبذل جميع الجهود لعدم تشجيع الدول على اختيار الطريق الى الموت ، وهو حيازة الاسلحة النووية .

وتجب الإشارة الى أن المبدأ الخرافي لحياسة الاسلحة النووية ، وفكرة ان سلاحا نوويا يستطيع بأى صورة من الصور أن يزيد درجة الامن الوطني لأية دولة ، انما هي أمور تنطوي على الخداع ، وهي ما سبق أن اسميته " أكبر مغالطة في عصرنا " ، ذلك أنه بدلا من أن تعزز هذه الاسلحة أمن أى أحد ، فان أثرها المؤكد يكون الانتقاص من أمن الجميع •

وهنا ، بالطبع ، مطلوب من القوى النووية ان تتفهم مسؤولياتها الخاصة في اعطاء القدوة • وليس هناك ، للأسف ، من دلالة كبيرة على ان هذا التفهم وشيك • وربما كان أكثر دقة في الواقع ان نصف سلوك القوى الاعظم في هذا المجال بأنه عدم احساس بالمسؤولية •

واسمحوا لي أن أسوق مثالين على ذلك :

لقد تكشفت مؤخرا أحداث مثيرة تتعلق بنظام الانذار والضمانات في مجال الاسلحة النووية لاحدى القوتين الاعظم •

وطبقا لتقرير صادر عن الكونجرس الامريكى في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠ كان هناك ، خلال فترة ١٨ شهرا ، ١٤٧ انذارا كاذبا كانت من الجدية بحيث تطلبت تقييما من حيث دلالتها على احتمال نشوب هجوم بالاسلحة النووية •

بل ان أربعة انذارات أخرى ، بما في ذلك انذاران لم يكونا قد اكتشفا قبل ذلك ، قد اعتبرت أكثر جدية وأفضت الى اصدار أوامر رفعت من حالة تأهب سدنة القاذفات ب - ٥٢ ووحدات الصواريخ التسيارية العابرة للقارات •

وأخيرا ، فقد كان هناك ٣٧٠٣ انذارا أقل درجة سببها بالدرجة الاولى التقلبات الجوية • أى العواصف الرعدية والبرق اذا نحن استخدمنا تعبيراً أبسط • السيد الرئيس ، فسي اعتقادى ان مثل هذه " التقلبات الجوية " سوف تستمر في الحدوث فيما حول شبكات المراقبة • فهل ينبغي ان يظل البقاء الانساني متوقفا على الظواهر الطبيعية ، أو على اخفاقات تكنولوجيا أو انسانية من هذا النوع ؟ وكيف يتسنى للدول الحائزة للأسلحة النووية مواجهة تلك المسؤولية •

وعلمنا من تقرير آخر صدر حديثا ، منقول أيضا عن الصحافة الامريكية ، ان ما لا يقل عن ٢٧ حادثا ، أطلق عليها السهام المكسورة ، قد وقعت بسبب الاسلحة النووية الامريكية • وقد ذكر ان احدها لم يترك من أصل ست أليات للتحكم الا آلة سليمة واحدة حالت دون ان يفجر فوق أرض أمريكية سلاح نووى قوته ٢٤ ميجاطنا ، أى اقوى ١٨٠٠ مرة من قنبلة هيروشيما لعام ١٩٤٥ • وقد زعم فيما بعد ، في السياق نفسه ، أن ١٠ حوادث أخرى وقعت فوق اراضي دول أخرى •

يضاف الى هذا كله ، ان هناك تحذيرا متزايدا من الوفيات المتزايدة بسبب الاصابة باللوكيميا (سرطان الدم) نتيجة التعرض لتجارب الاسلحة النووية في الولايات المتحدة التي تمت في الخمسينات •

وقد يكون بعض هذه الحالات مبالغاً فيه أو مغرضا فليست هناك ، كما هو الأمر دائما ، معلومات ذات طبيعة مماثلة صادرة عن الطرف الآخر • غير أنه ليس هناك أدنى سبب يدعو الى الاعتقاد بأن تلك الانذارات الخاطئة ، والحوادث ، وحالات التعرض لا تحدث هناك أيضا ، أو بصورة أضيق نطاقا ، في الدول الاخرى الحائزة للأسلحة النووية •

الا أن أى سلاح يسبب مثل هذه الأخطار لسكان البلد أنفسهم وغيرهم من السكان حتى

في وقت السلم يجب ان يعلن بوضوح أنه غير مقبول بالفعل على مثل هذه الاصعدة ، ناهيك عن نتائج الفضيحة بالنسبة للكل في وقت الحرب • وهناك اهتمام كبير بخطورة القوة النووية على البيئة وغيرها • ولعل ما كشف عنه مؤخرا يوضح لكل شخص ان اخطار الاسلحة النووية هي أيضا مما يفوق التصور •

وقد يقال لنا أن تلك التخوفات لا أساس لها على الاطلاق ، وان الوتيرة التي تسير بها عمليات المراقبة والتحكم سوف تتحسن ، وما الى ذلك • غير أن الحقيقة الأساسية تظل باقية ، وهي اننا نتكلم عن سلاح يستطيع في دقائق لاغير أن يبلغ كل زاوية من الكرة الأرضية ، سلاح يمكن للقليل منه ان يقضي في ثوان معدودة على المدنية كما نعرفها • وان اسلحة هذا شأنها لا يمكن أبدا التحكم فيها ومراقبتها ، وانما يجب ببساطة الغاؤها •

ولكن يبدو ان القوى الاعظم ، والى مدى ما القوى النووية الأصغر ، قد عقدت العزم ، بدلا من ان تختار سبيلا مشتركا من المسؤولية والحكمة ، على المضي في طريق فناء عام ومشارك •

لقد تعرضت محادثات سالت ٢ فعلا في العام الاخير لمتاعب بسبب مجموعة متنوعة من الاسباب الداخلية والخارجية • وان تقييم مصيرها اليوم أمر مستحيل • وقد ارتفعت مؤخرا أصوات عالية لوضع هذه السنوات الثماني من المفاوضات على الرف ، في محاولة أخرى لاطائل من ورائها لا حراز ذلك التفوق النووي المرائع ، بل والمستحيل ، بدلا من امكانية التساوى في القوى أو تعادلها • وهناك منظومات لاسلحة جديدة ، ومشاريع من التعقيد والتكلفة بما يفوق التصور ، ولكن فائدها العسكرية مشكوك في أمرها ، وهذه المنظومات قطعت بالفعل شوطا بعيدا في التقدم واصبحت جاهزة للتفيز • وان حقبة الصواريخ المتحركة التسيارية العابرة للقارات والصواريخ الجديدة المضادة للصواريخ التسيارية ، سواء كانت مقامة على الارض أو في الفضاء ، لن تكون بعيدة اذ اسمح لهذه الجولة من التنافس على الاسلحة بالاسترسال • وقليلون هم الخبراء الذين لا يرون في مثل هذه السياسات تهديدا للاستقرار • واذا كانت هناك أية سمة دائمة للحصر النووي ، فهي أن الفعل يسبب رد فعل الى ما لا نهاية ، أو الى ان يحن الوقت الذي تستخدم فيه هذه الاسلحة •

لذلك فاننا نطالب اليوم القوى الاعظم بوقف أية جولة عابثة أخرى من سباق التسلح ، وذلك ليجاد طريق يستكمل فيه أخيرا اتفاق سالت ٢ الذي اقتضى التفاوض بشأنه كذا وجهدا ، ثم التحرك منه نحو مفاوضات بشأن مزيد من خفض مستوى الاسلحة النووية •

لقد بدأت المحادثات التحضيرية لهذا الغرض في تشرين الاول / اكتوبر الماضي بشأن الاسلحة النووية التعبوية في أوروبا • بيد أنه مهما كان في ذلك من فرصة لا ينبغي اضاعتها ، فان هناك على ما يبدو شكوكا جدية بادية للعيان • وانقضى بالفعل اكثر من عام على القرار الذي اتخذته منظمة حلف الاطلسي بالاستمرار في سباق التسلح النوعي وذلك بتطوير ٥٧٢ من وحدات برشينغ والصواريخ الانسيابية ، وهو من الاشياء المسماة مع التلطف في التعبير " تحديتا " • وبالرغم من ان نشر هذه الوحدات قد تأجل نوعا ما فيما يبدو ، الا أنه أصبح أمرا وشيك الحدوث • كما ان البرنامج SS-20 السوفيياتي ، الذي سبق قرار منظمة حلف الاطلسي والذي هو تعبير عن الاتجاه نفسه ، قطع بالفعل شوطا كبيرا في التقدم • وطبقا للمعدل الذي تسير به المفاوضات فهناك كل الاحتمال بانها لن تعدو أن تكون ورقة من التين تستر بها عورة الاخفاق ، وسوف تسفر ، ان اسفرت عن شيء على الاطلاق ، عن اتفاق لا لن يؤدي سوى الى التصديق على الترتيبات

العسكرية المتخذة بالفعل - والتي سوف تجعل من أوروبا أيضا مكانا العيش فيه أكثر خطورة عن ذي قبل •

ولا حاجة الى القول ان اتفاقات التحديد أو التخفيض يجب ان تواكبها أيضا تقييمات متبادلة في السياسات العامة للقوى الأعظم، وتطبيق دقيق لجميع معايير السلوك الدولي • ان الانتهاكات الخطيرة لهذه المعايير والاعتماد المستمر على سياسات القوة، قد أحدثا تآكلا في قاعدة الثقة التي يجب ان يبنى عليها كل من تحديد الاسلحة وتخفيضها •

وإذا توافرت النية لمتابعة مفاوضات جديدة بشأن الشؤون النووية في هذه اللجنة، حسبما اتفق عليه الجميع، بما في ذلك القوى الأعظم، في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للامم المتحدة المكرسة لنزع السلاح فهناك بالطبع، بعض الاشياء التي يمكن صنعها والتي تأخرت أكثر مما يجب • وكما جرى التوكيد مرة ومرات، فليس هناك من تدبير يمكن ان يساهم بشكل أكثر حسما في وقف سباق التسلح النووي من معاهدة للحظر الشامل للتجارب تؤديها كل الدول • وهذه المعاهدة لن تكون بمثابة البلمس الشافي لكافة الأمراض، ولكن أهميتها الجوهرية والرمزية قد تكون بالغة الشأن •

ونحن لانملك فكرة عن المكان الذي تقف فيه اليوم أطراف المفاوضات الثلاثية من موضوع الحظر الشامل للتجارب • ولكننا نعرف اين كانوا يقفون في الصيف الماضي، وتلك المعرفة كانت بعيدة عن ان توحى بالاطمئنان • وبافتراض ان ما تبقى من مشاكل التحقق يمكن حله - وهو افتراض غير مؤكد الى حد كبير حيث يبدو ان هذه المشاكل قد تعرضت للتسييس بدرجة عالية - فإن المفاوضات الثلاثية كما يقول لنا، لاتهدف الى التوصل الى معاهدة لها أجل غير محدود، الأمر الذي تعهدت به هذه القوى الثلاث في موسكو عام ١٩٦٣، وكررت في الفقرة العاشرة من ديباجة معاهدة عدم الانتشار النووي عام ١٩٦٨، ولكن الى اتفاقية لاتزيد مدتها عن سنوات ثلاث •

لقد عبرت في اللجنة الأولى للجمعية العامة في الخريف الماضي عن شكوكي ازاء مثل هذه المعاهدة المحدودة الاجل • وانه لمن المحتمل بقاؤها مقتصرة بصورة رئيسية على الأطراف الاصلية الثلاثة، وبالتالي يكون من شأنها عدم تشجيع الانضمام العالمي الذي تمس الحاجة اليه كوسيلة فعالة لمنع الانتشار الافقي • كما قد تكون كفيلا أيضا بوقف المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب " لكل الأوقات " كما سبق ان جرى التعهد بذلك عام ١٩٦٣، والتأكيد عليه عام ١٩٦٨، ومن ثم يكون لها وقع سلبي على جهودنا المتضافرة داخل لجنة نزع السلاح لانجاز نظام دولي للتحقق والمحافظة عليه • وقد يكون هذا كله ذا قليل أهمية بالنسبة للدول الثلاث، ولكنه بالتأكيد أمر لا يستساغ بالنسبة للدول الاخرى غير الحائزة للأسلحة النووية •

ومن الناحية العملية، فان معاهدة للحظر الشامل للتجارب مدتها ثلاث سنوات لا يمكن أن تكون معاهدة بالمعنى الذي تم الالتزام به عام ١٩٦٣، ولكنها تبلغ فحسب مستوى وقف التجارب النووية • وعندما نفرغ من انجازها ففي اعتقادي اننا يجب ان ننظر اليها جميعا هذه النظرة بروح ايجابية • وإذا كان من المتفق عليه قبول وقف النشاط لمدة سنوات ثلاث، فان مشاكل التحقق المتبقية بين الدول الثلاث لن تكون ذات أهمية مباشرة ويمكن حلها ضمن فترة وقف النشاط •

وقد قيل لنا ، بالطبع حتى سئنا ، ان معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، وبالتالي وقف التجارب النووية لا يمكن التحقق منها في الوقت الحاضر التحقق اللازم من خلال وسائل على الصعيد الوطني فقط . ولكني أعتقد اننا أصبحنا قادرين على البرهنة بصورة مرضية على ان ترجيح كشف تجربة نووية سرية هو ترجيح قوى جدا . ولعل خطر فقدان ماء الوجه والثقة يشكل دون ريب رادعا كافيا . ونحن لا شك ، واعمق أيضا بأن الشكوك حول انتهاكات ممكنة لما يوجد حاليا من اتفاقات لنزع السلاح أو بروتوكولات بشأن حظر الاسلحة ، قد عززت دعوى ضرورة النص على تدابير تحقيق مناسبة في أى اتفاق ، بما في ذلك معاهدة الحظر الشامل للتجارب . ونحن مقتنعون ، على كل حال ، بأن وسائل التحقق المتعلقة بالدول النووية القائمة الآن هي وسائل مناسبة تماما لحفظ الأمن خلال وقف النشاط النووي لسنوات ثلاث .

ان تلك الفترة ، ومعزل عن استمرار مفاوضات ثلاثية ، يجب ان تستنفد عن آخرها فسي مفاوضات متعددة الاطراف ومكثفة تجرى ضمن هذه الهيئة ، بما في ذلك بصورة خاصة كافة جوانب نظام التحقق الدولي . ويجب ان يبقى الهدف من هذه المفاوضات الموازية ، طبعا ، هو عقد معاهدة تحظر كل التجارب النووية في كل البيئات ولكل الأوقات ، في أقرب أجل ممكن .

ان دورة العام الفائت والى درجة ملحوظة أيضا مؤتمر الاستعراض الثاني للاطراف في معاهدة عدم الانتشار ، قد افسدتها معركة اجرائية مؤسفة تكررت في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ودارت حول ما اذا كان يجب على لجنة نزع السلاح تشكيل فريق عام — يعنى بالحظر الشامل للتجارب النووية وبكفي ان أعرب اليوم عن أمني في ان ينشأ هذا الفريق الآن دون مزيد من التلكؤ أو مناورات من جانب بعض القوى النووية . ان حجمها في الرفض — اذا وجدت هذه الحجج — ليست حججا مقنعة ، وهي اذا نظر اليها من منظور تاريخي ، كانت درجة تصديقها في هذا السياق ضئيلة جدا . وعلينا ببساطة تجنب تكرار الأداء المؤسف الذي جرى في السنة الماضية حول هذه المسائل الاجرائية وغيرها أمام اللجنة . ولذا فاني أقترح رسميا انشاء ، فريق عام للجنة نزع السلاح يكلف بمفاوضات متعددة الاطراف حول معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، وذلك قبل دورة ١٩٨١ . ان الصلات الوثيقة بين تقييد الاسلحة النووية من جانب الدول الاعظم ، كما هو مذکور في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب وعدم الانتشار هي صلات بادية للعيان . ومن المؤكد انه صحيح من حيث المبدأ ، كما ذكر البعض ، ان عدم الانتشار أمر مرغوب فيه وله ما يبرره في حد ذاته ، وذلك لأن الاسلحة النووية ، تماما كما ذكرت ، لا تضيف أى شيء الى أمن أى أحد .

كما ان من الصحيح أيضا ان سباق التسلح هو نتيجة ، بصورة جزئية فقط ، للتطورات في الاسلحة النووية ، ولكنه أساسا نتيجة لمختلف أوجه التقدم التكنولوجي .

الا أن من الصحيح أيضا ، سياسيا وأدبيا ، التشديد على الأهمية البالغة لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب وللتطبيق الكامل للمادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار النووي ، وذلك من أجل تشجيع عدم الانتشار وتشجيع التقييدات العسكرية والتسلحية بصورة عامة . ان التصرف المسؤول بهذا الصدد من جانب القوى النووية من شأنه أن يشكل دفعة هائلة في هذه المجالات . كما أن سباق التسلح نفسه يجب وقفه بطبيعة الحال . ان المشاكل التي تواجه العالم والقوى الاعظم نفسها في السنوات القادمة — كمشاكل البيئة ، والموارد الطبيعية ، والغذاء والسكان ، لا يمكن حلها

من خلال تبديد الأموال والمهارات الواسعة من أجل تعزيز عسكري مستمر من كل نوع • وان تغيير هذا المسار الجنوبي هو التحدي الحقيقي للقوى العظمى التي ليس بوسعنا نحن - الدول الصغرى - إلا أن نحثها بكل وسيلة نملكها •

وهناك أيضا تطور الى النقيض في مجال ذى أولوية عالية من مجالات العمل في لجنة نزع السلاح ، وهو حظر الاسلحة الكيميائية ، الذي لا يسبقه في الأولوية سوى الحظر الشامل للتجارب ، وهو تطور يبدو أنه يحمل في طياته الوعيد • فلقد قيلت مؤخرا أشياء ، واتخذت قرارات أولوية ، يبدو أنها تهدد بالخطر أى تقدم تم انجازه خلال اكثر من عشر سنوات من المفاوضات الشاقسة كما انها تمكن لموجة جديدة من اعادة التسلح الكيميائي • ويشتمل هذا التطور على تقارير عن أن الاسلحة الكيميائية قد استخدمت في حروب حدثت مؤخرا وفي بعض العمليات العسكرية التي جرت في مناطق مختلفة من العالم • كما أنه يشتمل أيضا على قرارات أولوية لصناعة أجيال جديدة من الاسلحة الكيميائية واقتراحات تتناول تخزين مثل هذه الاسلحة • وهذه الأمور مجتمعة قد تشير الى موافقة ضمنية أكبر على استخدام الاسلحة الكيميائية وقد تعرض جديا بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الى تآكل خطير •

ولاحاجة الى القول بأنه سيكون على لجنة نزع السلاح وضع كل ما تملك تعبئته من قوة الارادة والعزيمة لمساندة الجهود الرامية الى ابطال مثل هذا التطور •

وينبغي ان يحدث ذلك من الآن • ولدينا الأدوات • فلنبدا العمل مرة ثانية •

وفي آخر كلمة ألقيتها أمام لجنة نزع السلاح في ١٠ تموز / يوليه ١٩٨٠ ، انتهزت الفرصة لأرحب بأنه ، أخيرا وبعد طول انتظار ، قد أصبح ممكنا بدء الاستعدادات للمفاوضات في لجنة نزع السلاح بشأن اتفاقية لحظر الاسلحة الكيميائية • ويرى الوفد السويدي ان عمل الفريق العامل المخصص الذي أنشئ لهذا الغرض ، هو عمل بناء ومثمر حتى الآن • كما ان المناقشات التي تمت داخل الفريق العامل ، كما هي معروضة في تقرير لجنة نزع السلاح ، اكدت مرة أخرى الاعتراف العام بالحاجة الملحة الى التفاوض والى وضع اتفاقية متعددة الاطراف بشأن الحظر التام والفعال للأسلحة الكيميائية • وتبرهن انجازات الفريق العامل على أنه من الممكن أن تتابع داخل لجنة نزع السلاح مفاوضات عملية على موضوع شديد الأهمية والتقيد تكنولوجيا وسياسيا على حد سواء • وعلى الرغم من ان الفريق العامل لم يزود الا بتفويض غامض نوعا الا أنه نجح - بفضل الطريقة الجديدة التي اتخذتها الوفود المشتركة - في وضع تعريف لمجالات التقارب ولتلك التي ظلت فيها وجهات النظر بحاجة الى توفيق • وقد برهن أداء مجموعة العمل بوضوح على ان فريقا عاملا مخصصا كهذا يوفر أكثر الأطر التنظيمية ملائمة لمفاوضاتنا بشأن اتفاقية للأسلحة الكيميائية •

وفي قرار الجمعية العامة ١٤٤/٣٥ باء الذي اعتمد بتوافق الآراء جرى حث لجنة نزع السلاح بالحاح على أن تتابع ، اعتبارا من بداية دورتها لعام ١٩٨١ ، المفاوضات بشأن اتفاقية متعددة الاطراف للأسلحة الكيميائية • وان وفدي يعتبر من الأهمية بمكان أن تنشأ الآن ، ونحن في مستهل دورتنا ، فريقا عاملا مخصصا من أجل استمرار وتقدم العمل الذي تم الشروع فيه فعلا • ولما كان هناك اتفاق عام على ان الحاجة ماسة الى وضع اتفاقية للأسلحة الكيميائية متعددة الاطراف حقا ، فاننا واثقون تماما من ان الاتفاق على تفويض مناسب هو أمر يمكن التوصل اليه دون تأخير لا مبرر له • وبدون ان نلزم أنفسنا بهذا الصدد ، يبدو لنا أن أحد الحلول الممكنة هو ببساطة



النص على ان يستمر الفريق العامل في المفاوضات بشأن اتفاقية متعددة الاطراف للاسلحة الكيميائية • وقد سبق ان استخدمت صياغة مماثلة في قرار الجمعية العامة الذي أشرت اليه لتوى •

وسيكون الواجب الأول للفريق العامل ان ينظم أعماله • ولدينا نحن فكر مفتوح للافكار التي سبق ان قدمتها بعض الوفود كما اننا نعد أنفسنا لتقديم وجهات نظرنا المفصلة بهذا الصدد في الوقت المناسب • الا أنني وعند هذه النقطة أود الاشارة الى ان جهودنا الاخرى يجب ان تنظم بصورة يمكن معها تجنب تكرار مناقشة الموضوعات التي سبق ان توصلنا فيها الى اتفاق • ان الفريق العامل المخصص لعام ١٩٨٠ مهد الطريق أمام تقدم آخر في ١٩٨١ ، ومع أخذ تقريره بعين الاعتبار التام ، ينبغي لنا ان نبدأ عملنا من النقطة التي توقفتنا عندها في العام السابق •

لقد وافق الفريق العامل لعام ١٩٨٠ على ان ينظم بناء عمله تحت عناوين ثلاثة ، هي " النطاق " ، و " التحقق " ، و " مسائل أخرى " • وقد ذكر الوفد السويدي وجهات نظره في هذه النواحي كلها • الا أنني أود في هذه المرحلة أن اشير باختصار الى مسألة النطاق • فهناك اتفاق عام على ما يبدو في اللجنة على أنه اذا أردنا انجاز حظر فعال فان النطاق يجب ان يكون شاملا • وخلال المناقشة التي تمت في السنة الماضية شرح الوفد السويدي فهمه للحظر الشامل وأدخلنا في ذلك السياق مفهوم " قدرة السلاح النووي " • وهذا المفهوم ، المحدد بين مفاهيم أخرى في الوثيقة CD/97 ، اجتذب دعما ملحوظا في اللجنة ، ونحن نشعر بأن هناك ما يشجعنا على متابعتها • وعلى الرغم من ان المصطلح بالصيغة التي جاء بها لم يكن مقبولا من كل الوفود خلال المناقشة التي جرت في العام الماضي ، الا أننا نعتقد ان طريقتنا متماشية مع الاتجاه العام للمناقشات التي تمت حتى الآن • ان تقرير الفريق العامل المخصص يدرج بعض الانشطة والبنود المحددة الواجب حظرها بموجب اتفاقية للاسلحة الكيميائية • وتوخيا لجعل مثل هذه الاتفاقية شاملة بالفعل ، نعتقد ان من الجوهرى للغاية اعطاءها مجالا واسعا من الأنشطة التي تصح الحاجة اليها في الحرب الكيميائية ، بما في ذلك التخطيط ، والتنظيم ، والتدريب ، من حيث علاقة ذلك باستخدام الاسلحة الكيميائية • واتفاقية بدون حظر لهذه الأنشطة لن يكون في وسعها منع الاطراف من التنظيم والتخطيط لانشاء وحدات حرب كيميائية عسكرية وتدريبها على استخدام الاسلحة الكيميائية • ان الحيازة المادية للاسلحة الكيميائية ، بما في ذلك عوامل الحرب الكيميائية ، قد لا تأخذ الا وقتا قصيرا نسبيا • ومثل هذه العوامل قد تؤخذ في الحقيقة حتى من الانتاج الصناعي المدني للمواد الكيميائية السامة •

ان الوفد السويدي ، رغبة منه في مزيد من التحديد لافكاره ، سيتقدم قريبا بورقة عمل أخرى حول هذا الموضوع • وما سأقوله اليوم هو بمثابة تمهيد لتلك الورقة •

السيد الرئيس ، لا ينبغي لهذه اللجنة ان تسمح لأحد بجرأ أقدامها بغية وقف العمل الضروري في هذا الحقل أو لوضع حواجز في طريقه • واني أحث ، في هذه الدورة ، على التبكير في استئناف العمل الذي بدأ به في ١٩٨٠ وذلك من خلال انشاء فريق عامل مزود بتفويض مناسب •

وأود أن أربط بين الجزء الختامي لكلمتي هذه وبين ما ذكرته في بدايتها في محاولة لعرض المزيد من الافكار حول المأزق الذي نجد أنفسنا فيه •

ان هذه اللحظات التي نفتح فيها دورة لجنة نزع السلاح لعام ١٩٨١ ، تتسم بعلائم الشكوك والتحذير .

لقد جرت مؤخرا أحداث جعلت من الصعب علينا ان نتبين ما أمامنا بوضوح ، أو ان نفهم الحقائق الحاضرة على ضوء الخلفية التي علينا ان نعمل بموجبها والتي سيكون علينا ان نحاول تغييرها .

ان الفترة الراهنة تشهد تطورات جديدة في حقل الاسلحة النووية من خلال مزيد من القفزات الهائلة في مجال التكنولوجيا العسكرية . وهذه القفزات ، على الاقل في الجزء الأول من هذا العقد الحاسم ، تذر بالشر الى أقصاه . وعلينا أن نتساءل عما اذا كانت هذه التطورات غير قابلة لان تعكس ، واذا كان ذلك هو الحال ، فالى أين يمكن ان يقودنا ذلك .

ليكن ماثلا في أذهاننا ان كل فرد في العالم تحت سن ال ٤٥ لا يذكر شيئا عن هيروشيما ولا عن حقائقها ، وان كان يذكر شيئا فهي ذكريات غير واضحة . فهل يكون هذا هو أحد أسباب اختفاء دراسة الامم المتحدة عن الاسلحة النووية تقريبا من المناقشة العامة وحتى من المناقشات على الصعيد الرسمي ؟ اني أجد أنه من المهم جدا أن نحرص على وضع نتائج الدراسة تحت نظر الجميع ، بالرغم من ان ، أو بالاحرى خاصة لأن ، الدول الحائزة للأسلحة النووية قاطعت فريق الخبراء الذي وضع التقرير ، ولم تساهم في عمله ، ولم تزود به بالمواد المباحة المطلوبة .

ولحسن الحظ ، ان فريق الخبراء قد تمكن من التغلب على الحواجز التي وضعتها الدول الحائزة للأسلحة النووية وانه قدم استنتاجاته البنية على وفرة من المعلومات الواقعية .

ومن هنا ومن مصادر أخرى ، أصبحنا ندري ان الترسانات النووية للقوى الاعظم هي أكبر مما تدعو الحاجة اليه بمرات عديدة من أجل التنفيذ الفعال لهدفها المعلن ، وهو الردع . كما ان التنوع التكنولوجي للأسلحة النووية زاد من صعوبة الدفع بأن ما يطلق عليه توازن الرعب هو أداة تعمل من أجل السلام . ان الاخطار في ان يفلت زمام التطورات في ازدياد مستمر . ومما يبعث على القلق بشكل خاص ان نظم الاطلاق الجديدة تسمح للأسلحة النووية " بأن تستخدم " بالطريقة نفسها التي تستخدم بها الاسلحة الاخرى ، وهو ما يمهد السبيل الى الفكرة المشؤومة بأن حربا نووية يمكن ان تخاض وتكسب . وعلى العكس من ذلك تظهر الدراسة انه لا يمكن ان يكون هناك كاسب في حرب نووية وأن نتائجها الأولية والثانوية ستكون عواقب وبيلة لجميع بلدان العالم . كما تبين ان الفكرة القائلة بأن حربا نووية يمكن ان تبقى تحت السيطرة انما هي فكرة غير واقعية . وهذا يعني بالمصطلح السياسي ان القوى الاعظم تحتفظ ، وبكل عجرفة ، بشعوب العالم رهينة لما تتصور أنه حاجاتها الأمنية الخاصة . ولكن الدراسة تبين أن نظاما قائما على توازن غير مستقر من الردع النووي لا يمكن مطلقا ان يكون حلا موثوقا به وطويل الأمد للأمن الدولي .

وفضلا عن ذلك ، فان من المشجع ، في الجو القاتم الذي نعيش فيه ونعمل ، ان نعرف أن مجموعات من الاطباء الذين كرسوا أنفسهم في مختلف البلدان لهذه الغاية صمموا على أن يضعوا أمام أنظار الرأي العام العالمي النتائج الطبية لحرب نووية ، وكلمات أخرى مظاهر الرعب التي لا تصدق للمعاناة الانسانية التي تنجم عن ذلك . ان هذه المعرفة التي لا يمكن الاستغناء عنها يجب أن توضح للمواطنين في كل مكان لتمكينهم من رفع أصواتهم في صيحة احتجاج لا تقهر : لا هيروشيما أخرى بعد اليوم . ومع ذلك ما يزال يوجد هناك بعض العقلاء من الناس ، شرقا وغربا ، ممن

ييشرون من مكاتبهم وحاسباتهم بانجيل الحرب النووية المحدودة التي يمكن خوضها وكسبها • وهؤلاء عليهم ان يخلوا من عمى بصيرتهم ومن نظرياتهم غير الانسانية •

السيد الرئيس ، ان حقائق اليوم تظهر لنا أنه على الرغم مما يمكن لفطرة سليمة وقدر عادي من التبصر ان يلقناه لهؤلاء الذين يعتبرون أنفسهم كبارا وذوي حول وطول ، فلن يكتب لنا أن نشهد في المستقبل المنظور وداعا للأسلحة • وتشير التنبؤات عن السنوات الاولى من هذا العقد الى سباق مستمر في الاسلحة ، والى زيادات اضافية في النفقات العسكرية تربو على الرقم المثير للاشمئزاز والذي يزيد بكثير على ٥٠٠ مليار دولار سنويا ، مزيد من القفزات الى الأمام في التكنولوجيا العسكرية •

وكما ذكر وزير الدفاع الجديد في واحدة من القوى الاعظم منذ أقل من اسبوعين : " انني مدرك شديد الادراك الحاجة الى زيادة قوة بلادى العسكرية زيادة كبيرة " •

وهذا من شأنه ان يقودني الى التقييم الواقعي لسوء الحظ وهو أنه في أوائل الثمانينات ، وبالرغم من اقتراب موعد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة • المكرسة لنزع السلاح في ١٩٨٢ ، فهناك اسباب محدودة تدعو الى توقع نتيجة عن معاهدة للحظر الشامل للتجارب لكل الأوقات ، ووقف لسباق التسلح النووي ، واتفاقية تحظر انتاج وتكديس الاسلحة النووية ، وبدء لعملية لنزع السلاح •

ويجب ان يظل ماثلا في أذهاننا ان العامل الحاسم ، وهو الزمن ، ليس في جانبنا • وكلما زادت المفاوضات والاتفاقيات تأخرا ، كلما نزعت الى ان تصبح اكثر صعوبة •

ونحن غالبا ما نتحدث عن الحاجة ، بل عن ضرورة ، ان يكون لدينا رأى عام متزايد الانتشار يلتزم بالنضال من أجل السلام والبقاء • الا اننا لا نيسر كثيرا على المهتمين من المواطنين الحضور لاجراء حوار معنا • ان المداولات حول نزع السلاح تتعامل بالحقائق والارقام ، التي تتجاوز لأسباب مفهومة ما يمكن ادراكه بسهولة • فمن باستطاعته ادراك أبعاد حقيقة مضمونها ان المخزون العالمي الحالي من الاسلحة النووية يعادل ٣٠٠٠٠٠ من قنابل هيروشيما ؟ ولنوافق بعد ذلك ، على ان اللغة نفسها بكل ما تتمتع به من سلطة هائلة على الفكر الانساني ، أو على عملية اتخاذ القرار ، قد أفسدت بفعل وسائل التلطف في التعبير عن الاشياء البغيضة التي اقتحمت مفردات مجتمع التسلح ، مثل أعمال القتل الاضافية ( Bonus - kills ) والموت بالمليون ( méga-death ) ان كل شخص يعرف ما هو المدفع أو ما هي البندقية ، ولكن قد يسأل المرء عما هي القيمة المدركة العامة لسلاح نووي صغير ( مينينيوك ) ( mininuke ) ، أو ناقلة ذات رؤوس متعددة ( مرف ) ( Mirv ) ، أو جون الفاضل ( Honest John ) ، أو الولد السمين ( Fat Boy ) •

ان جزءا من هذا التطور يعود فضلا عن ذلك الى طريقة نزع السلاح نفسها ، التي جرى اقرارها لاغراض عملية نظرا لعدم وجود نزع عام وكامل للسلاح : وهي طريقة الخطوة - بعد - الخطوة • وبذلك - وكما نعرف جميعا - تدخل مفاوضات نزع السلاح في مسائل وقضايا ذات مستوى تقني رفيع ، مما يفضي لسوء الحظ الى طمس الغرض الحقيقي للعملية بأسرها • على انه يجب علينا دائما أن نضع في الذهن ، ان نزع السلاح هو أهم من أن يترك فقط بين أيدي الخبراء والحكومات بل علينا ان نكون قادرين على التواصل مع الناس بعلاقات انسانية ، كما نحصل على ما لا يمكن الاستغناء عنه من دعمهم للنتائج وطلبهم اياها •

ان المتطلب الأساسي لزيادة حاسم في مستوى الإدراك العام " للاخطار الحاضرة " يكمن بالطبع في أن يحدث قريبا تغيير جذري في التفكير ، والمواقف ، والقيم ، وضع القرارات والافعال • والآن ، في المداولات الدولية ، غالبا ما ترد الاشارة الى الحاجة الى ممارسة ارادة سياسية من قبل الامم والحكومات ، وذلك من أجل التوصل الى نتائج في محادثات نزع السلاح الشاقة والتي استمرت عقودا بكاملها • وهذا صحيح من غير شك ، ولكنه اصبح بالنسبة للحاضر أمرا باليا • وسبب ذلك أصبحت هناك حاجة الى تغيير جذري آخر • ان ما هو مطلوب الآن هو تعبير واضح عن الارادة السياسية للشعوب ، يتجسد في الفعل المطلوب ، لجعل الحكومات تعبي ارادتها السياسية للتحرك بحسم نحو نزع حقيقي وأصيل للسلاح •

وليس هذا مجرد بلاغة ، رغم انني اشعر أحيانا ان الكلمات التي نستعملها آخذة في فقدان أي معنى حقيقي • واذا كان لنا في الزمن المنظور المتوسط أو البعيد ان نعيش لنرى نتائج أفعالنا ، فان هذه الكلمات البالية يجب ان يستعاد لها سابق فحواها الحقيقي والملموس •

لقد مر أكثر من عامين ونصف العام على الدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة المكرسة لنزع السلاح • فماذا حدث منذ ذلك الوقت ؟ وما هي الفقرات من الوثيقة الختامية لبرنامج العمل التي تم تنفيذها منذ ذلك الوقت ؟ كما انه لم يبق على موعد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للامم المتحدة المكرسة لنزع السلاح الا أقل من عام ونصف العام • فماذا سيكون على لجنة نزع السلاح ان تقدم تقريرها بشأنه ؟ هل عن التقدم الحقيقي في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن القضايا ذات الاولوية العالية التي عهد بها اليها ؟ او عن لاشي على الاطلاق سوى حقيقة ان مثل هذه المفاوضات المتعددة الأطراف قد حالت دونها قوى تفوق سيطرتنا الجماعية ؟

انه الوقت المناسب للاختيار قبل فوات الاوان وساعة الحساب قد زادت دنوا ايضا فهل يعني ذلك اننا عجزنا عن وقف ما يجب وقفه •

السيد الرئيس ، لقد تساءلت سابقا في هذه الكلمة عن مقدار النقد اللاذع الذي سوف تصبه على رؤوسنا الدورة الاستثنائية الثانية للامم المتحدة المكرسة لنزع السلاح اذا لم نقم بتحسين ادائها • ولعل الدورة الاستثنائية تتذكر الصيحة المشهورة التي اطلقها أليفرومبول في برلمان رومب في ١٦٥٢ حيث قال : "أخلوا مكانكم لرجال أفضل لـ" غير أنني أمل ان لا يتم ذلك • كما أمل أننا لن نستسلم رغم مواجهتنا لما يبدو أحيانا أنه من المستحيلات ، ولن نذعن لقوى تستمر في وضع الحواجز في طريقنا • انني اعتقد اننا سنوافق على القيام بمحاولة أخرى وأخرى لايجاد طرق جديدة ونهج جديدة •

وهذه هي الرسالة التي يجب ان نسترد بها : ان اربعة في المائة من النفقات العسكرية في العالم ، في أقل من اربعة عشر يوما من الاستخدام الحالي للموارد في الأغراض العسكرية تكفي للقضاء على أسوأ نتائج الفقر الشامل وايجاد مستقبل أكثر إشراقا لأطفال المعمورة •

الرئيس : أشكر السيدة ثورسون على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها الى الرئيس •

وأرى أنه ليس في الوقت متسع في هذه الساعة لمواصلة سماع المتحدثين الباقيين المدرج اسمهما بقائمة هذه الجلسة العامة • لهذا فأنا أقترح تعليق هذه الجلسة واستئنافها في الساعة الثالثة والنصف •  
وقد تقرر ذلك •

وقد علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٠ واستؤنفت الساعة ١٥/٤٥

السيد سبيرانزا (إيطاليا) (ترجمة عن الفرنسية) : السيد الرئيس، لقد لاحظت أغلبية الوفود الممثلة هنا في مستهل الدورة الأخيرة للجنة نزع السلاح ذلك التدهور الخطير الذي تردى فيه الوضع الدولي، وتفاقم انعكاساته على عملية الوفاق، وبالتالي ازدياد الصعوبات في طريق نجاح المفاوضات الرامية إلى الحد من الأسلحة ونزع السلاح.

ولعله من العسير اليوم، بعد عام من ذلك، تلمس أي مبررات تتيح مجالاً لملاحظات أكثر تشجيعاً: فاحتلال أفغانستان مستمر، وثمة نزاعات أخرى وتوترات أخرى قد جاءت لتضيف إلى الأزمة، في مناطق مختلفه من العالم، متيحة بذلك أرضاً خصبة لتسارع سباق التسلح. ولئن كان المناخ السياسي الذي تستأنف فيه أعمال لجنة نزع السلاح غير ملائم في حد ذاته لجهودنا، فهو مع ذلك يجعلها ضرورية وعاجلة. فالأحداث التي ذكرتها قد زعزت الثقة بين الدول، تلك الثقة التي هي أساس كل تفاوض قمين أن يتوج بالنجاح. وتلك هي الثقة التي يتعين استعادتها بتصرفات مقنعة تدل على وجود الإرادة، لدى جميع الدول، للتعايش السلمي في ظل احترام التعهدات الدولية والالتزامات التي يفرضها ميثاق الأمم المتحدة.

وتلك هي المهمة التي يضطلع بها مؤتمر مدريد المعني بالأمن والتعاون في أوروبا، في نطاق إطاره الجغرافي. وأود في هذا الصدد أن أذكر بالمبادرة التي تشارك فيها إيطاليا، والتي ترمي، في إطار مراحل التقدم المتوازنة لعملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، إلى تحديد اختصاصات مؤتمر لنزع السلاح يعقد في أوروبا. وينبغي لذلك المؤتمر أن يتوخى، في مرحلة أولى، التفاوض على تدابير لبناء الثقة تنطبق على مجموع القارة الأوروبية، من الأطلسي حتى الأورال. وسوف تصاحب تلك التدابير، التي ينبغي أن تكون هامة على الصعيد العسكري وملزمة، أحكام من شأنها أن تضمن التحقق على النحو الملائم من مراعاة الالتزامات المتعهد بها. وعلى هذا النحو يمكن فتح الطريق إلى تدابير لاحقه لمراقبة التسلح ونزع السلاح.

ولهذا الهدف نفسه، تجتهد إيطاليا في تحقيق نتائج ملموسة في مؤتمر فيينا من أجل التوصل إلى تخفيضات متبادلة ومتوازنة للقوات في أوروبا الوسطى، وإلى ما يتصل بذلك من تدابير يقصد بها تعزيز الثقة والأمن والاستقرار في أوروبا كلها.

وعلى صعيد أعم، ترجو إيطاليا الاستمرار في عملية سالت المتعلقة بمراقبة الأسلحة الاستراتيجية للقوتين النوويتين العظميين والحد منها. وقد أحاطت علماً مع الارتياح بافتتاح المحادثات المبدئية في جنيف، في الخريف الماضي، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بغية تخفيض القوات النووية التبعوية بعيدة المدى إلى أدنى مستوى ممكن، وهي تؤكد رغبتها في بذل مساهمتها في سبيل استمرار ونجاح تلك المحادثات.

السيد الرئيس، إن الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تشكل مداولاها مصدر الهام لعملنا، قد اعتمدت في دورتها الخامسة والثلاثين القرار ٣٥، ٤٧، بشأن الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح، المزمع عقدها عام ١٩٨٢. ومن ثم فأعمال هذه اللجنة مقدور لها أن تجرى من منظور ذلك الأجل. ولما كانت المهمة التي يتعين علينا إنجازها معقدة، فليس بالكثير أن يكون أماناً ١٨ شهراً لخلق المناخ الملائم لنجاح الدورة الاستثنائية الثانية.

وكيما يتسنى بلوغ ذلك الهدف ، يجب على جميع الدول ان تجاهد باخلاص لاستيفاء شرط اساسي ، وهو ضمان ألا يتعرض السلم والا من لتقلبات جديدة من جراء اللجوء الى التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية .

ولسوف تتوقف نتائج تلك الدورة الاستثنائية كذلك على مدى الكفاءة والسرعة اللتين ستتقدم بهما لجنة نزع السلاح في نظر الملفات التي تدخل في اختصاصها وبوصفها الجهاز الوحيد المتعدد الاطراف للتفاوض في مجال نزع السلاح ، فهي تعد في الواقع عنصرا رئيسيا في الالية المنشأة ابان الدورة الاستثنائية الاولى . ولقد عهد اليها ايضا بالمسؤولية الرئيسية عن تطبيق برنامج العمل الوارد في الفرع ثالثا من الوثيقة الختامية .

واذا كان لمحصلة السنوات الاربع من المناقشات والاعمال داخل هذه اللجنة ان توصف في عام ١٩٨٢ بأنها غير مرضية ، فان ما سيعاني من ذلك ليس موثوقية هذا الجهاز فحسب ، بل أيضا موثوقية النظام المنشأ في عام ١٩٧٨ لتعزيز نزع السلاح في العالم .

ان تهاطؤ قوة الدفع الناشئة عن الدورة الاستثنائية الاولى ومشاعر الاحباط وعدم الأمان الناجمة بالضرورة عن هذا التهاطؤ ، من شأنها ان تؤدي الى انطلاق سباق التسلح من جديد وتضاعف اخطار النزاعات .

ومع احتفاظ اللجنة بهذا المنظور نصب عينيها ، ومراعاتها لما ينطوي عليه ذلك من قيود زمنية ، يتعين عليها - في رأيي - الاستعداد لمواجهة المشاكل التي تتجم ، سواء على صعيد الاجراءات او على صعيد المضمون . والمعيار الذي يتعين ان تسترشد به أعمالنا ينبغي ان يكون معيار الاستمرار والتدرج : وذلك ، بصفة خاصة ، بالبناء على ما سبق تحقيقه بالفعل في الماضي . كما ينبغي التمكن ، منذ البداية ، من استئناف مناقشات بناءة حول تلك البنود من جدول الاعمال التي أمكن بالفعل بلوغ مرحلة التفاوض عمليا بشأنها . واني أشير ، بصفة خاصة ، الى المسائل التي أنشئت لها منذ الدورة الاخيرة أربعة أفرقة عاملة مخصصة ، والتي كانت نتائجها ، في جملة أمور ، جديدة بالتقدير .

وأني لأود من جانبي أن أبدأ منذ الان بعض الافكار بشأن عدد من تلك المسائل .

ففي مجال حظر وتدمير الاسلحة الكيميائية ، ينبغي للعمل الهام الذي أنجز في السنة الاخيرة - ذلك العمل الذي أحاطت الجمعية العامة علما به مع الارتياح - أن يشكل نقطة البداية لاعادة وصل خيوط التفاوض خلال الدورة الحالية . فقد حددت بوضوح كاف كل من المشاكل التي ظهر تلاقي الاراء بشأنها ، وتلك التي ما يزال يتعين تدليل ما بصددها من اختلافات حادة او بسيطة . ومن ثم تهدد واللجنة قادره على ان تمارس دورها بالكامل ، وهو التفاوض بشأن اتفاقية متعددة الاطراف . وقد ثبت من تجربة السنة الاخيره ان مواصلة المحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - التي نتمنى ان نراها وقد أحرزت نجاحا سريعا - وحدوث تفاوض متعدد الاطراف مواز لتلك المحادثات ، هما أمران ليسا غير متعارضين فحسب ، وانما بمقدورهما أيضا أن يسفرا عن فوائد متبادلة .

ان التقدم الذي تحقق ، سواء على الصعيد المتعدد الاطراف او على الصعيد الثنائي ، فيما يتعلق بتلك النقطة الحرجة وهي التحقق ، يدعو الى الامل في أن التوصل الى خاتمة ايجابية لم يعد الان امرا بعيد المنال . وايحاليا موقنة بأن نظاما فعالا في مجال التحقق يمكن ان يستند

الى سلسلة من التدابير المعقولة والمقبولة من جميع الدول ، والاتفاق المتعلق بادخال عمليات " التفتيش الموضوعي " في بعض الحالات يشكل تقدما هاما في هذا الصدد .

والتحقق في مجال استخدام الاسلحة الكيميائية يشكل جانبا اساسيا من جوانب مسألة عمليات التحقق في جملتها . وايطاليا - التي تدرك ضرورة اللجوء منذ الان الى وضع شكل من أشكال الاجراءات الدولية ، وخاصة في سياق ما يقضيه تعزيز الثقة المتبادلة - قد ايدت بحزم القرار ١٤٤/٣٥ جيم الذي اعتمده الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وهذا القرار ، اذ يعهد الى الامين العام بمهمة اجراء تحقيق بشأن الشائعات التي تردت حول استخدام الاسلحة الكيميائية في مناطق معينة من العالم ، انما يتابع هدفا مزدوجا ، هو تعزيز بروتوكول حنيف لعام ١٩٢٥ ، بسد ثغرات معينة ، والا سهام في تحسين مناخ الثقة بين الدول ، الذي تأثر تأثرا خطيرا بسبب بعض الاحداث الدولية .

ويشكل وضع برنامج شامل لنزع السلاح مبادرة اعترفت ايطاليا دائما بمزاياها المحتملة . ويبدو من الواقعي الاعتقاد بان لجنة نزع السلاح ، حين تستأنف منذ بداية هذه الدورة المفاوضات التي بدأتها في العام الماضي ، سيكون في مقدورها انجاز اعمالها في الوقت المطلوب كما ترفع البرنامج لبحثه في الدورة الاستثنائية الثانية ، على نحو ما يتطلبه قرار الجمعية العامة في هذا الصدد . ووفد ايطاليا على استعداد للمشاركة في تلك الاعمال بروح بناءة ومتفتحة ، وموقفه معروف من مختلف النقاط المحددة ، وقد سبق ايضاحه في ورقات العمل التي قدمت اولا فأول . وهو موقف ينطلق من عدد من المبادئ العامة يجب - في رأينا - ان تنعكس على نحو مناسب في البرنامج الشامل ، وهي قبل كل شيء ، احترام ما لكل دولة من حق اساسي في أمنها ، وهذا يعني ، على حد تعبير الوثيقة الختامية ، أنه " ينبغي في كل مرحلة أن يكون الهدف هو الا من غير المنقوص ، اعتمادا على أدنى مستوى ممكن من الاسلحة والقوات العسكرية " . وفكرة الأمن فكرة معقدة يمكن ان تتخذ مدلولات تختلف تبعا للوضع الجغرافي الاستراتيجي الخاص بكل دولة وغير ذلك من العوامل . ولا مناص من توخي مراعاة تنوع المفاهيم في مجال الامن ، وتناول المسائل باعتماد نهج متوازن ، ونعني بذلك نهجا يحترم التوازن بين تدابير نزع السلاح النووي ونزع السلاح التقليدي ، وبين تدابير نزع السلاح الشامل والتدابير الاقليمية ، وبين مدى القيود المتفق عليها ونطاق عمليات التحقق .

وبالنسبة لبلدان عديدة ، ومنها بلدى ، يعدّ معيار التوازن أساسيا ، كما ان الجاذبية الرئيسية لبرنامج نزع سلاح يراد له ان يكون " شاملا " انما تكمن بالضبط في امكانية انتهاج نهج متوازن . ولقد عاشت كل منطقة من العالم تجارب تاريخية مختلفة . وفيما يخص ايطاليا فالامن ، في سياق الوضع الخاص للمنطقة الاوروبية ، لا يمكن ان يتحقق الا في اطار حلف للدفاع الجماعي عن الذات ، وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة .

وانطلاقا من تلك المعطيات ، النابعة من الواقع الجغرافي السياسي ، تهذل ايطاليا - قصارى قدرتها من أجل تشجيع تدابير تحديد التسلح ونزع السلاح . وثمة دول اخرى ومناطق اخرى من العالم شهدت تجارب مختلفة ولديها مفاهيم مختلفة . والمشكلة تتمثل في محاولة فهم تلك الاختلافات والتسيق بينها بقدر الامكان .

ان اصرار وفد ايطاليا - وكذا غيره من الوفود - اصرارا خاصا على التماس التوازن بين تدابير نزع السلاح النووى وتدابير نزع السلاح التقليدى ، انما هو مستمد من هذه الحقيقة •

ويجب الا تتسبب الأولوية المعطاة بحق لنزع السلاح النووى ، بسبب ما للسلاح النووى من آثار فاجعة ، ان ملايين الاشخاص كانوا ، منذ ١٩٤٥ ، ضحايا للأسلحة التقليدية ، وان اربعة أخماس النفقات العسكرية في العالم مخصصة للأسلحة التقليدية وللقات المسلحة • وتلك الوقائع تبدو مع ذلك أكثر أهمية حين ننظر الى العلاقات المتبادلة التي تربط بين نزع السلاح والتنمية •

وفي رأي أن اللجنة ، كيما تحقق لاعمالها التوازن العام والفعالية ، قد تهتم بان تدرس كذلك المشاكل المحددة المتصلة بنزع السلاح التقليدى • ولهذا الغرض أود التذكير بان ايطاليا قدمت الى هذه اللجنة في العام الماضي ورقة عمل (CD/56) تتصل بموضوع يستحق في رأيها أولوية عالية ، وهو مراقبة وتقييد عمليات النقل الدولي للأسلحة •

ومن هذا المنظور يمكن لبرنامج نزع السلاح الشامل ان ينشئ اطارا مرجعيا مفيدا ، قمينا بتنسيق المبادرات المفردة اذا ما نجح في اقتراح مجموعة متكاملة من تدابير نزع السلاح لتطبيقها ، في ظل مراقبة كافية ، في مراحل متتالية من عملية نزع السلاح • والواقع أن مجموعة من التدابير المتوازنة يمكن ان تتيح بقدر أكبر من الفعالية تفادي خطر ان تكون الميزات من نصيب طرف واحد ، وتضمن ان تستوفي كل مرحلة نفس المعيار من التوازن والاستقرار • ومن هذا المنظور ، لا يمكن لتحديد الاجال ولا لفرغ الالتزامات ذات الطابع الملزم قانونا ان يلعب دورا حاسما ، ذلك ان الحفاظ في كل مرحلة على توازن عام من شأنه بتحفيز الارادة السياسية اللازمة لدى الاطراف المعنية ، أمر يبدو لنا بالتأكيد اعظم أهمية •

السيد الرئيس ، ان وفدى مقتنع بانه من الممكن ان تستأنف فوراً مفاوضات مفيدة في موضوع الاسلحة الاشعاعية وبشأن تعزيز امن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، واحراز تقدم بشأن تلك المسائل يشكل عنصراً ايجابياً في المحصلة الاجمالية لاعمال اللجنة • هذا فضلا عن أن وفدى على استعداد لمناقشة أنسب الوسائل التي تمكن لجنة نزع السلاح من أن تدرس بصورة وافية مشكلة الحظر الكامل للتجارب النووية • وثمة عنصران طراً خلال النصف الثاني من السنة الماضية جديران باهتمام خاص ، هما التقرير المفصل المقدم الى هذه اللجنة في ٣١ تموز / يوليه ١٩٨٠ من ثلاث دول (CD/130) ، والمؤتمر الثاني لدراسة معاهدة عدم الانتشار المحقود في شهر آب / اغسطس من نفس العام •

ويرمز التقرير الثلاثي لمرحلة هامة جدا في الجهود المبذولة للتوصل الى اتفاق بشأن حظر التجارب الشامل • اذ يتضح منه مخطط لمعاهدة ذات رسالة عالمية يمكن بالتأكد ان يوجد فيها مكان لنظام للتحقق له طابع دولي حقا • وتعودنا هذه الملاحظة التي نشعر ازاها بغبطة الى الاعتقاد بوجود ظروف تسمح باستهلال مفاوضات فعلية في هذا المجال • واذا ما تحول حظر التجارب الشامل الى صك قانوني متعدد الاطراف حقا ، فسوف يحتفظ بقيمته الكاملة في مجال كبح الانتشار الرأسي والافقي • وأكثر الوسائل فعالية التي يمكن بها لهذا الاتفاق ان يستثير اهتمام المجتمع الدولي كله ، تتمثل في اشتراك جميع الدول في نظام التحقق الذي ينص عليه ، ولا يمكن لعملية " تعديد الاطراف " هذه ان تتم الا في اطار لجنة نزع السلاح ، التي تعد جهاز التفاوض الوحيد المتعدد الاطراف في مجال نزع السلاح •



وقد أبرزت أعمال المؤتمر الثاني المعني بدراسة معاهدة عدم الانتشار حدود النظام الحالي لمنع الانتشار • وثمة تهديد قائم بتآكل مطرد في النظام ، ومن ثم يستصوب الانتهاء من وضع تدابير جديدة تكون قيمة بتعزيزه وفي الوقت نفسه تشجيع السعي الى توافق دولي جديد في الآراء في الميدان النووي • ويمكن في هذا الصدد لمعاهدة بشأن حظر التجارب الشامل ان تشكل تدبيراً فعالاً سريع التحقق • وتدلل التجربة في هذا المجال أيضاً - وأنا أشير هنا الى العمل الممتاز الذي انجزه فريق خبراء الاهتزازات حتى الان - على أنه في مقدور نتائج الجهود المتعددة الاطراف المبذولة في هذا الشأن ان تسهم اسهاماً مفيداً في التفاوض الثلاثي •

السيد الرئيس، ما تزال لجنة نزع السلاح هي جهاز التفاوض المحرك لعملية نزع السلاح على الصعيد العالمي ، بفضل ما كرست له وبفضل المهام المؤسسية المنوطة بها • ولقد استطاعت ان تسجل لنفسها في العام الماضي جوانب من التقدم ، لئن كانت محدودة فهي هامة ، سواء على صعيد هيكلتها أو على صعيد مضمون المفاوضات • ولقد كانت تلك النتائج في معظمها ثمرة لما اجمعت عليه الوفود المشتركة من تصميم على ألا تجد في تفاقم الوضع الدولي عامل تثبيط ، وانما عامل تشجيع على التفاوض •

وتود ايطاليا ان يكون هذا التصميم نفسه مصدر الهام للأعمال التي بدأت توا ، وهي تؤكد مجدداً ، من جانبها ، استعدادها الكامل للعمل على نحو بناء من أجل تيسير وضع الاتفاقات اللازمة في مجال له أهميته الحيوية للبشرية ، وهو مجال الحد من الاسلحة ونزع السلاح • فالرأي العام العالمي ، الذي تشغله عن وجه حق تطورات الوضع الدولي ، يجب ان يستمد الأمل من أعمال لجنتنا ومن أعمال غيرها من الاجهزة الدولية التي تركز نفسها لهذه المهمة •

الرئيس (فرنسا) (ترجمة عن الفرنسية) : أشكر سعادة السيد سبيرانزا وكيل وزارة الشؤون الخارجية في ايطاليا لبيانه • كما اشكره ايضاً الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة •

السيد فينكاتسواران (الهند) (ترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس، انه لمن دواعي الارتياح الكبير لوفد بلادى ان يراكم تتولون رئاسة لجنتنا ، ولا يعود ذلك الى العلاقات الوثيقة والمكثفة بين بلدينا فحسب ، بل ايضاً لأننا تعلمنا ، من خلال الصلات بيننا ، كيف نعجب ببراعتكم الدبلوماسية ونضع ثققتنا في قدرتكم على دفع أعمال هذه اللجنة في مسار بناء • واني لا تعهد لكم بالتعاون الأكمل من قبل وفدى في تصريف المهام الصعبة الملقاة على عاتقكم •

وانتهز هذه الفرصة كذلك لأعرب عن تقدير وفدى لسعادة سفير اثيوبيا الموقر ، السيد ه • تاديسي تيريفي ، الذي ادار ببراعة أعمال اللجنة في دورتها الختامية العام الماضي • فقد وقعت على عاتقه مهمة صعبة ، هي التوفيق بين وجهات نظر الوفود الاعضاء المتباعدة والمتعارضة في بعض الاحيان ، وتحويلها الى توافق متماسك في الآراء انعكس في النهاية في تقرير اللجنة الذي رفعته الى الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة •

وارحب كذلك باسم الوفد الهندي بوجود اربعة زملاء جدد بيننا اليوم ، وهم السفراء الموقرون لمصر وباكستان ورومانيا وزائير • وليس لدينا أى شك في أن وجودهم في اللجنة سوف يدفع قدماً القضية المشتركة التي نلتزم بها جميعاً •

لقد استخلص وفد بلادي ، لدى استعراضه للأعمال التي قامت بها اللجنة في دورتها الأخيرة ، بعض النتائج الوثيقة الصلة بالموضوع • ونحن نود اشراك اللجنة فيها بأمل ان تساعدنا في استخدام الوقت المحدود المتاح لنا خلال هذه الدورة على نحو أكثر فعالية في تصريف مهامنا •

لقد اضاعت لجنة نزع السلاح خلال عام ١٩٨٠ وقتا طويلا جدا في مسائل اجرائية • ونحن نعتقد بقوة أن لها نظاما داخليا مرنا بالقدر الكافي الذي يمكّنها من القيام بوظيفتها الرئيسية ، وهي اجراء مفاوضات موضوعية ، دون ان تتعرض للمرض الشائع لدى معظم المحافل الدولية ، وهو الانشغال بالاجراءات • وقد كان قرار العام الماضي بشأن انشاء اربعة افرقة عاملة مخصصة لقرارها بالسخ الاحمية والشأن ، ولكن كان وفدي يود لو تمكنت هذه الافرقة من البدء في اعمالها الفعلية منذ بداية دورتنا لعام ١٩٨٠ تماما دون اضاءة وقت مفرط في اتخاذ مقررات شكلية بشأن تفاصيل صلاحياتها •

وتدفعنا هذه التجربة الى ان نحث بقوة على انشاء هذه الافرقة العاملة الاربعة التي عملت على نحو فعال جدا في النصف الاخير من دورة ١٩٨٠ ، والتي اتفقت اللجنة في تقريرها على ضرورة استمرارها في العمل عام ١٩٨١ ، على ان تنشأ الآن مباشرة دون اى مضيعة للوقت • لذلك ينبغي ان يطلب اليها ان تبدأ جلساتها بموجب الصلاحيات القائمة ، بينما نتفاوض بشأن صلاحيات جديدة لأى فريق عامل معين منها ، حيث ما بدا ذلك ضروريا • ووفدي مستعد للعمل مباشرة على هذا الاساس والمشاركة في اعمال هذه الافرقة •

وفيما يتعلق بجدول اعمال لجنتنا للدورة الحالية ، فاني متأكد من أن الجميع يوافقون على انه لم تتم معالجة أى من البنود السبعة الواردة في جدول اعمال اللجنة في العام الماضي ، بشكل تام أو حاسم فعلا • لذلك يبدو من الملائم تماما أن يظل جدول أعمال السنة الماضية أساسا لأعمال دورتنا الحالية ايضا •

أما فيما يتعلق ببرنامج العمل ، فان وفدي ذوافق رحب كما كان دائما • وهذه امور يمكن تسويتها لصالح جميع الوفود في هذه اللجنة ، من خلال مشاورات متبادلة من الممكن ان يقوم بها رئيسنا الموقر • فالرئيس والامانة ايضا يدركان تماما المشاغل الرئيسية لمختلف الوفود الممثلة في هذه اللجنة • لذلك لست اشك في قدرتهما على وضع برنامج عمل ناجح ومن لهذه اللجنة ، أخذين في اعتبارهما هذه المشاغل •

لقد دأب وفدي على ايلاء أعظم درجة من الأهمية للتفاوض بشأن تدابير عاجلة من اجل تحقيق نزع السلاح النووي ومنع نشوب حرب نووية • وقد ذكرنا من قبل ، ونود ان نؤكد من جديد ، اننا نجد انه من سخرية القدر ومن غير المفهوم ان أمرا ذا أثر مباشر على بقاء الجنس البشري نفسه ، لم يحظ بعد ، في هذه الهيئة التفاوضية المتعددة الاطراف ، بالاهتمام الشديد والعلح الذي يستحقه بدهاء وقليلون في هذه اللجنة الذين قد لا يوافقون على أن الافرقة العاملة هي افضل آلية لاجراء مفاوضات موضوعية بشأن مختلف بنود جدول أعمالنا • ونزع السلاح النووي هو احد البنود المدرجة في جدول اعمالنا ، وهو ايضا أهم تلك البنود لأن استعمال الاسلحة النووية في أى مكان سوف تكون له نتائج وخيمة بالنسبة للجنس البشري كله • لذلك يتعذر علينا ان نفهم سبب وجود اعتراض حتى الآن على انشاء فريق عامل مخصص لاجراء مفاوضات بشأن هذه المسألة الحيوية التي تؤثر على سلامة كافة شعوب العالم • لقد قدمت مجموعة ال ٢١ خلال الدورة السابقة اقتراحا بانشاء مثل هذا الفريق العامل • وتكرر هذا الطلب خلال الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم

المتحدة في القرار ١٥٢/٣٥ جيم • ويحدو وفدى أمل وطيد في أن تتمكن اللجنة من التوصل سريعا الى توافق للكرام بشأن هذا الاقتراح وان يشرع هذا الفريق العامل في مداولاته في مستهل دورة الربيع لعام ١٩٨١ • ولسوف يكون من دواعي الخجل لهذه اللجنة ان تنتقل الوفود الممثلة هنا الى الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح دون ان تتحدث عن تقدم ملموس بشأن مسألة أعلنت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى انها اكثر المشاكل التي تواجه البشرية الحاحا •

كما ان مجموعة ال ٢١ مارست ، خلال دورة اللجنة لعام ١٩٨٠ ، ضغوطا من اجل انشاء فريق عامل يعني بالتفاوض بشأن معاهدة حظر شامل لتجارب الاسلحة النووية • ولكن لسوء الحظ لم يكن في الوسع انشاء هذا الفريق العامل المخصص في عام ١٩٨٠ بسبب الموقف السلبي الذي اتخذته بعض الدول النووية وحلفاؤها • لذلك اناشد هذه الوفود ان تنظر في نتائج معارضتها لرغبات الغالبية العظمى لدول وشعوب العالم ، التي ترى ، وهي محقة في ذلك تماما ، ان استمرار تجارب الاسلحة النووية يعد استخفافا مشينا بمصالح المجتمع الدولي ومؤذيا للجنس البشري ككل • وقد كانت الهند من بين المؤيدين الأول لوضع معاهدة حظر شامل للتجارب النووية ، وهي تأمل ان تبرهن كافة الدول النووية على الارادة السياسية الضرورية وذلك بتوافق آرائها بشأن هذا الاقتراح ، مما سيكون كفيلا ايضا باضفاء طابع الصدق على التزامها المعلن بهدف تحقيق نزع السلاح النووي •

وليس في نية وفدى الآن الاسهاب بخصوص كل بند من بنود جدول اعمالنا • الا ان العادة قد جرت على أن تستغل الوفود بياناتها الافتتاحية في الجلسات العامة لابراز ما تعتبره أهم المسائل التي يجب معالجتها من قبل لجنة نزع السلاح • لذلك ، وكما اتضح من دعما القوي للاقتراح الرامي الى انشاء فريق عامل مخصص جديد لاجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي ، فان وفدى يواصل ايلاء اكبر الاهمية لموضوع تحقيق نزع السلاح النووي ومنع نشوب حرب نووية •

ومما له مغزى ، أنه بينما تبدأ لجنة نزع السلاح مداولاتها اليوم ، تعقد لجنة حقوق الانسان اجتماعا لها هنا في جنيف منذ عدة أيام • وقد ينبغي لنا ان نذكر أنفسنا بالصلة الوثيقة بين تحقيق نزع السلاح وتعزيز حقوق الانسان • وعلى أية حال ، فإن أول الحقوق الأساسية والجوهرية هو الحق في الحياة نفسها • وهذا الحق على وجه التحديد هو الذي يهدد ما استمرار تخزين وسائل الموت وتحسينها • هل هناك من ينكر ان اشنع وسائل الموت التي ابتكرها الانسان حتى الآن هو السلاح النووي الحرارى ؟

عندما ظهرت الاسلحة النووية الى الوجود في أواخر الحرب العالمية الثانية ، اعتبرت انها تشكل بعدا جديدا كل الجدة في تاريخ الحروب • فالقوة التدميرية لهذه الاسلحة تضعها ضمن فئة تختلف حتى عن اكثر الاسلحة التقليدية المعروفة حتى الآن دمارا • فقد اصبح في المستطاع للمرة الاولى ، القضاء في الحال على دولة بكاملها او على مجموعة من الدول • وللمرة الاولى كذلك ، وجد سلاح لا يمكن ان يوجد ضده أى دفاع فعال •

لذلك لا تعني الحرب النووية ، في عالم تتجابه فيه دول حائزة لأسلحة نووية ، الا القضاء الخاطف على كافة الاطراف المتنازعة ، على السواء • ولكن حتى اذا كان عدد قليل من الدول هو الذى اختار هذا المسار الجنوني ، فان النتائج لن تقتصر ، لسوء الحظ ، على هذه الدول المنفردة فحسب ، لانه لا يمكن احتواء آثار الاسلحة النووية الحرارية داخل الحدود الوطنية • لذلك اصبح الجنس البشري كله رهينة لا احتمال عدم تعقل فئة قليلة تمتلك هذه الاسلحة وتسيطر عليها مسيطرة كل

الحقائق ، في وضع نظريات جديدة للحرب النووية تعتمد على الفكرة الخاطئة القائلة بأنه من الممكن شن حرب نووية ، بل ما هو أكثر تنافيا مع العقل ، بأنه يمكن ربحها • وكما يعرف أعضاء اللجنة ، فإن كثيرا من واضعي الاستراتيجيات الموقرين المنتمين للدول الحائزة على الاسلحة النووية نفسها ، قد بينوا مرارا وتكرارا المغالطة التي تتطوى عليها هذه النظريات •

هل يمكن تصور أن تكون الاسلحة النووية في أى وقت من الاوقات وسيلة حرب موثوقا منها ؟ ان الاستراتيجية العسكرية تصبح بلا معنى اذا لم يكن وراءها هدف سياسي قابلا للتحقيق • والاسلحة النووية قد جعلت ممكنا ، للمرة الاولى ، ما كان يعتبره المفكرون الاستراتيجيون حتى ذلك الحين مجرد احتمال نظري — وهو الحرب المطلقة ولكن الحرب المطلقة لا معنى لها لانها ، على وجه التحديد ، لن تترك غالبا أو مغلوبا ، وبالتالي لن تخدم أى غرض يمكن تصوره ، سياسيا كان أم عسكريا • فكيف اذن ، رغم ان استخدام الاسلحة النووية لن يخدم أى هدف سياسي او عسكري عقائلي ، وانه سوف يؤدي على نحو شبه مؤكد الى دمار متبادل ، لا يستمر وجود مثل هذه الاسلحة فحسب ، بل يجرى تجميعها وتحسينها باستمرار ؟

بغية التخلص من هذا اللامنطق في فكرة الحرب المطلقة التي ترتبط باختراع الاسلحة النووية الحرارية ، طرح مفهوم ما يسمى بالردع النووي • ويتمثل الردع ، في هذا العصر النووي ، في القدرة النظرية لدولة ما على الحاق دمار غير مقبول بخصمها ، وفي نفس الوقت على استعدادها للصعود أمام تدمير شامل قد يصل حتى الى الابدان الذاتية • ويؤمل ضمنا ان يؤدي مثل هذا الوضع للأمور الى تجنب اندلاع حرب نووية • ولكن بما انه لن يكون هناك معنى لأى هدف سياسي بعد حرب نووية فعلية ، فان الردع ، في هذا السياق ، يقوم في آخر الامر على خداع محفوف بالمخاطر • وهو يستند اخيرا على لا عقلانية قبول فكرة انتحار وطني •

ان الافتقار الى العقلانية وكذلك الى امكانية التصديق في مذهب من هذا النوع لم يكن غائبا عن أذهان من اعتنقوه • ولكن الدول النووية ، بدلا من الاعتراف بلا منطقية استخدام الاسلحة النووية ومن اتخاذ خطوات عاجلة لتحقيق نزع السلاح النووي ، قد فضلت محاولة المستحيل باتباع مسلكين مختلفين تتضح عدم سلامة أى منهما لدى التمعن فيهما عن قرب • فمن ناحية ، اتجهت تكنولوجيا الاسلحة النووية نحو استحداث مجموعة كاملة مما يسمى بالاسلحة النووية التكتيكية أو الميدانية من شأنها الايهام بانها تسد الثغرة بين الاسلحة التقليدية والاسلحة النووية الاستراتيجية • ويلزم هذا التطور التكنولوجي سعي الى تطبيق مذاهب الاستخدام التقليدي المناسبة للأسلحة التقليدية فقط ، على هذا الجيل الجديد من الاسلحة المسماة بالاسلحة النووية التكتيكية • ولكن كما اشار الاستراتيجيون في الدول النووية مرارا وتكرارا ، وكما اثبتوا ، فان استخدام الاسلحة النووية التكتيكية حتى لو كان محدودا سوف يؤدي حتما الى تدمير شامل لم يسبقه مثيل في تاريخ البشرية • وأثار ذلك الاستخدام ليست فورية فحسب ، بل ان لها ايضا طبيعة طويلة الاجل ، فتجارب الاسلحة النووية التي اجريت في جزيرتي بيكينى ومارشال تبرهن على ان عودة السكان الى منطقة دمرتها الاسلحة النووية قد لا تكون ممكنة حتى بعد عدة عقود • وتلوث التربة والتشوهات الوراثية لدى النباتات والسكان الذين تعرضوا للإشعاع النووي ، وهي نتيجة اجراء التجارب النووية في هاين الجزيرتين ، يجب ان تكون تحذيرا لهؤلاء الذين ما زالوا يعتقدون بان استخدام ما يسمى بالاسلحة النووية التكتيكية سوف يؤدي ، الى حد ما ، الى خسائر مقبولة بالمقارنة مع الاسلحة النووية الاستراتيجية • ولكن حتى لو امكن ابقاء التراشق النووي عند عتبة تكتيكية وهمية ، فلن يكون في الوسع تحقيق أى هدف سياسي أو عسكري عقائلي •

وعلى أية حال ، ما من أحد يعتقد انه يمكن ، بمجرد البدء الفعلي في استخدام أسلحة نووية من أى نوع ، تجنب تصعيد ذلك الى حرب نووية شاملة تستخدم فيها الاسلحة النووية الاستراتيجية ، وان صفرا غير عقلائي لا يقبل القسمة الى كسور عقلانية • ولنعترف بشكل نهائي بأن طبيعة الاسلحة النووية نفسها تجعل من المستحيل استخدامها لتحقيق أى هدف سياسي او عسكري عقلائي يمكن تصوره ، وان الحرب النووية ، من واقع طبيعتها ، لن تخدم أى غرض بخلاف تهديد وجود الجنس البشرى •

ولنتقل الان الى مسألة ما اذا كان في المقدر تجنب نشوب حرب نووية والحفاظ على نحو ما على السلم في هذا العصر النووى ، عن طريق لجوء الدول النووية الى التناقص في تخزين ترسانات متزايدة ومتطورة من الاسلحة النووية ، وذلك ما تفترضه ضمنا النظريات الحالية للردع النووى والتوازن الاستراتيجي • ويود وفدى ان يبين ان مفهوم الردع ينطوى على التزام ضمني بالاستمرار في سباق التسلح النووى والاسراع فيه ، وان حالة ما يسمى بالتوازن المتكافئ او الاستراتيجي هي ، من وجهة نظر أى مشترك معين في السباق النووى ، أقل النقاط ارضا في السلم المتغير لما يسمى بالردع • وعلى أية حال ، فانه كلما كانت القدرة على تدمير الخصم كبيرة مع امكانية الحد أو النجاة من الاضرار التي قد تصيب الدولة نفسها ، كلما ارتفعت درجة ما يسمى " بالردع " التي يفترض ان تكون قد تحققت • لذلك ليس من الغريب ان يجزم الملتمزون بهذه المبادئ بانه من الممكن القيام بحرب نووية وكسبها • وليس من الغريب كذلك ان يستمروا في متابعة الهدف المستحيل المتمثل في انشاء دفاع مطلق ضد الهجوم النووى • ويدعو مؤيدو هذه الراء الى تخزين ترسانات نووية أوسع واكثر تطورا ، معتمدين على دعوى أن الردع لن يكون حجة جديدة بالثقة ما لم يتم البرهان على ان قوة السلاح النووى قد اصبحت قادرة على الدخول في الحرب وكسبها على كافة مستويات تراشق نووى ممكن • وهكذا يستمر المنطق المنحرف فيما يسمى بالردع في تغذية نفسه ذاتيا ، متطلبا تصعيدا مستمرا لمنظومات الاسلحة في محاولة عقيمة وراء سراب التفوق الاستراتيجي الخادع • وهذا المنطق السدى يفرضه مفهوم الردع هو — على وجه التحديد — الذى يؤدي الى السعي باستمرار الى قلب ما يسمى بالتوازن المتكافئ او الاستراتيجي الذى يزعم أنه المحافظ على السلام في هذا العصر النووى •

ويؤدى بنا التحليل السابق الى نتيجتين رئيسيتين • اولا ، لم توضع حتى الان مبادئ لاستخدام الاسلحة النووية جديدة بالثقة بمعنى أن اتباعها يمكن أن يؤدي الى تحقيق أى هدف سياسي قابل للتصور ، بل انه ليس في المقدر في واقع الامر وضع مثل هذه المبادئ • اما محاولات ادخال استخدام الاسلحة النووية بطريقة ما في القالب التقليدي للمبادئ المنطبقة على استخدام الاسلحة التقليدية ، وتكييفه معها ، فانها مفاهيم مجردة لا يمكن الدفاع عنها • والحقيقة ان استخدام اى نوع من الاسلحة النووية اينما كان ، سوف يؤدي حتما الى ابادة نووية شاملة • والنتيجة الثانية هي ان مفاهيم ما يسمى بالردع تحمل في طياتها بذور الشر لسباق تسلح نووى لا هوادة فيه • فالردع ينطوى على سعي دائم الى التفوق العسكرى على الخصم • ورغم ان السعي الى مثل هذا التفوق العسكرى أمر فير وارد في العصر النووى ، فان الرغبة في التوصل الى تفوق وهمي وبعييد المال هي بالضبط التي ظلت تغذى فكرة سباق التسلح النووى الذى نشهده اليوم •

ونحن نرى أن تحقيق نزع السلاح النووى قد أصبح أمرا حتميا بالذات لأن الاسلحة النووية لم يعد في وسعها ان تخدم أى هدف سياسي قابل للتصور لأى دولة تدعي انها تسيطر سياستها على

أساس عقلائي • ومن ناحية أخرى ، فإن مفهوم الردع النووي الذي وضع لادخال الاسلحة النووية في نطاق استراتيجية عسكرية عقلانية ، سوف يسعى الى الأبقاء على سباق تكنولوجيا الى تطوير الاسلحة النووية ، بأمل خادع هو تحقيق قدرة دولة على القضاء على خصم قضا تاما مع نجاحها هي من هذه الإبادة •

السيد الرئيس ، رغم التزام البلدان النووية رسميا وحسب الاصول بهدف تحقيق نزع الاسلحة النووية ، فإن التطويرات في هذا المجال خلال العقدين الماضيين وكذلك ظهور مذاهب استراتيجية تحكم استخدامها ، قد قللت شيئا فشيئا من موثوقية هذا الالتزام • والآن ، دمجت الدول النووية ترساناتها النووية في وسائلها الحربية دمجا تاما ، واصبحتنا نسمح بشكل متزايد ، فيما يتعلق ببعض هذه الدول على الأقل ، تأكيدات بان دفاعها الوطني لن يكون كاملا ما لم تكن حائزة على أسلحة نووية • وحتى المفاوضات التي جرت فيما بين بعض الدول النووية لم توجه نحو تحقيق نزع السلاح النووي ، ولكن بالأحرى نحو استتباط وسائل بارعة تمكنها من الحياة في واقع الاسلحة النووية وعند مستويات تخزين أعلى لها • فقد كان هدف المفاوضات المتعلقة بالاسلحة النووية حتى الان هو تنظيم المعافسة النووية ، لا التحقيق الفعلي لنزع السلاح النووي • ومن حق جميع الدول الأخرى تبعا لذلك ان تتساءل عن الموعد الذي يمكن ان تأمل فيه أن يتم القضاء على الاسلحة النووية • كما ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تشرح لنا اسباب عدم الاتساق ووجود تعارض بين التزامها الرسمي بتحقيق نزع السلاح النووي ، واتباعها سياسات معاكسة ترمي الى دمج الاسلحة النووية على نحو دائم في تجهيزاتها الحربية • ويتعين عليها كذلك ان تشرح كيفية توفيقها بين هدف تحقيق نزع السلاح النووي الذي تجاهر به واتباعها مفهوم الردع • ومن الواضح بالنسبة لوفدى انه لا يمكن الحد من سباق التسلح النووي أو مناهضته طالما بقي مفهوم الردع هو السمة الرئيسية للميــدان النووي •

فاذا كان التحليل الذي سقته اعلاه صحيحا ، واذا لم يكن بعد في وسع نزع السلاح النووي ان يكون هدفا جديرا بالثقة ووضع الأمل فيه ، يصير من حقنا ، نحن الشعوب غير الحائزة لاسلحة نووية ، أن نكون مطلعين بوضوح هذا الواقع • يجب ان نعرف ما اذا لم يكن امامنا أي بديل إلا أن نروض انفسنا على عالم محكوم عليه بالحياة ابدًا تحت تهديد شبح كارثة نووية وشيكة • ويجب ان نعرف اننا سوف نبقى طوال المستقبل المنظور معرضين في كل لحظة لا مكانية نشوب حرب نووية تؤدي الى القضاء علينا دون ان نكون أطرافا في شئ مثل هذه الحرب • ولعله يكون في وسع المجتمع الدولي ، بمجرد ان يتضح للجميع ان الاسلحة النووية قد وجدت لتبقى ، وان الذين يملكونها سوف يرفضون رفضا باتا قبول القضاء عليها ، أن يشكّل من جديد افتراضاته لنوع العالم المقدر لنا العيش فيه •

وقد وصلنا الان الى نقطة اصبح معها من الضروري استعراض ودراسة بعض من اكثر الافتراضات جوهرية التي قام عليها حتى الان كامل هيكل مفاوضاتنا بشأن نزع السلاح • فاذا نحن لم نتمتع في هذه الافتراضات بعناية الان ، سنظل معرضين لخطر تعقب اوهام مع امل ضعيف في الحصول على نتائج ملموسة • وهذا ما يدعو بنا الى الاعتقاد بالضرورة الملحة لانشاء فريق عامل مخصص معني بنزع السلاح النووي ، حتى تستطيع لجنة نزع السلاح ، بوصفها هيئة تفاوضية ، ان تتحقق موضوعيا مما اذا كانت الافتراضات التي اعتمدا عليها فيما يتصل بتحقيق نزع السلاح النووي ، لا تزال صالحة • ولن يكون هذا التمتع لصالح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فحسب ، بل

لصالح الدول الحائزة أيضا ، لانه عندما تتأكد هذه الدول بما لا يقبل الجدل من ان تخزين الترسانات النووية واتباع مذهب استراتيجية فيما يتعلق باستخدام الاسلحة النووية لم يؤديا الى ضمان أمنها وانما على العكس من ذلك فرضا عليها حالة من عدم الأمن الدائم ، فقد تقتنع هذه الدول بتغيير طريقة تفكيرها وبالاضمام الى تيار الرأي العالمي • وعندما يتم ادراك عدم امكانية شن حرب نووية وعدم امكانية كسبها ، لن يبقى نزع السلاح النووي مجرد مثل أعلى ، بل سيصبح ضرورة قصوى • وسوف نتظر لجنتنا خلال هذه الدورة ايضا في مسائل تتعلق بحظر الاسلحة الكيميائية والاسلحة الاشعاعية • وقد ظهرت وجهة نظر وفدى بشأن هاتين القضيتين في البيانات التي القاها في كل من الجلسات العامة والافرة العاملة خلال دورة لجنة نزع السلاح في العام الماضي • وفيما يتعلق بالاسلحة الكيميائية ، نحن ممتنون جدا للعمل الموضوعي الذي قام به الفريق العامل المعني بالاسلحة الكيميائية في العام الماضي • ونأمل ان يستأنف هذا الفريق اجتماعاته وأن يتابع عمله الهام دون تأخير • واحراز تقدم في هذا المجال أمر هام جدا لان هناك بوادر لتطورات منذرة بالسوء من شأنها ، اذا سمح لها بالاستمرار دون مراقبة ، ان تشكل بلاء جديدا يهدد الجنس البشري ، واقصد بذلك ، الخطر الذي يطرحه استحداث اسلحة كيميائية ثنائية الغرض ، ويجب ان تحفزنا هذه الاتجاهات الخطرة على عقد اتفاقية للأسلحة الكيميائية خلال هذه الدورة الحالية للجنة ، ان امكن ذلك • وقد اجتهدت الهند بعد نيلها استقلالها مباشرة ، انتاج الاسلحة الكيميائية واستخدامها • لذلك فان وفدى ملتزم كل الالتزام بهذا الهدف وسوف يساهم ايجابيا في تحقيقه وبكل طاقته • وما زال وفدى كذلك يتخذ موقفا ايجابيا بصدد المفاوضات المتعلقة باتفاقية لحظر الاسلحة الاشعاعية • وقد اثرتنا خلال المفاوضات المتعددة الاطراف التي جرت حول هذا الموضوع في العام الماضي بعض النقاط المبدئية الهامة فيما يتعلق بتعريف الاسلحة الاشعاعية • ونحن واثقون من امكانية ايجاد حل معقول لهذه المسألة لدى بحث المشكلة هذا العام •

وثمة مهمة أساسية تقع على عاتق هذه اللجنة هي وضع برنامج شامل لنزع السلاح • ولئن سبق للجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح ان بينت عناصر مثل هذا البرنامج ، فانه يتعين على لجنتنا ان تبذل قدرا ضخما من العمل من اجل صياغته والتفاوض بشأنه • ويرى وفدى ان هذا البرنامج يجب ان يكون محدد ا قدر الامكان وان يحتوى ايضا على توضيح للاطار الزمني الذي يجب ان تنفذ في اطاره مختلف تدابير نزع السلاح الواردة في البرنامج ، ذلك ان صلاحية هذا البرنامج من الناحيتين السياسية والعملية سوف تكون ضئيلة اذا لم يكن له اطار زمني • ونأمل جدا ان تتمكن من التوصل الى توافق واسع في الآراء بشأن هذه القضية خلال المفاوضات الحالية •

لم يبق سوى ما يزيد قليلا عن العام لتتعدد الدورة الاستثنائية الثانية المعنية بنزع السلاح • وقد قامت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الاولى عام ١٩٧٨ بتشكيل هذه اللجنة لتكون هيئة تفاوضية مهمتها صياغة التدابير العاجلة لنزع السلاح • فاذا ما عجزنا عن تسجيل أى تقدم ملموس في المفاوضات المتعلقة بمختلف البنود الواردة في جدول اعمالنا قبل انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية ، فسوف ينظر اليها على أننا فشلنا في الاضطلاع بالمسؤولية التي القاها المجتمع الدولي على عاتقنا • لذلك نرجو من كافة الوفود الحاضرة هنا ان تقوم خلال الدورة الحالية بمحاولة

واعية لتجنب المشاحنات الاجرائية ، وان تقاوم اغراء تحويل هذه الهيئة الى مسرح للجدل ، فمهمة هذه اللجنة هي التفاوض بشأن تدابير لنزع السلاح . ولا يجوز لنا ان نستغل حجة تدهور البيئة الدولية كذريعة لتأخير اعمالنا ، لان هذه البيئة سوف تزداد تدهورا بلا شك اذا نحن لم ننجز المسؤولية الملقاة على عاتقنا .

وختاما ، اود أن اؤكد على الطابع الملح الذي يأمل وفدى بحماس ان تأخذه اعمال هذه اللجنة في دورتها الحالية . واستشهد بما قاله رئيس وزراء الهند ، المغفور له جواهر لال نهرو ، في خطاب القاها في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦١ حيث قال : " انا على يقين من ان العالم الحديث لن يستطيع الاستمرار طويلا بدون نزع كامل للسلاح . ولعله من الصحيح في نهاية الامر ان التقدم المادي الرائع الذي حدث في العالم قد سبق كثيرا تطور العقل البشري . فالعقل المتأخر الذي يفكر حسب طريقة حياة الشعوب ونشوب الحروب قبل مائة أو مائتي سنة خلت ، لا ينسجم مع العصر الحديث . ونحن ، من وجهة نظر عاطفية ، لا نفهم تماما امكانية نشوب حرب نووية . ومن ناحية اخرى ، بيدولي من المستحيل ان يكون عنك بالضرورة اخفاقات مستمرة وطرق مسدودة دائما ، لأن الحرب يجب ان تكون غير واردة في الظروف الحديثة والا توجب على الحضارة الانسانية ان تخضع لفتاء كل ما بذلت من جهود لانشائه خلال آلاف السنين . فاذا كان هذا صحيحا فانه من الهام والملح ان نعالج مسألة نزع السلاح هذه بسرعة وترو وعزم بغية حلها .

السيد الرئيس ، ما زال نهج الهند في معالجة مسائل نزع السلاح يستوحي الهامه من هذه الكلمات .

الرئيس (فرنسا) (ترجمة عن الفرنسية) : أشكر سعادة السفير فنكاتسواران على بيانه واشكر له الكلمات الودية والرقيقة التي وجهها الى الرئاسة .

ان الكلمة التي فرغت توا من سماعها هي آخر ما تشير اليه قائمة المتحدثين لهذه الجلسة العامة . وأود معرفة ما اذا كانت هناك وفود أخرى ترغب في التحدث ؟

اذا كان الجواب بالنفي فأنا أقترح أن نقوم الان بايجاز بدراسة المسائل المتعلقة بتنظيم أعمالنا في الايام المقبلة . وأذكر الوفود بالوثائق التالية المطروحة عليها : اولا ، الوثيقة CD/140 المعنونة " رسالة موجهة الى رئيس لجنة نزع السلاح في ٢ شباط / فبراير ١٩٨١ من الأمين العام ينقل اليه فيها قرارات نزع السلاح التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين " . ثم الوثيقة CD/INF.1/Rev.4 المعنونة " معلومات أساسية موجهة الى الوفود بصدور ترتيبات ووثائق مختلفة " .

وكما تعلمون تنص المادة ٢٩ من نظامنا الداخلي على ان " يصنع رئيس اللجنة ، بمساعدة الأمين ، جدول الاعمال المؤقت لبرنامج العمل ، ويعرضان على اللجنة لنظرهما واعتمادهما " .

وتطبيقا للمادة ٢٩ هذه ، فقد قدمت الى اللجنة وثيقة عمل يمكن دراستها في جلسة غير رسمية نعقد ما ، اذا وافقت اللجنة على ذلك ، غدا الأربعاء في الساعة ١٥/٠٠ . واذا لم يكن ثمة اعتراض فسنقوم ايضا في هذا الاجتماع بدراسة الطلبات المقدمة من دول غير اعضاء لكي تشترك في مناقشات اللجنة . وقد وزعت الأمانة اليوم بصفة غير رسمية ، بناء على طلبي ، نص الرسائل الواردة حتى الان بهذا الصدد .



واخيرا ، اذا كان ثمة فسحة من الوقت ، فقد نستطيع الشروع في نفس هذا الاجتماع غير الرسمي ، في تبادل أولي للكراء بصدد مسألة الافرقة العاملة •

واذا لم تكن هناك ملحوظات أخرى بشأن هذا الموضوع ، فأنا أقترح تأجيل هذه الجلسة العامة الآن • وستعقد الجلسة العامة المقبلة في الساعة ١٠/٣٠ من صباح الخميس ٥ شباط / فبراير • وأفهم أن اللجنة توافق على الاقتراح الذي قدمته اليها منذ وهلة بأن نجتمع في جلسة غير رسمية غدا الاربعاء ، في الساعة ١٥/٠٠ • اذا لم تكن هناك ملحوظات على هذه الاقتراحات فأنا أقترح رفع الجلسة •

رفعت الجلسة في الساعة ١٦/٤٥



محضر نهائي للجلسة ١٠٢

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف  
يوم الخميس ، ٥ شباط /فبراير ١٩٨١ ، الساعة ١٠/٣٠ صباحا

الرئيس : السيد ف . دى لاغورس (فرنسا )

الحاضرون في الجلسة

السيد ب • ب • بروكوفيف	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
السيد ف • أ • بيرفيليف	
السيد ل • أ • موشكوف	
السيد ي • ف • كوستكو	
السيد ف • ف • لوشتشينين	
السيد ت • تيريفي	اثيوبيا
السيد ف • يوهانس	
السيد ف • جيمينيز دافيللا	الأرجنتين
الآنسة ن • فريرى بيناباد	
السيد ر • أ • ووكر	استراليا
السيد ر • ستيل	
السيد ت • فندليه	
السيد غ • بفايفر	المانيا ( جمهورية - الاتحادية )
السيد ن • كلينخلر	
السيد ه • مولر	
السيد و • روهر	
السيد س • داروسمان	اندونيسيا
السيد م • صدق	
السيد م • دابيرى	ايران
السيد د • أميرى	
السيد ج • زاهيرنيا	
السيد ف • كورديرو دى مونتيديمولو	ايطاليا
السيد أ • شيارابيكو	
السيد ب • كابراس	
السيد أ • دى جيوفاني	
السيد م • أحمد	باكستان
السيد م • أكرم	

السيد س . أ دى سوزا اى سيلفا	البرازيل
السيد س . دى كيروز دوارته	
السيد أ . اونكيلينكس	بلجيكا
السيد ج . م . نوارفالميس	
السيد ب . فوتوف	بلغاريا
السيد ر . ديانوف	
السيد ك . براوف	
السيد سا هلانغ	بورما
السيد ثان هتون	
السيد ب . سويكا	بولندا
السيد ب . روشين	
السيد س . كونيك	
السيد ي . سياووفيتش	
السيد ت . سترويواس	
السيد ف . فالديفيسو	بيرو
السيد أ . دى سوتو	
السيد خ . اوريتش مونتيرو	
السيد أ . ثور نيري	
السيد م . روجيك	تشيكوسلوفاكيا
السيد ب . لوكيش	
السيد أ . سيما	
السيد ل . ستافينوفا	
السيد أ . معاطي	الجزائر
السيد ج . هيردر	الجمهورية الديمقراطية الألمانية
السيد ه . ثيليك	
السيد م . شنيدر	
السيد م . كولفوس	
السيد ب . بونتيج	

السيد ل • ماليتا	رومانيا
السيد أ • يونيسكو	
السيد ت • ميليسكانو	
السيد اوسيل فنوك	زائير
السيد ه • م • غ • س • باليهالكارا	سرى لانكا
السيدة أ • ثورسن	السويد
السيد ك • ليدفارد	
السيد ل • نوربيرغ	
السيد ا • اريكسون	
السيد س • سترومبيك	
السيد ليانغ يوفان	الصين
السيد يومنغجيا	
السيد لين شين	
السيد بان جو شين	
السيدة جي بي يون	
السيد ف • دى لاغورس	فرنسا
السيد ج • دى بوس	
السيد م • كوتور	
أ • أ • أغويلار	فنزويلا
السيد د • س • ماكفيل	كندا
السيد ج • سكينر	
السيدة ف • بورودوسكي ياكيفيش	كوبا
السيد س • شيتيمي	كينيا
السيد غ • ن • مونيو	
السيد أ • أ • حسن	مصر
السيد م • ن • فهمي	
السيد أ • سكاللي	المغرب
السيد م • الشرايبي	

السيد أ. غارثيا روليس	المكسيك
السيد أ. كاثيريس	
السيد د. م. سامرهيس	المملكة المتحدة
السيد ن. ه. مارشال	
السيدة ج. ي. لينك	
السيد د. أردمبيلغ	منغوليا
السيد أ. أديليجي	نيجيريا
السيد و. أ. اكينسانيا	
السيد ت. أغويي - ايرونسي	
السيد ش. ساران	الهند
السيد ا. كوميفش	هنغاريا
السيد ت. غيورفي	
السيد ا. ل. كاتوش	هولندا
السيد ر. ه. فان	
السيد ه. فافنماكرز	
السيد س. س. س. فلاورري	الولايات المتحدة الأمريكية
السيدة ك. كويتبرجر	
السيد ج. أ. ميسكل	
السيد ه. ويلسون	
السيد س. فيتزجيرالد	
السيد ي. اوكاوا	اليابان
السيد ر. ايشي	
السيد ك. شيمادا	
السيد ف. فرهونتش	يوغوسلافيا
السيد ب. برانكوفيتش	
السيد ر. جايبال	
السيد ج. مارتسون	
السيد ف. بيرازا ليني	
	أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام مساعد الأمين العام لنزع السلاح نائب أمين لجنة نزع السلاح

السيدة ثورسن (السويد) : سيدى الرئيس ، أعتذر عن طلب الكلمة مرة أخرى في الجلسة العامة الثانية لهذه الدورة . لكن هناك من الأسباب ما يحملني على هذا الطلب ، وسأوجز القول .

لقد أحاطتنا صحافة الأمم علماء ببعض البيانات التي أدلى بها وزير دفاع الولايات المتحدة السيد واينبرغر في أول مؤتمر صحفي له بالبنتاغون يوم الثلاثاء الماضي . ومفاد هذه البيانات أن الوزير واينبرغر قد يحذ اقامة رؤوس حربية نيوترونية في أوروبا . ونقل عنه قوله : " أعتقد أن الفرصة التي يتيحها هذا السلاح لتعزيز القوات النووية التعبوية هي من الفرص التي يحتمل جدا أن نرغب في استغلالها " .

ان بيان السيد واينبرغر يؤكد ، فيما يبدو ، الحقيقة التي أضير اليها يوم الثلاثاء الماضي من أننا نعيش في عهد من الشكوك والانذارات . وعندما نتلقى انذارا مبكرا من هذا القبيل ، ماذا ينبغي أن يكون رد فلنا ؟ أن ننتظر ونرى ما عساه أن يحدث ؟ أم أن نحاول عمل شيء ما ؟

سيدى الرئيس ، لا بد لي بهذه المناسبة ، من أن أعيد الى الأذهان الحركات الشعبية القوية التي انطلقت في بلدان عديدة ، وخصوصا في أوروبا الغربية ، عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ ، معلنة احتجاجها الشديد على ما يسمى بالقبلة النيوترونية . وكان هناك ما يحمل على الاعتقاد ، ببعض الارتياح ، بأن هذه الحركات كانت من العوامل الكامنة وراء قرار الرئيس كارتر في خريف عام ١٩٧٨ بارجاء انتاج هذا السلاح الذى يصنفه خصومه ، بحق ، بأنه سلاح نظيع . وفي ذلك الحين ، كان يمكن القول كما ذكرت في بياني أمام اللجنة الأولى للجمعية العامة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، بأن " الرأى العام واقع سياسي قائم " .

لكن هذه القوة السياسية قد اطمأنت الى اعلان الرئيس كارتر الصادر في خريف عام ١٩٧٨ . وحتى عندما اذن في وقت لاحق لادارة الطاقة في أن تبدأ انتاج بعض العناصر الأساسية لهذا السلاح ، لم يثر هذا ، فيما يبدو ، التيقظ والاحتراس لدى الرأى العام من جديد . وما حدث في هذا المجال منذ ذلك الحين هو أن قوة أخرى حائزة للأسلحة النووية تقوم باستحداث سلاح النيوترون وتجربته . ولا حاجة لي الى أن أكرر شجب الحكومة السويدية المستمر لهذا السلاح الذى يضفي صبغة جديدة على الحرب النووية ، موسعا نطاق آثارها المريعة ، وينطوى بطبيعته على خطر خفص عتبة السلاح النووى .

وتمشيا مع التدابير التي اتخذتها الحكومة السويدية على مدى السنين ، أود اليوم أن استرعي الانتباه الى البيانات التي أدلى بها الوزير واينبرغر ، قبل يومين . أنا أدرك أنها ، لا تتبى بأى قرار مرتقب فورا بشأن هذه المسألة المريعة . وان ما نلقيناه هو ، في الواقع ، انذار مبكر كما قلت . وهذا بالذات هو السبب الذى يحملني على طرق هذه القضية في لجنة نزع السلاح اليوم . فعلى الحكومات والشعوب أن تأخذ علما باعلان وزير الدفاع وأن تفكر مليا في آثاره المحتملة على مستقبل الأمم في القارة الأوروبية كثيفة السكان .

السيد هررر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) : سيدى الرئيس ، أود في مستهل بياني أن أهنتكم على توليكم رئاسة لجنة نزع السلاح خلال الشهر الأول من دورة هذا العام . وأأمل أن تتيح خبرتكم الواسعة وعظمتكم وما تحظون به من احترام بين أعضاء اللجنة امكانية اتخاذ قرارات



فعالة من شأنها ان تسمح لنا بالعمل على نحو فعال منذ البداية ، م مهدين بذلك الطريق لا حراز تقدم ملموس فيما نسعى اليه • وأتمنى لكم التوفيق في أداء واجباتكم الهامة •

كما يسرني أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن شكرى وتقديرى للرئيس الذى انتهت ولايته ، سفيراثيوبيا السيد تيريفي ، لما قام به من عمل كرئيس خلال شهر آب / أغسطس والفترة الانتقالية • فقد تمكنت اللجنة بغضل قيادته الكفؤة والمرنة من تسوية جميع المشاكل المتعلقة بوضع تقريرها ورفعها الى الدورة الـ ٣٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة ، مما هيا الظروف لأن نخطو خطوات أخرى الى الأمام في جهودنا الرامية الى احراز تقدم الآن خلال دورة عام ١٩٨١ •

كما أود أن أرحب برؤساء وفود رومانيا وباكستان وزائير ومصر الذين تم تعيينهم مؤخرًا ، واثقا من أن ما كان بيننا وبين أسلافهم من علاقات ودية ونافعة وتعاون سيستمر معهم • ان دورة لجنة نزع السلاح تبدأ أعمالها في هذه السنة في وقت يتسم فيه الوضع الدولي بتوتر خطير • فالرغم من جميع الجهود التي تبذلها القوى المحبة للسلم ، مازال سباق التسليح يكتب أبعادا متزايدة الخطورة باطراد •

وقد بدأت سياسة تشديد سباق التسليح التي تنتهجها بعض الدوائر الامبريالية والتي كثيرا ما تدعي " بالتسليح الاضافي " تقوض نتائج الانفراج السياسي التي تم بلوغها بجهد كبير في السبعينات • نمازالت المنازعات المسلحة مستمرة في مناطق مختلفة من العالم • وبالرغم من النداءات الحازمة التي يوجهها المجتمع العالمي ، لم تدخل معاهدة الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت الثانية) حيز النفاذ بعد • وفي الوقت نفسه ، تقوم احدى السدول النووية بالدعاية لعقيدة مفادها أن الحرب النووية ، كما قيل ، يمكن خوضها والانتصار فيها • وغي هذا الصدد ، يشاطر وفدنا كليا الممثلين الموقرين للمكسيك والسويد والهند ما أعربوا عنه من قلق في الجلسة التي عقدناها بتاريخ ٣ شباط / فبراير • وبينما نبذل هنا في جنيف ، في لجنة نزع السلاح ، جهودا ضخمة لتحقيق تقدم في مجال كبح سباق التسليح ، ونبحث عن سبل وحلول جديدة ولمموسة ، نواجه في الوقت ذاته تهديدا صادرا من أماكن أخرى هو انتاج سلاح بربرى جديد •

بيد أنه ليس ثمة من بديل منطقي ورشيد للسلم والتعاون الدولي • فيجب علينا أن نبذل كل ما في وسعنا للاستمرار في عملية الانفراج السياسي والعسكري في الثمانينات كذلك • وفي هذا السياق ، أشار الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي الموحد لألمانيا ورئيس مجلس الدولة للجمهورية الألمانية الديمقراطية ، السيد اريك هونيكيير ، الى مايلي : " ان المهمة الأساسية التي أعلى درجة في الشؤون العالمية اليوم لضمان السلم ، تتمثل في وقف سباق التسليح واستكمال الانفراج السياسي بنزع السلاح • وهذه المهمة أشد الحاحا اليوم من أى وقت مضى • ولا بد للعودة الى مناخ دولي سليم من ضمان حدوث تحول ، في هذا الشأن ، الآن بالذات ، أى في الثمانينات • فإذاعة الوقت الآن لا يمكن أن ترضى غير أولئك الذين اندفعوا في سياسة امبريالية قائمة على المجابهة وعلى مواصلة بل تصعيد التوتر ، مجازفين بذلك عمدا بالقائم البشرية في اتون حرب نووية فاصلة " •

سيدى الرئيس ، لم يسبق مطلقا قبل اليوم ان كانت المسؤولية التي تقع على كاهل لجنة نزع السلاح ، بوصفها المحفل الوحيد المتعدد الأطراف لمناويزات نزع السلاح ، واضحة جلية كما هي اليوم ، نظرا للوضع الدولي المعقد والمتفاقم •

ويعتقد وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية انه يتوجب على اللجنة ان تبذل الآن جهودا أقوى لا حراز تقدم محسوس ، وذلك على الأقل في أهم القضايا المدرجة في جدول أعمالها • وما يجعل هذا الواجب أكثر الحاحا واقع أن اللجنة قد بدأت آخر دورة كاملة لها قبل أن تعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح •

اننا سنبذل قصارى جهدنا ، بعزم كامل وسروح الاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء في معاهدة وارسو في آيار / مايو الماضي ، للاسهام في حل المشاكل التي تواجهها اللجنة • وان برنامج نزع السلاح الذي اقترحتة الدول الاشتراكية يقوم على مبدأ الأمن غير المنقوص لجميع الأطراف • وهو يبرهن بوضوح على نية منظمة الدفاع الاشتراكية في عدم السعي الى تحقيق تفوق عسكري • وقد تمت المصادقة على البرنامج مرة أخرى في اجتماع قادة الدول الأعضاء في معاهدة وارسو ، الذي انعقد في موسكو في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ •

ان هذا البرنامج لا يضع في الاعتبار فحسب الحاجة الى اتخاذ تدابير على الصعيد العالمي ترمي الى الحد من الأسلحة والى تحقيق نزع السلاح كما يجري بحثها هنا في لجنة نزع السلاح ، وانما ينص كذلك على اتخاذ تدابير لتحقيق الانفراج العسكري على الصعيد الاقليمي • ونأمل ان تتخذ الدول المشتركة في اجتماع مدريد لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، الذي هو الآن في دور الانعقاد ، الترتيبات لعقد مؤتمر بشأن الانفراج العسكري ونزع السلاح في أوروبا • كذلك تعلق الجمهورية الديمقراطية الألمانية أهمية كبيرة على المفاوضات السوفياتية / الأمريكية بشأن الحد من الأسلحة النووية في أوروبا • وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، بوصفها تشغل منصب نائب رئيس لجنة الأمم المتحدة المخصصة للمحيط الهندي ، عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن المحيط الهندي في هذه السنة بالذات • والهدف ، الأساس لعقد هذا المؤتمر هو تحويل هذه المنطقة الى منطقة سلم •

ولكن الكلمات الطيبة والبرامج وحدها لا تكفي • وما يلزم هو الاعمال الملموسة الرامية الى صون السلم • وثمة أمثلة عديدة تبرز جدية مساعينا • ويشهد على ذلك أيضا ما تم في العام الماضي من سحب ٢٠٠٠٠ جندي سوفياتي و ١٠٠٠٠ دبابة من أراضي الجمهورية الديمقراطية الألمانية • وهذه الواقعة تمثل تدبيرا حقيقيا لبناء الثقة وليست بأى حال من الاحوال " مناورة دعائية " كما تود بعض القوى في الغرب أن تحملنا على اعتقاده • وفي هذه الحالة ، كما هو الأمر بالنسبة لمبادرات مماثلة أخرى قامت بها الدول الاشتراكية ، لا تسارع هذه القوى مع الأسف الا الى تكديس الأكاذيب والافتراءات حول هذه الاقتراحات •

اننا نقف الى جانب الغالبية الساحقة من الدول في السعي نحو الانفراج العسكري ونزع السلاح • ويشهد على ذلك عدد من القرارات الهامة التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والثلاثين • وفيما يتعلق بالجمهورية الديمقراطية الألمانية ، نحن مستعدون لبذل كل ما في وسعنا لمساعدة لجنة نزع السلاح في دورتها الحالية على ترجمة تلك القرارات الى اتفاقات ملموسة • وسوف يشكل ذلك اسهاما حقيقيا في الاعداد للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، المكرسة لنزع السلاح •

اننا نعطي الأولوية لنزع السلاح النووي • وبلاضافة الى ذلك ، ينبغي اتخاذ تدابير لوقف سباق التسلح التقليدي الذي ما زال يتصاعد • وهذا الهدف يشكل أساس القرار ٥٢ / ٣٥ (زاي) الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والثلاثين بناء على مبادرة من

الجمهورية الديمقراطية الألمانية • وينص هذا القرار على اتخاذ تدابير محددة ، كالتزام الدول الأعضاء الخمس الدائمة في مجلس الأمن وحلفائها العسكريين بعدم زيادة قواتها المسلحة وأسلحتها التقليدية اعتباراً من تاريخ يتفق عليه • ومن شأن ذلك ، دون شك ، أن يخلق الشروط المواتية للقيام فيما بعد بتخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية • وينبغي للجنة نزع السلاح ان تولي الاهتمام الواجب لهذه القضية كذلك •

وفي قرار الجمعية العامة ١٥٢/٣٥ هـ ، يرجى من لجنة نزع السلاح تكثيف مفاوضاتها • وفي رأينا أن عليها أن تركز عملها على ما هو مدرج في جدول أعمالها من بنود موضوعية وذات أولوية بغية تحقيق نتائج ملموسة •

ويحث وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية جميع الدول ، الحاضرة هنا على عدم اضاءة الوقت في مناقشة طويلة للبنود الاجرائية والتنظيمية وعلى الانتقال دون ابطاء الى اجاز المهام الحقيقية للجنة • وفي رأينا أن عمل الأفرقة العاملة المخصصة ذات الصلة يشكل وسيلة مناسبة ، لبلوغ هذه الغاية • ينبغي للأفرقة العاملة الأربعة التي كانت قائمة في العام الماضي أن تستمر في أنشطتها • وفي الوقت نفسه ، نكرر عرض اقتراحنا القاضي بإنشاء فريق عامل مخصص لنزع السلاح النووي •

وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الألمانية بحزم التصديق في وقت مبكر على معاهدة سولت الثانية ومواصلة عملية سولت •

وبالطبع ، لا تحول هذه العملية دون البحث عن حلول شاملة في اطار الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • ولجنة نزع السلاح هي الهيئة المناسبة لهذه المفاوضات • أما بالنسبة لولاية مثل هذا الفريق العامل ، فقد سبق عرض عدد من الأفكار المفيدة بهذا الشأن •

سيدي الرئيس ، ان وفدنا يؤيد المبادرة التي قامت بها مجموعة ال ٢١ لإنشاء فريق عامل مخصص للحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية تكون جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ممثلة فيه • ولن يعيق انشاء مثل هذا الفريق ، بأي حال ، المفاوضات الثلاثية التي ستستأنف أعمالها — كما نرجو — في أقرب وقت ممكن • ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تضع أخيراً في الاعتبار المصالح الحيوية لجميع الشعوب وتنتهي تجارب أسلحتها النووية • ويمكن أن تكون الخطوة الأولى في هذا الاتجاه وضع ترتيب فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية يقضي بالامتناع عن اجراء أي تفجير نووي خلال سنة واحدة بدءاً من تاريخ تتفق عليه هذه الدول ، وذلك على النحو الذي اقترحه الاتحاد السوفياتي في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة •

ان اتخاذ تدابير لمنع الانتشار الجغرافي للأسلحة النووية هو أمر لا بد منه • لذلك ، ينبغي للجنة نزع السلاح أن تضع في الاعتبار التوصية التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والثلاثين ، وأن تتشج فريقاً عاملاً مخصصاً لمسألة عدم اقامة الأسلحة النووية في أراضي الدول التي لا توجد فيها هذه الأسلحة في الوقت الحاضر •

وينبغي أن يشرع فريق من الخبراء العلميين في أعماله بغية تحقيق الانسجام بين وجهات النظر المتباينة بشأن حظر أسلحة التدمير الشامل الجديدة ، وبوجه خاص تحديد نطاق هذا الحظر بمبارات واضحة •

ونحن اذ نقترح انشاء ثمانية أفرقة عاملة متخصصة ، لا نتصور على الاطلاق أنها تستطيع فوراً أن تشرع في عملها وتحل جميع ما يواجهنا من مهام • فالأساس اللازم لتحقيق ذلك هو الارادة السياسية لجميع الأطراف المعنية ، كما بين ذلك بحق سعادة سفير المكسيك غارسيا روبليس في البيان الذي أدلى به في اجتماعنا الأخير • ومما يتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد الارادة السياسية لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية في أن تفي بما أخذته على نفسها من التزامات بموجب الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح •

سيدى الرئيس ، يشرفني ، في ختام كلمتي ، أن أقدم الى اللجنة ، باسم مجموعة من الدول الاشتراكية ، ورقة عمل عن بعض المسائل المتصلة بتنظيم أعمال اللجنة في دورتها لعام ١٩٨١ • وتتضمن الوثيقة آراء هذه المجموعة حول الطريقة التي يمكن بها للجنة دون ابطاء أن تتناول القضايا الرئيسية في أنشطتها • وفيما يلي نص هذه الوثيقة :

" ١ - ان كبس سباق التسلح وتحقيق نزع حقيقي للسلاح هما هدغان أساسيان من أهداف السياسة الخارجية للدول الاشتراكية • وقد أظهرت المداولات المثمرة التي جرت حول قضايا نزع السلاح في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ان الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تؤيد هذه الجهود • وفي الوضع الدولي السائد حالياً والتمتد هور بشكل خطير ، تقضي الضرورة الملحة باتخاذ تدبير حازم كي توضع موضع التطبيق أحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، المكرسة لنزع السلاح • وأى اتفاق ملموس يتم في الوقت الحاضر بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح سيكون ذا أثر ايجابي على الوضع الدولي بمجمله • وتحتل قضايا الحد من سباق التسلح ونزع السلاح ، بحق ، مركز الصدارة في المفاوضات الجارية في المحافل الدولية لان حلها يخدم مصالح البشرية جمعاء •

ويقع على عاتق لجنة نزع السلاح ، بوصفها المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحييد المعني بنزع السلاح ، الاضطلاع بدور خاص في هذه العملية • فأعضاؤها يمثلون كل المجموعات الرئيسية من الدول أى الدول الاشتراكية والدول غير المنحازة والحيادية ، وكذلك الدول الغربية • وتشترك في أعمالها اربعون دولة ، بما فيها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، الى جانب دول أخرى تملك أقوى الطاقات العسكرية • ويتضمن جدول أعمال اللجنة عملياً جميع المشكلات الهامة التي من شأن حلها أن يعزز السلام الدولي والانفراج • وسوف تكون دورة اللجنة لعام ١٩٨١ آخر دورة كاملة لها قبل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، المكرسة لنزع السلاح والمقرر عقدها في عام ١٩٨٢ • وثمة مهمة هامة في هذا الشأن تتمثل في تدعيم ما تحقق من نتائج في هذا الميدان خلال السنوات الأخيرة ، وعلى وجه الخصوص ، تنفيذ ما تقدمت به الدول الاشتراكية من مبادرات في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة • فقد برهن بحث هذه المقترحات واقرارها على أنها ترتدى اهمية راهنة • وأثارت هذه المقترحات رد فعل ايجابيا واسع النطاق • وان تحقيق تقدم ملموس في المفاوضات حول المسائل الرئيسية المطروحة امام لجنة نزع السلاح سيكون مساهمة من أهم المساهمات في الاعداد للدورة الاستثنائية القادمة •

لذلك ، في رأى مجموعة البلدان الاشتراكية ، يتوجب على جميع الدول الأعضاء في لجنة نزع السلاح ، أن تستجيب لنداء الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الوارد في القرار ١٥٣/٣٥ هـ ، والذي يحثها " على تكثيف جهودها للوصول بالمفاوضات الجارية حالياً في لجنة نزع السلاح" الى نهاية ناجحة • كما أوصى القرار بأن تركز اللجنة " على ما هو مدرج في جدول أعمالها من بنود موضوعية وذات أولوية بغية تحقيق نتائج ملموسة" •

وإذ تضع مجموعة الدول الاشتراكية ذلك في اعتبارها ، تتأشد جميع البلدان الأعضاء في اللجنة ان تشرع في مفاوضات ملموسة وجدية في وقت مبكر • يجب أن لا تضع اللجنة الوقت في قضايا لا تمت بصلة الى جدول أعمالها بل جرى حشرها عمدا في المناقشات لتحويل اهتمامها عن المسائل الموضوعية • وينبغي تكريس وقت أقل لمناقشة المسائل الاجرائية والتنظيمية •

" ٢ - وتعتبر الفرقة العاملة المخصصة الجهاز المناسب ضمن لجنة نزع السلاح لاجراء المفاوضات الملموسة • ويتعين على اللجنة ، أثناء اضطلاعها بمسؤولياتها ، أن تعيد في مطلع دورتها لعام ١٩٨١ تكوين فرقة عاملة مخصصة مناسبة للمسائل المدرجة في جدول أعمالها • فالفرقة العاملة المخصصة الأربعة التي أنشئت في عام ١٩٨٠ وهي الفرقة المعنية ب :

— الأسلحة الاشعاعية ؛

— الأسلحة الكيميائية ؛

— الترتيبات الدولية الفعالة لضمان الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ؛

— البرنامج الشامل لنزع السلاح •

ينبغي أن تواصل مفاوضاتها دون ابطاء •

وفي الوقت ذاته ، وكما يستدل من المناقشات الجارية في لجنة نزع السلاح ، بما في ذلك المناقشات في دورتها الحالية ، تؤيد بلدان عديدة بحث قضية نزع السلاح النووي بمزيد من الجدية ، وانشاء فريق عامل مخصص لهذه الغاية • وترى البلدان الاشتراكية أن من المناسب انشاء فريق كهذا في أقرب وقت • وينبغي لأعماله أن تيسر بدء المفاوضات على وجه السرعة بغية وضع حد لانتاج جميع أنواع الأسلحة النووية وخفض مخزونات هذه الأسلحة تدريجيا الى حين تدميرها كلية • وينبغي أن تشارك في هذا العمل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وكذلك بلدان غير حائزة لها •

ان البلدان الاشتراكية تتأدى باستمرار بأن تضطلع لجنة نزع السلاح بدور فعال في حل المشكلات التي يطرحها الحظر الكامل والحام لتجارب الأسلحة النووية ، وتؤيد الاقتراح الداعي الى انشاء فريق عامل مخصص يعني بهذه المسألة •

ووفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥٦/٣٥ جيم ، يرجى من لجنة نزع السلاح " ان تبدأ ، دون ابطاء ، في اجراء محادثات بغية وضع اتفاق دولي بشأن عدم اقامة أسلحة نووية في أراضي الدول التي لا توجد فيها هذه الأسلحة في الوقت الحاضر " • وإذ تضع البلدان الاشتراكية ذلك في اعتبارها ترى ان من الضروري انشاء فريق عامل مخصص يعني بهذه المسألة أيضا •

وتعتقد البلدان الاشتراكية ان على اللجنة أن تواصل ايلاء اهتمام فائق لقضية حظر أنواع ومنظومات جديدة من أسلحة التدمير الشامل • وفي هذا الصدد ، تقترح الدول الاشتراكية انشاء فريق مخصص من الخبراء يعني بهذه المشكلة ، وهي على استعداد للنظر في مسألة ولايته التي ينبغي أن تسترشد بالهدف الحام المتمثل في حظر أنواع ومنظومات الأسلحة هذه •

وانطلاقا من الرغبة في ضمان فعالية اعمال لجنة نزع السلاح ، ترى مجموعة الدول الاشتراكية ان من غير المستصوب ربط انشاء فريق عامل مخصص بانشاء فريق آخر • وينبغي ان تكون رئاسة

الأفرقة العاملة المخصصة بالتناوب بين رؤساء وفود بلدان مختلفة على أساس معقول .  
" ٣ - وعلاوة على ذلك ، تعتقد مجموعة الدول الاشتراكية أن من الضروري أن تبت اللجنة ، على وجه السرعة ، في هذه الدورة ، في مسألة توجيه دعوات الى دول غير أعضاء في اللجنة . وينبغي اتخاذ القرارات بشأن ذلك على أساس كل حالة بمفردها ووفقا للنظام الداخلي للجنة نزع السلاح الذى صيغ اثر مفاوضات متعمقة وبرهن عن صلاحيته .

اما غيما يتملق بتوزيع وثائق صادرة عن دول غير أعضاء في اللجنة ، فمن الضروري مواصلة تطبيق النظام الذى وضع في نيسان / ابريل الماضى والذى اتبعه رؤساء اللجنة في حزيران / يونيو وتموز / يوليه وآب / أغسطس ١٩٨٠ .

واذ تبدى البلدان الاشتراكية آراءها بشأن تنظيم اعمال لجنة نزع السلاح خلال دورتها لعام ١٩٨١ ، تتطلق من مبدأ مفاده ان من المهم بشكل خاص في الوقت الحاضر تركيز الجهود على السعي الجاد الى اتفاقات ملموسة حول المسائل الرئيسية المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح " .

وفي رأينا ، سيدى الرئيس ، ان هذه الورقة تقدم منطلقا جيدا للقيام بحمل فعال ومثمر في لجنة نزع السلاح دون اهدار كثير من الوقت في المداولات المتصلة بمسائل ثانوية . لذلك ، نوصي ببحث تلك الاقتراحات وجعلها أساسا لأنشطتنا المقبلة . اذا نشأت حاجة الى قيام تبادل لآراء والى تقديم تفسيرات أكثر تفصيلا ، فاننا مستعدون لان نفعل ذلك .

السيد وولكر ( استراليا ) : سيدى الرئيس ، يجب أن أبدأ ببيانى بضم صوتي السى أصوات أولئك الذين رحبوا بترؤسكم لجننتنا لشهر شباط / فبراير . والوفد الاسترالي مثل جميع الوفود في هذه القاعة ، يعرف ويقدّر الصفات التي تتحلون بها والخبرة الطويلة التي تضعونها في خدمة هذه المهمة العسيرة . ونرحب كثيرا بالمساهمة التي تضعها فرنسا ، التي تمثلونها أحسن تمثيل ، في خدمة لجنة نزع السلاح .

وأود أيضا أن أنضم الى زملائي للترحيب بقدم الممثلين الجدد لمصر وباكستان وزائير ورومانيا الى اللجنة . وأن وفدنا ليتطلع الى المساهمة الشخصية التي سيقدمونها الى أعمال اللجنة . ونحن نتطلع الى مواصلة التعاون الوثيق الذى كان قائما بين وفدنا وأسلافهم .

لقد استرعيتم انتباه اللجنة ، في الملاحظات التي أبديتها في الاجتماع الافتتاحي لدورة عام ١٩٨١ قبل يومين الى الحقيقة المثيرة للقلق والتمثلة في أن الوضع الدولي ليس بأفضل مما كان عليه ، قبل اثني عشر شهرا . وقد أشار خطباء آخرون أيضا ، كما جاء في خطاب رئيسة الوفد السويدي الموقرة ، الى " الجو الكئيب الذى نعيش ونعمل فيه " . ووفدى يؤيد تمام التأييد الاستنتاج الذى استخلصه آخرون كما استخلصناه ، والمتمثل في أن عمل لجنة نزع السلاح هو ، لهذه الأسباب ، أكثر أهمية منه في أى وقت مضى . ويجب علينا ألا نسمح للوضع العالمي بأن يدنحنا الى اليأس أو يجعلنا نتوانى في بذل الجهود . وفي حين اننا نعترف ، بواقعية ، بالقيود التي يفرضها الوضع الدولي الحالي على ما نستطيع أن نأمل فعله ، فان علينا ، في الوقت ذاته ، أن نطمئن قلوبنا الى ما أظهرته لجنة نزع السلاح في المراحل الأخيرة من دورة عام ١٩٨٠ من عزم على تركيز جهودها على المسائل العملية بدلا من المجادلات العقيمة أو التعقيدات الاجرائية . والوفد الاسترالي

يرحب ، بشكل خاص ، بالبيانات التي أدلت بها وفود أخرى والتي تشهد على أنها ترغب في مواصلة السير في هذا الاتجاه البناء . وهذا نهج عملي وواقعي ، وهو أيضا النهج الذي ننتبهه .

وقد كانت السنة المنصرمة سنة ، قلق بالنسبة للإنسانية ، ولا يزال الكثير من أسباب القلق هذه يرافقتنا . فالاحتلال والقمع العسكريان لبلد غير منحاز من قبل إحدى الدول العظمى ، اللذان ألقيا ظللا قاتمة على عام ١٩٨٠ ، مازالان مستمرين . وظهرت تهديدات جديدة خلال العام الماضي . ولا تزال الثقة الدولية في وضع حرج ، ومن النتائج المترتبة على ذلك ان اتفق سولت ٢ لم يصادق عليه . وحدث توسع جديد في الانفاق على التسليح ، وفي توزيع الأسلحة ، وفي الخطط الرامية الى مواصلة تطوير الطاقات العسكرية . وهذا سبب ونتيجة في نفس الوقت للتوترات الدولية . كما استمرت تجارب الأسلحة النووية . ولثلا أعطي الانطباع بعزو كل أسباب القلق الى الدول الحائزة للأسلحة النووية ، يجب علينا أيضا أن نسجل بانزعاج ، على سبيل المثال ، انه لا تزال هناك بلدان حائزة لمنشآت نووية لم تتضمن بعد الى معاهدة عدم الانتشار النووي ، أو تقيم العقوبات أمام تدابير المراقبة ، والمسؤولية الدوليين التي من شأنها أن توفر الضمانات ضد انتشار الأسلحة النووية .

ولقد كانت سنة ١٩٨٠ ، لهذه الأسباب من ناحية ، ولتوافق بحض البنود المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح الدولي من ناحية أخرى ، سنة اعادة نظر وجرى . وقد تركز الانتباه على التحسينات التي أدخلت على تكنولوجيا الأسلحة والتي بدت أسرع خطى من التقدم المحرز في مفاوضات تحديد الأسلحة وهددت بخلق أوضاع جديدة سرية التأثير . كما تركز الانتباه على المشكلة المزروجة المتعلقة بالانتشار النووي الرأسي والأفقي . وأبرز مجددا أهمية اتخاذ تدابير تحقيق فعالة بوصفها مطلبا أساسيا من متطلبات اتفاقات تحديد الأسلحة .

ولكن على الرغم من أسباب القلق والتساؤلات هذه ، لم تكن الصورة كثيفة تماما في عام ١٩٨٠ . فقد تم ، في هذه المدينة ، استكمال اتفاق يفرض قيودا على استخدام بعض الأسلحة التقليدية . كما أن صرح اتفاقات نزع السلاح الدولية الذي بني خلال العقد السابق ، لم ينهر ، فضلا عن ذلك ، حدث تأكيد جديد واسع النطاق لأهمية هذه الاتفاقات القائمة . وقبله عجز المؤتمر الاستعراضي الثاني لأطراف معاهدة عدم الانتشار عن حل جميع الخلافات في وثيقته الختامية ، ينبغي وضع القوة المستمرة لتلك المعاهدة ، والتزام أطرافها المؤكد من جديد ، وتزايد عددهم باطراد . ومن الأمور المستحقة أيضا أن لجنة نزع السلاح ، التي أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح بوصفها الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الرئيسية المعنية بنزع السلاح ، قامت بانشاء أجهزة مناسبة وشرعت في التركيز على المسائل العظيمة تركيزا لم يحاول من قبل .

ان وفدنا ليرغب شديد الرغبة في أن يتم دفع عجلة هذا النهج الحظي قدما في الدورة الحالية ، كما أننا عازمون على بذل كل ما في وسعنا لتيسير هذه العملية ، ونأمل أن يتم التوصل الى اتفاق سريع بشأن برنامج عملنا والأفرقة العاملة واختصاصاتها ورؤسائها ، بحيث تتمكن الوفود من التصدي بسرعة للمهام الموضوعية المطروحة أمامنا . ويرحب وفدنا ، في هذا الصدد ، باقتراح مندوب الهدد الموقر الداعي الى أن تستأنف الأفرقة العاملة الاربعة التي أنشأها في العام الماضي ، أعمالها فوراً بموجب اختصاصاتها السابقة ، كما يؤيد وفدنا هذا الاقتراح . وإذا رأى بعض الأعضاء ضرورة تنقيح أى اختصاص من الاختصاصات ، فان بالامكان مناقشة هذا التنقيح ثم تنفيذه اذا توصلت

اللجنة الى اتفاق بهذا الشأن وعندما نتوصل الى ذلك ، ولكن من الخطأ ، في رأينا ، السماح لهذه المناقشات بتأخير الشروع في الأعمال الموضوعية .

وبالنسبة لاستراليا ، هناك مسألتان مدرجتان في جدول أعمالنا تحظيان بأهمية رئيسية وهما :  
ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، و ابرام اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية . وأود أن أتحدث بايجاز عن كل منهما تباعا .

ان التزام استراليا بالعمل في سبيل حظر جميع التفجيرات النووية التجريبية في جميع البيئات وفي كل الأوقات معروف ، وقد اتضح مجددا في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ونحن نرى ان مثل هذه المعاهدة هي التدبير الأسهل تحقيقا الذي من شأنه ان يقدم الى المجتمع الدولي ضمانات فعالة وعملية ضد أخطار مواصلة التجارب وضد توسيع الترسانات النووية القائمة وضد انتشار الأسلحة النووية الى بلدان أخرى . كما اننا نعلق أهمية كبيرة على المساهمة التي يمكن لمثل هذه المعاهدة ان تقدمها في مجال تخفيف حدة التوترات الاقليمية في أجزاء كثيرة من العالم وعلى فوائد ها الكثيرة الأخرى . وتعتقد استراليا ان هذه مسألة ملائمة ، وحتى ملحة ، يتعين على هذه اللجنة ان تعالجها .

ولقد تحدثت منذ البداية عن الحاجة الى الواقعية والى الحس العملي . ولهذه الأسباب لا يمكن للجنة نزع السلاح ان تشرع في مهمتها بشأن معاهدة حظر التجارب انطلاقا من الفراغ ، دون أن تولي الاعتبار الواجب للوقائع الجديدة ذات الصلة التي تحدث في المجالات الأخرى . وأشير ، على نحو خاص ، الى المفاوضات التي أجرتها ثلاث من الدول التي تقوم باجراء التجارب النووية . وهناك خيبة أمل عالمية لبطء التقدم المحرز في هذه المفاوضات الثلاثية . ولا تحزو استراليا هذا الى افتقار البلدان الثلاثة المعنية الى الارادة السياسية . بل على العكس من ذلك ، اننا نعتقد أن هناك قضايا صعبة ودقيقة لا يزال يتعين حلها ولا سيما فيما يتعلق بمسألة التحقيق .

ولقد رحبنا في العام المنصرم بالتقرير الذي قدمته الأطراف الثلاثة المتفاوضة الى اللجنة ، وبالمعلومات الواردة فيه وبالتقدم الذي أحرزه .

كذلك وجدنا فائدة في المناقشات والملاحظات التي أثارها هذا التقرير بشأن المفاوضات الثلاثية في لجنة نزع السلاح ، وأن مواصلة المفاوضات الثلاثية لا تنفي ، في رأينا ، قيام لجنة نزع السلاح بدورها . وكما أشار آخرون ، وكان سغير نيجيريا الموقر أفصحهم ، يجب ان ينضم الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية عدد كبير من البلدان ، ونأمل ان يكون الانضمام اليها عالميا في آخر الأمر . والا فانها لن تستطيع خدمة الاهداف التي سبق ان تحدثت عنها . والطريق الى مثل هذه المعاهدة يمر بالتأكيد من خلال لجنة نزع السلاح . ونحن نعتقد ان لجنة نزع السلاح تستطيع القيام بعمل مفيد فيما يتعلق بمثل هذه المعاهدة دون انتظار نتائج المفاوضات الثلاثية . ولا يزال فريق الخبراء التابع للجنة نزع السلاح والمعني باكتشاف الاهتزازات الناشئة عن التجارب النووية يقوم بعمل أساسي يجب استكماله قبل وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية موضع التنفيذ الكامل . ومن المهام العملية الأخرى المماثلة النظر في الترتيبات الادارية والمؤسسية للتحقق من الحظر الشامل للتجارب ، كما اقترحت استراليا ذلك في العام الماضي في الوثيقة CD/95 . ونحن من جهتنا نرحب بالاقتراحات العملية الأخرى فيما يتعلق بمهام معينة تستطيع لجنة نزع السلاح الاضطلاع بها في هذه المرحلة ، كما اننا نرفض بحزم الرأي القائل بأن مثل هذا العمل العملي يمكن أن



يحول الاهتمام عن القضايا الأساسية ويؤدي بلجنة نزع السلاح الى التركيز على القضايا الهامشية او الى اهمال القضايا الرئيسية • ولا تعترف استراليا تحويل انتباهها عن القضايا الرئيسية المتعلقة بحظر التجارب كما لا نعتقد أن أعضاء آخرين في هذه اللجنة يريدون ذلك •

وبالطبع لا يمكن ان يتم مثل هذا الحمل دون موافقة الأطراف الثلاثة المتفاوضة ، فهذا أمر غير ممكن في هيئة تعمل بتوافق الآراء • وحتى لو كان ذلك ممكنا من الناحية النظرية بموجب نظامنا الداخلي فإنه سيكون غير ذي جدوى من الناحية العملية •

اننا نتطلع الى وضع تضطلع فيه الأطراف المتفاوضة الثلاثة ولجنة نزع السلاح بأدوار متساقطة متكاملة وداعمة بعضها بعضا •

أما المسألة الأخرى ذات أولوية فهي مسألة عقد اتفاقية للأسلحة الكيميائية • وهنا أيضا ، كما هو الشأن بالنسبة لحظر التجارب ، نحن بحاجة ماسة الى اجراءات فعالة • وكل تأخير ، مهما كان سببه ينطوي على مخاطر مربعة بالنسبة للمجتمع الدولي ولسكان كوكبنا •

ونحن نعلم من آراء الخبراء التي استمعنا اليها أن بلدانا عديدة تملك القدرة على وضع الأسلحة الكيميائية • ونعرف كذلك اخبارا ، والصحف تزخر بها ، عن وجود ترسانات ضخمة من الأسلحة الكيميائية وعن تدريب جنود على استعمالها • كما أننا على علم بالضغوط التي يسببها ذلك على بلدان أخرى لحثها على التسليح بدورها بأسلحة كيميائية جديدة أكثر اوعا • والأمل الوحيد لتلافي سباق التسليح الكيميائي الذي يهددنا الآن انما يتمثل في التفاوض ووضع اتفاقية للأسلحة الكيميائية موضع التنفيذ • ولا بد لهذه الاتفاقية ان تتضمن احكاما موثوقا بها ومقنعة في مجال التحقيق اذا أريد لها ان توفر الأمن الذي يزيل الأساس المنطقي الذي يبرر لأي بلد ان يسليح نفسه بهذه الأسلحة •

ومن المتفق عليه عموما ان العمل البناء الى أعلى درجة الذي قامت به لجنة نزع السلاح في العام الماضي انما كان عملها في مجال الأسلحة الكيميائية • وطينا الآن أن نبني على هذا الأساس • وبتطلع وفدنا الى المساهمة بنشاط في أنشطة الفريق العامل لهذه السنة • وقد خصصت لجنة نزع السلاح في العام الماضي ، بمبادرة من استراليا ، بضعة أيام للاجتماعات غير الرسمية مع الخبراء التقنيين الحاضرين • وقد أثنى عدد كبير من الوفود على نتائج هذه المبادرة • وقد اقترح مندوب هولندا الموقر أمس خلال اجتماع غير رسمي ، عقد مزيد من امثال هذه الاجتماعات خلال هذه السنة • وأود الآن ، أن أشرك وفدنا في هذا الاقتراح وأن أدعو لجنة نزع السلاح الى اتخاذ الاحتياطات في برنامجها لعقد مثل هذه الاجتماعات • وكما اقترح المندوب الهولندي ، فاننا قد نسعى الى الافادة من الحضور المتوقع في جنيف ، في الفترة ما بين ٢ و٤ نيسان / ابريل ، لعدد من كبار الخبراء في مجال الاسلحة الكيميائية القادمين من بلدان عديدة ، وذلك عن طريق عقد اجتماعات مباشرة قبل هذا التاريخ أو بعده • وهذا أمر يمكن بحثه في اجتماع غير الرسمي القادم • وهنا أيضا يجب علينا ان نعرب عن تقديرنا للتقرير الذي قدمه في العام الماضي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن مفاوضاتهما الثنائية • وقد كان هذا التقرير قيما ، من حيث هو ، ولمساعدته لجنة نزع السلاح في بحثها للقضايا المطروحة •

وثمة امام اللجنة عدد من المسائل الهامة الأخرى التي ينبغي أن يكون بالامكان احراز تقدم مرض بشأنها في هذه السنة ، اذا كنا عمليين وواقعيين •

ورغم أن اتفاقية للأسلحة الاشعاعية هي ذات اهمية أقل كتدبير من تدابير تحديد الأسلحة، فإننا نرى ان هناك موجبات كثيرة لنقترب بأعمالنا المتعلقة بهذه الاتفاقية من نهايتها خلال هذا العام • وهذا الموضوع هو دون أي لبس مطروح على اللجنة ، وهو يوفر لنا فرصة لاثبات قدرتنا على التفاوض بشكل عملي وسريع بشأن مسألة تتطوى على بعض التعقيدات •

ويجب وضع مشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح بصيغته الكاملة قبل انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح في آذار / مارس من السنة القادمة ، وللتقيد بهذا الموعد يجب ان توشك أعمالنا على الانتهاء بحلول نهاية الدورة الحالية للجنة نزع السلاح • وما يهدف اليه وفدنا انما هو برنامج واقعي ذو فائدة عملية في تيسير المفاوضات المقبلة • ونريد تجنب برنامج يثير المجادلات او يبعث آمالا غير واقعية •

وتمثل الضمانات الأمنية السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية موضوعا مهما للمجتمع الدولي • الا ان مداوات لجنة نزع السلاح خلال التامين المنصرمين قد أظهرت صعوبة ايجاد صيغة عامة تفي بمشاغل جميع البلدان • ويجب الا تتحول مناقشة هذا الموضوع الى محاولات من قبل هذه المجموعة او تلك للسعي الى تحسين وضعها العسكري بالنسبة لوضع مجموعات اخرى • وقد يكون ذا فائدة أكبر الحمل على ايجاد توافق في الآراء يجسد صيغا مختلفة تعكس مختلف مجالات المشاغل •

وهناك بنود اخرى مدرجة في جدول أعمال نزع السلاح الدولي يجب ألا تغيب عن ناظرنا • ومن جانبنا ، على سبيل المثال ، فإننا نهتم اهتماما خاصا " بتخفيض " انتاج المواد النووية لأغراض التسليح كما ورد ذلك في ورقة المعلومات التي نشرناها CD/90 • وهناك أيضا محافل سياسية وتداولية نبدى استعدادنا للاهتمام فيها بالقضايا الداخلة في اختصاصها • ولكن النهج الذي تتبعه استراليا ازاء لجنة نزع السلاح ، هنا وفي الوقت الحاضر ، يتمثل بكل بساطة فيما يلي : لا مجادلات ، ولا بيانات سياسية ، بل مجرد محاولة حازمة وواقعية للوصول الى نتائج •

الرئيس : أشكر زميلنا الكريم مندوب استراليا على بيانه وكذلك على الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة • كما انني حريص على تلافي سهو قد حصل وأقول لممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية الكريم انني أشكره أيضا على الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة •

السيد روجيك ( تشيكوسلوفاكيا ) : سيدى الرئيس ، اود في بادىء الأمر أن أضرم صوتي الى أصوات من سبقني من المتحدثين وأن أرحب بكم ، ممثل فرنسا الموقر ، في المنصب المسؤول منصب رئيس لجنة نزع السلاح لشهر شباط / فبراير • ونحن على ثقة من أن اللجنة ستجرح برئاستكم في حل المسائل التنظيمية اللازمة خلال فترة وجيزة واننا سنتمكن من الشروع في المفاوضات الموضوعية في أقرب وقت ممكن •

وأود في الوقت نفسه أن أعرب عن تقدير وودنا لرئيس اللجنة في شهر آب / أغسطس ١٩٨٠ وفي الفترة الانتقالية ، سفير اثيوبيا السيد تيريفي ، الذى أسهم بحمله أسهاما كبيرا للغاية فسي المراحل الختامية من دورة اللجنة لعام ١٩٨٠ •

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب أحر الترحيب بزملائنا الجدد : سفير رومانيا السيد ماليتزا ، وسفير مصر السيد اليردى ، وسفير باكستان السيد احمد ، وسفير زائير السيد ادينونزنجيبيا • ونحن نتطلع الى التعاون معهم • ومن المؤكد ان مشاركتهم ستساعد على دفع عجلة عملنا المشترك الى الأمام •

وبطبيب لى أيضا أن أرحب ترحيبا قلبيا حارا بالسيد مارتينسون الذى جاء من نيويورك ليحضر بدء دورتنا، وبالسفير جايبال أمين لجننتنا، وكذلك بجميع أعضاء الأمانة الآخرين .

ان الجو الذى تتسم به العلاقات الدولية في الوقت الراهن يعتبر بصفة عامة باعثا على القلق . وأول ما يبعث على القلق واقع أن عملية تخفيف حدة التوتر الدولي — التى كانت الاتجاه السائد في العقد الذى انتهى لتوه — صارت موضعا للشكوك ، اما ما هو أخطر من ذلك بكثير فهو أن هجمات مباشرة صارت توجه حتى الى أسسها . والحملة الراهنة ، الموجهة ضد تخفيف حدة التوتر الدولي ليست عرضية . ونجد في السياسة الحالية لبلدان منظمة حلف شمال الأطلسي دلائل كاملة الجلاء والتوثيق على الجهود التى تبذلها هذه البلدان لتعكس لصالحها ميزان القوى المستقر تاريخيا في العالم . ولا يلزمنا الا التذكير بقرار مجلس منظمة حلف شمال الأطلسي في أيار / مايو ١٩٧٨ المتعلق بزيادة الميزانيات العسكرية لأعضائها حتى عام ٢٠٠٠ وكذلك ببرامج تسليحهم البعيدة المرمى ، أو بالقرار الذى اتخذته نفس الهيئة في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ والذى " ستستكمل " على أساسه ترسانات الأسلحة الواسعة النطاق بالفصل في أوروبا باضافة مئات أخرى من الصواريخ النووية المتوسطة المدى التابعة للولايات المتحدة والموجهة ضد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وغيره من البلدان الأوروبية في الجماعة الاشتراكية ، أو التوجيه رقم ٥٩ الصادر عن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في العام الماضي والذي ينشئ ما يسمى بالاستراتيجية النووية الجديدة للولايات المتحدة ، أو بارجاء التصديق على معاهدة سولت ٢ التي يمكن أن تصبح من أكبر الموانع الفعالة لزيادة تكديس أفتك أنواع الأسلحة وأبھظها تكلفة . وهذه القرارات وعدد آخر غيرها انما تمثل مصادرا للظواهر السلبية في التطورات العالمية . وهذه التدابير وعدد آخر غيرها انما هي هجمات مباشرة على سياسة التعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة .

ومما لا جدال فيه أن عملية تخفيف حدة التوتر الدولي ، التي لا يمكن أن يكون هناك شك في تأثيرها المفيد في تطور العلاقات بين جميع دول العالم ، تتعرض لامتحان قاس . على أن كل انسان ذا تفكير واقعي يرى بوضوح أن من مصلحة الجميع الاهداء الى مخرج من الوضع الدولي المعقد الراهن والاستمرار في تخفيف حدة التوتر الدولي .

وقد ظلت بلدان الجماعة الاشتراكية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية من بينها ، تبذل جهودا منتظمة لدفع عجلة المفاوضات قدما فيما يتعلق بكل جهود نزع السلاح . ويتضح هذا أيضا من البرنامج البعيد المدى الذى تم اعتماده في العام الماضي في اجتماع وارسو للجنة الاستشارية السياسية للدول الأعضاء في معاهدة وارسو . ويتضمن اعلان وارسو برنامجا واسعا من المقترحات لدعم السلام ، والأمن الدولي ، وتحقيق تقدم ملموس في مجال نزع السلاح . وهو برنامج للسلام يتفق مع المصالح الحيوية لكل دول وشعوب العالم . وهو في الوقت نفسه رد على كل تلك القوى التي تود أن تبقى مفاوضات نزع السلاح في حالة من " السير البطيء " سعيا منها الى ارجاء قرارها حول تدابير نزع السلاح المحددة الى أن يحين الوقت الذى يتسنى لها فيه حسب ما تعتقد بوضوح ، احراز مزايا وحيدة الطرف . على أن حل مشاكل وقف سباق التسلح ونزع السلاح يتطلب منذ الآن تعاونا منتظما وهادئا وبناء من جميع المشتركين ، لأن خطر الانفجار العالمي ، الذى يقربه كل تأخير في هذا المجال ، يزداد كمتوالية هندسية . ولن يكون تجاهل خطر الحرب واغماض الأعين عن ضرورة اتخاذ التدابير النشطة للحيلولة دونه تصرفا غير مسؤول فحسب وانما بالغ الخطورة أيضا .

ونحن على يقين من أن خطوة مهمة نحو الحد من أخطار الحرب ودعم الثقة يمكن أن تتمثل في مؤتمر حول الانفراج العسكري ونزع السلاح في أوروبا ، وهو اقتراح يحظى — كما يتبين من مداوات اجتماع مدريد للمشاركين في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا — باستجابة وتأييد يتسع نطاقهما — باطراد • وينبغي للمؤتمر العالمي لنزع السلاح أن يحدث تأثيراً في نفس الاتجاه أيضاً • ونحن نؤيد بقوة الفكرة القائلة بوجود عقد هذا المؤتمر في أسرع وقت بعد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح •

وقد أكد إعلان وارسو للجنة الاستشارية السياسية لمعاهدة وارسو في العام الماضي ، ضمن أشياء أخرى ، على الضرورة الملحة لانتهاء المفاوضات الدائرة حول نزع السلاح بنجاح • وفي هذا الصدد ، نعلق أهمية أساسية على نشاط لجنتنا البناء • وقد أكدت جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية في عدة مناسبات وستظل تؤكد على وجوب تأدية لجنة نزع السلاح واجباتها بنشاط ، باعتبارها الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الرئيسية من أجل إعداد تدابير محددة في مجال وقف سباق التسلح ونزع السلاح • ونحن ننظر إلى علنا في هذه اللجنة من هذه الزاوية بالذات وسنتعاون بكل وسيلة ايجابية مع الأعضاء الآخرين بغية الاسهام الكامل في تحقيق المهام ذات الأهمية المطروحة أمام اللجنة والتي ليس هناك أي شك في طابعها الملح من وجهة نظرنا • ونحن على يقين من أن لدى لجنة نزع السلاح كل مقومات العمل بنجاح وفعالية • ونعتقد أن دورة هذا العام لن تتعقد بمحاولات جديدة لاثارة قضايا لا يمكن حلها هنا ، وأن روح الواقعية والتعاون البناء ستكون لها الغلبة غسي هذه القاعة لاسيما فيما يتعلق بالمسائل التنظيمية والاجرائية •

ومن بين مسائل السياسة الدولية التي تشغل الناس في جميع أركان كوكبنا ، تحتل مركز الصدارة مسألة كيميائية الحيلولة دون نشوب صراع نووي • ومن العسير أن نحصي كل خطب وبيانات ممثلي الدول أو مجموعات الدول التي تعتبر مشاكل نزع السلاح النووي مهمة لها الأولوية في الوقت الراهن •

وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، جنبا إلى جنب مع غيرها من بلدان الجماعة الاشتراكية تؤيد بنشاط بدء المداوات والمفاوضات حول نزع السلاح النووي في وقت مبكر • ونحن نعتبر أن من الأمور المنطقية تماما الشرط القائل بوجود اشتراك كل البلدان الأعضاء في اللجنة — وفي المقام الأول — كل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، في المفاوضات • وكما هو معلوم ، قدمت البلدان الاشتراكية هنا في عام ١٩٧٨ اقتراحا لفتح باب المفاوضات بشأن انتهاء إنتاج جميع أنواع الأسلحة النووية وخفض مخزوناتها تدريجيا إلى حين تدميرها كليا ( CD/4 ) ، وقد قوبل هذا الاقتراح بالغهم والتأييد المتزايد في البلدان بأسرها • وفي رأينا أن الوقت قد حان للنظر في تشكيل فريق عامل في إطار اللجنة ليبدأ ، دون ابطاء ، مناقشات عملية حول هذا الموضوع •

ولا تقل عن ذلك أهمية في رأينا مسألة الحظر الحام والكامل لتجارب الأسلحة النووية • ومما لا ريب فيه أن معاهدة حول هذه المسألة ، كان الاتحاد السوفييتي قد اقترح ابرامها في ١٩٧٥ ، من شأنها أن تسهم لدرجة كبيرة في ابطاء سباق التسلح النووي وفي وقف تحسين الأسلحة النووية المطرد • ونحن نتوقع في هذا الصدد أن يبذل المشاركون في المفاوضات الثلاثية التي تتناول الحل العملي لهذه المشكلة قصارى جهدهم والارادة السياسية والاصرار اللازمين لانتهاء هذه المفاوضات بسرعة ونجاح • ونحن نعتبر المشاركة النشطة لجميع الدول النووية الخمس في عمل الفريق شرطا ضروريا للحصول على الناجحة لأعماله ، التي يجب في رأينا أن تكون وضع معاهدة الحظر الشامل

للتجارب النووية • وعند التفاوض بشأن هذه المشكلة ، ينبغي للجنة ولفريقها العامل ان يستخدموا ايضا مواد اساسية عديدة أخرى كانت قد قدمت الى اللجنة ، بما في ذلك نتائج عمل فريق الخبراء التلميين ، المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية •

ومن بين المسائل المهمة التي تناولتها لجنة نزع السلاح هناك أيضا النظر في مشكلة دعم ضمانات الأمن للبلدان غير النووية — ومن الواضح ضرورة استمرار عمل الفريق العامل المخصص المعني بدراسة هذه المسألة فيما يتعلق بمضمون معاهدة دولية تتناول دعم ضمانات الأمن للبلدان غير النووية •

وينبغي في هذا الصدد — فيما نرى — ايلاء الاهتمام الواجب للفكرة القائلة ان الخطوة الأولى على طريق أبرام معاهدة هي اصدار اعلان جاد مناسب من الدول النووية الخمس وتأكيد من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة •

ولقد بينت السنوات العشر لسريان مفعول معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، على نحو مقنع ، أن هذه المعاهدة تلعب دورا أساسيا في منع زيادة انتشار الأسلحة النووية ومن ثم في الاقلال من خطر الصراع النووي • وقد أصبح الالتزام برفض زيادة انتشار الأسلحة النووية قاعدة مسلما بها على نطاق واسع في القانون الدولي المعاصر ، يمكن أن تعتمد عليها أيضا تلك البلدان التي لم توقع بعد على المعاهدة • وجميع البلدان تستفيد بنفس الدرجة من دعم نظام عدم الانتشار وسوف تخسر جميعها اذا ما تراخى هذا النظام ، بغض النظر عن الموقع الجغرافي الذي توجد فيه •

وقد ظلت البلدان الاشتراكية بما فيها جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، تؤكد بانتظام منذ فترة طويلة ولا تزال تؤكد على الحاجة الملحة الى اتخاذ تدابير جذرية للحيلولة دون مزيد من اساءة استعمال منجزات العلم والتكنولوجيا وتبديد الموارد البشرية والمادية لاستحداث وانتاج أنواع جديدة ونظم جديدة من أسلحة التدمير الشامل •

واذ ندرك ما علينا من مسؤولية ازاء الأجيال المقبلة ، لا يسعنا قبول الحجج الرامية الى ارجاء حل هذه المسألة الملحة • وفي رأينا أنه سيكون من المفيد جدا ، لدراسة احتمالات عقد اتفاقات محددة منفردة ، تشكيل فريق خبراء مؤهل يقوم في وقت واحد بمتابعة التطورات في المجال المحدد والنظر فيها • كما أن مشروع الاتفاقية بشأن حظر انتاج وتخزين وتوزيع واستخدام الأسلحة النيوترونية ، المقدم الى اللجنة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلدان اشتراكية أخرى ، لا يزال ينتظر أن يجرى بحثه دون تأخير •

ويمثل مشروع الاتفاقية السوفياتية — الامريكية بشأن حظر الاسلحة الاشعاعية ، من وجهة نظرنا أساسا متوازنا لوضع نص نهائي في وقت قريب • ونحن على يقين من أن هذه المسألة أيضا ، ينبغي تناولها بروح بناءة وواقعية دون ابطاء في الفريق العامل المخصص الذي أنشئ لهذا الغرض خلال الدورة الماضية •

وفي العام الماضي ، قام الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية والمنبثق عن اللجنة بقيادة السفير أوكاوا ، يبحث مفيد لمسألة حظر استحداث وانتاج وتكديس الأسلحة الكيميائية وتدمير المخزون منها • وفي رأينا أنه اذا ما تغلبت الإرادة السياسية اللازمة ، نستكون هناك امكانيات كافية لانجاز معاهدة شاملة بشأن حظر الأسلحة الكيميائية ، بما في ذلك انشاء نظام فعال للرقابة على أن هذا يقتضي ألا تعوق المفاوضات محاولات جديدة لخلق التعقيدات • ونحن نرى في نتائج

المحادثات الثنائية السوفياتية - الأمريكية بشأن اعداد مشروع معاهدة اسهاما ايجابيا في نشاط الفريق العامل ، حيث أن التقرير عن هذه المناقشات الذى قدم الى اللجنة في العام الماضي يبين أن مزيدا من التقدم قد تحقق .

وتولي جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية اهتماما كبيرا لمسألة وضع برنامج شامل لنزع السلاح ، وقد قدمت ، كما هو معلوم ، في العام الماضي ، نيابة عن مجموعة البلدان الاشتراكية ، اقتراحا يتعلق بالخصائص الأساسية لمثل هذا البرنامج . ونحن نعتقد أن مفاوضات جديدة في الفريق العامل المخصص المناسب وفي اللجنة نفسها حول هذه المسألة سوف تفضي الى نتائج واقعية ومفيدة وتساهم اسهاما مثمرا في عمل الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح . وفي رأينا أنه من الضروري اعداد برنامج واسع بما فيه الكفاية بحيث يتضمن كل الاتجاهات الرئيسية للمفاوضات وكل المشاكل الرئيسية التي يلزم حلها . وفي الوقت نفسه ينبغي أن يندرج هذا البرنامج في اطار كل الجهود المبذولة على الصعيد العالمي وأن يمثل صكا مقبولا وقابلا للتطبيق في كل البلدان وفي جميع المجالات ، وقائما على احترام مبدأ المساواة والتساوى في الأمن . وأخيرا ، ينبغي له أن يحكس كل حقائق المرحلة الراهنة من التطور دون تحديد أهداف غير واقعية . ونحن نرى أن من الضروري أن يوحد البرنامج جهود الدول لحل هذه المسائل في جو من التعاون المثمر والبناء .

اننا ندخل في هذا العام في العقد الثاني لنزع السلاح . وتلوح في الأفق منذ الآن الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح . وتتوقع كل البلدان والشعوب المحبة للسلام من هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة نتائج عملية وتقدما ملموسا في الاتجاه الحاسم للجهود الرامية الى وقف سباق التسلح المحموم ونزع السلاح . وتتبع أهمية المفاوضات الجارية هذا العام في لجنتنا أيضا من أنها ستكون آخر دورة كاملة للجنة قبل انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة .

وفي رأينا أن واحدا من أفضل الطرق لضمان النجاح لهذه الدورة يتمثل أولا في الاستخدام الفعال للوقت المتبقى للقيام بمبادرات ولاجراء مفاوضات بناءة في لجنتنا . ولا يجب أن نغسى في هذا الصدد فكرة التعاون الدولي الهادف والمثمر الواردة في اعلان الأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في سبيل نزع السلاح الذى كان بلدى صاحب المبادرة بشأنه في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، باعتبارها دولة في قلب أوروبا - القارة التي يوجد فيها أعلى تركيز للطاقت العسكرية والتي عانت شعوبها ويلات الحربين العالميتين - كانت دائما ولا تزال مستعدة للاسهام بفعالية في التعاون الدولي في مجال نزع السلاح .

الرئيس : اشكر سعادة السفير روجيك على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها

الى الرئاسة .

السيد بفايفر ( جمهورية ألمانيا الاتحادية ) : سيدى الرئيس ، اسمحوا لى أن أبدأ بالتعبير عن ارتياح وفدنا الشديد لتوليكم رئاسة لجنتنا ، واني لحلى ثقة من أن مهارتكم الدبلوماسية الفائقة ، ومعرفتكم العميقة بالمسائل المرتبطة بالرقابة على التسلح ونزع السلاح ستتمكنكم من أن توجهوا لجنتنا بنجاح في هذه المرحلة الهامة من دورتنا ، وأؤكد لكم أن وفدنا سيبدل كل ما في وسعه لمساعدتكم في مهمتكم الحالية بالمسؤولية .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر الرئيس السابق سفير اثيوبيا السيد تيريفي الذي أبدى — في وصولك بمفاوضاتنا الى نهايتها في العام الماضي — قدرا كبيرا من الصبر ، وتناول ماثار من مشاكل صعبة بعناية فائقة ، وأود أن أهنئه على هذا النجاح .

وأنه ليسعدني بوجه خاص أن أرحب — باسم وفدنا — بالزملاء الأربعة الجدد في اللجنة ، سفراء مصر وباكستان ورومانيا وزائير الموقرين ، وأتعهد لهم بمواصلة التعاون الرائع الذي كان قائما بين وفدنا ، وأسلافهم .

ان لجنة نزع السلاح التي أعيد تشكيلها قد بدأت هذا الشهر العام الثالث من المفاوضات . وفي عام ١٩٧٩ قامت اللجنة أساسا بالحمل التحضيري والتنظيمي ، وكان من أهم نتائج ذلك العام اقرار قائمة الأهداف طويلة الأجل في ميدان نزع السلاح ، التي رسمت اطار نشاط اللجنة .

وفي العام الماضي بدأت المفاوضات الموضوعية بتكوين الأفرقة العاملة الأربعة المخصصة وبالرفهمن المناخ الدولي الطلبد الذي كان لا بد له أن يترك أثره على عمل اللجنة ، فان الجهد المشترك مكنا من أن نصل بدورة عام ١٩٨٠ الى ختام ناجح . صحيح أن الاندفاع في مختلف الأفرقة العاملة كانت مختلفة الأثر ، لكننا نستطيع أن نقول أن خطوات قد اتخذت في كل فريق أدت الى ايضاح البنود التي يجري بحثها .

وبأمل وفدنا أن نتمكن من مواصلة هذا العمل بنشاط بل حتى أن نضاعفه كثيرا في دورة العام الحالي . ونحن نعلم أن هذا لن يكون بالأمر اليسير .

وثمة شيء يبقى واضحا أمام وفدنا وهو : أن مفاوضات نزع السلاح لا يمكن أن تفصل عن الوضع السياسي الدولي . ومن الوهم أن نتصور أن مثل هذه المفاوضات يمكن أن تسير في برج عاجي ، دون ان تأخذ في اعتبارها ما يجري في العالم خارج قاعة مداولاتنا .

ولهذا فان حكومتنا تأمل باخلاص أن تزال العقبات التي تعوق التقدم الأسرع في مفاوضاتنا ، وألا تضاف عقبات جديدة . وسيكون تنفيذ النداء الوارد في القرار ٣٧/٣٥ الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان أمرا له دلالة كبيرة في هذا الصدد .

غير أن لجنتنا انما تكسب أهمية كبيرة في الحوار بين الأمم ، بالتحديد ، في ظروف دولية عسيرة مثل تلك التي نواجهها اليوم . ومن هنا فان وفدنا يرى أن للحصيلة الناجحة لدورة العام الحالي أهمية خاصة بالنسبة للوضع الدولي . وعلى اللجنة ، لكي تكون في مستوى ما ينتظره منها المجتمع الدولي ، أن تركز انتباهها على تلك المسائل الأقرب الى أن تحل .

ولنفس الأسباب ، علينا أن نتجنب الجدال الطويل حول المسائل التنظيمية . فكلنا نذكر المصاعب التي واجهتها اللجنة في العام الماضي قبل أن يبدأ العمل الشكلي . وهذا الأمر لم يهدر فحسب وقتا قيما بالنسبة للأفرقة العاملة لكنه كذلك ترك لدى المجتمع الدولي انطباعا غير موات عن قدرة اللجنة على أداء مهامها . وبالرغم من أن رؤساء الأفرقة العاملة الأربعة قد وجهوا عملهم بقدر كبير من المهارة وبكل جدية ، فقد أدركنا جميعا في نهاية دورة العام الماضي أن الوقت المتاح كان أقصر من أن يسمح بمناقشة متعمقة ، وبالأحرى بالتفاوض حول النصوص ، وهو في نهاية الأمر مهمة اللجنة الحقيقية .

وعلينا أن نحصر على عدم حدوث مثل هذا التأخير ثانية • وأود لهذا الغرض أن اقترح أن تبدأ الأفرقة العاملة عملها على الفور متقيدة بالتفويضات التي أقرت عام ١٩٨٠ حتى تتمكن من مواصلة مداولات العام الماضي ، والتوصل الى نصوص محددة يمكن أن تحال الى الجلسة العامة لاتخاذ قرار فيها • ويمكن للجنة - في موازاة المفاوضات الدائرة في الأفرقة العاملة - أن تدرس في الجلسة العامة المسائل التي قد يرى الأعضاء أهميتها • فمن شأن هذا الاجراء ، ودون مساس بالعدد النهائي للأفرقة العاملة وتغويضات كل منها ، أن يكفى سرعة البدء في المفاوضات الموضوعية •

ان جمهورية المانيا الاتحادية ستسترشد في كل المفاوضات ، سواء داخل هذه اللجنة أو خارج نطاقها ، بهدف الاسهام في السلم والأمن ، وأقرار موازين قوى عسكرية ثابتة ومتوازنة ، وإقامة مشاركة في الأمن بين الدول في كل أنحاء العالم •

ولا يمكن للمفاوضات بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح أن تتجح الا اذا اتجهت الى اقرار توازن عسكري ثابت ، وكفلت الأمن غير المنتقص والاستقلال لكل الدول في كل مرحلة من مراحل عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح • ولا بد أن تجرى هذه المفاوضات بطريقة واقعية ، وأن تستهدف نتائج ملموسة يمكن التحقق منها • وينبغي أن يولى اهتمام خاص لتلك الميادين التي يمكن التوصل فيها بيسر أكبر الى اتفاقات فعالة في ظل رقابة دولية كفئة •

ويرتبط مفهوم حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية للمفاوضات الخاصة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح ارتباطاً وثيقاً بهذه المتطلبات الاساسية • فأقرار الثقة بين الدول من ناحية ، وضمانة التحقيق الكافي للاتفاقات من ناحية أخرى هما حجرا الزاوية في هذا المفهوم • وهو يستهدف التوصل الى تدابير ملموسة متوازنة وقابلة للتحقيق تزيد من الثقة بين الدول ، وتحد من المناغسة في التسلح عن طريق اتفاقات محددة ومتوازنة لتخفيض التسلح والحد منه • ومثل هذه التدابير تساعد في رأينا ، على توفير ظروف يمكن فيها اطلاق الموارد التي ظلت حتى الآن مخصصة للأغراض العسكرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية •

ان عملية مباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت) هي أحد التطورات الهامة في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح • وستكون للنتائج المتوازنة التي ترمي اليها هذه العملية - عن طريق اقامة ميزان للقوى النووية أكثر ثباتاً بين الدول المعنية - أهمية كبيرة في الجهود الرامية الى تعزيز السلم والأمن • وهذا هو السبب في أن جمهورية المانيا الاتحادية قد عطلت منذ البداية أهمية كبرى على مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية • ونحن نرحب بالمحادثات التي بدأت في جنيف في العام الماضي بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي بشأن تحديد شبكات الأسلحة النووية متوسطة المدى كجزء من عملية مباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت) ونأمل أن يكون من الممكن التوصل الى نتائج ملموسة في المفاوضات المقبلة على أساس التكافؤ والمساواة لكلا الجانبين •

وتعلق حكومتنا أهمية كبيرة على المحادثات الجارية في فيينا بشأن التخفيضات المتبادلة والمتوازنة للقوات • وقد اقترح المفاوضون الغربيون لتسهيل هذه المفاوضات عقد اتفاق مؤقت يضم مجموعة من التدابير المترابطة تستهدف ضمان مراعاة مثل هذا الاتفاق ، وكفالة قدر أكبر من الوضوح في الأنشطة العسكرية ، مما يزز الثقة المتبادلة بين الدول المتفاوضة • وما زال الغرب ينتظر رداً شاملاً من الشرق ، وبوجه خاص اسهاماً ملموساً في حل مسألة البيانات •



ويسعى المشاركون الغربيون في المفاوضات الى التوصل الى ميزان للقوى أكثر ثباتا على مستوى أدنى كوسيلة لبلوغ تكافؤ حقيقي للقوات المسلحة بتحديد حد أقصى جماعي مشترك لكل من الجانبين على أساس بيانات متفق عليها .

وهكذا فإن السياسة التي تتبعها حكومتنا وحلفاؤها تتفق كل الاتفاق مع المادة ٨٢ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح .

وتتيح المداولات الجارية بشأن الجوانب العسكرية للأمن في اجتماع متابعة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المنعقد في مدريد فرصة لدفعات جديدة في الجهود المتعددة الأطراف الرامية الى تشجيع تحديد الأسلحة وبالتالي تعزيز الأمن في أوروبا . ولا بد من مواصلة عملية بناء الثقة التي بدأها مؤتمر هلسنكي في ١٩٧٥ وتوسيعها . وحتى نحقق ذلك ، لا بد من استحداث تدابير جديدة أكثر فعالية وأبعد أثرا . وبهذه الروح ، تؤيد حكومتنا الاقتراح الذي تقدم به الوفد الفرنسي في مدريد ، والذي يستهدف اقرار اجتماع المتابعة في مدريد تنويعا لموسم وموضوعيا لمؤتمر بشأن نزع السلاح في أوروبا ، يعتقد في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ولا بد ان يوضح التفاوض ان هدف هذا المؤتمر سيكون هو الاتفاق على تدابير جديدة ذات مغزى عسكري ، تدابير ملزمة يمكن التحقق منها وتوفر الثقة بين الأطراف وتكون قابلة للتطبيق في القارة الأوروبية بأسرها .

واسمحوا لي أن أعود مرة أخرى الى المفاوضات في هذه اللجنة . ولن أتناول الآن أي تفاصيل تتعلق بأي أولويات ينبغي أن نقرها لمداولات العام الحالي ، وانما سأؤكد مرة أخرى أن حكومتنا ترى أن التأكيد ببدء الحمل في الأفرقة العاملة أمر له درجة أولى من الأهمية ، فهو لن يزيد فحسب فرص اللجنة في أن تكون في موقف يمكنها من عرض برنامج شامل لنزع السلاح على الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، وانما سيتيح كذلك الفرصة لمواصلته المفاوضات بشأن حظر انتاج الأسلحة الكيميائية وتخزينها ، على أساس التقرير الموضوعي للجانبين المتفاوضين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وتبدو اجراءات التحقق الموثوق بها أمرا لا غنى عنه في هذا الميدان بوجه خاص . فقد أدى غياب أي اجراء للتحقق في بروتوكول جنيف لعام ١٩٦٥ الذي يحظر استخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية الى مناقشات طويلة في دورة لجنة نزع السلاح في العام الماضي وفي اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الخامسة والثلاثين ومن هنا فإن حكومتنا ترحب بالقرار ١٤٤/٣٥ جيم الذي يرجو من الأمين العام تكويين بعثة تقصي حقائق غير متحيزة لبحث الانتهاكات المزعومة لبروتوكول جنيف .

أما عن الأسلحة الاشعاعية ، فإن هذا هو البند الوحيد الذي أصبحت عناصر معاهدة بشأنه جاهزة بالفعل ومن ثم يمكن التفاوض بشأنها . وان وجود هذا الاقتراح المشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي هو بحد ذاته رصيد ينبغي للجنة أن تستخدمه .

وأما عن ضمانات الأمن السلبية فإن وفدنا يشعر بأنه لا بد من بذل الجهود للتوصل الى نتائج على أساس المناقشة المتعمقة التي دارت في الحامين الماضيين .

ان هذه الدورة ستكون آخر دورة كاملة للجنة قبل بدء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والمقرر عقدها في عام ١٩٨٢ . واذا كنا نريد أن نحقق نتائج جوهرية نعرضها على هذه الدورة فإن علينا أن نحزها الآن .

ومن هنا فلا بد لنا من أن نركز جهودنا على تلك البنود التي يمكن فيها الآن الوصول الى مثل هذه النتائج • وأن حكومتنا لعلنا ثقة من أنه لو سرنا وفق الخطوط التي عرضتها فيما سبق، فسيكون عمل هذه اللجنة في عام ١٩٨١ عملاً ناجحاً •

الرئيس : أشكر زميلنا الكريم ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية على بيانه • وأشكره أيضاً على الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة • هل هناك وفود أخرى ترغب في أخذ الكلمة ؟

نظراً للوقت أرى أنه يكون معقولاً أن نؤجل الى ما بعد ظهر هذا اليوم الجلسة غير الرسمية التي كنا قد قررنا عقدها اليوم • وهذه الجلسة ستكون مكرسة لمتابعة المناقشات التي بدأناها حول مشروع جدول الأعمال ، ومشروع برنامج العمل ، ويمكننا أيضاً ، اذا كان لدينا الوقت ، أن نبدأ في تنصيص الطلبات التي قدمت بشأن اشتراك دول غير أعضاء في اللجنة في أعمالنا •

ولقد أبلغت برغبة مجموعة الـ ٢١ في عقد جلسة تشاور • ونظراً للوقت أعتقد أن المجموعة يمكن أن تجتمع في هذه القاعة بعد هذه الجلسة العامة •

وبذلك ، نجتمع بعد ظهر هذا اليوم في جلسة غير رسمية اذا وافقت اللجنة على ذلك •

رفعت الجلسة الساعة ١.٢/٢٠

المحضر الختامي للجلسة الثالثة بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف

يوم الثلاثاء ، ١٠ شباط/فبراير ١٩٨١ - الساعة ١٠/٣٠ صباحا

الرئيس: السيد ف. دي لاغورس (فرنسا)

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد ب.ب بروكو فييف  
السيد ل.أ نوموف  
السيد ف.أ بير فيلييف  
السيد ل.س موشكوف  
السيد ف.م غانجا  
السيد ف.ف لوشتشينين  
السيد أ.غ دوليان  
السيد ي.ف كوستنكو  
السيد س.ن ريوخين

اثيوبيا

السيد ت.ت تيرفي  
السيد ف.ف يوهانس

الأرجنتين

الآنسة ن.ف فريري بيناباد

استراليا

السيد ر.أ ووكر  
السيد ت.ف فندليه

ألمانيا (جمهورية — الاتحادية)

السيد غ.ف فيفر  
السيد ن.ف كلينغلر

اندونيسيا

السيد س.ف داروسمان  
السيد أ.ف سوبرابتو  
السيد ف.ف قاسم  
السيد كاربونو

ايران

السيد د.ف أميري

ايطاليا

السيد ف.ف كارديرو دي مونتي زيمولو  
السيد أ.ف شيارا بيكو  
السيد ب.ف كابراس  
السيد أ.ف دي جيوفاني

باكستان

السيد م.ف أحمد  
السيد م.ف أكرم

البرازيل

السيد س.ف سوزا اي سيلفا  
السيد س.ف كيروز دوارته

بلجيكا

السيد أ.ف أونكلينكس  
السيد ج.م.ف نوار فاليس  
الآنسة غ.ف فاندانبرغ

السيد ب • فوتوف	<u>بلغاريا</u>
السيد ر • ديانوف	
السيد ك • براموف	
السيد ساو هلانغ	<u>بورما</u>
السيد ثان هتون	
السيد ب • سويكا	<u>بولندا</u>
السيد ب • روسين	
السيد س • كونيك	
السيد ج • سيالوفيتش	
السيد ت • ستروبواس	
السيد أ • ثورنبري	<u>بحر</u>
السيد م • روزيك	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد ب • لوكيس	
السيد أ • سسيما	
السيد ل • ستافينوفا	
السيد أ • معاطي	<u>الجزائر</u>
السيد غ • هيردر	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه • ثييليك	
السيد م • شنيدر	
السيد م • كولفوس	
السيد ب • بونتسغ	
السيد ل • ماليتا	<u>رومانيا</u>
السيد و • يونيسكو	
السيد ت • ميليسكانو	
السيد لونخو بيكبو	<u>زائير</u>
السيد أوسيل غنوك	
السيد ه • م • غ • س • باليهكارا	<u>سرى لانكا</u>
السيد س • ليد غارد	<u>السويد</u>
السيد ل • نوربيرغ	
السيد س • سترومباك	
السيد ج • لوندن	
السيد ليانغ يوفان	<u>الصين</u>
السيد بان جو — شانغ	
السيد ه • شي • يون	

السيد ف • دي لاغورس	<u>فرنسا</u>
السيد ج • دي بوس	
السيد م • كوتوز	
السيد ا • ر تايلاردات	<u>فنزويلا</u>
السيد ا • ا اغويلار	
السيد د • س ماكفيل	<u>كندا</u>
السيد غ • سكينر	
السيد س • كاكسيا	
السيد ب • تاكر	
السيد ل • سولا فيلا	<u>كوبا</u>
السيدة ف • بورودوسكي جاكويش	
السيد س • شيتيمي	<u>كينيا</u>
السيد غ • ن مونيو	
السيد ا • ا • ا الريدي	<u>مصر</u>
السيد ا • ا • ا حسن	
الآنسة و • باسم	
السيد ا • سكاللي	<u>المغرب</u>
السيد م • شرايبي	
السيد ا • غارسيا روبلس	<u>المكسيك</u>
السيد ا • كاسيريس	
السيد د • م سامرهيس	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد ن • ه مارشال	
السيد ب • نوبل	
السيدة ج • ي • لينك	
السيد ا • يو	
السيد د • ارد مبيليغ	<u>منغوليا</u>
السيد س • و بولد	
السيد و • ادينيجي	<u>نيجيريا</u>
السيد ج • و كوكسر	
السيد و • و اكينسانيا	
السيد ت • اغويي - ايرونزي	
السيد ا • ب فينكا تسواران	<u>الهند</u>
السيد س • ساران	

السيد أ • كوميفيز	<u>هنغاريا</u>
السيد س • غيورفي	
السيد ر • ه • فاين	<u>هولندا</u>
السيد ه • واغينميكرز	
السيد س • فلاورى	<u>الولايات المتحدة الامريكية</u>
السيدة ك • كريتنبرجر	
السيد ج • أ • ميسكل	
السيد ه • ويلسون	
السيد س • فيترغيرالد	
السيد ي • اوكاوا	<u>اليابان</u>
السيد ر • ايشي	
السيد ك • شيمادا	
السيد م • فرونتش	<u>يوغوسلافيا</u>
السيد ب • برانكو فيتش	
السيد ر • جايبال	<u>أمين اللجنة والممثل الشخصي للأمين العام</u>
السيد ف • بيزازاتيخي	<u>نائب أمين لجنة نزع السلاح</u>

السيد أوكاوا (اليابان) : السيد الرئيس، علي، طبعاً، أن أهنتكم بحرارة لتبؤكم كرسي رئاسة لجنتنا لشهر شباط / فبراير، ولكني أجد من الواجب علي تهنئتكم وأيضاً بالحرارة نفسها على الطريقة البالغة الكفاءة التي توليتم فيها قيادتنا منذ الأسبوع الماضي خلال قيامنا بالنظر في الموضوعات الاجرائية المحتاجة إلى الاهتمام في بداية دورتنا. وانني على ثقة من أنني لست الوحيد الذي يرجو ان تكون نتائج اسبوعنا فاتحة خير لما تبقى من عملنا في الاسابيع والأشهر القادمة. وهل لي أن أعبر عن الشعور بامتنان وفدى لسلفكم السيد تيريفي سفير اثيوبيا، على ما قام به لنا من عمل عظيم في شهر آب / اغسطس الماضي، وخاصة في المهمة الحساسة المتعلقة بتقديم تقريرنا الى الجمعية العامة لقراره.

وأخيراً، أود أن انضم إلى هؤلاء الذين سبقوني إلى الترحيب بين ظهرانينا هذا العام بالسيد الريدي سفير مصر، والسيد منصور احمد سفير باكستان، والسيد ماليتا سفير رومانيا، والسيد باغبني سفير زائير، وفي الوقت نفسه إلى الأسف على رحيل سلف كل منهم على التوالي. لقد دافعت اليابان مراراً وتكراراً عن ان الواجب البالغ الاحاح في حقل نزع السلاح هو تحقيق نزع للسلاح النووي. الا اننا كنا نرى من اجل احراز تقدم نمو نزع السلاح النووي، فان الطريقة الواقعية الوحيدة هي أن نضع لبنة فوق الاخرى، وأن نجمع تدريجياً تدابير ملموسة تكون ملائمة بالفعل في ظل الموقف الدولي السائد في الوقت الحاضر. وبينما نفعل ذلك علينا دائماً ان نأخذ في الاعتبار الحاجة إلى عدم الاخلال باطار ميزان الامن في أية منطقة كانت او باطار الأمن الدولي. ولا حاجة إلى القول ان دول الاسلحة النووية هي التي تقع عليها أكبر المسؤولية للتحرك قدما في اتجاه نزع للسلاح النووي، وان هذه الدول هي التي عليها اتخاذ خطوات محددة لوضع المكابح على تطوير بل وانتاج المزيد من الاسلحة النووية. واسمحوا لي أن أعلم هذه اللجنة أن السيد ماسايوشي ايتو، وزير الشؤون الخارجية لليابان، قد ذكر في خطابه عن السياسة الخارجية أمام مجلسي الداييت في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ أن "اليابان قد قررت كدولة كرسست نفسها للسلام وكطرف في معاهدة عدم الانتشار النووي ان تلعب دوراً أكبر في تشجيع نزع السلاح وعلى وجه الخصوص نزع السلاح النووي".

ان التشجيع على نزع السلاح النووي له أهمية قصوى كذلك في صيانة وتقوية نظام عدم الانتشار الذي يقوم على معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا السياق، يجب ان نتذكر ان جميع البلدان تقريباً قد شددت في المؤتمر الاستعراضي الثاني لمعاهدة عدم الانتشار المعقود في جنيف في الصيف الماضي على السرعة الملحة اللازمة للتوصل إلى اتفاقية للحظر الشامل للتجارب النووية - وهي مسألة ظلت معلقة في جدول أعمال نزع السلاح منذ ١٩٦٣ - والتي من شأنها أن تشكل خطوة محددة في اتجاه نزع السلاح النووي وتقوية نظام عدم الانتشار. ان حكومتي تحت مرة أخرى الدول الثلاث المشتركة في المفاوضات الثلاثية حول حظر شامل للتجارب النووية على تعزيز جهودها في التوصل إلى نتيجة سريعة لمفاوضاتها. وفي الوقت نفسه، يرغب وفدي في التوجه بالنداء إلى كل أعضاء الوفود المحترمين والموجودين حول هذه المائدة، وإلى الحكومات التي يمثلونها للموافقة على النظر في مسألة الحظر الشامل للتجارب النووية في هذه الدورة للجنة نزع السلاح باعتبارها أعلى بنود جدول الاعمال أولوية. ومن وجهة النظر تلك، تأمل حكومة اليابان كثيراً ان يكتمل



بالامكان التوصل الى توافق الآراء في هذه القاعة - توافق يضم ممثلي جميع الدول التي تمتلك الاسلحة النووية - للتعهد بالنظر باهتمام كبير في مسألة الحظر الشامل للتجارب في هذه الدورة من دورات لجنتنا ، بما في ذلك ، من جملة امور ، النواحي المؤسسية والادارية للتبادل الدولي المتوخى للبيانات السيزمولوجية ونظام المراقبة بوجه عام • وبأمل وفدى أن يشمل توافق الآراء هذا المنهجية التي سنتبعتها اللجنة في النظر في المسائل الجوهرية ، بما في ذلك امكان انشاء فريق عامل يكون بمثابة جهاز مساعد للجنة نزع السلاح • ولا حاجة الى القول ان النظر في موضوع الحظر الشامل للتجارب الذي ستقوم به هذه اللجنة ينبغي أن يدار بالأسلوب والى الحد المناسبين بحيث يكون متمما للمفاوضات الثلاثية الأطراف لا ضارا بها •

وتتمثل الخطوة التالية في سبيل تعزيز نظام عدم الانتشار في احراز انضمام عالمي لمعاهدة عدم الانتشار • وقد ذكرت التقارير مؤخرا ان حكومة مصر قد قررت البدء في عملية التصديق على تلك المعاهدة • وان حكومة اليابان ترحب بهذا النبأ وتود ان تبعث بتقديرها الى حكومة مصر لقرارها الذي يدل على الحنكة السياسية ، ذلك ان تأييد مصر لمعاهدة عدم الانتشار سيكون أمرا غاية في الاهمية في سياق الجهود الدولية الرامية الى اعطاء الصبغة العالمية للمعاهدة وجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الاسلحة النووية • كما ترغب حكومتي في انتهاز هذه الفرصة للتوجه بندا الى دولتي الاسلحة النووية والى الدول الباقية التي لا تمتلك أسلحة نووية والتي ظلت حتى الآن خارج معاهدة عدم الانتشار لاتباع المثال البالغ الاهمية الذي قدمته مصر في أول فرصة تسنح لها •

وإذا نظرنا بشكل عام بدرجة أكبر ، لوجدنا ان حالة التوتر الدولي مستمرة في اعقاب مواجهات وصراعات وتدخلات عسكرية اقليمية متنوعة ظلت مشهودة خلال السنوات القليلة الماضية • ان هذا لما يؤسف له • غير أنه ، من المهم من وجهة نظر انجاز استقرار استراتيجي بين الشرق والغرب وتشجيع نزع السلاح النووي ألا يسمح للحوار الدائر بين الشرق والغرب في حقل نزع السلاح والسيطرة على الاسلحة بأن يصيبه الركود بل ان يلقى التشجيع والتعجيل • وبهذا المعنى ترغب حكومتي في التعبير عن أملها الشديد أن يستمر الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في محادثتهما - فيما يسمى بعملية سولت - حول تخفيض الاسلحة النووية الاستراتيجية والتقييد المتبادل للتحسين النووي الذي لا ينقطع لهذه الاسلحة •

ان عملنا في لجنة نزع السلاح يجب أيضا ان يمضي قدما ، وعلينا ان نتابع نتائج أعمالنا في دورة السنة الماضية • ان وفدى يقدر حقيقة أننا تمكنا في السنة الماضية من انشاء أربعة أفرقة عاملة مخصصة ، وأن كلامنا قد تمكن من القيام بعمل مفيد في مجاله الخاص • ولذلك ، يطلب وفدى أن يعاد تشكيل أفرقة السنة الماضية العاملة الأربعة وأن تستأنف الأفرقة عملها دون تأخير ، من بداية هذه الدورة ، وذلك وفقا لما أوصى به كل منها في تقريره الى اللجنة في السنة الماضية •

وبأمل وفدى ، على وجه الخصوص ، ان يشكل دون تأخير فريق عامل مخصص يعنى بالاسلحة الكيماوية ، وان يتمكن من مواصلة ودفع العمل الذي بدى به من قبل سلفه في العام الماضي • اننا نرحب بتفويض اكثر ايجابية ودقة يحظى باتفاق الرأي بشأن هذا الفريق العامل ، ولكن اذا كان ذلك سيخلق صعوبات ، فانه ينبغي أن يبدأ الفريق العامل عمله فورا بموجب تفويض مماثل لتفويض السنة الماضية ، بينما يمكن للمناقشات ان تعقد على حدة حول وضع تفويض جديد • ان وفدى يعتبر ان ذلك أفضل الطرق العملية التي يجب السير بمقتضاها • اننا سنشهد بالطبع استمرار الفريق

العامل المخصص المعني بالبرنامج الشامل لنزع السلاح وانشاء فريقين عاملين آخرين لتناول ضمانات الأمن السلمي والاسلحة الاشعاعية على التوالي بحيث يمكن لهما متابعة عمل الفريقين السابقين بموجب تفويضات مماثلة • وهكذا فاني اصادق تماما على الاقتراح البناء حول هذا الموضوع والذي سمعناه الاسبوع الماضي من السيد فانكا تيسواران زميلي المحترم سفير الهند • أما بالنسبة لقضايا نزع السلاح الاخرى التي تظهر في جدول أعمالنا فنحن نتطلع الى مواصلة النظر فيها خلال هذه الدورة من دورات اللجنة •

ومع اقتراب الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للامم المتحدة المكرسة لنزع السلاح التي ستعقد في السنة القادمة تصبح مسؤولية لجنة نزع السلاح أكثر أهمية في دورة ١٩٨١ • لقد بدأنا عملنا بطريقة بالغة الفعالية تحت قيادة تكمل المهمة ، السيد الرئيس ، وبأمل وفدى بكل اخلاص ان نكون قادرين على الاستمرار بهذه الطريقة في المستقبل دون ان يكون علينا تكريس وقت كبير للمسائل الاجرائية ، وان نمضي قدما نحو النظر في القضايا المهمة بأسرع ما يمكن • واني أشعر بكل سرور بأن كل الوفود حول هذه المائدة تشاركني هذا الاحساس ، وهي راغبة بان تحاول القيام في هذه الدورة باحراز التقدم بروح حقيقية للتعاون الدولي •

الرئيس : (فرنسا) : أشكر السفير أوكاوا على بيانه وأعبر له بصفة خاصة عن خالص امتناني للكلمات الودية الرقيقة التي وجهها للرئيس •

السيد ماليتا (رومانيا) : أود في بداية كلمتي أن أشكركم ، انتم وزملائي ، على عبارات الترحيب التي وجهتموها الي • ويطيب لي أن أؤكد لكم رغبتني المخلصة أشد الاخلاص في أن أواصل ، وأن أنمي ، ذلك التعاون الذي توطد من قبل داخل اللجنة مع من كانوا سلفا لي • واسمحوا لي أن أبدى ارتياحي لانضمامي الى هذه اللجنة في وقت تنعقد فيه رئاستها لممثل بلد عظيم يشجع التأمل والبحث في المشاكل الانسانية الحيوية التي يتبوأ فيها نزع السلاح مكانا هاما • فأسلوبكم الموسوم بالمرونة والكياسة انما ينم عن المفاوض • وانكم لتنتمون ، ياسيدي الرئيس ، الى تلك السلالة من الدبلوماسيين الفرنسيين العظام ، الذين يترسمون ما كتبه مسيو دي كاليفر عام ١٧١٦ من نصائح حكيمة •

وقد كان هو القائل ان المفاوض الجيد انما هو من يسعى قبل كل شيء الى النجاح الطويل الأجل ، القائم على حسن النية ، وفي تقديره بالضرورة انه لن يكون لديه من بعد طوال حياته من عمل آخر يتفاوض بشأنه •

وهذا يقودني الى التأكيد على ما للجنة من طابع محفل التفاوض • والمؤكد أن الدبلوماسية تتسم بجانب برلماني فيه ما فيه من حلاوة البيان ومن تأثير مباشر في وسائل الاعلام • ولكن لجننتنا على خلاف كثير غيرها من اشكال التعاون بين الدول ، تتخذ كذلك شكل مختبر يضع الحلول للمشاكل العاجلة والخطيرة المتولدة عن سباق التسلح •

وهي محاولة تنطوي على فضائل ومهارات ضرورية في كل عملية تفاوض ، وأعني المثابرة ، وقوة الخيال في التماس الحلول المقبولة ، والبعد عن المجادلات • يضاف الى هذا كله اننا بازاء مفاوضات متعددة الاطراف ، تقتضي كذلك احترام المساواة والانصاف والديمقراطية ، تلك المبادئ التي جسدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية من جهة أخرى في هيكل اللجنة الجديد •

بيد أنه لا ينبغي ان يغيب عن بالنا عامل من أكبر العوامل أهمية هو عامل الزمن • فما من أحد يستطيع الآن أن يبدى ارتياحه ازاء المعدل الذى تجرى به المفاوضات • فالسـدورة الأولى قد غلب عليها وضع النظام الداخلى ، وكـرسـت الدورة الثانية لارساء آلية التفاوض من خلال انشاء الأفرقة العاملة — وهو ما استغرق الكثير من الوقت • ولا بد للدورة التي نستهلها الآن أن تسارع من ايقاع اعمالها اذا أريد لها ان تتوافق مع متطلبات الحياة الدولية •

ويعود وفد رومانيا الاعلان بوضوح عن رأيه بشأن الحاج وضرورة الانتقال ، دون مزيد ابطاء لأسباب اجرائية او أية اسباب مـمـا كانت طبيعتها ، الى مفاوضات فعالة وحقيقية ، والى دراسة فعلية للمشاكل المدرجة بجدول الأعمال •

وينبغي في رأينا ، أن تبذل اللجنة كل جهد لاستكشاف الامكانيات التي تفضي الى حلول ويجاد صيغ قيمة ببلغ توافق الآراء •

ان المصالح العامة للبشرية جمعاء كما اوضحتها دورة الجمعية العامة في دور انعقادها الأخير — هي التي تفرض علينا المسؤولية الكبرى •

ونحن نستشهد احيانا بمدى ملاءمة الظروف التي تدور في ظلها اعمال لجنتنا ، ودرجة حرارة الوسط السياسي الذى يكتنفها • وأود في هذا الصدد الاشارة الى أن كافة التطورات التي يتسم بها المجتمع المعاصر ، او هي جزء منه ، لا تفتأ تنادى بالوقف الفورى لسباق التسلح الذى بلغ أبعادا تجاوزت كثيرا حدود التعقل •

وبادئ ذي بدء ، فان منظومات الاسلحة الحالية تشكل مصدرا لعدم الأمن • فكـمـيتـها الضخمة ، وقوتها التدميرية الكبيرة التي تجعلها قادرة على افناء البشرية ، وتلك المجموعة الهائلة من المواد المتفجرة التي جعلنا دون فخر ماكين رقما قياسيا للفرد يتجاوز بمراحل الداخل القومي أو كمية الحبوب لكل فرد من السكان ، كل ذلك لا يفتأ يولد ويغذى هواس الشعور بعدم الأمن والقلق ، سواء لدى الحكومات او لدى الرأى العام العالمى •

وهل يسعنا الحديث عن الأمن طالما بقي خطر اندلاع حرب يمكن ان تحدث في أى لحظة بسبب تصاعد غير مقصود او بسبب غلطة او حسابات خاطئة ، او بطريق الصدفة ؟

اما التقدم التقني فلا هم له الا زيادة دقة الاسلحة وسرعتها • وهو بفعله ذاك انما ينتقص باستمرار من مهلة اتخاذ القرار ومن هامش الأمن ، بالاضافة الى جميع احتمالات الاخطاء التقنية التي ذكرها سعادة الوزير الفونسو جارسيا روليس ، سفير المكسيك • وثمة تحسينات أخرى تنزع الى تأكيد امكانية استخدام الأسلحة النووية •

لهذه الاسباب كلها ، يرى وفد رومانيا اننا بازاء تهديد للأمن العام ، وازاء مخاطر اخذة في الاتساع على الدوام ، اذا ما أخذنا في حسابنا ان سياسة القوة والسيطرة ، سياسة الضغط والاملاء ، لا تزال تجد من يناصرها •

وثانيا ، فسباق التسلح يضر بالاقتصاد العالمى • ولا يسع التحليل المتعمق لشئتي الأزمات التي تسحق العالم في الوقت الراهن ، مثل ازمة الطاقة وازمة المواد الخام ، وازمة التمويل ، ان يتجاهل ضخامة الانفاق المكرس للتسلح •

وثمة العديد من البلدان التي تتجاوز فيها الزيادة في الانفاق العسكري مقدار الزيادة في الدخل القومي • وليس من شأن الـ ٥٠٠ مليار دولار التي يلتهمها سباق التسلح كل سنة الا توسيع نطاق الازمات ، وزيادة عدم الاستقرار الاقتصادي ، والاسهام في استمرار وتفاقم التخلف • وعلى نحو ما بينه تقرير الامين العام للأمم المتحدة بشأن " الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح والانفاق العسكري " لعام ١٩٧٨ ، فان المبالغ الضخمة التي تنفق على الاسلحة هي بنفس القدر موارد نحيت عن حل مشاكل البشرية ، والتنمية منها في المقام الأول •

ثالثا ، فان الاستعادة من الاسلحة وتحسينها يضران اضرارا عميقا بالحياة الدولية ، عن طريق التمسك بمنطق القوة •

فمنظومات الاسلحة الحالية متاحة لاستخدامها دائما كوسائل لحل المنازعات ، سواء بطريق التهديد ، او بواسطة الحروب العلنية ، وتخفيض الاسلحة يجب ان يسير في خط مواز لترسيخ وتحسين الوسائل السلمية التي يحويها ميثاق الامم المتحدة •

وتلك العناصر كلها ، سواء اكانت ذات طابع عسكري او اقتصادي ، او سياسي ، قد ولدت لدى الحكومات والبرلمانات والجماعات المهنية والحركات الاجتماعية التي تدعو الى تصحيح سريع للعلاقات الدولية ، وعيا قويا بشأن وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه •

وثمة اشارات اشيرت بشأن ما لبعض العوامل السياسية او الاحداث الخارجية من تأثير على عمل لجنتنا • وبودي ان اطرق الجانب الآخر من المشكلة ، وأعني به ما يمكن ان يكون للجنة من تأثير في التصدي لعقلية القوة ، ومحاولة استخدام القوة او التهديد بها ، وهي عقلية نشأت نتيجة لتطویر عدد ليس بالقليل من المؤسسات والآلات الحربية •

ان كل نأ سار يكون بمقدور مختبرنا اعلانه ، وكل امكانية حل تصد عنه ، لن يكون من شأنها الا ان تيسر مهمة اولئك المسؤولين السياسيين في العالم كله ، الذين يقض مضجعتهم تفاقم عدم الامن ، والعجز ، والتضخم ، فضلا عن أزمة الموارد التي تحتاجها التنمية •

وكل تقدم تحرزه لجنتنا سوف يلقى بالاحرى تقديرا من شعوب العالم ، المصممة على الدفاع عن حقها في الوجود ، والحياة ، والبقاء •

وعلى نحو ما أوضحه مؤخرا نيكولاي تشاوشيسكو ، رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية ، فان " بلادنا ستناضل دائما ودون كلل من اجل تحقيق ذلك المطلب الجليل الا وهو نزع السلاح ، ونزع السلاح النووي في المقام الأول • ان المنجزات الرائعة للعلم والتكنولوجيا الحديثة يجب الا توضع في خدمة تدمير الارض وانما في خدمة رفاه وسعادة الشعوب • وعلى جميع أمم العالم ان تتنهد بعزم للدفاع عن الحق الاساسي للانسان ، الا وهو حق الحياة والسلم والوجود الحر " •

لقد كانت رومانيا دائما ، على مدار المفاوضات المكرسة لنزع السلاح ، تولى أولوية عالية لنزع السلاح النووي ، مؤكدة على ان الامر يتعلق هنا بمجال يتطلب أكثر ما يتطلب ، تدابير عاجلة ومتعمقة • وهو موقف باق لم يتغير ، فضلا عن أن تطویر تلك الاسلحة قد برهن بصورة وافية على أن استئصالها استئصالا شاملا هو وحده الرد النهائي على مشاكل الامن •

بل ان هذا الموقف يجد سنده المتين في الاستنتاجات التي خلص اليها تقرير فريق الخبراء المكلف باجراء دراسة شاملة بشأن الاسلحة النووية حيث أبرز التقرير "ان الاسلحة النووية هي أخطر تهديد للامن الدولي" (الوثيقة A/35/399 ، ص ١٧٢ ) .

ان قرارات الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة التي احيلت الى اللجنة والتي كان يرجع اليها باستفاضة خلال مناقشاتنا ، لهي كذلك التزامات محددة بالنسبة لنا .

وان وفدى لمقتنع أخلص ما يكون الاقتناع بأن اللجنة يجب ان تستجيب لتلك النداءات التي طالما تكررت منذ انشاء الامم المتحدة .

ان اغفال المفاوضات بشأن المواضيع النووية لا يمكن ان يجد تبريرا له في أى محفل للمفاوضات بشأن نزع السلاح . ومن ثم ، يعلن وفد رومانيا تأييده للبدء فورا في اجراء مفاوضات ملموسة داخل هذه اللجنة بشأن نزع السلاح النووى .

وتتوفر الآن مجموعة الظروف اللازمة لتحقيق هذه الغاية .

فأولا ، تشترك في أعمال اللجنة الدول الخمس جميعا الحائزة للاسلحة النووية ، وكذا عدد من الدول غير الحائزة لمثل تلك الاسلحة .

وثانيا ، لان تلك المواضيع مدرجة بالفعل في جدول أعمال اللجنة وطرح بشأنها عدد مشير من المقترحات المحددة .

وثالثا ، لأن الأفرقة العاملة أثبتت أنها الآلية الملائمة لطرق مواضيع محددة المعالم .

ولذا ، فان وفدى يساند بتصميم المقترح الرامي الى انشاء فريق عامل مخصص لوقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى ينظم مناقشات تستهدف تحديد المشاكل ووضع برنامج ملموس لبدء واجراء محادثات منظمة يكون من شأنها ان تفضي الى وقف انتاج الاسلحة النووية وتحريمها .

وفي تقديرنا ان الفريق العامل المكلف بوضع الترتيبات الدولية الفعالة لحماية الدول غير الحائزة للاسلحة النووية من استخدام او التهديد باستخدام الاسلحة النووية ، يجب ان يستمر في نشاطه . واستنادا الى النتائج التي تم الحصول عليها في العام الماضي ، ينبغي ان يركز الفريق نشاطه على وضع صيغة تقبلها جميع الدول النووية ، لتعهدوا بالالتزام بعدم اللجوء مطلقا وتحت أى ظرف الى استخدام او التهديد باستخدام الاسلحة النووية ، او القوة بوجه عام ، ضد الدول غير الحائزة لتلك الاسلحة .

ويؤيد وفد رومانيا كذلك مقترح البلدان الاعضاء في مجموعة ال ٢١ وغيرها من البلدان بشأن انشاء فريق عامل للشرع في مفاوضات بشأن العناصر الأساسية لاتفاق للحظر الشامل للتجارب النووية .

وبالنظر الى موقفنا المبدئي ، فاننا نعطي تأييدنا أيضا للمبادرة التي تقدم بها سعادة الوزير السيد غرهارد هردر ، سفير الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، بغية ايجاد هيكل لصياغة اتفاق دولي بشأن عدم اقامة الاسلحة النووية على أراضي الدول التي لا توجد بها تلك الاسلحة في الوقت الراهن .

ونود أيضا ان نؤكد ، فيما يتصل بمواضيع عدم اللجوء الى الاسلحة النووية ، التي أشار إليها وفد الهند ، وتلك المتصلة بوقف انتاج المواد الانشطارية ، التي ألمح إليها وفد استراليا ، على انه ينبغي للجنة ان تكون في وضع يسمح لها بأن تتقدم الى الجمعية العامة هذا العام بتقرير عن التقدم المحرز •

ورومانيا من حيث هي بلد أوروبي ، يساورها قلق عميق من جراء الوضع العسكري في هذه المنطقة من العالم التي تحتفظ بـ ٨ في المائة من الترسانات العالمية وبسبب احتمال حدوث تصاعد جديد فيما يوجد على القارة من أسلحة نووية • واننا لنتمنى أن يقرر اجتماع مدريد الدعوة الى عقد مؤتمر يكرس لتنمية الثقة ولنزع السلاح في أوروبا ، ويضع تدابير محددة لوقف سباق التسلح ، وتخفيض الطاقة العسكرية الموجودة على القارة •

لقد كانت مسائل نزع السلاح النووي ، بالتأكيد ، موضع مفاوضات في محافل أخرى ، واني أشير هنا الى المفاوضات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، والمعروفة باسم مفاوضات سولت • ولقد رحبت رومانيا بابرام اتفاقات سولت الثانية ونحن نأمل أن يتم التصديق على تلك الاتفاقات في مستقبل قريب ، فتشكل بذلك خطوة هامة قادرة على فتح الطريق امام تدابير جديدة تستهدف الوقف الفعلي لسباق التسلح النووي •

ان تركيز جهودنا على نزع السلاح النووي ، لا يعني مطلقا وجوب اغفال الحاجة الملحة الى تدابير تستهدف حظر اسلحة التدمير الشامل الاخرى ، وفي المقام الاول الاسلحة الكيميائية • فوفد رومانيا يؤيد استمرار الجهود الهادفة الى وضع اتفاقية دولية في هذا الشأن • والنشاط المثمر الذي جرى في العام الماضي في اطار الفريق العامل المخصص المعني بالأسلحة الكيميائية • والجلسات غير الرسمية التي اشترك فيها الخبراء تمثل في رأينا اساسا صالحا لقيام اللجنة بالانتقال الى مرحلة أبعد ، ألا وهي مرحلة التفاوض على وضع نص اتفاق دولي بشأن الحظر الشامل والفعال للأسلحة الكيميائية • وينبغي ان ينعكس هذا الجانب النوعي في نشاط الفريق العامل ويمكن أن يسهم الى حد بعيد في تحقيق هذا الهدف اتمام المفاوضات السوفياتية الامريكية في هذا الشأن •

ونحن نعترم ، مثلما كانت عليه الحال تماما في الدورة السابقة ، ان نسهم اسهاما بناء في الإنتهاء من وضع نص لمعاهدة تحظر الاسلحة الاشعاعية ، على اساس من المشروع المشترك ، المقدم من وفد الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وكذا على اساس من المقترحات المطروحة من دول أخرى خلال المفاوضات السابقة •

ومن المفارقات ان يكون تطور العلم والتكنولوجيا ، بكل ما يجلبه من نعم على البشرية في كافة المجالات ، قوة دافعة كذلك لسباق التسلح •

واستخدام الاكتشافات الجديدة في سبيل انتاج اسلحة أكثر فأكثر تدميرا لا يمكن ان يكون بعزل عن شواغلنا العملية • وفي المرحلة التي بلغناها من دراسة هذه المسألة ، يتعين اتخاذ قرار بشأن كيفية مواصلة اعمالنا • وبالنظر الى الطابع التقني الرفيع لهذا الموضوع ، نؤيد مقترح انشاء فريق مخصص من الخبراء العلميين تكون له ولاية دراسة المشاكل الناجمة عن الانواع الجديدة من الاسلحة ومسألة ابرام اتفاق او اتفاقات ترمي الى المنع الفعال لاستخدام العلم والتكنولوجيا في تطوير اسلحة الدمار الشامل •

وفي تقدير وفد رومانيا أنه ، الى ان يتم ابرام اتفاق عام بشأن هذا الموضوع ، ينبغي للدول التي لديها الطاقة التكنولوجية اللازمة التعهد بأن تتخذ على الصعيد الوطني التدابير المناسبة لمنع استخدام انجازات العلم والتكنولوجيا في اغراض تدميرية •

ان صياغة البرنامج الشامل لنزع السلاح ، وهي المهمة التي اناطتها بنا الأمم المتحدة ، تتسم هذا العام بطابع الاستعجال ، نظرا للاعمال التحضيرية الجارية بشأن الدورة الاستثنائية الثانية للامم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، على نحو ما أوضحه بحق سعادة سفير نيجيريا السيد أولو أدينيغي • وهي مهمة تتفق مع الاحتياجات الملحة لصياغة ، تكون ملموسة وملزمة ، لاستراتيجية وبرنامج عملي من اجل تفاوض - يستهدف حشد جهود الجميع في سبيل نزع السلاح العام الكامل ، وفي المقام الاول نزع السلاح النووي • وتضمن الوثيقة ، بالإضافة الى تدابير ملموسة لنزع السلاح ، احكاما تستطيع الاستوام في توطيد دور الامم المتحدة في ميدان نزع السلاح وتساعد على زيادة فعاليتها في تنسيق ومراقبة الجهود المضطلع بها في شتي محافل التفاوض انما يشكل في الاوضاع الدولية الراهنة هدفا رئيسيا لنشاطنا •

وأود في هذه المرحلة من كلمتي أن أخص موقف وفد رومانيا فيما يخص مختلف المقترحات المطروحة على اللجنة • فنحن نرى أن كافة المبادرات تعكس المزايا الحقيقية التي تترتب على استخدام أدوات العمل ، التي تمثلها الافرة المخصصة • ومرة أخرى ، يتعين التأكيد على أن مناقشاتنا في هذا الصدد يجب ألا تؤخر الافرة الرابعة ، التي عملت في السنة الماضية ، عن الشروع في نشاطها فوراً •

ان انشاء أجهزة مساعدة للجنة ، مرنة و عملية ، مهمتها دراسة او استكمال ملف مشكلات معينة ، يجب الا يرتفع ، كما كانت الحال أحيانا ، الى مصاف المسائل المؤسسية والسياسية • ان محفل تفاوض كمحفلا يجب ان يمضي متحررا بقدر أكبر كثيرا في طرق المشاكل التي يعنى بها • وانطلاقا من هذا المبدأ يعترزم وفد رومانيا أن يشير في المستقبل مسألة تجريد الميزانيات العسكرية وتخفيضها • ونحن نعلق أهمية خاصة على هذه المشكلة المدرجة في الوصايا العشر للجنة • ولا يمكن ، ولا ينبغي ، لحجة " نضج بعض المواضيع ، ان يثنينا عن دراستها ، فنحن مقتنعون بأن التفاوض هو نفسه الذي يعمل على انضاج الموضوعات " •

وأود أن أوضح أيضا ، وفقا لنص " اعلان عقد الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح " المعتمد بقرار الجمعية العامة ٤٦/٣٥ بتاريخ ٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ ، أنه " ••• من الجوهرى ان تعترف شعوب العالم ، وليس حكوماته فقط ، بالمخاطر المحيطة بالحالة الراهنة وأن تتفهمها فيما يتعلق بالاسلحة في العالم ، حتى يمكن تعبئة الرأي العام العالمي لصالح السلم ونزع السلاح • وهذا على جانب كبير من الاهمية بالنسبة لتعزيز السلم والامن الدوليين ، والحل العادل والسلمي للخلافات والمنازعات ونزع السلاح الفعال " • ومن رأينا انه ينبغي ان يكون من بين شواغلنا كذلك الاهتمام بالطريقة التي يمكن ان تسهم بها لجنة نزع السلاح في اقامة صلوة أوثق مع الرأي العام ، عن طريق اعلامه على نحو أفضل بنشاط اللجنة • وفي نية وفد رومانيا ان يتقدم في حينه بمقترحات محددة في هذا الشأن •

ونحن ننظر بالتقدير الى اتساع نطاق النقاش بين رجال العلم فيما يخص نزع السلاح ،  
والى ما يبذونه من مسؤولية موضوعية ومستتيرة قبل المخاطر الناجمة عن الاسلحة وعن استخدامات  
العلم في الاغراض العسكرية . وفي هذا السياق ، نرحب بانشاء معهد الأمم المتحدة لأبحاث نزع  
السلاح ، ونتمنى لهذا المعهد أن يتجه بأعماله الى الاهداف الرئيسية كما حددتها وثائق  
الأمم المتحدة . فنحن في البلدان النامية الصغيرة والمتوسطة نستشعر الحاجة الى الابحاث  
العلمية القادرة على المساندة الفعلية لجهود نزع السلاح .

ان دورة نزع السلاح هذا العام ، على نحو ما أوضحتها ممثلة السويد الموقرة ، سعادة  
السيدة اينغا ثورسون ، تتعقد في موعد قريب من الدورة الاستثنائية الثانية للامم المتحدة المكرسة  
لنزع السلاح ، التي ستكون مهمتها أن تقيم بصورة علنية ما نتوصل اليه من نتائج . واذا ما رئي  
أن تلك النتائج غير كافية ، فمن الواضح امكان وضع اسباب تلك الحال ، بما في ذلك هياكل عمل  
اللجنة ، موضع تحليل متعمق .

والاستنتاج الذي يجب ان نستخلصه من كل هذا ، ووفقا لقرار الجمعية العامة ١٥٢/٣٥  
هو أنه ينبغي للجنة ، بوصفها الجهاز الوحيد المتعدد الاطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح ،  
أن تضطلع بدور رئيسي في المفاوضات الموضوعية بشأن القضايا ذات الاولوية لنزع السلاح بضم  
جهودها الى تلك الجهود المضطلع بها في محافل أخرى .

وختاما لهذه الملاحظات المبدئية ، اسمحوا لي أن أوضح ان اي ابطاء في حل المشاكل  
التي هي مشاكلنا سيفضي بنا الى اوضاع ذات قدر أكبر من التعقيد . فنحن جميعا متفقون على انه  
كان من الممكن في المراحل الأولية لمنظومات الاسلحة الحديثة ان نجد لها حولا أبسط كثيرا .  
وليس الزمن بالذي يسهل مهمة المتفاوضين . وان وفدى لمقتنع أخلاص ما يكون الاقتناع بأننا لم  
نصل الى اوضاع يتعذر الارتداد بها الى اتجاه عكسي . ولذلك فان وفدى لن يدخر وسعا في  
هذه المرحلة من أجل الاسهام في ان تكون مفاوضاتنا مثمرة وذات مغزى .

الرئيس (فرنسا) : أشكر السفير ماليتا على بيانه وأعبر له بصفة خاصة عن امتناني  
لل كلمات الرقيقة والودية التي وجهتها لي . ويجب أن أضيف أنني تأثرت بصفة خاصة لاشارته الى  
السيد دي كالير . ورغم تغير الزمن ، فلا تزال المبادئ الواردة في كتابه تحتفظ بلاشك بقدر  
كبير من قيمتها .

السيد ماكفيل (كندا) : السيد الرئيس ، أود أن أضف صوتي الى أصوات  
الآخرين الذين أعربوا عن اغتباطهم لتوليكم رئاسة هذه اللجنة . وتحدونا الطريقة التي أدرتم  
بها المناقشات الى الاعتقاد بأن هذه الدورة للجنة نزع السلاح ستكون مثمرة أكثر مما كان للمرء أن  
يأمل . وفي الوقت نفسه ، فانه مما يشجع وفدى الموقف العام الذي تم الاعراب عنه في داخل  
اللجنة لانجاز دراسة جدول الاعمال على وجه السرعة . ومن رأينا ان الدور الذي لعبتموه في هذا  
الاتجاه كان أساسيا : ونحن نهنئكم عليه .

وأود أيضا الانضمام الى زملائي في الترحيب بالممثلين الجدد في اللجنة ككل من مصر ،  
وباكستان ، وزائير ، ورومانيا . ويعتقد وفدى ان الاسهامات الشخصية لهؤلاء المندوبين ستساعد  
اللجنة في مداولاتها .



سيكون بياني اليوم موجزا • فأنا أريد ببساطة أن أسمح بشكل تخطيطي الفرص المتاحة أمام دورة هذا العام للجنة كما نراها • وإذا ما أشرت الى ما ينبغي توقعه من هذا المحفل من دور وأهداف في هذه الدورة ، فاني أفعل ذلك دون أية نية في أن استرجع اليوم تاريخ المداولات السابقة للجنة نزع السلاح ، ولا أن أقترح بهذه المناسبة أية تدابير جديدة • بل انني بالاحرى أفعل ذلك في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ اللجنة ، وأنا أضع في اعتباري الاحداث التي تقع خارج هذه القاعات وتؤثر بالضرورة على عملنا بغية التأكيد على رأى حكومتي بأنه انما يقع على عاتقنا أن نعمل الى أكثر النهج عملية وواقعية في عملنا ، وأن نبتغي ما يمكن ان نتوقع تحقيقه بصورة واقعية • ومن ثم ، فاني أمل أن تعمل اللجنة هذا العام على اساس ثلاثة اعتبارات رئيسية :

(١) ان أعمالنا يجب ان تمضي على اساس ما هو ممكن خلال الفترة المفضية الى الدورة الاستثنائية الثانية المعنية بنزع السلاح مع التسليم الكامل بأن لجنة نزع السلاح لا تعمل في فراغ ، ولكنها تتأثر بالمناخ الدولي • ويلزمنا في هذا الصدد ان نكون حساسين لهذا المناخ وان نستجيب له على النحو الملائم اذا ما أريد لنا ان نحزرتقدا صوب أهدافنا لهذه الدورة •

(٢) ينبغي لنا بناء على ذلك ان نقصر أهدافنا على الاقتراحات الواقعية التي تتجه الى البنود التي تزيد فيها فرص الاتفاق او التي توجد لدينا فيها فرص معقولة لتحقيق توافق الآراء • ولا يسعنا ان نوقن بدعم الثقة في لجنة نزع السلاح الا عن طريق احراز التقدم •

(٣) وأقترح في هذا المجال أن مما له أهمية خاصة أن تظهر هذه اللجنة تقدما الآن • ونحن نرحب بالمواقف الجديدة والمرنة التي أعرب عنها كثير من الوفود بتصميمهم على تنحية المعالجة المطولة للمسائل التنظيمية والاجرائية التي استغرقت وقتا طويلا للغاية من دورة لجنة نزع السلاح في ١٩٨٠ •

ومع مراعاة هذه الاعتبارات ، فاني أتفق مع هؤلاء المتحدثين الذين حثوا على عقد الأفرقة العاملة في أقرب وقت ممكن ، كما اتفق مع هؤلاء الذين اقترحوا ضرورة ان يعاد تشكيل أو أن تستمر على أساس من تفويضاتها في العام الماضي الأفرقة العاملة الاربعة التي تشكلت خلال العام الماضي — الأفرقة العاملة المعنية بضمانات الامن السلبية ، وبالاسلحة الكيميائية ، وبالاسلحة الاشعاعية ، وبالبرنامج الشامل لنزع السلاح ، ويمكن ان تتعهد لجنة نزع السلاح أمر وضع تفويضات جديدة اذا ما ظهرت الحاجة اليها او استصوابها في نهاية المطاف ، بالتوازي مع العمل الموضوعي لهذه الأفرقة العاملة وعند ما يظهر هذا العمل استصواب التغيير • وهذا هو نوع النهج العملي والمرن الملائم لمحفل تفاوضي من هذا القبيل •

وأود أن أستبق نتيجة عمل هذه الأفرقة العاملة اذا ما تسنى لها ، كما نأمل ، أن تبدأ عملها في التو :

(أ) الفريقان العاملان المعنيان بالأسلحة الكيميائية والاشعاعية : في تقديرنا أن الظروف مواتية للتقدم في هذين الفريقين العاملين اذا ما تمسكت كل الاطراف بالروح الواقعية •

(ب) البرنامج الشامل لنزع السلاح : يتصل عمل هذا الفريق العامل أوثق اتصال بالاعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية الثانية المعنية بنزع السلاح للجمعية العامة للامم المتحدة ، وينبغي أن تمضي في عملها قدما وبسرعة مراعية برنامج العمل الذي وضعته اللجنة المعنية بنزع السلاح في الامم المتحدة •

(ج) ضمانات الأمن السلبية : أدى هذا الفريق وظيفته مهمة على صعوبتها بايضاح القضايا والخلافات التي ينطوى عليها الموضوع . وقد يكون الوقت الآن مناسباً لاجراء مشاورات مبكرة خارج نطاق الفريق العامل من جانب من يعنيهم الامر مباشرة لتحديد ما اذا كان من الممكن احراز تقدم في هذه المرحلة في نطاق الفريق العامل وكيفية ذلك .

أما بالنسبة لاقتراح انشاء فريق عامل معني بالحظر الشامل للتجارب النووية ، فاننا نعتقد أن فعالية أى فريق عامل بالنسبة لهذه المسألة او غيرها انما يتوقف على اعتماد تفويض واقعي ومقبول للجميع ولا سيما اولئك الذين يعنيهم الامر مباشرة أكثر من غيرهم . وينبغي ان يكون هذا موضع الاعتبار أثناء مداولتنا عن انشاء هذا الفريق العامل ، الذى نود تشكيله في أقرب موعد ممكن . على اني أكرر أننا نريد فريقاً عاملاً فعلاً ، وان هذا يعني وجوب توفر الاستعداد لدى جميع الاطراف للنظر في مسألة التفويض بجدية وواقعية . وتمسك حكومتي بحزم بالاعتقاد بأننا لسنا هنا لتسجيل نقاط فوز في المناقشات .

وعلى أساس من هذه الاعتبارات والتكهنات ، التي أعلم ان عدداً كبيراً من أعضاء اللجنة الآخرين يشاركوني اياها ، فاني آمل أن يتسنى لدورة هذا العام للجنة نزع السلاح أن تضي قدمها بأسلوب عملي وبناء ، وان نحز تقدم ما مادي قبل الدورة الاستثنائية الثانية في ١٩٨٢ ، ونطور بصيص التقدم الذى تم احرازه في العام الماضي في الجهود الموضوعية لأفرقتنا العاملة ، لنجعل لجنة نزع السلاح محفل التفاوض الحقيقي بالنسبة لمسائل نزع السلاح كما قصد منها وكما يتوقع العالم منها .

وأخيراً ، وانطلاقاً من الملاحظات التي أدليت بها لتوى فيما يتعلق باهتمام من يوجدون عادة خارج هذه القاعة بعملنا ، فاني أود أن أقول ما يلي : لقد كان لدينا منذ اسبوع مضى مظهر لا اهتمام الشباب بمناسبة تقديم كتاب عن نزع السلاح كتب خصيصاً من أجلهم . وأود اليوم أن استرعي اهتمام اللجنة لمظهر آخر لمثل هذا الاهتمام من المؤكد انه لا يقل أهمية . اذ يسعدني أن أبلغ اللجنة أننا قد أخطرنا الامين بوجود اثنين من المستشارين البرلمانين ضمن الوفد الكندي اليوم ولمدة الاسبوعين القادمين : هما السيد تشارلز كاسيا والسيد بلين تاكر اللذان يمثلان على التوالي حزب الحكومة والمعارضة الرسمية في البرلمان الكندي . وقد ارتبط السيد كاسيا على وجه الخصوص بمسائل نزع السلاح والامن في الاتحاد البرلماني الدولي وكمستشار في مؤتمر مدريد . وهما هنا ليتعرفا على عمل اللجنة ، ويتطلعا الى مناقشتها العامة وفرصة اللقاء بالوفود الأخرى لتبادل الآراء بصفة غير رسمية حول الموضوعات المطروحة علينا .

الرئيس : أشكر سعادة السفير ماكفيل على بيانه وأعبر له أيضاً عن امتنانى الخالص للكلمات الرقيقة التي وجهها لي . وأغتنم هذه الفرصة لأرحب بالسيد شارل كاسيا والسيد بلين تاكر وأتمنى لهما اقامة ممتعة بيننا .

السيد بروكوفيف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : نرحب بكم في منصب رئيس اللجنة بصفتم مثلاً للبلد الذى أدى الكثير من أجل تخفيف التوتر في أوروبا وفي سائر انحاء العالم . ويأمل الوفد السوفياتي ان تستعينوا ، وأنتم تشغلون مقعد الرئاسة ، بكل ما لديكم من خبرة ودراسة واسعتين في الشؤون الدولية لضمان حسن بدء عملنا المشترك والحفاظ على طابعه المنتج والعملي خلال المرحلة الاولى من أنشطة اللجنة هذا العام .

ان دورة لجنة نزع السلاح التي تجرى أعمالها الآن دورة مرموقة من جوانب كثيرة • فهي أساسا آخر دورة كاملة تماما من حيث المدة • تعقد قبل الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، المقرر عقدها في عام ١٩٨٢ • وهي تحمل كل الدول الممثلة في اللجنة مسؤولية استثنائية • وستؤثر الإرادة السياسية لهذه الدول واستعدادها للتوصل الى اتفاقات واقعية في مجال نزع السلاح على التقييم الذي ستجريه الدورة الاستثنائية لأنشطة لجنة نزع السلاح •

وتبدأ لجنتنا أعمالها بعد وقت وجيز من استئناف اجتماع مدريد ، الذي يستهدف التوصل الى اتفاقات لصالح أمن الشعوب الأوروبية ومستقبلنا السلمي ، تمهد بخاصة السبيل للدعوة الى عقد مؤتمر يعنى بالانفراج العسكرى ونزع السلاح في أوروبا • ولا تزال المفاوضات المتعددة الاطراف بصدد تخفيض القوات والاسلحة في وسط أوروبا مستمرة في فيينا • ونحن نعتقد ان النتائج الايجابية التي سيسفر عنها عمل لجنة نزع السلاح والطابع البناء والعملية الذي ستتسم به المفاوضات يمكن أن يساعد على احراز تقدم في هذه المحافل الدولية الهامة كذلك •

أود أيضا ان استلفت انتباهكم الى انه خلال الدورة الراهنة للجنة نزع السلاح سينعقد المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي وكذلك مؤتمرات سائر أحزاب البلدان الاشتراكية الشقيقة • وقد لعبت البلدان الاشتراكية ولا تزال تلعب دورا نشيطا وبناءا في كل المجالات الرئيسية لأنشطة هيئتنا المتعددة الاطراف من اجل ايجاد حل لمشاكل نزع السلاح اجمالا • واذا تحدثنا عن العام الماضي وحده فسنجد ان مما تفخر به البلدان الاشتراكية قيامها بوضع برنامج واسع لتدابير محددة من اجل تدعيم السلام والانفراج ، تم اعتماده في مؤتمر أيار/مايو للجنة الاستشارية السياسية للدول الاعضاء في منظمة معاهدة وارسو ، ويتقدم مقترحات هامة بهذا الصدد تمت صياغتها في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠ في اجتماع وزراء خارجية الدول الاعضاء في معاهدة وارسو ، وباطلاق المبادرات من جانب الاتحاد السوفياتي وسائر البلدان الاشتراكية في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة وفي لجنة نزع السلاح وسائر المحافل التي تجرى فيها مفاوضات بشأن نزع السلاح •

ولا شك أن القرارات التي سيتخذها المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ومؤتمرات سائر احزاب البلدان الاشتراكية التي تتركس دائما جانبا كبيرا من عنايتها لقضايا تعزيز السلام ، والانفراج ، وتقليل خطر الحرب ، ستقدم اسهاما جديدا في نضال الشعوب من أجل كبح سباق الاسلحة •

وكما هو معلوم ، فان الاتحاد السوفياتي يفرد دائما مكانا خاصا نزع السلاح من حيث هي ككل ولمختلف جوانبها على حد سواء ، وبجلتها في المحل الاول من مزام الحياة الدولية المعاصرة التي لا تحتمل تسويتها اى تأخير • وفي رسالة التهنئة التي وجهها ل • أ • بريجنيف الى الشعب السوفياتي في مناسبة بداية العام الجديد شدد على أن " السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي لها أهداف واضحة ونبيلة • نحن نريد السلام لكل الامم • وولنا لمثل الحرية والعدالة والتقدم ثابت لا يهتز • ان الاتحاد السوفياتي مصمم على متابعة عمله من اجل الانفراج وزيادة التعاون ، وهو يعارض بشدة سباق الاسلحة والتعقيدات والمنازعات التي تولدها السياسات الامبريالية " •

ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن في امكان العالم ان يصل الى أمن حقيقي لا عن طريق استمرار تطهير زبائل للحرب أشد اخافة وبالتالي أشد كلفة ، وانما عن طريق تقييد سرعة ونطاق

سباق الأسلحة الى أن يوقف هذا السباق تماما • وانطلاقا من الاعتقاد بأنه ليس ثمة مشاكل دولية لا يمكن حلها من خلال المفاوضات مع ايلاء اعتبار معقول للمصالح المشتركة ، فقد قدم بلدنا مقترحات محددة وعملية في مجال نزع السلاح • وخلال الفترة التي انقضت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، قدم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ما يربو على ١٠٠ مقترح من ذلك النوع تتناول موضوعات تتراوح ما بين القيام بتنفيذ تدابير فردية ، وخاصة فيما يتعلق بحظر الاسلحة الذرية وفي مرحلة لاحقة الاسلحة النووية الحرارية ، ونزع السلاح العام والكامل •

وفي الدورة الخامسة والثلاثين من الجمعية العامة للامم المتحدة اقترح الوفد السوفياتي ، كما هو معلوم ، برنامجا عاما لتدابير سريعة تستهدف تقليل خطر الحرب • وتعزيزا لفعالية العمل في قطاعات محددة من النضال من أجل سلام وأمن الشعوب ، قدم الاتحاد السوفياتي للجمعية العامة مذكرة بعنوان " من أجل السلام ونزع السلاح ، من أجل ضمانات أمن دولية " • وتستند أهم القرارات المتصلة بنزع السلاح ، التي يربو عددها على ٤٠ قرارا ، التي اعتمدها الدورة الخامسة والثلاثون للجمعية العامة للامم المتحدة الى مقترحات تقدم بها الاتحاد السوفياتي وسائر البلدان الاشتراكية انطلاقا من اهتمامها بانعاش المناخ السياسي في العالم وتعميق جذور الانفراج • وتثبت النتائج التي أسفرت عنها أعمال الدورة في الجمعية العامة في هذا المجال أن أغلبية كبيرة من الدول تحبذ جدا وضع عملية نزع السلاح على مسار عملي وعدم التقاعس عن اتخاذ خطوات واقعية ، وان لم تكن بالضرورة راسخة الاساس ، صوب تجنب المواجهة العسكرية • وينمو اعتقاد عبر العالم بأن الثمانينات ينبغي أن تصبح عقد التحولات العميقة للحد من سباق الأسلحة ، والاسلحة النووية في المحل الأول •

وينبغي أن يتم ذلك دون تأخير لأن سباق الاسلحة في بعض المجالات ، حسبما أوضحتها المذكرة التي قدمها الاتحاد السوفياتي الى الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة ، " يقترب من نقطة ربما يتعذر بعدها كبح السباق على نحو فعال من خلال اتفاقات تؤسس على مبدأ التحقيق المتبادل " • ويتعلق هذا ، اولا وقبل كل شيء ، بتطوير الاسلحة الاستراتيجية • ومن المعترف به ان نجاح عملية سولت هو صلب الأمن الدولي بأكمله • وليس من قبيل الصدفة في الواقع ان يتضمن واحد من القرارات التي اعتمدها الدورة الخامسة والثلاثون للجمعية العامة للامم المتحدة رجاء ملحا بعدم تأخير بدء نفاذ معاهدة سولت ٢ وتقع كاملا مسؤولية عدم نفاذ هذه المعاهدة على كاهل الولايات المتحدة • وتتعلق أحكام معاهدة سولت ٢ بجوانب حيوية من أمن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية وكما أشير الى ذلك عدة مرات على أعلى المستويات ، فان أي نهج يحاول وضع جانب واحد من الجانبين في مركز متميز بالمقارنة بالجانب الآخر هو امر لا يقبله بلدنا على وجه الاطلاق • وفي برقية التهنئة التي وجهها ل • أ • بريجنيف الى رئيس الولايات المتحدة الجديد ر • ريغان • ذكر ان الاتحاد السوفياتي يحبذ حدوث تنمية ايجابية للعلاقات بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ، وتعاون بين البلدين على نحو بناء في ايجاد حل لقضايا الساعة الدولية ، وهذا المجتهد بالاضافة الى مجتهدات كل الدول الاخرى سيفيد تماما الاهداف الرامية الى تحسين الوضع الدولي وتقوية السلام •

ان رغبة الاتحاد السوفياتي القوية في حل العقد المتشابكة في حالات التنزع الموجودة في انحاء مختلفة من العالم ، انما تدعّمها مبادرات ملموسة • وبصفة خاصة ، فان المجتمع الدولي

تلقى بانتباه واهتمام عميقين المقترحات الهامة الجديدة الرامية الى ايجاد سبل لضمان السلام والأمن في منطقة الخليج الفارسي ، التي قدمها ل . أ . بريجينيف خلال زيارته الحديثة للهند . وهذه المقترحات التي تنص على عقد اتفاق يتصل بالموضوع فيما بين بلدان المنطقة ، والاتحاد السوفياتي ، والولايات المتحدة الامريكية وسائر القوى الغربية ، والصين ، واليابان ، وكل الدول التي ستظهر اهتماما بالمسألة انما توفر امكانية حقيقية لبلوغ السلام الدائم في واحدة من اكثر المناطق عرضة للانفجار .

وغني عن الذكر انه لا يمكن لوضع الامور الدولية الحالي الا ان يثير اهتمام كل الساهرين على مصالح الشعوب في السلام والامن . ان أنشطة القوات التي تنزع الى العسكرية والعقد وان والقوة تهدد بالاطاحة باى شيء ايجابي تم التوصل اليه لتنمية التفاهم المشترك والثقة والتعاون السلمي فيما بين الشعوب والدول خلال العقد الماضي . ان عجلة انطلاق سباق الاسلحة المهلكة المستمر لا تزال تتعرج في منحنيات أخطر فأخطر . وليس للبشرية مهمة أسمى ولا أنبل من العمل على ايقاف تلك العملية ، وتجنب حدوث كارثة عالمية ، وصيانة الانفراج ، واستكمال السير على الطريق المؤدى الى تقوية السلام والامن الدوليين ، وهو طريق نزع السلاح .

ولا يقل عن ذلك أهمية في رأينا الدور الذي تلعبه لجنة نزع السلاح التي لا تزال في ظل الظروف الراهنة التي توقفت فيها عن العمل آليات عدد من المفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف المتصلة بنزع السلاح ، هيئة تتمتع بمقومات الحياة وتمثل الاطراف وتعمل بكفاءة في هذا المجال . وخلال كامل فترة وجود لجنة نزع السلاح ، كرر الاتحاد السوفياتي بصفته احد من بادروا بإنشاء هذا الجهاز التفاوضي المتعدد الاطراف ، تقديم مقترحات متنوعة للجنة تعالج مشاكل عامة ومفردة على حد سواء ، لكي تنظر فيها . وقد ترجم كثير من هذه المقترحات الى اتفاقات متعددة الاطراف محددة توقف سباق الاسلحة في بعض المجالات .

وفي هذه السنة أيضا ، يعترم الوفد السوفياتي بالاشتراك مع وفود سائر البلدان ان يعمل بنشاط من أجل ضمان النظر ايجابيا في القضايا الواردة في جدول اعمال الدورة الراهنة بغية احراز أقصى قدر ممكن من التقدم . ان أمام لجنة نزع السلاح جدول أعمال حاشدا ينطوي على قضايا هامة مثل الحظر الكامل والعام لاختبارات الاسلحة النووية ، وحظر الاسلحة الكيميائية ، وحظر الاسلحة الاشعاعية والانواع الجديدة والمنظومات الجديدة من اسلحة الدمار الشامل ، وايقاف سباق الاسلحة النووية ونزع السلاح النووي ، ووضع برنامج شامل لنزع السلاح ، وتقوية ضمانات الامن بالنسبة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وغير ذلك من المشاكل . وتوجد هذه المشاكل في مراحل متنوعة من النقاش : فبعضها يستند الى أساس بلغ من الرسوخ درجة تتيح التوصل الى اتفاق ولا تزال اللجنة بالنسبة للبعض الآخر تتلمس نهج معالجتها ، ولم تبدأ بعد فعلا المفاوضات العملية . ونحن ندرك حقيقة ان هذه القضايا جميعا خطيرة جدا ، وتؤثر على جوانب كثيرة ، سياسية وعسكرية وتقنية ، ولذا ، فان الامر يتطلب ايلاءها نظرة شاملة وعميقة .

ويقول أ . أ . غروميكو وزير الشؤون الخارجية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في مقاله المنشور حديثا في مجلة " الشيوعي " : " اذا وجدت امكانية يمكنها عندما تتحول الى حقيقة حية ، فتح الآفاق للتوصل الى حل لاية قضية في هذا المجال ، فما عليه الا أن ينادى ؛

" يا يوريك " وعندئذ سيبادر الاتحاد السوفياتي بتأييد هذه الفكرة او المقترح بغض النظر عن  
يقدمهما • والاتحاد السوفياتي لا يدعي احتكار مجال الاخذ بهذه المبادرات ، فبوسع كل دولة  
أن تتقدم بهذه المبادرات • أما الشيء الوحيد الضروري فهو توفر حسن النوايا " •

بيد أنه على الرغم من العقبات الهائلة ( التي تصطنع احيانا ) ، فان الوفد السوفياتي ،  
الذي لا يزال ينظر الى الامور بواقعية ، يعتقد انه اذا توفر حسن النية والرغبة المناسبة لدى  
البلدان المشتركة في اللجنة ، فمن الممكن احراز تقدم ملموس في عملنا المشترك وتتويج مناقشة  
القضايا المختلفة باتفاقات محددة • والشيء الرئيسي في نظرنا هو التركيز منذ الوهلة الاولى على  
جوهر المسألة ، وليس تبديد جهود أعضاء اللجنة في قضايا فرعية او حتى في بعض القضايا  
المخططة التي لا علاقة لها بجدول أعمالنا •

ان الوفد السوفياتي ينطلق من حقيقه انه في العام الماضي ، عندما حضرت كل القوى  
النووية اجتماعات اللجنة وعندما عملت اللجنة في اطار موسع ، تم اجمالا ، ارساء اساس جيد من  
أجل التوصل الى نتائج عملية خلال الدورة الراهنة للجنة نزع السلاح • ويجب ان يكون لقرارات  
الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة التي تهم على نحو مباشر هيئتنا الدولية  
المتعددة الاطراف والموجزة اليها ، دور رئيسي في الموضوع • وقد ضرب مؤتمر الامم المتحدة  
لحظر وتقييد استعمال اسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر او عشوائية الاثر مثالا  
ايجابيا على ذلك في الخريف الماضي • وكما هو معلوم تمخض هذا المؤتمر عن اتفاقية عامة والبروتوكولات  
المرتبطة بها فيما يتعلق بانواع الاسلحة التقليدية " المفرطة القسوة " •

ونود أيضا ان نشير الى ان ملفات اللجنة تتضمن عددا لا بأس به من المقترحات المحددة  
التي قدمها الاتحاد السوفياتي في اوقات مختلفة ، وهي لا تزال بطبيعة الأمر ، صحيحة ومناسبة  
للحال • وغني عن الذكر ان الوفد السوفياتي لا يزال ، كما كان دائما ، مستعدا لايلاء الاعتبار  
الواجب لكل المبادرات والمقترحات الاخرى التي تستهدف دراسة وحل المشاكل التي تواجهنا  
على نحو بناء •

وربما يتم الادلاء ببيان أكثر تفصيلا عن موقفنا بشأن البنود المفردة في جدول الاعمال ، نود  
اليوم ان نبدي بعض الملحوظات العامة بهذا الصدد • وأخذا في الاعتبار ان سباق الاسلحة  
النووية يشكل أخطر تهديد للسلام ، فقد قدم الاتحاد السوفياتي بالاشتراك مع سائر البلدان  
الاشتراكية في شباط / فبراير ١٩٧٩ مقترحات تتعلق باجراء مفاوضات حول انتهاء انتاج جميع انواع  
الاسلحة النووية والتدرج في تقليص المخزون منها الى حين استكمال تدميرها (CD/4) • بيد أنه  
نظرا للموقف المعوق الذي اتخذته بعض الدول (بصدد) تلك القضية فان المفاوضات لم تبدأ بعد •  
وينبغي ان يشار في هذا الصدد الى ان كلامنا من قرار الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة  
للأمم المتحدة المعنون " الاسلحة النووية من كل جوانبها " وقرار الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية  
العامة للامم المتحدة الذي يوصي بوجه خاص بانشاء فريق عامل مخصص لدراسة هذه المشكلة ، يدعو  
الى اجراء مفاوضات حول هذا الموضوع • ويعبر الوفد السوفياتي عن أمله في هذه الدورة وفي بدء  
المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي ، مع مراعاة مختلف الآراء التي أعرب عنها بشأن هذه القضية  
والواردة في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة  
لنزع السلاح •

ونحن نقول بوجود امكانيات محددة تتيح التقدم بشأن قضية تعزيز ضمانات الامن للدول غير النووية • ويقف الوفد السوفياتي ، موقفه فيما مضى ، فيدعو الى عقد اتفاقية متعددة الاطراف في هذا المجال ، وهو يقبل في نفس الوقت كتدبير مؤقت ، امكانية الوصول الى اتفاق مناسب في شكل قرار لمجلس الامن • وينعكس هذا النهج ، كما هو معلوم ، في قرار الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة • ونحن مستعدون بالطبع للدخول في تعاون نشط مع سائر الدول للبحث عن صيغة للضمانات يقبلها الجميع •

وفي هذا الصدد ، من المناسب ان يشار الى ان الاتحاد السوفياتي قد ذكر أكثر من مرة أنه لن يستخدم مطلقا الاسلحة النووية ضد الدول التي تتخلى عن انتاج واحتياز هذه الاسلحة ولا تملكها في أراضيها •

ان مسألة الحظر الشامل والعام لاختبارات الاسلحة النووية هي مسألة تتسم بالحدة الشديدة في نطاق قضية نزع السلاح النووي • ولقد كان الاتحاد السوفياتي يحذ دائما قيام لجنة نزع السلاح بالاضطلاع بدور نشط في الوفاء بهذه المهمة ذات الاهمية المعاصرة • ومع أخذ القرار المعروف جيدا الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والثلاثين في الاعتبار ، فانه من المستصوب ، في رأينا ، ان ينشأ فريق عامل مناسب تتمخض عن أنشطة منتجة ، شريطة ان تشترك في اعماله كل القوى النووية • ونحن نعتقد انه ينبغي لهذا الفريق ان يتم بدراسة قضية الاختبارات النووية في كل جوانبها من أجل الوصول بأقصى سرعة ممكنة الى عقد معاهدة بشأن الحظر الكامل والعام لاختبارات الاسلحة النووية ، تصبح كل القوى النووية أطرافا فيها • وفي نفس الوقت فان بلدنا يعلق اهمية كبيرة على المفاوضات الثلاثية حول تلك المشكلة ويبدى استعدادا لتقديم مساهمة شاملة من أجل استكمالها بنجاح • ونحن نرى انه لا ينبغي للدراسة التي تجرى حول هذه القضية في لجنة نزع السلاح ان تعقد عملية المفاوضات الثلاثية •

وقد اعتمدت الدورة الخامسة والثلاثون للجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا تطلب فيه من لجنة نزع السلاح ان تشرع دون تأخير في مشاورات بغية التوصل الى وضع اتفاق دولي بشأن عدم ادخال الاسلحة النووية في اراضي الدول التي لا يوجد فيها مثل هذه الاسلحة في الوقت الحاضر • وتزداد هذه القضية الحاحا الآن لوجود تهديد حقيقي بانتشار الاسلحة النووية في جميع ارجاء العالم • ومعقدور لجنتنا ان تضطلع بدور هام في صياغة تدابير من اجل منع انتشار الاسلحة النووية في أي شكل من الاشكال • وقد اقترحنا ان تدرج هذه القضية في جدول اعمال الدورة الراهنة للجنة •

ويعتزم الوفد السوفياتي ان يحذ بشدة حظر انواع جديدة من اسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الاسلحة على نطاق واسع • والنهج المبدئي الذي يتبناه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بصدور تلك المشكلة نهج ثابت ودائم ، فنحن نحذ عقد اتفاق شامل ، ولكننا في ذات الوقت مستعدون للاتفاق على حظر انواع ومنظومات جديدة بعينها من اسلحة الدمار الشامل • ومع مراعاة الآراء التي أعربت عنها بلدان متنوعة ، قد يكون من المفيد انشاء فريقا مخصصا من الخبراء داخل اللجنة يتمتع باختصاصات مناسبة •

وخلال النظر في المسألة المتعلقة بنوع من الانواع الجديدة لأسلحة الدمار الشامل ، ونعني بها الاسلحة الاشعاعية ، نرى من الضروري التركيز على استكمال وضع معاهدة حظر الاسلحة

الإشعاعية والاعداد لتوقيعها ، وهي معاهدة يدعو الى عقدها احد القرارات التي اعتمدها الدورة الخامسة والثلاثون للجمعية العامة للأمم المتحدة • ويوجد اساس متين لحل تلك المشكلة تقدمه العناصر الرئيسية لمعاهدة حظر تطوير وانتاج وتخزين واستخدام الاسلحة الإشعاعية وكذلك الملحوظات والمقترحات التي قدمتها الوفود المختلفة في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ • ونحن نلح في عدم ارجاء عقد معاهدة الاسلحة الإشعاعية الى أجل غير مسمى •

ويود وفد الاتحاد السوفياتي أن يستري الانتباه الى المحاولات التي تبذل من أجل بعث الخطط الرامية الى انتاج وانتشار الاسلحة النيوترونية في أراضي بلدان اوروبا الغربية • ولا يمكن لهذه المحاولات الا ان تسبب قلقا واهتماما كبيرين في المجتمع الدولي • وفي هذا الصدد ، نود ان نشير الى ان الاتحاد السوفياتي قام في آذار/مارس ١٩٧٨ بالاشتراك مع سائر البلدان الاشتراكية باقتراح مشروع اتفاقية دولية بشأن حظر انتاج وتخزين وانتشار واستخدام الاسلحة النيوترونية النووية التي تهدد بالظهور من جديد بشكل متزايد في ترسانات الدول •

ولا يزال الاتحاد السوفياتي على موقفه من حظر الاسلحة النيوترونية على أساس معاهدة على نطاق دولي •

ان أمام اللجنة عمل كبير فيما يتصل بحظر الاسلحة الكيميائية وقد أحرز الفريق العامل بعض التقدم في العام الماضي ، ولكن كما يتضح من تقريره ، لم يتم درس كل القضايا كما يجب نظرا لضيق الوقت • ومن المناسب ان يستمر ذلك الفريق العامل في أنشطته وان يركز جهوده بالذات على القضايا التي تكشفت فعلا عن وجود توافق عام في الآراء • ونحن نعتقد انه خلال النظر في القضايا المتصلة بالاسلحة الكيميائية سيراعي الرجاء الذي تقدمت به الجمعية العامة للأمم المتحدة لاعطاء اولوية عالية لاستكمال اعداد نص لاتفاقية دولية بشأن حظر استحداث وانتاج وتخزين جميع الاسلحة الكيميائية وبشأن تدبير هذه الاسلحة •

ونود أيضا ان نشير الى مسألة القيام بوضع برنامج شامل لنزع السلاح الذي أدرج في جدول أعمال اللجنة • وفي حين يعلق الوفد السوفياتي أهمية كبيرة على وضع ذلك البرنامج ، فانه يعتقد طبقا للممارسات التي أثبتت قيمتها انه من المستصوب دراسة تلك القضية في اطار فريق عامل • هذه هي الآراء التي يرغب وفدنا في التعبير عنها بشأن عدد من بنود جدول الاعمال وبشأن مسائل تنظيم عملنا ، خلال المناقشة العامة •

وتحتل لجنة نزع السلاح التي استأنفت أعمالها ، مكانا خاصا بين الزبائن الكثيرة التي تتفاوض بشأن نزع السلاح ، وهي تضم كل القوى النووية والدول التي تملك أكبر قدرات عسكرية • ويغطي جدول أعمالها اوسع نطاق من مشكلات نزع السلاح • وليس من شك في أن المجتمع الدولي سيقوم تماما مثلما حدث في السنوات الاخيرة بمتابعة اعمالها بعناية كبيرة وبآمال كثيرة • ان مهمتنا المشتركة هي ألا نحبط آمال شعوب العالم التي تتوقع حدوث تقدم حقيقي في مجال نزع السلاح •

أما فيما يتعلق بالوفد السوفياتي ، فزودنا مستعد للدخول في مفاوضات عملية وتعاون بناء مع كل الوفود من اجل الوفاء بالمهمات العظيمة والمسؤولية والنبيلة التي تواجه لجنة نزع السلاح •

الرئيس : أشكر الممثل الموقر للاتحاد السوفياتي على بيانه ، وأعبر له أيضا

عن امتناني للكلمات الرقيقة التي وجهتها للرئيس •



السيد فرونيك (يوغوسلافيا) : السيد الرئيس ، اسمحو لي بأن أوجه اليكم  
أصدق تهاني بمناسبة استلامكم واجبات رئيس لجنة نزع السلاح • انكم تمثلون بلدا ، تحتفظ معه  
يوغوسلافيا تقليديا بعلاقات طيبة وودية ، كما انه معروف بمبادرته في الحقل الذي ناقشه هنا •  
ان دور الرئيس في العمل المكثف القادم للجنة هو عمل ملحوظ وهام • ونحن واثقون انكم بخبرتكم  
ومهارتكم الدبلوماسية المعروفة جيدا فانكم ستساهمون في انجاز النتائج المناسبة •  
انني أود ان أعبر ايضا عن عرفاني لممثل اثيوبيا الصديقة للعمل الناجح الذي قام به  
كرئيس للجنة •

كما أنتهز هذه الفرصة للترحيب بزملائنا الجدد ، مثلي مصر ، وزائير ، والباكستان ،  
ورومانيا ، وأتمنى لهم النجاح الكبير في عملهم •

لم يعد أحد اليوم ينكر ان نزع السلاح هو احدى اكثر المشاكل أهمية في المجتمع الدولي •  
ولقد جرى التأكيد على ذلك مرات عديدة • كما انه من الامور البينة في نتائج الدورة الاستثنائية  
للجمعية العامة للامم المتحدة المكرسة لنزع السلاح • ان تراكم الاسلحة وتبديد الموارد الهائلة من  
أجل ان تقوم الانسانية بتدمير نفسها عدة مرات في اليوم هو بحد ذاته عمل سخيف وغير مفهوم •  
ويبدو كذلك بدرجة أكبر عندما نذكر ان ملايين الناس من بلدان نامية متعددة تعيش وسط الجوع  
والفقر • ان النطاق الذي يحدث فيه سباق التسلح يتعارض مع أعقق المعتقدات والآمال الانسانية ،  
الأساسية ، مستهينا بكل ما هو انساني وحيوي لدى الانسان • ولا يمكن لأية ذريعة ذات طبيعة  
أمنية أو أيديولوجية ان تكون مبررا لذلك • وهذا يتبين لماذا كان واضحا ان بدء عملية نزع حقيقي  
للسلاح تستلزم اتخاذ أكثر التدابير سرعة لا يقاوم سباق التسلح • وخاصة سباق الاسلحة النووية •

ومع ذلك ، نرى انه رغم كل هذه الحقائق لم تتوصل البشرية المعاصرة حتى الآن الى  
ان تكون قادرة على وضع نهاية لسباق التسلح وبدء عملية حقيقية لنزع السلاح • بل على العكس ،  
فنحن نشهد تسارعا لهذا السباق • وتطورا للأسلحة والمنظومات القائمة ، واستخدام الانجازات  
العلمية لانتاج اسلحة جديدة للتدمير الشامل اشد فتكا • ان الميزانيات العسكرية لجميع البلدان  
تقريبا ، وخاصة للقوى النووية ، هي في ازدياد دائم في حين ان البعض يجرؤ على التأكيد بأن  
هناك نقصا في الموارد اللازمة للتنمية وخاصة لتلبية احتياجات البلدان النامية •

ومنذ عام ١٩٧٦ ، قال الرئيس تيتو عندما اقترح عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للامم  
المتحدة عن نزع السلاح وذلك في المؤتمر الخامس للبلدان غير المنحازة : " ان استمرار سباق  
الاسلحة ، الذي بلغ بالفعل أبعادا هائلة ، اصبح يمثل بشكل متزايد أحد المصادر الرئيسية  
لعدم الاستقرار والتوتر والتهديد للسلام والأمن في العالم " •

ولسوء الحظ ، فان المواقف بات أسوأ مما كان عليه في ذلك الوقت •

هناك البعض ممن يريدون تبرير هذا السباق بالتأكيد على أن الثقة غير متوفرة بين الدول  
ولكن ، كيف يمكن للثقة ان تتوفر في موقف يسلم فيه كل طرف نفسه ؟ فضلا عن ذلك • وهناك  
الزعم بأنه لا بد من اقامة علاقات دولية مستقرة وتوازن عسكري أولا ، وعندئذ فقط يمكن لنزع السلاح  
ان يتم • ولنا ان نطرح السؤال عما اذا كان العكس هو الأصح — اي ان البدء بعملية اصيلة  
لنزع السلاح تخلق الظروف لتحسين العلاقات الدولية واقامة توازن أكثر ثباتا للقوى في العالم •

ومن ناحية أخرى ، يؤكد البعض أن نزع السلاح لا يصبح ممكناً إلا عند التوصل إلى تعادل في التسليح وما شابه ذلك . إن كل مثل هذه التأكيدات أو ما شابهها تؤدي إلى التفاقم المستمر في العلاقات الدولية وإلى حالة من القلق في مناطق كثيرة من النشاط الاجتماعي ، والركود في التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم . وخاصة في البلدان النامية ، وإلى استمرار سياسات القوة والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ، وإلى ممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على البلدان الأصغر والأقل تقدماً ، وإلى الافتقار إلى حلول للالتزامات القائمة وخلق مواقع جديدة للالتزامات . . . الخ يضاف إلى هذا ، أن بعض البلدان لا تحترم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وخاصة تلك المتعلقة بالدورة الاستثنائية العاشرة التي صادقت عليها رسمياً . كما أنها لا تحترم آراء وأمال قطاع عريض من البشر . وإذا استمر ذلك ، فسوف نرى أنفسنا يوماً بعد يوم كمن يدور في حلقة مفرغة ويقترّب من الكارثة العامة ، بسبب تكديس الأسلحة .

إن تعزيز سلام العالم والأمن الدولي وتطوير التعاون الدولي القائم على التعايش السلمي مع أخذ استقلال البلدان وتعزيز التنمية الاقتصادية لكل الشعوب بعين الاعتبار ، هو البديل الوحيد لنا جميعاً . وهذه هي الطريقة الوحيدة التي سوف تعطي مكاناً مناسباً ودوراً مناسباً لنزع سلاح حقيقي وتنفيذه عملياً ودون تأخير ، وهو ما تقتنع به يوغوسلافيا اقتناعاً عميقاً . ولذلك فنحن قلقون جداً أزاء السياسة التي تتبعها هذه الدوائر التي تحاول تبرير سباق الأسلحة مدعية أنه في مصلحة السلام والأمن . إن المدافعين عن مثل هذه المواقف يجب أن يحذروا بما لا مزيد عليه من الوضوح بجمع النتائج السلبية التي تنجم عن مثل هذا السلوك وبالمسؤولية التاريخية التي يتحملونها تجاه الجنس البشري كله . وهذا هو السبب في أن مشكلة نزع السلاح بكاملها يجب تناولها بطريقة أكثر حسماً ، وثقة ، وتفاؤلاً وإرادة سياسية حقيقية لبدء هذه العملية دون مزيد من التأخير . إننا جميعاً هنا ، ممن فرض عليهم تتابع الأحداث أخذ هذه المهمة على عاتقهم ، وكذلك الحكومات التي تمثلها ، يجب أن نضطلع بهذا العمل ونحن على وعي بالمسؤولية التاريخية التي نواجهها .

السيد الرئيس ، لقد علقت البلدان غير المنحازة وبينها يوغوسلافيا ، منذ البداية الأولى ، أكبر الأهمية على تطوير عملية نزع السلاح . وهي تعمل جاهدة على أن تجعل هذه العملية شاملة وتمكن جميع البلدان من أن تشترك فيها اشتراكاً أكثر ما يكون فعالية ، بغض النظر عن حجمها أو قوتها العسكرية . وإن حركة عدم الانحياز منطلقاً من مبادئها الأصلية ، تعتبر أن العلاقات الدولية لا يمكن أن تتجزأ وأن السلام والأمن لا يمكن تحقيقهما وتطويرهما لمدى أبعد إلا من خلال عملية شاملة لتهدئة التوترات وجعل العلاقات الدولية أكثر ديمقراطية بشكل عام . ولن يصبح ممكناً إلا على هذه الأسس ، حل المشكلتين الرئيسيتين في عصرنا حلاً ناجحاً : وهما السلام والأمن من خلال نزع السلاح والتنمية الاقتصادية العادية لجميع البلدان من خلال إنشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وإن البلدان غير المنحازة مستعدة ، في هذه الجهود ، لأن تقوم بنصيبها من المسؤولية ، التي هي من نواحٍ أخرى بادية في عمل الأمم المتحدة ككل وفي عمل هذه اللجنة أيضاً . إلا أن المسؤولية الأساسية تظل ملقاة على أنصار سباق التسليح ، وقبل كل شيء على القوى النووية الأعظم . فهي المسؤولة أساساً عن التوتر في العالم ، وعن استخدام سياسات القوة ، وعن توسيع مجالات الاهتمام بالتحالفات العسكرية وتراكم الأسلحة وخاصة الأسلحة النووية .

إن التقدم في العلاقات الدولية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقدم في نزع السلاح . ومن ناحية أخرى ، فإن وضعه موضع التطبيق يمكن بحد ذاته أن يؤدي إلى إزالة جو الخوف والريبة وفتح

الطريق الى تعايش وتعاون عامين على أساس منصف ، وذلك في جميع مجالات النشاط الانساني . وهذا هو السبب في ان نزع السلاح بصفة حتمية آنية ، لا بديل له ، بل يجب فهمه كطريقة وحيدة لا بد لذا ان تضم جميع العناصر الضرورية المؤدية الى اقرار وتنفيذ تدابير محددة لنزع السلاح بأسرع ما يمكن . ان الطرق الكفيلة بانجاز ذلك متنوعة ، ولكن يجب ان يكون لها كلها هدف واحد — هو بلوغ اتفاقات مناسبة .

ان كلا من المفاوضات المتعددة الاطراف والثنائية التي جرت حتى الآن أظهرت نتائج مؤكدة ، ولكنها شديدة التواضع . وهذا ليس بالامر الكافي كما أنه يتقدم ببطء . ان الاسراع في المفاوضات الحالية في اقرب فرصة وفتح حقول جديدة للمفاوضات هي من الامور التي لا غنى عنها . وجميع البلدان آثرت ذلك في الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح . وفي تلك الدورة ، وضعنا المبادئ التي أقرت بالاجماع والتي يجب ان يستفاد منها كمعالم دائمة في عملية التوصل الى الهدف النهائي — وهو نزع عام وكامل للسلاح تحت رقابة دولية فعالة كما اننا انشأنا عندئذ آليات للنظر في نزع السلاح على أساس ديمقراطي ، وهو ما يتيح فرصة للعمل الواسع ، باشتراك كافة أعضاء الامم المتحدة .

ان جزءا من هذه الآلية يتمثل بالتأكيد ، في لجنتنا أيضا . وكلنا هنا واعون لدورها وأهميتها . ان لجنتنا ، بصفتها هيئة التفاوض الوحيدة المتعددة الاطراف في حقل نزع السلاح تملك تفويضا ومسؤولية محددين بشكل واضح تمام الوضوح لانجاز المهمة المعهودة بهذا اليها وذلك بموجب الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية عن نزع السلاح . وبخية مزيد من التأكيد على لجنة نزع السلاح ، فاننا نعلق أهمية كبيرة على خاصيتين أساسيتين : (١) ان عملها يتم على أساس متسق وعادلة ، والاعتراف الديمقراطي بحقوق كافة الدول الاعضاء في لجنة نزع السلاح الكبيرة مندا والصغيرة ، التابعة لتكتلات ، او غير المنحازة او المحايدة ، وذلك لتصبح مشتركة اشتراكا كاملا في عمل اللجنة ، وتتم بجميع المسائل ذات الصلة ، و (٢) ان المفاوضات المتعلقة بمسائل محددة ، تجرى بصورة مباشرة وبفاعلية ، وذلك بخية التوصل بأسرع ما يمكن ، الى اتفاقات دولية عن انشاء أدوات لحظر مختلف انواع الأسلحة .

وهذه هي السنة الثالثة من سني عمل اللجنة . وعلينا ان نحلل النتائج التي توصلنا اليها حتى الآن وأن نسأل انفسنا : اولا ، ما اذا كنا قد قمنا بما كان يتوقعه منا المجتمع الدولي ونرضنا بالمسؤوليات التي ألقيت علينا في الدورة الاستثنائية العاشرة ، وثانيا ، ما هي التزاماتنا المباشرة تجاه الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة عن نزع السلاح المقرر عقدها في ١٩٨٢ .

أما عن جواب السؤال الأول ، فان وفدى يود ان يركز على ما يلي : خلال الفترة العاضية نفذت اللجنة عملا فعالا ومكثفا تحسد عليه تم فيه انشاء أساس متين للعمل . غير اننا لم ننجز مع ذلك أية نتيجة مادية محددة بمفردها . وهو الأمر الذي لا يتناسب مع المسؤوليات التي تضطلع بها اللجنة . لقد كانت بعض المفاوضات المعنية من البطء بحيث يجب ان نسأل انفسنا عن السبب في ذلك وما يجب على اللجنة اتخاذه من اجل التعجيل بالعملية التفاوضية . ولا يمكن ان يعتبر تقدما في أعمال اللجنة مجرد اننا توصلنا الى اتفاق حول النظام الداخلي ، وبرنامج العمل ، وجدول الأعمال أو انشاء أربعة أفرقة عاملة . ان مقياس نتائج أعمال اللجنة لا يمكن ان يكون الا التوصل الى اتفاقات محددة وملموسة حول المسائل الجوهرية الموضوعة قيد الدرس ، ولم يتحقق ذلك بعد .

ولانجاز مثل هذه النتائج يجب ان نظهر الارادة السياسية والاستعداد للتوصل الى اتفاقات دولية على أساس من الدراسة الديمقراطية ، دون محاولة فرض حلول تكون غايتها حل المشكلة ضمن دوائر ضيقة تتفق مع مصالح مجموعة او مصالح أولئك الذين يسيطرون على احتكار السلاح والسلاح النووي على وجه الخصوص . يجب علينا في هذه العملية ان نهتم بالحفاظ على موثوقية عمل اللجنة . لأنه ما من شك في أن الاحداث العالمية تؤثر على عمل لجنة نزع السلاح . الا اننا لا يمكن ان نسمح لهذه الاحداث ان تكون عائقا او عذرا لعرقلة اعمال اللجنة . بل على العكس فان الحل الناجح لمشاكل نزع السلاح الموجودة على جدول اعمال اللجنة سيصبح حتى أكثر اهمية في بعض مواقف الازمة التي تشكل تهديدا للسلام والامن الدولي وسيكون له ايضا وقع ايجابي على حل المشاكل المتعلقة بالموضوعات الدولية الاخرى .

ان الطريق الذي اختارته لجنتنا في العام الماضي يمثل اتجاها جيدا لتحقيق الاهداف الموضوعية . وهذا هو السبب في ان وفدي يسعى الى الاسراع باستئناف واستمرار عمل الأفرقة العاملة التي عملت في العام الماضي . وان مسألة تجديد التفويض القديم أو وضع تفويض جديد يجب أن لا يمنع عمل الأفرقة العاملة هذه . وحسب الحاجة ، فان هذه المسألة يمكن النظر اليها بطريقة متوازنة خلال عمل اللجنة . الا ان ما يجب تنفيذه فورا هو أكبر تكثيف مستطاع للعمل التفاوضي للفرقة العاملة الاربعة والمباشرة فورا بانشاء فريقين اضافيين للحظر الشامل للتجارب ، ونزع السلاح النووي وقد ذكرت المجموعة ٢١ بوضوح ، في بيانها الختامي الذي ألقى في ختام دورة السنة الماضية من دورات اللجنة ، ان على اللجنة المضي قدما بالطريقة المشار اليها هذه السنة . وان موقف البلدان غير المنحازة والمحايدة هو موقف واضح . وان اقتراح انشاء فريقين عاملين جديدين كان ، في الحقيقة بناء على طلب الغالبية الكبرى من اعضاء الامم المتحدة وقد جرى التعبير عنه في قرارات متعددة أصدرتها الجمعية العامة فيما يتعلق بالحاجة الى وقف سباق الاسلحة النووية وايقاف جميع التجارب النووية في جميع البيئات . وهذا هو الطريق الوحيد الذي يمكننا به تكثيف عمل اللجنة من خلال مفاوضات حقيقية ، والقيام بجميع المسؤوليات الماثلة امامنا حتى الدورة الاستثنائية التالية . وذلك سوف نبرهن على أهلية اللجنة للثقة التي وضعت بها والظاهرة بالقرار المتعلق بانشائها وسنكون قد قمنا ولو جزئيا بما هو متوقع منا .

انني أود أن أعبر عن رضا وفدي عن حقيقة ان لجنة نزع السلاح قد نجحت بالفعل في التوصل الى توافق الآراء حول جدول الاعمال وبرنامج العمل لهذه الدورة .

ان النظام الداخلي الذي اعتمده في الدورة الاولى لعام ١٩٧٩ هو دون شك ، ملائم ولا حاجة الى النظر فيه مرة اخرى . وهو ينظم أيضا بوضوح مسألة عمل لجنتنا ، وكذلك مسألة اشتراك غير الاعضاء فيها . ولا أجد من الضروري الاشارة الى فقرات خاصة تتعلق بذلك . الا انني أود ان أؤكد ان علينا أن لا نسمح للجنتنا ان تجد نفسها في الموقف الذي وجدت نفسها فيه في العام الماضي . ان تتأخر المفاوضات الموضوعية بسبب المناقشات حول الاجراءات ، وان تبحث الحلول على اسس غير مقبولة خارج اطار النظام الداخلي المعتمد .

ان الوفد اليوغسلافي ، مع أعضاء اللجنة الآخرين التابعين للبلدان غير المنحازة والمحايدة سوف يجاهد بتعميم هذه السنة أيضا من اجل طابع عمل للجنة أكثر ما يمكن ان يكون كثافة كما انه سوف يسعى الى الاشتراك في عملية التفاوض بطريقة أكثر ما تكون تعاونا . الا ان ما هو غير مقبول

لنا ، هو أى مزيد من التأجيل للعمل وتجنب التفاوض الموضوعي لسبب أو لآخر • ولن نرضى عن عدم انجاز اللجنة لاية نتائج واقعية هذه السنة ايضا • ومن جهتنا فسوف نقدم الدعم لجميع المشروعات التي تتوخى طريقة فعالة وبناءة لحل بعض المسائل • وعلى المشتركين في سباق التسليح ان يقدموا مساهمتهم لتمكين اللجنة من انجاز افضل النتائج • ولهذا الغرض تعتقد يوغوسلافيا اعتقادا جازما — ان ليس هناك سبيل آخر لصيانة السلام والاستقلال والتقدم — بأن عملنا سوف تسوده الحكمة والارادة لوضع حد لسباق التسليح • وسوف نعمل كل ما هو ضمن استطاعتنا — في لجنة نزع السلاح وفي مؤتمر مدريد للامن والتعاون في اوروبا وفي الامم المتحدة وفي اية مناسبة اخرى وفي اية منطقة اخرى يمكن ان تنشأ — لنشجع ونبدأ فورا عملية محددة وشاملة لنزع السلاح حتى لا يصبح ذلك متأخرا جدا في الغد •

الرئيس : أشكر سعادة السفير فرونيك على بيانه وأعبر له عن خالص امتناني للكلمات الرقيقة التي وجهتها للرئيس •

السفير أدينيبي (نيجيريا) : سيادة الرئيس ، ان وفدى يشعر بارتياح لا حد له ان يراكم ترأسون اجتماع لجنة نزع السلاح وذلك لاسباب متعددة • اولها ، كما تبين لجميع اعضاء اللجنة خلال السنتين الماضيتين ، انكم رجل دبلوماسي ذو موهبة عظيمة ومكانة ، وتتوفر فيكم من خصال الرجولة ما يجعلكم — مثلما اكتشفت في مناسبات عديدة ، ترعون للكلمة عذدا ، وتتفانون في العمل من اجل قضية نزع السلاح • ثانيا ، ان رئاستكم للجنة هي في نظري مكلمة ، للانفاق المؤسسي الذي تم التوصل اليه في الدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح عندما أفسح المجال لاشترك دولتين حائزتين للاسلحة النووية هما الصين وفرنسا اللتين لم تشتركا وقتئذ في هيئة التفاوض المتعددة الاطراف • وفي خلال الاسبوع الذي اغلتيتم فيه هذا المنصب اثبتتم قدرتكم القيادية الكبرى ووفدى يعدكم بالتعاون معكم مدة بقائكم في هذا المنصب •

واسمحوا لي أن أعبر لسلفكم ، السفير ترفي ، من اثيوبيا ، عن امتنان وفدى للخدمة القيمة التي قدمها الى اللجنة • واسمحوا لي ايضا ان ارحب بانضمام اصحاب السعادة سفراء مصر وباكستان ، ورومانيا ، وزائير ، الينا • وأنا أتطلع للعمل عن كثب معهم •

سيادة الرئيس ، حرصا على اتباع نهج جدى ومساهمة مني في هذا النهج الذي يبند وأن اللجنة مقرة العزم على توخيه بقيادةكم الحكيمة لى اضطلاعها بأعمالها في هذه الدورة ، فان بياني الافتتاحي سيكون جد قصير •

أقرت الجمعية العامة للامم المتحدة ، في دورتها ٣٥ ، اعلان عقد الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح • والغاية من وراء الاعلان لا تنحصر في اضافة وثيقة ثانية الى مجموعة الوثائق فسي محفوظات الامم المتحدة • وعلى الاقل لم يكن ذلك هو ما قصده وفدى عندما قمنا بالمبادرة • بل ينبغي النظر اليه كتعبير جديد عن القلق الجدى الذى يساور الجمعية العامة تجاه تزايد انعدام الامن في العالم الناتج عن التراكم المرتفع للأسلحة الموجودة وسرعة نفاذ الموارد في العالم لا لأجل استثمارها لفائدة أجيال الحاضر والمستقبل ، ولكن لغرض تمجيد آلات الحرب في بلدان قليلة • وتضمن الاعلان تطلع البشرية الى ان يكون العالم في نهاية الثمانينات أكثر أمنا من ذى قبل عن طريق الاتفاق بشأن تدابير فعالة لنزع السلاح وان يكون أكثر عدالة اقتصادية بفضل التقدم صوب النظام الاقتصادى الدولى الجديد •

ولعل أول حدث هام سيشهده العقد هو انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح عام ١٩٨٢ • بل ان الفقرة ٢٤ من اعلان عقد الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح تشترط ادراج تنفيذه في جدول اعمال الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح • وذكرت الجمعية العامة في الاعلان " ان انجاز تدابير نزع السلاح المحددة هذه ، التي تحدد في الوثيقة الختامية انجاز جديدة بالأولوية في التفاوض من جانب هيئة التفاوض المتعددة الاطراف ، من شأنه ان يهسي مناخا دوليا مواتيا جدا لعقد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح " • ثم انتقل الاعلان الى تعداد تلك البنود من جديد وهي : معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، معاهدة لحظر استحداث وانتاج وتخزين جميع الاسلحة الكيميائية وتدويرها ، معاهدة لحظر استحداث وانتاج واستعمال الاسلحة الاشعاعية ، وترتيبات دولية فعالة لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استخدام الاسلحة النووية او التهديد باستخدامها مع مراعاة كل المقترحات والاقتراحات التي قدمت في هذا الصدد •

ان وفدى ، بانضمامه الى توافق الآراء في الجمعية العامة من اجل اعتماد القرار ٤٧/٣٥ بشأن الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، يعتقد ان هذه الدورة الاستثنائية الثانية لا ينبغي النظر اليها بوصفها مؤتمرا استعراضيا روتينيا تحضره الاطراف ، كما لو كانت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى معاهدة وغاية في حد ذاتها • بل على العكس من ذلك نرى في المقررات المتعلقة بهذه الدورة الاستثنائية الثانية حافزا على اتخاذ تدابير محددة لنزع السلاح ، يستمر التفاوض بشأنها بكثافة وجدية متزايدتين ، ولا سيما في نطاق لجنة نزع السلاح • ومن ثم ، فان وفدى يأمل في ان تسهم اللجنة بشكل جوهري في نجاح الدورة الاستثنائية الثانية والا هم من ذلك هو ان تتمكن اللجنة ، على هذا النحو من اكتساب قدر من الثقة في فعاليتها بوصفها هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة •

واني آمل ان نضطلع بأعمالنا اثناء هذه الدورة لهذه اللجنة واضعين هذا المقصد المزدوج نصب العينين • وينبغي ان نسأل انفسنا في بداية هذه الدورة الكاملة التي نعقد ها قبيل الدورة الاستثنائية الثانية عن كيفية نهوض اللجنة بمهمة الاسهام بشكل فعال من ناحية ، والاحتفاظ بموثوقيتها بوصفها هيئة التفاوض المتعددة الاطراف الوحيدة من ناحية اخرى • وسيكون على اللجنة في رأى وفدى ، ان تحقق نتائج في مجال نزع السلاح النووي كشرط مقدم أولي • فالخطر الذي يحف بذات بقاء البشرية يتجلى يوما بعد يوم في الزيادة في كمية وتطوير الترسانات النووية لدى الدول الحائزة على الاسلحة النووية • وفي دراسة اجريت عام ١٩٦٨ باشراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الآثار المتولدة عن امكان استخدام الاسلحة النووية والآثار الأمنية والاقتصادية التي تلحق بالدول نتيجة لاحتياز وزيادة تطوير هذه الاسلحة ذكر أن : " لا يمكن الا هتداء الى حل مشكلة ضمان الامن بالزيادة في عدد الدول المالكة للأسلحة النووية او في اصرار القوى التي تملك حاليا الاسلحة النووية على الاحتفاظ بهذه الاسلحة " • • • يجب السعي الى تحقيق أمن جميع البلدان في العالم عن طريق التخلص من كافة مخزونات الاسلحة النووية وحظر استخدامها عن طريق نزع السلاح العامل والكامل " •

وبعد مرور اثني عشر عاما ، اى في عام ١٩٨٠ لاحظت دراسة اخرى اجريت باشراف الجمعية العامة ، عنوانها " دراسة شاملة عن الاسلحة النووية " قدمت الى الجمعية العامة في دورتها

الخامسة والثلاثين ، ان التطورات التكنولوجية الهامة وغيرها التي حدثت منذ عام ١٩٦٨ جعلت خطر الكارثة النووية مبعثا على الفزع الاشد . فمن ناحية ، قد يبلغ مجموع عدد الرؤوس الحربية النووية في ترسانات الدول الحائزة للأسلحة النووية ما يزيد على ٤٠٠٠٠ رأس حربي ، تبلغ قوتها الاجمالية ١٣٠٠٠ مليون طن من ت . ن . ت (TNT) او ما يعادل مليون قنبلة ماثلة لقنبلة هيروشيما . بالاضافة الى ذلك ، ولعل عدد الرؤوس الحربية الاستراتيجية في ترسانات القوى النووية ارتفع فعلا من ٤٥٠٠ الى ٩٢٠٠ بالنسبة للولايات المتحدة ومن ١٠٠٠ الى قرابة ٦٠٠٠ بالنسبة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . ثم ان هناك بطبيعة الحال التطور الذي شهدته القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، والناقلات العائدة ذات رؤوس متعددة فردية التوجيه ، والقذائف الانسيابية ، والقذائف المتنقلة ذات القاعدة البرية ، ومؤخرا القنبلة النيوترونية التي سمعنا عنها الكثير . وما يزال البحث الانمائي ماضيا بسرعة ولا نرى له حدا قريبا . والى جانب التطور التكنولوجي تمضي الاشاعة المفزعة للنظرية القائلة بأن في الامكان البقاء على قيد الحياة بعد حرب نووية وان من الجائز خوضها وكسبها . وعلى هذا فان نظرية توازن التدمير المتبادل التي ظلت لمدة طويلة المستند الرئيسي لتصاعد تكديس الاسلحة النووية ، قد تخلفها قريبا استراتيجية لشن حرب نووية تقوم على اساس حسابان مستويين مقبولة من التدمير الانتقامي .

ومن بين الحواجز النفسية لأي دمار نووي يمكن تصوره ، الأمل في ان لا تعتمد أي من الدولتين العظميين ، اللتيم الا عن خطأ ، الى شن حرب نووية مقصودة ضد الدولة الأخرى . وتقدير الكونغرس الذي أشار اليه باستجاب سعادة سفير المكسيك ، السفير غارسيا روبل ، وسعادة وزيرة الدولة السيدة كنجار ثورسن ، في بيانها ، في اليوم الافتتاحي للدورة الحالية ، يكفي في حد ذاته لاثارة الفزع . وعدد الانذارات الكاذبة بنجمات نووية وشبكة الوقوع ، الصادرة عن نظام الانذار المبكر الأمريكي لا يمكن ان يستأثر به ذلك النظام . اذ يمكن افتراض ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية كان له هو الآخر نصيبه من الانذارات الكاذبة . وفي الفترة التي يتخللها مستوى معقول من الثقة المتبادلة بين الدولتين العظميين ، يجوز احتواء الانذارات الكاذبة او على الأقل نحن نأمل ونضرب ان يكون الامر كذلك . ولكن في الفترة التي يسودها التوتر ، والتهم المضادة التي تذكرنا بأيام الحرب الباردة قد لا تتاح الفرصة — واستخدم في هذا المقام العبارة الأمريكية — لتصور تعاقب الانذارات الكاذبة .

ان مجرد معايشة فكرة الأثر الرادع لتراكم الاسلحة النووية أمر سيء في حد ذاته . فان كان هذا التراكم يصلح كرادع ، فنحن سوف لا نعلم ذلك الا عند ما تقوض الترسانات النووية الحالية نتيجة لاتفاقات نزع السلاح وعدم وقوع حرب نووية . بيد انه بقدر ما يتواصل تكديس الاسلحة النووية يستمر " تحديث " منظومات الاسلحة ولا يسعنا الا ان نفترض ان يؤدي الرادع وظيفته . غير أن السؤال الملح الذي سيعاودنا على الدوام هو التالي : ما هي القدرة التخريبية الاضافية التي يستلزمها هذا الطرف النووي او ذاك ويعتبرها كافية للردع ؟ ان الردع يكمن حتما في التعادل او التوازن بين القوى التي تملكها الدول المعنية ، والتعادل او التوازن يرتكزان على الاحساس الذاتي لدى كل طرف . وهما يرتكزان على اساس متغير على الدوام قد يعسر في الكثير من الاحيان تقييمه . والمأزق الحالي الذي آل اليه التصديق على الجولة الثانية من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سولت - ٢) دليل واضح . فقد تفاوض خبراء من الجانبين على أعلى المستويات السياسية والعسكرية . ومع ذلك ثار الجدل في احدى الدولتين المشاركتين فورا فيما يتعلق

بما اذا كانت الجولة الثانية من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية تؤمن التعادل أو لا تؤمنه • بل لقد تم التأكيد بأنها تمنح ميزة للطرف الآخر وكان هذا مبررا لعدم التصديق عليها • ولذلك فان الدرس الواجب استخلاصه هو ان الامن القائم على اساس مستويات أرفع من الاسلحة النووية سيبقى الى الأبد غير مستقر وغير مرض بل خطيرا لا على الدول الحائزة للاسلحة النووية ذاتها بل على العالم أجمع •

ولذلك فان التحول التدريجي صوب مذهب الرد المرن او الحرب النووية المحدودة ليس عزاء البتة • فهذا المذهب الذي يقوم على اساس ما يشير اليه البعض بأنه الردع عن طريق الانكار مثل التهديد باستخدام الاسلحة النووية التكتيكية في صراع محدود الحلبة ، يغفل احتمال تصعيد التبادل النووي على صعيد شامل • وهنا يكمن ، في رأيي ، أكبر خطر لاستحداث القنبلة النيوترونية أو - ان نحن استعملنا المصطلح التقني الذي يفضله دعاةؤها - القنبلة ذات الاشعاع المعزز والعصف المخفض • فضلا عن تنهك اولئك الذين استحدثوا القنبلة آملين ان يقبل العدو وبهلاك البشرية طالما لا يمس المعدات والممتلكات أذى ، فان تطوير هذه القنبلة يلقي غشاوة على العتبة الفاصلة بين الحرب التقليدية والحرب النووية • وبداية الحرب النووية لم تعد مستندة الى احتمال الخطأ الصادر عن الحاسب الالكتروني بل عن احتمال اتخاذ السلطات السياسية والعسكرية لقرار مقصود • والتأكيد على الكثافة السكانية في أوروبا حيث يحتمل وزع القنبلة النيوترونية مسألة في حد ذاتها ، لكن لا ينبغي أن تنسينا هذه المسألة الخطر الأفدح الكامن في عملية التصعيد لحد الترشق بالاسلحة النووية على المستوى العالمي الذي لا يمكن ان يسلم منه أي فرد منا •

والمسألة التي تخطر بالبال لدى اثاره عمليات الاستحداث من نوع استحداث القنبلة النيوترونية وغيرها ما اذا لم يكن الانسان قد فقد السيطرة على تكنولوجيا الاسلحة النووية • ويبدو من الواضح ان الزخم الذي يتميز به البحث العسكري والتكنولوجيا العسكرية ، يقع ، في حالات عديدة ، على منظومات اسلحة جديدة لم تخطر بالبال ، تحسبا للاحتياجات العسكرية أو الامنية • وبطبيعة الحال ، حالما يعثر على مكتشف لأي سلاح يصبح الضغط لانتاجه متحتما ، ويكون بوسع المخططين الاستراتيجيين العسكريين على الدوام ، تبرير هذا السلاح •

ولا بد من التأكيد مجددا ان دوام السلم والامن الدوليين يستلزم درء خطر الحرب النووية لا عن طريق نظرية الردع الكاذبة التي لا يمكن بلوغ منتهاها الى الأبد ، بل عن طريق نزع السلاح النووي • وعلى سبيل الاستشهاد بما قاله الخبراء الذين اجروا الدراسة الشاملة بشأن الأسلحة النووية فانه " قد يكون مفهوم صيانة السلم العالمي ، والاستقرار والتوازن عن طريق عملية الردع أخطر مغالطة جماعية " •

وسيتعين على لجنة نزع السلاح ، اذا أريد لها ان تضطلع بمسؤوليتها كهيئة للتفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة ، ان تبدأ فورا في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي وفقا للفقرة 5 من الوثيقة النهائية • فقد قدمت ورقات العمل التي تيسر للجنة نزع السلاح ارساء اعمالها على اساسها • ويبقى وجود توافق للآراء داخل اللجنة لوضع آلية للتفاوض عن طريق انشاء فريق عامل • ومن رأى وفدى ان هذا المقرر لم يعد يحتمل التأخير •

وهناك خطوة اساسية لا غنى عنها للحيلولة دون التحسين النوعي للاسلحة النووية واستحداث انواع جديدة من هذه الاسلحة ومنع انتشار الاسلحة النووية ، تتمثل في معاهدة الحظر



الشامل لتجارب النوية وهذا البند ليس فقط بندا أولويا من بنود جدول أعمال لجنة نزع السلاح ، بل ينبغي ، في نظري ، ان يكون المساهمة الأساسية للجنة في انجاح الدورة الثانية المكرسة لنزع السلاح التي ستعقد عام ١٩٨٢ .

وليس هناك ما يدعو الى التشديد مجددا على الاهمية المركزية التي تتسم بها معاهدة للحظر الشامل لتجارب النوية في الجهود الرامية الى وقف الانتشار الأفقي والرأسي في آن واحد للأسلحة النووية . وقد قدمت مجموعة الـ ١٦ في هذه اللجنة مقترحات عديدة حول ضرورة البدء في مفاوضات ملموسة عن طريق القيام ، دون ابطاء ، بانشاء فريق عامل مخصص للتفاوض بشأن حظر تجارب التفجيرات النووية من جانب جميع الدول في كل الأوقات . ومن دواعي الاسف ان تقصر اللجنة حتى الآن عن أخذ مثل هذه المبادرات الايجابية في الاعتبار .

وقد رجحت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ، بقرارها ١٤٥/٣٥ ألف وباء ، من لجنة نزع السلاح اتخاذ التدابير الضرورية ، وحثت كافة الاعضاء في اللجنة تأييد انشاء فريق عامل مخصص للشرح في مفاوضات موضوعية بشأن معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية بوصفها مسألة ذات أولوية عليا في بداية دورتها لعام ١٩٨١ . ويدعو القرار ١٤٥/٣٥ بقاء اللجنة بذل قصارى الجهد بغية صياغة معاهدة لحظر تجارب الاسلحة النووية يمكن تقديمها الى الجمعية العامة في موعد لا يتأخر عن دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح .

وقصور المؤتمر الثاني لاستعراض معاهدة عدم الانتشار عن اعتماد وثيقة ما يزال ماثلا في الأذهان . وان وفدى ليأمل في الوفاء بالوعد الذي قدمته بصورة غير رسمية الدول الحائزة للأسلحة النووية الثلاث الأطراف في المعاهدة اثناء المؤتمر الاستعراضي بتأييد انشاء فريق عامل معني بمعاهدة للحظر الشامل لتجارب الاسلحة النووية ، وقصور المؤتمر الاستعراضي ناجم قبل كل شيء عن عدم تنفيذ المادة السادسة المتعلقة بالمفاوضات بنزع السلاح النووي . فاذا أريد لمعاهدة عدم الانتشار ان تواصل القيام بدور في نظام عدم انتشار الاسلحة يجب ان لا تتعرض لنكسات جديدة من نوع ما حدث في المؤتمر الاستعراضي . ويجب عدم النظر الى البدء في مفاوضات بشأن التدابير الأساسية والحيوية مثل معاهدة الحظر الشامل لتجارب النوية ، على أنه تنازل تقدمه بعض الأطراف في معاهدة عدم الانتشار للأطراف الأخرى . فهو جزء لا يتجزأ من الالتزام الذي تعهدت به كافة الأطراف في المعاهدة . وبالمثل لا يكون دعم الفريق العامل المعني بمعاهدة للحظر الشامل لتجارب النوية تنازلا من جانب بعض أعضاء لجنة نزع السلاح لأعضاء آخرين . بل يكون اعترافا من جانب جميع الاعضاء بواجب الايمان بالدور التفاوضي الذي تلعبه اللجنة . والرأى العام العالمي يطالب بمعاهدة للحظر الشامل لتجارب النوية بوصفه اجراء لم يعد هناك بد من اتخاذه .

سيادة الرئيس ، نأمل في أن يتمخض النهج الجدي لأعمالنا في هذه الدورة عن تقديم جوهرى في المفاوضات بشأن اتفاقية متعلقة بالاسلحة الكيماوية ، واتفاقية متعلقة بالاسلحة الاشعاعية والترتيبات الدولية الفعالة لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الاسلحة النووية او التهديد باستعمالها . وينبغي بفضل المفاوضات الجدية والارادة السياسية ، اختتام الاعمال المتعلقة بهذه البنود التي أنشأت اللجنة فعلا أفرقة عاملة تعنى بها وتقدمها الى الجمعية العامة في موعد لا يتأخر عن الاجل المحدد لتقديم البرنامج الشامل لنزع السلاح . ولكي يتسنى تحقيق هذه الغاية المرجوة لا بد ان نضمن مفاوضات اولية خصبة ونبدأ في المفاوضات الموضوعية ونضع نصب أعيننا عبارة غالبا ما يستعملها واحد من اصحاب السعادة زملائي وهي : ان الأحسن قد يكون أحيانا عدوا للحسن .

الرئيس : أشكر السفير اد ينيجي على بيانه وأعبر له عن عظيم امتناني لما خصني به من العبارات الودية والخواطر التي تفيض ، دون شك ، اطراء لکنزنا جد ودية • ولقد أقفلنا قائمة المتكلمين المسجلين لهذا الصباح ، واعتقد ان الوقت لا يتسع لتد خلات أخرى ولم نتلق طلبات جديدة لالقاء بيانات في الجلسة العامة • ونظرا لتأخر الساعة أقترح رفع الجلسة وعقد جلسة عامة أخرى ، ان وافقت اللجنة ، بعد ظهر اليوم في الساعة ١٥ / ٣٠ للمناقشة واتخاذ المقررات المناسبة فيما يتعلق باقرار جدول الاعمال وبرنامج العمل فيما يخص اشتراك الدول غير الاعضاء في اللجنة • فان لم يكن هناك اعتراض على هذا الاقتراح اعتبر اللجنة موافقة على ذلك •

رفعت الجلسة الساعة ١٢ / ٥٥

محضر نهائي للجلسة الرابعة بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف  
يوم الثلاثاء ١٠ شباط / فبراير ١٩٨١ الساعة ١٥/٣٠

الرئيس: السيد ف. دى لاغورس (فرنسا)

الحاضرون في الجلسة

السيد ب • ب بروكوفيفيف	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ل • أ • نعو موف	
السيد ي • ف كوستينكو	
السيد ت • تيريفي	<u>اثيوبيا</u>
السيد ف • يوهانس	
الآنسة ن • فريري بيناباد	<u>الأرجنتين</u>
السيد ر • ستيل	<u>استراليا</u>
السيد ت • فندليه	
السيد غ • بفايفر	<u>المانيا ( جمهورية - الاتحادية )</u>
السيد ه • مولر	
السيد و • روهر	
السيد س • داروسمان	<u>اندونيسيا</u>
السيد كاريونو	
	<u>ايران</u>
السيد أ • شيارابيكو	<u>ايطاليا</u>
السيد ب • كابران	
السيد أ • دي جيوفاني	
السيد م • أكرم	<u>باكستان</u>
السيد س • أ • دي سوزا اي سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد س • دي كيروز دوارته	
السيد أ • اونكلينكس	<u>بلجيا</u>
السيد ج • م • نوارفليس	
الآنسة ل • فان ونبرغ	
السيد ب • فوتوف	<u>بلغاريا</u>
السيد ر • ديانوف	
السيد أي • سوتيروف	
السيد ثان هتون	<u>يورما</u>
السيد ج • سيالوفيتش	<u>بولندا</u>

السيد ف • فالديفيزو	<u>بيرو</u>
السيد أ • دي سوتو	
السيد أ • ثورنبيري	
السيد ب • لوكيس	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد أ • سيما	
السيد ل • ستافينوفا	
السيد أ • معاطي	<u>الجزائر</u>
السيد غ • هيردر	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه • ثيليك	
السيد م • كولفوس	
السيد ب • بونتيفغ	
السيد أ • ايونيسكو	<u>رومانيا</u>
السيد ت • ميليسكانو	
السيد لونغوب • نداغا	<u>زائير</u>
السيد اوسيل غوك	
السيد ه • م • غ • س • باليهكارا	<u>سري لانكا</u>
السيد س • ليدغارد	<u>السويد</u>
السيد ليانغ يوفان	<u>الصين</u>
السيد يو مانغجيا	
السيدة وانغ زهيون	
السيد ف • دي لاغورس	<u>فرنسا</u>
السيد ج • دي بوس	
السيد م • كوتسور	
السيد أ • ر • تايلاردات	<u>فنزويلا</u>
السيد أ • اغويلار	
السيد د • س • ماكفيل	<u>كندا</u>
السيد ج • سكينر	
السيد ب • تاكر	
السيد ل • سولا فيلا	<u>كوبا</u>
السيدة ف • بوروفدوسكي جاكوفيتش	
السيد س • شيتيمي	<u>كينيا</u>
السيد غ • ن • مونيو	

السيد اى . ا . حسن	<u>مصر</u>
السيد م . ن فهمي	
السيد م . شرايبي	<u>المغرب</u>
السيد أ . غارسيا روبلس	<u>المكسيك</u>
السيد أ . كاسيريس	
السيد د . م . سامرهيس	<u>السلطنة المتحدة</u>
السيد د . ارد ميلينغ	<u>منغوليا</u>
السيد و . أ . اكينسانيا	<u>نيجيريا</u>
السيد ت . اغويي - ايرونزي	
السيد س . ساران	<u>الهند</u>
السيد س . جيورفي	<u>هنغاريا</u>
السيد ه . واغنيكرز	<u>هولندا</u>
السيد س . س . فلاورى	<u>الولايات المتحدة الامريكية</u>
السيدة ك . كريتبرغر	
السيد ج . أ . ميكل	
السيد ه . ويلسون	
السيد ي . اوكاوا	<u>اليابان</u>
السيد ر . ايشي	
السيد ك . شيمادا	
السيد ب . برانكوفيتش	<u>يوغوسلافيا</u>
السيد ر . جايبال	امين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام
السيد ف . بيرازاتيغوى	نائب أمين لجنة نزع السلاح

الرئيس : أعلن افتتاح الجلسة العامة الرابعة بعد المائة للجنة نزع السلاح .  
واقترح على اللجنة أن تقوم الآن بدراسة الوثيقة 21/Rev.2 التي تتضمن ، وفقاً للنظام الداخلي ،  
توصيات الرئاسة فيما يتعلق بجدول الأعمال المؤقت وبرنامج عمل اللجنة . ولكن قبل أن نبت فني  
اعتماد هذه الوثيقة ، أود أن أدلي بالبيان التالي الذي تعرفون محتوياته والذي يجب أن يصاحب  
اقرارنا لجدول الأعمال : من المفهوم أن مسألة عدم تواجد أسلحة نووية على أراضي الدول التي  
لا توجد فيها مثل هذه الأسلحة في الوقت الحالي ، يمكن أن تبحث في إطار البند ٢ من جدول  
أعمال اللجنة ، وهو " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " . ومن المفهوم كذلك أن  
تقرير اللجنة ، وهو موضوع البند ٧ من جدول الأعمال ، سوف يعالج ، في جملة أمور ، مسألة دراسة  
طرائق استعراض عضوية اللجنة ، وهي مسألة وردت في قرار الجمعية العامة ١٥٦/٣٥ ط . واجذب  
انتباه اللجنة الى أن المسائل التنظيمية ، لاسيما مسألة ادخال تعديلات على الفرع ٩ من النظام  
الداخلي ، لم ترد في برنامج العمل ، وذلك استجابة لرغبة اللجنة في دراستها في اجتماعات غير  
رسمية .

• وإذا لم يكن هناك اعتراض ، اعتبر أن اللجنة قد قررت اعتماد ورقة العمل رقم 21/Rev.2  
ليس هناك اعتراض .

• وقد تقرر ذلك

السيد اونكليينكس (بلجيكا) : أشكركم على اعطائي الكلمة ولكنني أنوي الادلاء ببيان  
عام بشأن مداولاتنا خلال احدى جلساتنا القادمة ، وسأقتصر اليوم على كلمة مختصرة .  
أود في البداية أن أعرب عن سروري خصوصا لتتمكن اللجنة من اقرار جدول أعمالها وبرنامج  
عملها بهذه السرعة ، ولا اعتقد أن هناك مبالغة في القول أن الفضل في ذلك يعود اليكم فني  
جزء كبير .

وقد لمح زميلنا الروماني هذا الصباح عندما تكلم عنكم الى السيد دي كالبيير ، ولكنني أرى أن  
هناك اختلافا في الطريقة بينكم والسيد دي كالبيير . فحسب التنويه الذي ورد في خطاب صدقنا  
الروماني بيدوان السيد دي كالبيير يسعى الى النجاح الطويل الأجل . بينما بيدولي ، فيما يتعلق  
بكم ، أنكم تختصرون المراحل وتقصدون الى النجاح الفوري ، واللجنة متمنة لكم كل الامتتان لذلك .  
ولم يرغب وفدي في تعقيد المداولات المتعلقة بجدول الأعمال في هذه الدورة باعرايه عن هذه  
الأفضلية أو تلك ، أو باقتراحه اضافات جديدة ، ولكنني أكون متناأا تغرب عن بال اللجنة ، لاسيما  
لدى بحث البند ٦ من جدول الأعمال المتعلق " بالبرنامج الشامل لنزع السلاح " ، الامكانيات التي  
يمكن أن يوفرها اتباع النهج الاقليمي حيال مشاكل نزع السلاح . وكما نعرف جميعا ، تم باتفاق  
الآراء اعتماد القرار ١٥٦/٣٥ دال المتعلق بدراسة جميع جوانب نزع السلاح على الصعيد الاقليمي ،  
كما أن الأمين العام للأمم المتحدة ، من ناحية أخرى ، قد جذب انتباهنا الى هذا النص السوارد  
في الوثيقة CD/140 . ويرجى من الحكومات ، في الوقت الحالي ، ابداء وجهات نظرها بشأن تقرير  
الخبراء الذي أعد في السنوات الأخيرة حول هذا الموضوع ، وسوف يستأنف بحث المشكلة في الدورة  
القادمة للجمعية العامة في نيويورك . ونرجو أن يحظى موضوع النهج الاقليمي باقصى اهتمام وأن يكون  
موضع مداولات وتبادل آراء وتفكير ، منذ الآن وحتى موعد انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة  
عام ١٩٨٢ . هذا ما أردت قوله ، وأشكركم ، سيادة الرئيس ، على اتاحة الفرصة لي للقاء هذه  
الكلمة المختصرة .

الرئيس : أشكر سعادة السفير أونكليينكس على البيان الذي أدلى به وعلى كلماته الودية . أما بالنسبة للسيد دي كالبيير فاني أعتقد أن نصيحته قيمة بالنسبة لنا جميعا ، وهي بسيطة إذ تتمثل في القول لا تسرعوا كثيرا في الكذب والافتقار للثقة بكم . واعتقد أن هذا يصدق أيضا على لجنة نزع السلاح حيث يتبع الجميع بدقة قاعدة مطلق الا خلاص .

السيد ماكفيل ( كندا ) : أود أن أبدى ، بنفس فكرة زميلي البلجيكي ، ملاحظتين قصيرتين تتعلقان بمشروع جدول الأعمال المؤقت الذي تم اقراره . فقد أشترتم الى تفهم اللجنة فيما يتعلق بواقع اننا سوف نعد بموجب البند ٧ الى بحث مسألة استعراض عضوية اللجنة في الوقت المناسب .

وأود ببساطة أن أشير متأكدا الى أن ادراج هذه المسألة في اطار البند ٧ من جدول الأعمال لا يعني أنه سوف يكون هناك تأخير في التصدي لها . ولكنني بالتالي احتفظ بحق العودة الى هذه المسألة وفق النظام الداخلي في أي وقت ملائم خلال مداولة التنا العامة ، وربما في وقت مناسب بعد اجراء بعض المناقشات غير الرسمية .

وفضلا عن ذلك ، لا يحتوي جدول الأعمال الموجود أمامنا على بند منفصل فيما يتصل بموضوع هام جدا ، وهو وسائل التحقق ، وانما يعالجه ضمن " الوصايا العشر " في اطار البند ٩ . لذلك أود الإشارة ، وفق النظام الداخلي ، الى أننا نرغب في تناول هذا الموضوع في وقت ملائم من الجلسات العامة .

الرئيس : أود أن أتناول الآن مسألة مشاركة الدول غير الأعضاء . لقد بحثنا في جلسة غير رسمية الطلبات المقدمة باسم بعض هذه الدول بغية مشاركتها هذه السنة في أعمال اللجنة . وعملا بالممارسة المتبعة أود أن أعرض عليكم الطلبات التي وردت بحسب تسلسلها الزمني وحظيت بتوافق الآراء في اللجنة . وقد قامت الأمانة بتعميم مشاريع المقررات المعروضة عليكم . وهي ورقات العمل من ٢٣ الى ٢٧ .

قدم الطلب الأول باسم فنلندا ويرد مشروع المقرر المتعلق به في ورقة العمل ٢٣ (١) . وان لم يكن هناك اعتراض فسأعتبر مشروع المقرر معتمدا . ليس هناك اعتراض .

وقد تقرر ذلك

---

(١) " تلبية لطلب فنلندا [ CD/٠٠٠٠ ] ووفقا للمواد ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي تقرر اللجنة دعوة ممثل فنلندا للاشتراك خلال عام ١٩٨١ في ما يدور من مناقشات بشأن البنسود الموضوعية من جدول الأعمال في الجلسات العامة للجنة وجلساتها غير الرسمية ، وكذلك في جلسات الفريق العامل المخصص للبرنامج الشامل لنزع السلاح " .

" وفيما يتصل بجدول أعمال اللجنة خلال دورة عام ١٩٨١ وبرنامج عمل الجزء الأول من تلك الدورة ، فان ممثل فنلندا مدعو لأن يوضح في حينه ما لدى فنلندا من اهتمامات خاصة " .

" أما الاشتراك في اجتماعات أجهزة اللجنة الفرعية فسوف يتقرر في وقت لاحق عند ما تتشأ تلك الأجهزة " .



والطلب الثاني مقدم باسم الدانمرك ، ويرد مشروع القرار المتعلق به في ورقة العمل ٢٤ (٢) .  
وان لم يكن هناك أي اعتراض. فسأعتبر مشروع المقرر معتمدا . ليس هناك اعتراض .

وقد تقرر ذلك

وقدم الطلب الثالث باسم اسبانيا ومشروع القرار المتعلق به وارد في ورقة العمل ٢٥ (٣) .  
وان لم يكن هناك أي اعتراض ، فسأعتبر مشروع القرار معتمدا . ليس هناك اعتراض .

وقد تقرر ذلك

وقدم الطلب الرابع باسم النمسا ويرد مشروع القرار المتعلق به في ورقة العمل ٢٦ (٤) . وان  
لم يكن هناك أي اعتراض. فسأعتبر مشروع القرار معتمدا . ليس هناك اعتراض .

وقد تقرر ذلك

(٢) " تلبية لطلب الدانمرك [ CD / ٠٠٠ / ٠٠٠ ] ووفقا للمواد ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي ،  
تقرر اللجنة دعوة ممثل الدانمرك للاشتراك خلال عام ١٩٨١ في ما يدور من مناقشات بشأن البنسود  
الموضوعية من جدول الأعمال في الجلسات العامة للجنة ولسااتها غير الرسمية وكذلك في جلسات  
الفريق العامل المخصص للبرنامج الشامل لنزع السلاح " .

" وفيما يتصل بجدول أعمال اللجنة خلال دورة عام ١٩٨١ وبرنامج عمل الجزء الأول من تلك  
الدورة ، فان ممثل الدانمرك مدعولان يوضح في حينه ما لدى الدانمرك من اهتمامات خاصة " .  
" أما الاشتراك في اجتماعات أجهزة اللجنة الفرعية الأخرى فسوف يتقرر في وقت لاحق  
عندما تنشأ تلك الأجهزة " .

(٣) " تلبية لطلب اسبانيا [ CD / ٠٠٠ / ٠٠٠ ] ووفقا للمواد ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي ،  
تقرر اللجنة دعوة ممثل اسبانيا للاشتراك خلال عام ١٩٨١ في ما يدور من مناقشات بشأن البنسود  
الموضوعية من جدول الأعمال في الجلسات العامة للجنة ولسااتها غير الرسمية وكذلك في جلسات  
الفريق العامل المخصص للبرنامج الشامل لنزع السلاح " .

" وفيما يتصل بجدول أعمال اللجنة خلال دورة عام ١٩٨١ وبرنامج عمل الجزء الأول من  
تلك الدورة ، فان ممثل اسبانيا مدعولان يوضح في حينه ما لدى اسبانيا من اهتمامات خاصة " .  
" أما الاشتراك في اجتماعات أجهزة اللجنة الفرعية فسوف يتقرر في وقت لاحق عندما تنشأ  
تلك الأجهزة " .

(٤) " تلبية لطلب النمسا [ CD / ٠٠٠ / ٠٠٠ ] ووفقا للمواد ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي ،  
تقرر اللجنة دعوة ممثل النمسا للاشتراك خلال عام ١٩٨١ في ما يدور من مناقشات بشأن البنسود  
الموضوعية من جدول الأعمال في الجلسات العامة للجنة ولسااتها غير الرسمية ، وكذلك في جلسات  
الفريق العامل المخصص للبرنامج الشامل لنزع السلاح " .

" وفيما يتصل بجدول أعمال اللجنة خلال دورة عام ١٩٨١ وبرنامج عمل الجزء الأول من  
تلك الدورة ، فان ممثل النمسا مدعولان يوضح في حينه ما لدى النمسا من اهتمامات خاصة " .  
" أما الاشتراك في اجتماعات أجهزة اللجنة الفرعية فسوف يتقرر في وقت لاحق عندما تنشأ  
تلك الأجهزة " .

وقدم الطلب الخامس باسم النرويج ، ويرد مشروع القرار المتعلق به في ورقة العمل ٢٧ (٥) .  
وان لم يكن هناك اي اعتراض فسأعتبر مشروع القرار معتدا . ليس هناك اعتراض .

### وقد تقرر ذلك

وقدم طلبان آخران أحدهما باسم كيبوتشيا الديمقراطية والآخر باسم جمهورية كيبوتشيا الشعبية . واذكركم بأنه لم يتم التوصل الى توافق للآراء في اللجنة بشأن هذه النقطة . واذكر بهذا ليسجل في المحاضر الحرفية لجلساتنا .

السيد أكرم (باكستان) : سيادة الرئيس ، ان وفدي مرتاح بالغ الارتياح لاستطاعة اللجنة الموافقة على طلبات المشاركة المقدمة من خمس دول ليست أعضاء في هذه اللجنة . وأود أن نرحب بهذه الدول عندما تتضمن الى أعمال اللجنة .

بيد أنكم اشترتم ، سيادة الرئيس ، في ملاحظتكم الاختامية أن هناك طلبين آخرين للمشاركة هما الطلب الوارد من كيبوتشيا الديمقراطية والطلب الآخر الوارد من كيان لا تعترف به الأمم المتحدة ، وهو يسمى بجمهورية كيبوتشيا الشعبية .

وقد كان وفدي يأمل في أن لا تعد اللجنة الى اثاره هذا الموضوع في جلساتها العامة ، حيث أنه نوقش بأسهاب في الاجتماعات غير الرسمية التي عقدتها اللجنة . وبما أنكم أوردتموه حتى يسجل ، كما قلتم ، أود نيابة عن وفدي أن أذكر وأسجل أنه لا وجود ، فيما يتعلق بنا ، لكيان اسمه جمهورية كيبوتشيا الشعبية وان هذه اللجنة بوصفها هيئة تابعة للأمم المتحدة ليست مخولة للنظر أو البحث في أي مراسلة ترد من ذلك الكيان .

وفي الوقت ذاته ، أود كذلك أن أعبر عن أسف وفدي لحرمان وفد دولة عضو في الأمم المتحدة وهو وفد كيبوتشيا الديمقراطية من المشاركة في أعمال هذه الهيئة بسبب المواقف التي اتخذها بعض الأعضاء في هذه اللجنة .

السيد ايرد مبلينغ (منغوليا) ( مترجم عن الروسية ) : سيادة الرئيس ، ان الوفد المنغولي يحترم الادلاء عما قريب ببيان في احدى الجلسات العامة للجنة ، عندما ستتاح لي الفرصة ، بالنيابة عن وفدي ، أن أعبر عن خالص الترحيب بكم بمناسبة اعتلائكم المنصب الهام والمسؤول وهو منصب رئاسة لجنة نزع السلاح . ولم يكن الوفد المنغولي ينوي التكلم هذا اليوم . غير أن بيانا ألقاه منذ هنيهة أحد الوفود اضطر وفدنا الى أن يطلب الكلمة .

(٥) " تلبية لطلب النرويج [ CD / ٠٠٠ ] ووفقا للمواد ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي ، تقرر اللجنة دعوة ممثل النرويج للاشتراك خلال عام ١٩٨١ في ما يدور من مناقشات بشأن البنود الموضوعية من جدول الأعمال في الجلسات العامة للجنة ولساتها غير الرسمية ، وكذلك في جلسات الفريق العامل المخصص للبرنامج الشامل لنزع السلاح " .

" وفيما يتصل بجدول أعمال اللجنة خلال دورة عام ١٩٨١ وبرنامج عمل الجزء الأول من تلك الدورة ، فان ممثل النرويج مدعو لأن يوضح في حينه ما لدى النرويج من اهتمامات خاصة " .  
" أما الاشتراك في اجتماعات أجهزة اللجنة الفرعية فسوف يتقرر في وقت لاحق عند مسألتنا تلك الأجهزة " .

أولا ، ان وفدى يود الترحيب بتلبية طلبات البلدان التي عبرت عن الرغبة في المشاركة فسي أعمال لجنتنا • وقد اتخذ في السنة الماضية قرار ماثل • أما فيما يتعلق بالجزء الثاني من بيانكم ، فليس للوفد المنغولي أى اعتراض خاص • بيد أنني أكرر أنه فيما يتصل بالبيان الذى ألقاه منذ هنيهة سعادة مثل الباكستان فان الوفد المنغولي يرى من الضرورة بمكان الادلاء بالبيان التالي :

ان الجمهورية المنغولية الشعبية ، لا تعترف ، كما أعلننا تكرارا ، بما يسمى بـ كيبوتشيا الديمقراطية • ولقد أدنا بشدة ولا نزال ندين نظام بول بوت السفاك ، الذى انتهج سياسة ابادية تجاه شعبه • وقد قضى الشعب الكيبوتشي نفسه على هذا النظام السفاك • وتقوم الآن جمهورية كيبوتشيا الشعبية بعاصمتها بنوم بنه ، التي تم الاعتراف بها من جانب دول عديدة أعضاء في الأمم المتحدة • وسيأتي الوقت الذى تعترف فيه الأمم المتحدة بالممثل الشرعي الوحيد لشعب كيبوتشيا - الدولة المعروفة بأسم جمهورية كيبوتشيا الشعبية • ونأسف لعدم استطاعة اللجنة بهذه المناسبة التوصل الى توافق للآراء بشأن الطلب المقدم من جمهورية كيبوتشيا الشعبية •

السيد ج • هيردر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) : سيادة الرئيس ، ان مسألة نزع السلاح لها ، دون شك ، أهمية حيوية بالنسبة لكافة الدول • ولذلك تهود الجمهورية الديمقراطية الألمانية مشاركة غير الأعضاء في أعمال لجنة نزع السلاح •

ونود أن نرحب بمثلي فنلندا والدانمرك واسبانيا والنمسا والنرويج ، ونحن مقتنعون بأن هذه الدول ، بتأييدنا لطلباتها ، ستساهم على نحو فعال في أعمال اللجنة باشتراكها النشط في المفاوضات بشأن بنود لموسة • في الوقت ذاته ، يأسف وفدى أسفا كبيرا لعدم امكانية التوصل الى توافق للآراء بشأن مشاركة جمهورية كيبوتشيا الشعبية في جلسات لجنة نزع السلاح • فبلدى يرتبط بعلاقات وثيقة وودية مع جمهورية كيبوتشيا الشعبية التي تبذل حاليا جهودا كبرى لاعادة بناء بلدها الذى خربته زمرة بول بوت • ويتزايد اعتراف الدول الأخرى في جميع أنحاء العالم بالسياسة البنائة التي تنتهجها جمهورية كيبوتشيا الشعبية • وهي تقيم حاليا علاقات دبلوماسية مع مايزيد على ٣٠ دولة • ونحن واثقون بأن هذه الحالة سوف لا تستمر وقتا طويلا لان دولا أخرى ستعترف رسميا بالحقائق الواقعية وتقيم علاقات دبلوماسية مع جمهورية كيبوتشيا الشعبية •

والجمهورية الديمقراطية الألمانية تعتبر جمهورية كيبوتشيا الشعبية الممثل الشرعي الوحيد لشعب كيبوتشيا ، ولا تقبل بأى حال من الأحوال بـ كيبوتشيا أخرى •

السيد بروكوفيف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) ( مترجم عن الروسية) :

السيد الرئيس ، ان وفد الاتحاد السوفياتي ، شأنه شأن وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، يود الترحيب بالقرار القاضي بدعوة مثلي فنلندا والدانمرك واسبانيا والنمسا والنرويج الى المشاركة في أعمال لجنة نزع السلاح لعام ١٩٨١ ، ونأسف لعدم توفيق اللجنة في التوصل الى توافق للآراء بشأن مسألة دعوة مثلي جمهورية كيبوتشيا الشعبية للمشاركة في أعمال لجنة نزع السلاح • ان المجلس الثورى الشعبى لجمهورية كيبوتشيا الشعبية هو الممثل الشرعي الوحيد والمفوض من شعب كيبوتشيا ، ولا يحق الا لمثلي جمهورية كيبوتشيا الشعبية تمثيلها في المنظمات الدولية وفي المحافل الدولية الأخرى • ونحن نرغب في الاعلان مجددا بأن الاشارات الى كون حكومة جمهورية كيبوتشيا الشعبية لم تعترف بها بعد الامم المتحدة أضعف من أن تحتمل النقد • ونرفض كذلك رفضا قاطعا مخادعات المجموعة الإجرامية من الأشخاص الذين يدعون تمثيلهم لما يسمى " بـ كيبوتشيا الديمقراطية " التي لا وجود لها ويطالبون بالمشاركة في أعمال اللجنة •

السيد ب • فوتوف (بلغاريا) : السيد الرئيس ، يود وفدى أن يضم صوته السى الآخرين ليرحب مخلصا بدعوة وفود فنلندا ، والدانمرك ، واسبانيا ، والنمسا ، والنرويج للمشاركة في عملنا في مجال نزع السلاح • وهنا يبرز من جديد مثال على ما تبديه بلدان أخرى ، ليست أعضاء في اللجنة ، من اهتمام بنزع السلاح •

وأود في الوقت نفسه أن أعرب عن عميق أسفنا لعدم توجيه الدعوة لجمهورية كموتشيا الشعبية في هذه المناسبة • ومع أنني لم أكن مستعدا للدلالة ببيان إلا أنه مادام وفد آخر قد أثار المشكلة ، فأنني أود أن أقرأ بعض مقتطفات نشرت منذ ثلاثة أيام عندما كنا نناقش المشكلة هنا • ومن المؤكد أن هذا المقال ليس لصحيفة شيوعية وإنما نشره في صحيفة " انترناشيونال هيرالد تريبون " الصحفي المعروف لين غيست وعنوانه " الخير الحمر : تناقض من الغرب " •

وقد قال فيه " ان التصويت لصالح الخير الحمر في الأمم المتحدة هو في الواقع تصويت لصالح اباداة الجنس البشرى • والخير الحمر مدانون بارتكاب جرائم ضد البشرية وتتبعي محاكمتهم بهذه التهمة ، لا أن يدلهم المجتمع الدولي • لقد ألغى الخير الحمر النقود ، ونكصوا عن التزاماتهم الدولية ، ودأوا الاثارة الجماعية للفلاحين ، وهاجموا جيرانهم ، وقضوا على الطبقة المتوسطة " • ثم يعرض المقال ليقارن بين (بول بوت) وهتلر، " الذي قضى نحبه منذ ٣٥ عاما وسط أسنة نيران الرايخ الثالث • ولم يلق نفس المصير قرناؤه الكمبوديون : الخير الحمر • فهم يتجمعون على طول حدود تايلند حيث ينحهم جيشها المأوى ، وتمنحهم الصين الأسلحة ، والوكالات الدولية الأغذية والامدادات الطبية " • ولا يكتب السيد غيست سوى جملتين متواضعتين للغاية عن مثل جمهورية كموتشيا الديمقراطية ، ولكنها تكفيان في ذاتهما • " لقد شجع هنغ سامارين قيام اقتصاد حمر والعودة الى القرى ، وسمح ببيع الأرز بسعر السوق " • والأرز للفيتناميين ، وللكمبوديين يعنسي الحياة للناس • لقد عادت الحياة الى جمهورية كموتشيا الشعبية بعد أن قتل فيها ثلاثة ملايين شخص • وهذا فيما أرى ، كما كتب لين غيست ، حكم صحيح : " ان التصويت لصالح الخير الحمر في الامم المتحدة هو في واقع الامر تصويت لصالح اباداة الجنس البشرى " •

ألم يحن الوقت بعد للتفكير في نورمبرغ جديدة ، أى مكان لمحاكمة هذه الابداء للجنس ؟

السيد ليانغ (الصين) ( مترجم عن الصينية ) : سيادة الرئيس ، ان الوفد الصيني درس مسألة مشاركة الدول غير الأعضاء في هذه الدورة ، ويود ابداء موقفه • نحن نرى أنه لكي يتيسر للجنة الاستفادة من مجموعة عريضة من المقترحات والآراء البناءة الصادرة عن بلدان مختلفة ، ينبغي أن يتاح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفي الوكالات المتخصصة التابعة لها فرصة المشاركة في الاجتماعات التي تناقش فيها مواضيع تهمها بشكل خاص • وانطلاقا من هذا الاعتبار الأساسي ، نرحب بحرارة بمشاركة فنلندا والدانمرك واسبانيا والنمسا والنرويج في اجتماعات لجنة نزع السلاح خلال هذه الدورة • ووفدنا مقتنع بأن مشاركة هذه البلدان سيسهم في أعمال اللجنة •

ولا يسعنا في الوقت ذاته سوى أن نعبر عن أسفنا لعدم التوصل الى توافق للآراء بشأن طلب دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة وهي كموتشيا الديمقراطية • إذ أن كموتشيا الديمقراطية ، كما هو معروف جيدا ، هي الحكومة الشرعية الممثلة لشعب كموتشيا • وقد ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه المسألة في دورات متتالية وأكدت بثبات بوصفها حقيقة قائمة • وتبعاً لذلك ، فان الطلب المقدم من كموتشيا الديمقراطية شرعي تماما • أضف الى ذلك أنها عبرت تكررارا عن

رغبتها في المشاركة في المناقشة المتعلقة بمسألة حظر الأسلحة الكيميائية ، بوصفها ضحية لحرب كيميائية في حد ذاتها • وكان من واجب هذه اللجنة أن توافق على طلبها المعقول وتدعوها الى المشاركة في المناقشات المتعلقة بالمسائل التي تهتمها • لكن لم يتسن التوصل الى توافق للآراء حول هذه المسألة نتيجة للعراقيل المتكررة التي تضعها بعض البلدان حتى الآن •

والوفد الصيني يعارض مناقشة لجنتنا لطلب ما يسمى " بجمهورية كمبوتشيا الشعبية " • اذ أن من الضرورة بكان الاشارة الى ان نظام هونغ سامرين هو نظام عيب تاما أنشأه ودعه معتدون أجانب بمفردهم • ولا يمكن لهذا النظام أبدا أن يحيا بدون دعم القوات الأجنبية • وليس له حق على الإطلاق في تمثيل شعب كمبوتشيا • وقد قبلت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين وثائق التفويض التي قدمها وفد كمبوتشيا الديمقراطية واعتدت بأغلبية ساحقة من الأصوات قرارات تدعو الى انسحاب القوات الأجنبية المعتدية فوراً من كمبوتشيا • وهذا انعكاس واضح للموقف العادل الذي يقفه المجتمع الدولي والممثل في معارضة العدوان المسلح الأجنبي ورفض الاعتراف بالنظام العيب المفروض بالقوة العسكرية على شعب كمبوتشيا • ونحن نطالب هذه اللجنة ، بوصفها محفلاً ينتسب مباشرة الى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، باحترام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ومساندة مرامي ومبادئ الأمم المتحدة برفض مناقشة طلب هذا النظام العيب الذي لا يمثل بأي حال من الأحوال شعب كمبوتشيا ، ونبذ هذا الطلب •

وقد ذكر ممثل بلغازيا ، منذ دقائق قليلة ، ما يسمى بمسألة الجرائم المهترية • والجريمة الرئيسية التي ارتكبتها هتتر ، كما هو معروف جيداً ، ما هي الا العدوان المسلح • فمن المعتدى في كمبوتشيا اليوم ؟ من الذي يحتل بحد السيف دولة ذات سيادة ؟ من الذي يوصف بأنه هتتر ؟ أليس من الجلي ما يكون جواب ذلك ؟

السيد أكرم (باكستان) : السيد الرئيس ، ان هذه المناقشة المؤسفة ، التي تسببت فيها على أية حال الاشارة الى ما يسمى بنظام كمبوتشيا الشعبية ، لهي شيء كان وفدى يود تجنبه • ومع ذلك فاننا نعتقد أن لهذه المناقشة طابع التكرار الى حد ما ، لاننا سبق أن خضنا في معظم جوانب هذا الموضوع في العام الماضي • ومع ذلك فقد تم الادلاء ببيانات مسهبة الى حد ما عن هذه المسألة ، ويشعر وفدى بضرورة تفصيل موقفه •

نحن نعتقد في المقام الأول ، ياسيادة الرئيس ، أن لجنة نزع السلاح هيئة تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، حيث أنها قد أنشئت في رأينا ، نتيجة لمقرر اتخذته الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح •

وثانياً ، فان لجنة نزع السلاح ليست لجنة لوثائق التفويض • وينبغي لكي تظل اجراءات عملها نظامية ، أن تلتزم بوثائق التفويض التي اعتمدها الجمعية العامة • ولولم يكن هذا هو الحال ، أي لو أصبحت وثائق تفويض أي وفد لا يعترف به وفد آخر في هذه اللجنة موضعاً للطعن ، لاصبح عمل لجنة نزع السلاح فيما أعتقد بالغ التعقيد •

ان حكومة كمبوتشيا الديمقراطية ، مهما يكن حكم المرء على سجل أعمالها ، هي حكومة تعترف بها غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وقد قبلت الجمعية العامة للأمم المتحدة وثائق تفويضها بأغلبية ساحقة واعترفت الأمم المتحدة بوضعها القانوني •

واللجنة ليست مخولة بأن تعيد فتح مسألة وثائق تفويض كيبوتشيا الديمقراطية ، ولا تستطيع ذلك بحال • وأبعد من ذلك ، أن تستطيع هذه اللجنة ، بتصرفاتها ، اضافة أى نوع من الشرعية على نظام رفضت وثائق تفويضه الغالبية الساحقة من المجتمع الدولي ، وغالبية الدول غير المحايدة ، وغالبية دول العالم •

ان ما يسمى بجمهورية كيبوتشيا الشعبية ، يسيادة الرئيس ، هي كما ذكر البعض نظام تبعية للأجنبي ، نظام "صنيعة" ، صنعته قوة من مائتي ألف جندي أجنبي في عاصمة بلد آخر ، بعد أن طردت هذه القوات الأجنبية الحكومة الشرعية •

وإذا ما تقدم البعض بدعوى أن هذا هو النظام الشرعي للشعب الكيبوتشي ، فان البرهان يتمثل في انسحاب هؤلاء الجنود الأجانب الذين يبلغون ٢٠٠٠٠٠٠ جندي • وإذا بقي هذا النظام بعد انسحاب هذه القوات الأجنبية فان بوسع المرء أن يزعم أن هذا نظام شرعي يمثل الشعب الكيبوتشي •

وإذا سمحت هذه اللجنة بالنظر في طلب مقدم من نظام كهذا ، فما هو المعيار الذى سنطبقه على طلبات أخرى يجوز أن نطلقها للنظر فيها ؟ وعلى سبيل المثال هل نبحث طلبا من " تحالف ترنهال " في ناميبيا للاشتراك في لجنة نزع السلاح • انه نظام أقامته جنوب افريقيا التي سعت للحصول على اعتراف بتحالف ترنهال • وهل نعتزف بطلب مقدم من النظام القائم في ترانسكاي في بانتوستان لاند الذى أقامته جنوب افريقيا أيضا ؟ •

هذه ، ياسيدى ، هي بعض الاسئلة التي تثار نتيجة لهذا الطلب الذى أفيد بتلقيه من النظام "الصنيعة" في بنوم بنه • ويعتقد وفدى أن هذه اللجنة لا ينبغي لها بحال ازاء هذه الاسئلة ، أو ازاء هذه الاعتبارات البالغة الخطورة والأهمية أن تعرض للخطر مركزها وتكاملها بالاستجابة الى مثل هذه الخدع من جانب بعض الدول •

السيد سولا فيلا (كوبا) ( مترجم عن الاسبانية ) : سيادة الرئيس ، أنتهز هذه الفرصة بمناسبة تدخلنا لأول مرة — بالرغم من أنني لم أكن أنوى التكلم بعد ظهر هذا اليوم — لاهنكم لافقط بمناسبة تعيينكم رئيسا للجنة لهذا الشهر ، بل بوجه أخص لما أنجزتموه خلال أيام قليلة • لقد وفقت لجننتنا ، بارشاد وتوجيه منكم وبدفع من حماسكم ، في الاتفاق على جدول الأعمال ، وبرنامج عمل ومشاركة الدول غير الأعضاء •

فيما يتعلق بمشاركة الدول غير الأعضاء نحن متأكدون من أن اشترك فنلندا ، والدانمرك ، واسبانيا ، والنمسا والنرويج سيسهم في التقدم بأعمال لجنة نزع السلاح • ونحن نرحب بمشاركة هذه البلدان ومتأكدون من أنه سيتسنى أن نتعاون معها وتتعاون معنا على نحو تام في تحقيق النجاح لأنشطتنا •

بيد أنكم أشرتم الى مسألتين اضافيتين هما : مسألة جمهورية كيبوتشيا الشعبية ومسألة كيبوتشيا الديمقراطية المزعومة • نحن نود أن نسجل انه فيما يتعلق بنا لا وجود لما يسمى بكيبوتشيا الديمقراطية • ودولة كيبوتشيا بعاصمتها بنوم بنه وحكومتها الشرعية وشعبها وأراضيها هي جمهورية كيبوتشيا الشعبية •

السيد تيريفي (اثيوبيا) : سيادة الرئيس ، أود أن انتهز هذه الفرصة لتهنئتك على توليكم الرئاسة ، على أمل أن يتسنى لي في المستقبل القريب وقت أطول لتهنئتك وتهنئة مثليين آخرين بمناسبة اشتراكهم في هذا المؤتمر ومناسبة وصولهم •

لم يكن في نيتي الكلام الآن ، ولكنني كنت آمل أن يؤدي بنا القرار الحكيم الذي اتخذتموه والذي أدى الى اشتراك خمسة بلدان غير أعضاء في هذه اللجنة ، الى حل عقلائي • ولكن لا يبدو للأسف ان الحال هي كذلك ، لذلك أود أن أبين موقف وفدي الذي يتثل ، فيما يتعلق بالموافقة على طلبات الاشتراك التي تقدمت بها خمسة بلدان وهي فنلندا والدانمرك واسبانيا والنمسا والنرويج ، في ان وفدي مسرور جداً باستقبال هذه البلدان ، وانه متأكد من أنها سوف تسهم في المناقشات المتعلقة بمواضيع ملائمة في الوقت الذي يروق لها •

أما فيما يتعلق بتمثيل كمبوتشيا ، اود أن اسجل ان حكومي تعترف بجمهورية كمبوتشيا الشعبية بوصفها الممثل القانوني والشرعي لكمبوتشيا •

السيد د • س • ماكفيل (كندا) : سيادة الرئيس كيف يمكن لانسان عدم الانضمام بهتانيه الى التهاني العديدة الموجهة الى البلدان غير الاعضاء التي تنضم الى اعمالنا في هذه الدورة ؟ ولكن رغم أنني اعترف بالتقدم الكبير الذي احرزناه في دفع هذه المسألة الى الامام في وقت مبكر الى هذه الدرجة في دورتنا هذه ، بالمقارنة مع ملاكنا عليه منذ عام ، لا بد ان اقول مضيفاً بانني قد صدمت بواقع ان كافة التعليقات تشدد ، على ما يبدو ، على مشكلة اخرى لم نصل السنى أى توافق في الرأى بشأنها •

ولنا موقف بشأن المسألة التي جرت مناقشتها ، واكرر " مناقشتها " ، خلال الدقائق القليلة الأخيرة ، ولكننا نشعر بانه من غير الملائم ان يجرى مثل هذا النقاش في محفل تفاوضي ك لجنة نزع السلاح • ونحن نقبل ان تتعارض قاعدة التوافق في الرأى ، ربما في بعض المناسبات فقط ، مع اى مقررات تكون قد اتخذت في الجمعية العامة للامم المتحدة نفسها • ولكن المشكلة التي جرت مناقشتها ، اذا كانت هناك مشكلة ، هي مشكلة تعود الى الجمعية العامة للامم المتحدة ، لا الى لجنة نزع السلاح • لذلك اطلب ان تبين محاضر اللجنة ان عدم اشتراك الوفد الكندي في هذه المناقشة لا يعود لا الى انه ليس لنا موقف بشأن القضية التي جرت مناقشتها ، ولا الى اننا ننضم الى وجهات النظر التي أعرب عنها اى من المتكلمين السابقين خلال هذه المناقشة ، وانما الى اننا نعتقد أنها مناقشة لا ينبغي ان تكون قد جرت •

السيد برانكوفيتش (يوغوسلافيا) : سيادة الرئيس ، أود أن انتهز هذه الفرصة لتهنئة وفود فنلندا والدانمرك واسبانيا والنمسا والنرويج باعتبار انهم سوف يشاركون في مناقشات لجننتنا ، وان اعرب عن ارتياح وفدي العميق لذلك • وسوف نقدم لهذه الوفود دعماً وتعاوننا الكاملين • وأود أن أبين أن اللجنة ، بقبولها هذه الطلبات ، تقوم تماماً بتنفيذ الفقرات ذات الصلة من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح •

وأود في نفس الوقت ، ان اعرب عن استياء وفدي العميق لاننا لم نكن في وضع يمكننا من التوصل الى توافق في الرأى بشأن طلب الاشتراك في المفاوضات الجارية في لجننتنا الذي تقدمت به دولة اخرى من الدول الاعضاء في الامم المتحدة • وللأسف ، فان مثل هذه الاجراءات لا تتمشى مع تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة •

اسمحو لي بأن استشهد بما قاله وفدى في العام الماضي خلال احدى الجلسات لدى مناقشة هذه المشكلة ، وقد جاء ذلك في الوثيقة CD/PV.74 : " في رأينا انه عندما تتقدم احدى هذه الدول بطلب ، وهي عضوة في منظمة الامم المتحدة ، ينبغي ان ترد عليها في الحال بالاجاب وان نقبل مشاركتها في إطار النطاق المطلوب " .

وآمل بالفعل ان تصل اللجنة في مستقبل قريب جدا الى وضع يمكنها من التوصل الى توافق في الرأي بشأن طلب تقدمت به احدى الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة ، وهي جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية .

السيد س . ساران ( الهند ) : سيادة الرئيس ، نوافق كل الموافقة على الملاحظة التي أبداها سفير كندا الموقر ، بأنه لم يكن ينبغي ان تجرى هذه المناقشة بالمرّة . ولكن الواقع هو أن هذه المناقشة جارية بالفعل . ونوافق على أن لجنة نزع السلاح يجب أن توجه في عملها من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة ، وان هناك صلة كاملة بين الجمعية العامة للامم المتحدة وهذه الهيئة . ولكن يجب علينا ، من ناحية اخرى ، ان نقر بان لهذه اللجنة نظامها الداخلي الخاص بها ، وانه يجب اتباع هذا النظام في كافة الظروف ، بما في ذلك ما يتعلق بالسألة التي كنا ننظر فيها الآن .

وكما اعلنتم ، محقين تماما ، فيما يتعلق بمسألة مشاركة البلدان ، او ما يسمى بالبلدان ، التي طلبت المشاركة ، ليس هناك اي توافق في الرأي .

وان وجهة نظر وفدى حول هذه المسألة الخاصة معروفة تماما . ولا أود الآن في الواقع سوى أن اكرر بان حكومة الهند لا تعترف بما يسمى نظام كمبوتشيا الديمقراطية . فبالنسبة لنا الحكومة الشرعية الوحيدة لكمبوتشيا هي جمهورية كمبوتشيا الشعبية التي يرأسها السيد هينغ سامرين ، ولا يحق الالمثلي هذه الحكومة المشاركة في أعمال هذه اللجنة .

السيد جيورفي ( هنغاريا ) : سيادة الرئيس ، اود بادىء ذي بدء الانضمام الى تلك الوفود التي هناؤكم واللجنة على المقرر السريع المتعلق بطلبات مشاركة خمسة من البلدان غير الاعضاء وهي فنلندا والدانمرك واسبانيا والنمسا والنرويج . ولكن فيما يتعلق ببقية المناقشة التي جرت هنا ، فان وفدى كان يفضل تجنبها . واود ان اعرب بالتالي عن خيبة امل وفدى لاثارة بعض الوفود مثل هذه المناقشة .

ولكن ازاء هذه المناقشة ، ارى نفسي مضطرا الى تسجيل موقف الحكومة الهنغارية المتمثل في ان جمهورية كمبوتشيا الشعبية هي الممثل الشرعي والوحيد لشعب كمبوتشيا ، والى الاعراب عن خيبة امل الوفد الهنغاري لعدم تمكن اللجنة من التوصل الى مقرر بشأن الرد بالاجاب على طلبها . أما نظام بول بوت الآثم فقد طرد من قبل شعبه نفسه ، شعب كمبوتشيا ، لذلك لا يمثل سوى نفسه .

الرئيس : اذا لم تكن هناك كلمات اخرى ، اقترح ان تجتمع اللجنة في جلسة غير رسمية غدا الساعة ١٥/٠٠ لتابعة النظر في مسألة اعادة انشاء الفرقة العاملة المخصصة التابعة للجنة .



السيد غارسيا روبلس (المكسيك) ( مترجم عن الاسبانية ) : سيادة الرئيس ، لـم يكن وفدى ينوى المشاركة في مداولات بعد ظهر اليوم ، ولكن نظرا للمناقشة التي دارت منذ هنيهة ، أجد نفسي مضطرا للتدخل . وأود أن أبدأ بتهنئة وفود فنلندا والدانمرك واسبانيا والنمسا والنرويج والتعبير لها عن سرورنا وارتياحنا لحضورها بيننا وفقا للطلبات التي لبتها اللجنة للتو .

وكما تذكرون ، سيادة الرئيس ، وحيث أنكم اشترتم مرتين الى اجتماعاتنا غير الرسمية ، قدم الوفد المكسيكي في ٣١ تموز / يوليه ١٩٨٠ ، كما تنص الفقرة ١٧ من تقرير اللجنة للسنة الماضية ، ورقة عمل تضمنتها الوثيقة CD/129 المؤرخة في ٢٩ تموز / يوليه ١٩٨٠ والمعنونة " ورقة عمل تشتغل على تعديلات للفرع " تاسعا " من النظام الداخلي للجنة نزع السلاح المعنون " اشترك الدول غير الأعضاء في اللجنة " .

لقد سر وفدى كثيرا بأن هناك ما يبعث هذه السنة على الأمل في ألا تتكرر المناقشات التي غالبا ما استأثرت بوقتنا في السنة الماضية . والذي يبعث في انفسنا على هذا الأمل هو أننا ، كما رأينا اليوم ، وافقنا ، على سبيل المثال ، في غضون خمس دقائق على خمس طلبات . فان سادت اللجنة هذه الروح وان لم يفسح المجال ، لا في دورة ربيع هذه السنة ولا في دورة الصيف ، لاثارة نقاش من نوع النقاش الذي دار بيننا في الجزء الثاني من اجتماعنا بعد ظهر هذا اليوم ، سوف لا يصرف وفدى على مناقشة مقترحه الرامي الى ادخال التعديلات التي أشرت اليها منذ هنيهة . بيد أنه اذا تجددت مناسبة مثل ذلك النقاش فاننا سنطالب بأن يبحث مقترحنا . ولم يكن لذلك المقترح وليس له من غرض سوى التغلب بصورة نهائية على المصاعب الممكن ان تتولد عندما ينطلق الجدول حول تمثيل دولة ما على الصعيد الدولي .

وقد كرس وفدى ، فيما يتصل بهذه المسألة ، في وقت يعود الى نيسان / ابريل ١٩٨٠ ، احدى تدخلاته لشرح وجهة نظره ، وأعدنا في وقت لاحق ، في ٣١ تموز / يوليه ، بيان آرائنا بشكل أوجز . وأكرر القول ، فيما يتصل بهذه المسألة ، أن وفدى يعتقد أنه يجب علينا أن نكون واقعيين ، واذا كنا واقعيين وجب علينا البدء بالتسليم بأن هذه اللجنة هيئة من نوع خاص ، وان أعضاءها لا يعترفون ، سواء عن خطأ أو صواب ، ان لمقررات الأمم المتحدة ، فيما يتعلق بوثائق التفويض ، ما للقوانين من فاعلية بالنسبة للجنة .

في هذه الحالة ، وحيث أن مقررات اللجنة يجب أن تتخذ بتوافق الآراء فان وفدى يظل على اعتقاده بأن السبيل الوحيد للتغلب على جميع هذه الصعوبات بشكل نهائي يكمن في ادخال التغييرات المناسبة على نظامنا الداخلي .

ومن الواضح أن العبارات الأساسية التي يتضمنها التعديل الذي نقترحه هي تلك التي تشير الى حالات يكون فيها تمثيل الدول على الصعيد الدولي ماثرا للجدل . ووفدى يود لو تسوى هذه المسألة دون الدخول في مناقشة ربما تكون مطولة واكرر القول ، تقتضي تعديل النظام الداخلي . لكن اذا تبين ، لسوء الحظ ، لزوم اجراء مناقشة ، يود وفدى ان يبين في هذا الزمان والمكان لكافة أصحاب السعادة الممثلين في هذه اللجنة ان تلك هي العبارات الأساسية في التعديل وأن ماسيلزم السعي اليه في هذه الحالة المحتملة ، هو ايجاد معيار موضوعي لتحديد متى ينبغي اعتبار تمثيل دولة على الصعيد الدولي ماثرا للجدل لاغراض لجنة نزع السلاح هذه . هذا هو الأمر الأول .

أما الأمر الثاني فهو : انه حالما يتم تحديد الظروف التي تنطوى أو يقدر أنها تنطوى على مثل هذه الحالة ، فسيتعين أيضا تحديد ووضع اجراء موضوعي ومنصف - اجراء موضوعي يمكن تطبيقه آليا ويجنبنا مضيعة الوقت في مناقشات يعتبر وفدى أن الخوض فيها ليس من اختصاص محفل للتفاوض بشأن نزع السلاح من نوع لجنتنا هذه .

الرئيس : اذا لم يعد هناك من يود أخذ الكلمة ، أعود الى الاقتراح الذي قدمته من قبل واكرره : سوف نجتمع غدا في جلسة غير رسمية الساعة ١٥/٠٠ لمتابعة النظر في مسألة الأفرقة العاملة المخصصة التابعة للجنة . وقد طلب مني من ناحية أخرى أن أعلن أن مجموعة ال ٢١ سوف تجتمع هنا غدا الساعة ١٠/٣٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠

تصويب خطأ ورد في الوثيقة CD/PV.105

صفحة ١٦ ، الفقرة ٢ : يعدل الاقتباس بحيث يصبح نصه " اتفاقية بشأن تدبير  
مخزونات الأسلحة الكيميائية وبشأن حظر استحداثها وإنتاجها وتخزينها ونقلها " •



محضر نهائي للجلسة الخامسة بعد المائة

المعقودة في قصر الامم ، بجنيف  
يوم الخميس ، ١٢ شباط / فبراير ١٩٨١ ، الساعة ١٠/٣٠ صباحا

الرئيس: السيد ف. دي لاغوريس (فرنسا)

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد ب.ب. بروكوفيف  
السيد ل.أ. نعوموف  
السيد ف.أ. سميونوف  
السيد ف.أ. بيرفيليف  
السيد ل.س. موشكوف  
السيد ي.ف. كوستكو  
السيد س.ن. ريوخين  
السيد ف. يوهانس

اثيوبيا

السيد ف. جيمينيز دافيللا  
الآنسة ن. فريري بيناباد

الارجنتين

السيد ر.أ. ووكر  
السيد ر. ستيل  
السيد ت. فندليه

استراليا

السيد غ. بفايفر  
السيد ن. كلينغلر  
السيد ه. مولر  
السيد و. روهر

ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية )

السيد داروسمان  
السيد كاريونو  
السيد ف. قاسم  
السيد هاريوشارام

اندونيسيا

السيد م. دابيري  
السيد د. أميري

ايران

السيد ف. كارديرو دي مونتيديمولو  
السيد أ. شيارابيكو  
السيد ب. كابران  
السيد أ. دي جيوفاني

ايطاليا

السيد م. أحمد  
السيد م. أكرم  
السيد ت. ألطف

باكستان

السيد س.أ. دي سوزا اي سيلفا  
السيد س. دي كيروز داوارته

البرازيل

السيد أ • أونكيلينكس	<u>بلجيكا</u>
السيد ج - م • نوارفالس	
الآنسة ج • فان دين برغ	
السيد ب • فوتوف	<u>بلخاريا</u>
السيد اي • سوتيروف	
السيد ر • ديانوف	
السيد ك • براموف	
السيد ساو هلانغ	<u>بورما</u>
السيد ثان هتون	
السيد ب • سويكا	<u>بولندا</u>
السيد ج • سيالوفيتش	
السيد س • كونيك	
السيد ت • سترويواس	
السيد ف • فالديفيزيو	<u>بيرو</u>
السيد أ • دي سوتو	
السيد م • روجيك	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد ب • لوكيس	
السيد أ • سيما	
السيد ل • ستافينوفا	
السيد أ • صلاح-باي	<u>الجزائر</u>
السيد أ • معاطي	
السيد غ • هيردر	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه • ثيليك	
السيد م • كولفوس	
السيد ب • بونتيج	
السيد م • ماليتا	<u>رومانيا</u>
السيد ت • ميليسكانو	
السيد أ • غنوك	<u>زائير</u>
السيد ه • م • غ • س • باليهالارا	<u>سرى لانكا</u>
السيد س • ليد غارد	<u>السويد</u>
السيد ل • نوريندرغ	
السيد س • ستروينبيك	
السيد ج • لوندن	
السيد ج • برافيتس	

السيد يوي وان	<u>الصين</u>
السيد ليانغ يوفان	
السيدة وانغ زهيون	
السيد يانغ مينغ ليانغ	
السيد ف • دى لا غورس	<u>فرنسا</u>
السيد ج • دى بوس	
السيد م • كوتور	
السيد أ • ر • تايلاردات	<u>فرنزويلا</u>
السيد أ • أ • أغويلار	
السيد ج • سكينر	<u>كندا</u>
السيد ب • تاكر	
السيد س • كاسيا	
السيد ل • سولا فيلار	<u>كوبا</u>
السيدة ف • بورود وسكي جا كييفتش	
السيد س • شيتيمي	<u>كوريا</u>
السيد ج • م • مونيو	
السيد اى • أ • حسن	<u>مصر</u>
السيد م • ن • فهمي	
السيد م • شرايبي	<u>المغرب</u>
السيد أ • غارسيا روبلس	<u>المكسيك</u>
السيد م • أ • كاسيرس	
السيد د • م • سامرهيس	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد ن • ه • مارشال	
السيدة ج • أ • لينك	
السيد د • أرد مبلغ	<u>منغوليا</u>
السيد س • أو بولد	
السيد أو • أدينيبي	<u>نيجيريا</u>
السيد و • أو أكينسانيا	
السيد ت • أغوبي — ايرونزى	
السيد أ • ب • فينكاتسورات	<u>الهند</u>
السيد ش • ساران	
السيد اى • كوميفيز	<u>هنغاريا</u>
السيد س • غيورفي	



السيد ر • ه • فاين  
السيد ه • واغنيكرز  
السيد س • س • فلاورى  
السيدة ك • كريتهرغر  
السيد ج • أ • ميسكل  
السيد ه • ويلسن

السيد ي • اوكاوا  
السيد ر • ايشي

السيد م • فرهونتش  
السيد ب • برانكوفيتش

السيد ر • جايبال  
السيد ف • بيرازاتيغوى

هولندا

الولايات المتحدة الامريكية

اليابان

يوغوسلافيا

أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصى للأمين العام

نائب أمين لجنة نزع السلاح

السيد فوتوف (بلغاريا): سيدي الرئيس، أود ، بادىء ذي بدء ، أن أعرب عن ارتياح وفد بلغاريا لاضطلاعكم برئاسة لجنة نزع السلاح في مرحلة دقيقة نرسي فيها قواعد أعمالنا للدورة الحالية . لذلك أرجو أن تقبلوا أخلص تمنياتي بعمل ناجح ومثمر في هذا المنصب الخطير، واسمحوا لي بأن أسجل كفاءتكم وعزمكم في افتتاح دورة اللجنة في عام ١٩٨١ . كما أود أن أشيد بالرئيس الذي سبقكم السيد السفير تيديسي تيريفي وأن أرحب بالرؤساء الجدد لوفود رومانيا وباكستان ومصر وزائير .

ثمة جوانب متنوعة تشهد على أهمية الدورة الحالية للجنة . فلا يزال الوضع الدولي ، وهو يشكل خلفية أساسية وعاملا من عوامل النجاح في ميداننا ، معقدا متناقضا . وهناك بعض أوساط غربية معروفة يداعبها الحلم الوهمي في التفوق العسكري وهي تزج بالبشرية في دوامة جديدة وأشد هولاً لسباق التسلح ، ومن ثم تدفعها الى شفا الفناء الذرى . وعلينا أن نسجل بأسف أن كافة السبل الممكنة للحيلولة دون دخول اتفاق سولت-٢ حيز التنفيذ قد استعملت كما أتخذ قرار بنشر جيل جديد من القذائف النووية المتوسطة المدى في أوروبا في الوقت الذي يكشف فيه عن عدد من البرامج العسكرية الأخرى على الصعيدين التقليدي والنووي .

وفي غمار الرواج الحالي لسياسة موقف القوة ثمة بعض الشواهد على بعث خطط إنتاج الأسلحة النووية النيوترونية ونشرها في أوروبا وهي أسلحة تمثل رمزا مشؤوما لسباق التسلح ، أدانته الاسرة الدولية بقوة وحزم .

واننا نتفق تماما مع وجهة النظر التي أعربت عنها رئيسة الوفد السويدي الموقر السيدة / ثورسون في البيان الذي أدلت به في الخامس من شباط / فبراير هذا العام ، ألا وهي أنه ينبغي للحكومات والشعوب أن تأخذ علما بهذه التقارير وتمحصر آثارها المحتملة في مستقبل الأمم في القارة الأوروبية المكتظة بالسكان .

ولا يسع جمهورية بلغاريا الشعبية ، بصفتها بلدا أوروبيا الا تحرك ساكنا ازاء المحاولات الرامية الى التشكيك في الانفراج الدولي كإنجاز والى عرضه على اساس أنه مزية مقصورة على أحد الاطراف دون الأخرى .

وفي أوروبا حيث يبلغ حشد القوات العسكرية والاسلحة ٢٠ مثلا لمتوسط الحشد في العالم ليس بمقدور مئات الملايين من الأوروبيين القاطنين بهذه القارة أن تتفق مع الجهود التي ترعّم أن العقد السابع من القرن العشرين لم يكن له وجود . وكما قال مؤخرا ، في هذا المقام السكرتير الأول للحزب الشيوعي البلغاري ورئيس مجلس الدولة لجمهورية بلغاريا الشعبية السيد / تودور جيفكوف: " ولئن كانت هذه الفترة قد بدت قصيرة فانها بينت للشعوب ولا وساط الاعمال والساسة وزعماء الدول أنه لا وجه للمقارنة بين مزياتها وبين حقبة " الحرب الباردة " ما ، وقد أتت ثمارها بل وفتحت آفاقا أرحب للتعاون المثمر والمتبادل بين الدول الأوروبية " . وفي هذا الصدد ، أود أن أعرب عن أملتي في أن يتبع مؤتمر مدريد المعني بالأمن والتعاون في أوروبا نهجا بناء وأن يركز على القضايا الرئيسية التي يتوقف عليها السلام والأمن في أوروبا بما في ذلك مسألة دعوة مؤتمر أوروبي لنزع السلاح السى الانعقاد .

ويتزايد ، في المرحلة الراهنة ، دور ومسؤولية لجننتنا ، وعلينا أن نبذل مزيد من الجهود لضمان تقدم مساعيها وللمساعدة على الحد من سباق التسلح فضلا عن الاتفاق على تدابير محددة لنزع السلاح .

وفي هذا المقام ، يؤيد وفدى ما جاء في بيانات جميع المتحدثين السابقين في بياناتهم ولا سيما بيانات ممثلي الاتحاد السوفياتي والمكسيك والسويد والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وتشيكوسلوفاكيا ، ورومانيا ، والهند وغيرها .

اسمحوا لي بأن أتطرق بايجاز الى نهج الوفد البلغاري في فهم القضايا الأساسية التي تواجهها اللجنة خلال الدورة الحالية .

أولا ، بضع كلمات حول مشكلات التنظيم والاجراءات . ان وفدى لسعيد اذ يلاحظ ان هذه المسائل هي في طريقها الى الحل بأسلوب بناء يراعي عدم انفاق وقت ثمين يجب أن يخصص للبنود الرئيسية في جدول أعمالنا . أما فيما يختص بالنقاط المحددة ، فان موقف وفدى واضح جلي فسي الوثيقة المشتركة الصادرة عن مجموعة من البلدان الاشتراكية ( CD/141 ) .

ولا مرأ في أن المشكلات المرتبطة بالاسلحة النووية تحتل محل القلب في عملنا وتشكل جسر الزاوية في جهود المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح .

ان الاقتراح المعروف الذي تقدمت به البلدان الاشتراكية يقضي بايقاف انتاج جميع انماط الاسلحة النووية وتخفيض ما تكس منها تدريجيا الى أن تدمر تماما ، يشكل قاعدة صلبة لنهج جذرى فيما يختص بالمفاوضات المتعددة الاطراف . واننا لسعداء اذ نلاحظ ان جلّ الدول الاعضاء في هذه اللجنة تشاطرنا الرأي في تأليف فريق عامل مخصص يعنى بنزع السلاح النووى وكذلك في اجراء المشاورا دون تأخير بخية اعداد أساس للمفاوضات في المستقبل ، الأمر الذى يتماشى مع قرارى الجمعية العامة ١٥٢/٣٥ و ١٥٢/٣٥ جيم . واننا لجلّى اقتناع مكين بأن لجنة نزع السلاح هي المحفل المناسب حقا لمثل هذه المشاورات بل ولمفاوضات نزع السلاح النووى في نهاية المطاف لوأخذنا في الاعتبار أحكام المادة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح .

زاد عدد من الحقائق في الشهور الاخيرة من اقتناعنا بأن الشغل الشاغل للحضارة البشرية في هذه المرحلة ليس هو تطوير الاسلحة النووية ولا هو وضع استراتيجيات نووية جديدة بل هو الادراك الواضح للخطر المتزايد للحرب النووية الحرارية ، وانطلاقا من هنا ، يتعين علينا الدخول فسي مفاوضات تفصيلية هادفة تبدل على الارادة السياسية . واليوم ، تغدو قضية السلام تجسيدا حيا للانسانية في زماننا وللنضال من أجل عالم جديد وعادل . واسمحوا لي أن أشير مرة أخرى الى الحزب البلغاري وأن أقتبس مقتطفات لما قاله رئيس الدولة البلغارية من على منصة البرلمان العالمى للشعوب من أجل السلام الذى عقد في صوفيا في أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ :

"نحن نعرف أن الاختلافات الرئيسية بين الرؤسالية والاشتراكية لا يمكن أن تزول من تلقاء نفسها ، وأن كل نظام سيحاول أن يثبت حقه في الوجود ومزياته . بيد أننا نرى أن كل هذا لايعني بالضرورة أن نسعى جميعا الى احتياز القنابل النووية والقذائف . ونعتقد أن النزاع بين النظامين العالميين يمكن ، بل ينبغي ، أن يحل في ظل ظروف سلام عالمى وتعايش سلمي وتنافس بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة " .

لقد أعلنت البلدان الاشتراكية الأذرف في اتفاقية وأردو بوضوح وحزم في اعلانها الصادر في ١٥ أيار / مايو ١٩٨٠ : " تؤكد الدول المنزلة في الاجتماع أنه لا توجد أى أنواع من الاسلحة لن

تكون هذه الدول على استعداد للحد منها أو تخفيضها على أساس من المعاملة بالمثل<sup>(١)</sup> (CD/98 ص ١) ونحن نؤمن بأن هذا الإعلان لم يفقد صداه لدى الرأي العام العالمي .

ان أحد الموضوعات التي ستحتذى باهتمام اللجنة ابان هذه الدورة هو موضوع الحظر العام الكامل لاختبارات الاسلحة النووية . وأود أن أشير الى أنه برغم الخطوات البناءة التي خطاها الاتحاد السوفياتي ، وكان لها أثر ايجابي للغاية ، فان المفاوضات الثلاثية لم تؤت أكلها الى الآن .

ودون أن نقلل من شأن المحادثات الثلاثية اطلاقا ، فاننا نؤيد فكرة البلدان المحايدة وغير المحازة التي تقول بتأليف فريق عامل مخصص على أن تشترك بهمة في أعماله الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية . وينبغي للجنة أن تشجع في تحديد مهام هذا الفريق دون تباطؤ .

وثمة جانب مهم آخر في الجهود الرامية الى الحد من خطر الاسلحة النووية ألا وهو نقاشنا حول عدم وضع أسلحة نووية في البلدان التي لا توجد فيها مثل هذه الاسلحة في الوقت الراهن . وسيكون ذلك متماشيا تماما مع قرار الجمعية العامة ١٥٦/٢٥ جيم آخذين في الاعتبار أنه على اللجنة أن ترفع تقريرا بنتائج أعمالها في هذه القضية الهامة الى الدورة السادسة والثلاثين .

تعلق بلادى أهمية خاصة على موضوع ضمانات الأمن السلبية وذكرت آراءنا في بعض جوانبها في العام الماضي في الفريق العامل المخصص المعني بهذا الموضوع ، وكذلك في المؤتمر الاستعراضي الثامن لاطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي اللجنة الاولى للجمعية العامة حيث قدمنا أوراق عمل ومشروع قرار . ولقد سححت لنا الفرص بالفعل لتقييم ما قام به الفريق العامل المخصص من أعمال الى الآن في بحثه عن نهج مشترك يقبله الجميع يمكن أن يفضي بنا الى صك دولي ملزم قانونا وفي دورتنا هذه ، ستسبح الفرصة من جديد للفريق العامل الذي أعيد انشاؤه لاستكمال البحث الذي أجراه في العام الماضي حول الجوانب الموضوعية لضمانات الأمن السلبية . ولذلك فان الجمعية العامة ، في قرارها رقم ١٥٥ / ٣٥ " تتأشد جميع الدول ، ولا سيما الدول الحائزة لأسلحة نووية ، أن تبدي الارادة السياسية اللازمة للتوصل الى اتفاق بشأن نهج مشترك يمكن ادراجه في صك دولي ذي طابع ملزم قانونا " .

ولئن ظلت بلغاريا نؤيد بحزم فكرة اتفاقية دولية باعتبارها خيرا السبل لزيادة ضمانات الأمن بالنسبة للبلدان التي تحوز أسلحة نووية فان الوفد البلغاري يعتقد أن امكانية التوصل الى بعض ترتيبات مؤقتة يمكن أن تستكشف أيضا في هذه المرحلة . وبغية الاعداد لعمل كهذا ، فان الجمعية العامة في قرارها ١٥٤/٣٥ " تطلب الى كل الدول الحائزة للأسلحة النووية اصدار اعلانات رسمية ، ذات مضامين متماثلة ، بشأن عدم استعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي لا توجد مثل هذه الأسلحة في أراضيها وذلك كخطوة أولى نحو ابرام هذه الاتفاقية الدولية " . كما أنها " توصي مجلس الامن أن يقوم بدراسة ما قد تصدره الدول الحائزة للأسلحة النووية من اعلانات " . وان يتخذ قرارا مناسباً يقضي باعتماد هذه الاعلانات اذا اتضح أنها متفقة كلها مع الهدف المذكور أعلاه " .

ويؤمن الوفد البلغاري بأنه ينبغي للفريق العامل المخصص أن يستمر في بحث صيغ عدم الاستعمال المقترحة بقصد التوصل الى نقاط مشتركة محتملة بين هذه الصيغ .

وانطلاقا من هذه الفروض ، يمكن بذل الجهد لتطوير العناصر الاساسية لصيغة مشتركة يمكن ادراجها في صك دولي ملزم قانونا أو لوضع قاعدة عامة لاعلانات مفردة ، ذات مضامين متماثلة قد

ترغب الدول الحائزة للأسلحة النووية اصدارها رسمياً بمبادرة منها مع مراعاة النتائج التي حققتها المفاوضات • وفي هذا الصدد ، يمكن للفترة السابقة للدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح وكذلك لفترة انعقادها أن تصبح ، كما حدث في عام ١٩٧٨ ، نقطة تحول أخرى في الجهود الرامية بالفعل الى زيادة ضمانات الأمن بالنسبة للدول التي لا تحوز أسلحة نووية • كما يمكن أيضاً تبادل الآراء في الفريق العامل المخصص حول البارامترات الأكثر ملاءمة في اقرار مجلس الأمن لاعلانات عدم استعمال منفردة تصدرها الدول الحائزة للأسلحة النووية شريطة أن يتماشى ذلك مع ميثاق الأمم المتحدة وممارسات مجلس الأمن •

وسيقدم الوفد البلغاري قريباً ورقة عمل بشأن القضايا التي ينبغي أن يتناولها ، على ضوء هذه الاتجاهات الفريق العامل المخصص المعنى بضمانات الأمن السلبية • واننا لمؤقتون بأن تقدماً ملموساً بشأن هذا الموضوع يمكن احرازه لو انتهجت جميع الدول الأعضاء في لجنة نزع السلاح ، ولا سيما البلدان الحائزة للأسلحة النووية ، نهجاً بناءً وأبدت أعظم قسط من المرونة بغية التوصل الى حل يقبله الجميع • واننا نرحب ، في هذا الصدد ، بالاستعداد الذي أعرب عنه الوفد السوفياتي في اعلانه في الجلسة الثالثة بعد المائة للجنة لمباشرة تعاون نشط مع دول أخرى سعياً للتوصل الى صيغة تحظى بالقبول المتبادل فيما يتعلق بالضمانات •

اننا نتطلع خلال هذه الدورة الى عمل مكثف في ميدان الاسلحة الكيميائية واننا نوافق على الرأي القائل بأن الفريق العامل المخصص قد احرز بعض التقدم رغم أن كافة القضايا لم تناقش بالتفصيل كما ورد في تقريره ، نظراً لضيق الوقت • وعلينا الآن أن ننهي ما بدأناه من عمل مركزين على النقاط المتفق عليها •

واننا نولي أهمية خاصة للمحادثات الثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بخصوص الاسلحة الكيميائية وننتظر أن تستأنف في فترة قريبة •

أما فيما يتعلق بمشكلة حظر تطوير ونتاج أنواع جديدة من أسلحة ومنظومات التدوير الشامل ، فانها احتلت مكانة هامة في الدورات الأخيرة للجنة نزع السلاح • ومزيات الحظر الشامل لأنواع ومنظومات أسلحة التدوير الشامل الجديدة هي واضحة جلية • وما يلزم في هذه المرحلة هو أن تبدي جميع الدول القادرة على تطوير مثل هذه الاسلحة ارادتها السياسية • وهناك بعض النزعات في هذا الميدان تثير مخاوف لها ما يبررها وتثبت الحاجة الى بذل مزيد من الجهود المكثفة لتبديد ما عن طريق الاتفاق على تدابير نزع سلاح محددة •

أما فيما يختص بالاسلحة الاشعاعية ، فاننا نعتقد أن الشروط المسبقة المواتية بالفعل وتتيح اعداد مبكر لمشروع اتفاقية تحظر استحداث ونتاج وتخزين واستعمال الاسلحة الاشعاعية على أساس الاقتراح الأمريكي السوفياتي المشترك • واتضحت المسائل أكثر في ضوء العمل الذي انجز ابان الدورة الأخيرة للفريق العامل المخصص • ونحن نتفق مع الرأي القائل بأن الاختلافات حول نقاط بعينها سوف تقل ، وعساها تفعل ، مما سيوفر الظروف المواتية والكفيلة بانجاز هذه المهمة بنجاح عند انتهاء الدورة الحالية للجنة •

وفي نهاية دورة اللجنة في عام ١٩٨٠ قدمت مجموعة من البلدان الاشتراكية من بينها بلغاريا ، الوثيقة CD/128 وعرضت فيها وجهات نظرنا حول العناصر الاساسية لبرنامج شامل لنزع السلاح وينبغي للجنة ألا تدخر وسعاً لتأمين اعداد البرنامج في وقت مناسب بينما تسعى جاهدة الى تحقيق توازن عادل بين مواقف البلدان والجموعات المختلفة •

وختاما ، أود أن أؤكد لكم ، ان الوفد البلخارى سيبدل قصارى جهده لتقديم اسهامه المتواضع في المفاوضات الجادة والهادفة في اللجنة وهيئاتها الفرعية •

الرئيس : اشكر سفير بلخاريا الموقر على كلمته وأعبر له أيضا عن آيات الشكر على الكلمات اللطيفة التي تفضل بتوجيهها الي •

السيد كوميفير (هنخاريا) : سيدى الرئيس ، أود وأنا أقف على المنبر في جلسة عامة للمرة الأولى أن أتقدم بتهنئة الوفد الهنخارى لكم لتوليكم منصب رئاسة لجننتنا في هذا الشهر وأن أعبر عن تقديري للطريقة الدينامية التي تديرون بها عمل اللجنة ، وآمل أن تتمكن اللجنة بتوجيهكم المحنك من معالجة بقية مشاكل الاجراءات البارزة على وجه السرعة ، وبدء مهامها الموضوعية •

كما أوجه تقديري الى السفير الاثيوبي تيريفي الذى ترأس اللجنة في شهر آب / أغسطس الماضي ، في مرحلة حاسمة من عملنا في العام الماضي •

واسمحوا لي كذلك أن أرحب بحرارة بزملائنا الجدد ، بالممثلين الموقرين لرومانيا ومصر وباكستان وزائير ، راجيا لهم النجاح في عملهم ، ووفدنا على استعداد لمواصلة التعاون الودى معهم كما كان شأنه مع أسلافهم •

لقد لاحظ وفدنا بالارتياح أن اللجنة استطاعت أن تصل على وجه السرعة الى توافق في الآراء بشأن جدول أعمالها وبرنامج عملها في الجزء الأول من دورتها الحالية ، ولأنها توصلت الى نتيجة سريعة بالمثل في اعادة تكوين الأفرقة العاملة الأربعة التي تشكلت في دورتنا في العام الماضي فضلا عن الاستعداد لتكوين أفرقة جديدة كما اقترحت عدة مجموعات ووفود • وقد اثبتت خبرة دورتنا في العام الماضي أنه مما لاشك فيه أن المفاوضات التي تجرى في اطار الأفرقة العاملة تعد أكثر المناهج كفاءة للتقدم نحو أهدافنا • والأمر الذى نعتبره أكثر أهمية هو أن تبدأ الأفرقة العاملة عملها وتحقق تقدما في المفاوضات ذاتها •

أشار بعض المتحدثين قبلي الى الوضع الدولى الحالى باعتباره وضعا خطيرا متدهورا ، وان المرء وهو يوافق على هذا الرأى لا يسعه الا أن يعتبره نتيجة مباشرة لسياسة تجاهل الواقع السائد في العلاقات الدولية ، والتخلي عن مبدأ التكافؤ والمساواة في الأمن ، والاعلان صراحة عن خطط تحقيق التفوق العسكرى • ان ثمة مذاهب نووية توضع الآن لتقليل أو الغاء الحواجز السياسية والتقنية والنفسية أمام استخدام الأسلحة النووية ، ولتحقيق هذا الغرض يبدأ حلف شمال الأطلسي موجة جديدة من سباق التسلح النووى ، وذلك بقراره بتوزيع ترسانات هائلة من أجيال جديدة من الصواريخ النووية متوسطة المدى في أوروبا الغربية • وقد أرجىء التصديق على معاهدة "سولت - ٢" ، وأصبح مستقبلها مشكوكا فيه بشكل متزايد •

وقد وجد موقف الحكومة الهنخارية بشأن الحالة الراهنة للوضع الدولى تعبيرا واضحا عنه في اعلان الدول الأطراف في معاهدة وارسو الذى أقر في اجتماع لجننتها السياسية الاستشارية في أيار / مايو الماضي • وفي هذا الاعلان بينت الدول الأطراف بوضوح أنها لا تتطلع الى التفوق العسكرى بل تعف مع التكافؤ والمساواة في الأمن وتخفيض المستوى العسكرى بالتدرج • وطرح الاعلان برنامجا عمليا لتحقيق هذه الغاية ، أكدته الدول الأطراف في معاهدة وارسو من جديد في كانون الأول / ديسمبر الماضي •

وفي موازاة عملنا تجرى مفاوضات هامة في مدريد ، في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، تتناول بين ما تتناوله الجوانب العسكرية للانفراج • وتبذل هنغاريا — الى جانب الأعضاء الآخرين في الجماعة الاشتراكية — كل ما في وسعها للتوصل الى اتفاق بشأن التبريد ما أمكن بانعقاد مؤتمر معنى بالانفراج العسكى ونزع السلاح في أوروبا • وفي رأينا أن مؤتمر مدريد يمكن بل ويجب أن يتوصل الى قرار بشأن عقد مثل هذا المؤتمر ، وبشأن الخلوط الرئيسية لعمله وجدول أعماله وسيصبح عقد مثل هذا المؤتمر علامة هامة في طريق تعزيز أسس السلم الأوروبي ، وتنفيذ التزام كل الدول المشتركة في المؤتمر باتخاذ خطوات فعالة والتوصل الى نتائج ملموسة في تحليل المواجهة العسكرية وتشجيع نزع السلاح في أوروبا •

وبالرغم من أن هنغاريا ليست عضواً كاملاً العضوية في مباحثات فيينا فانها تعلق أهمية كبيرة على هذه العملية ، ونأمل أن تؤدي المفاوضات الى نتائج ايجابية ، وكلما كان ذلك أسرع كان أفضل •

ان للجنة نزع السلاح — باعتبارها المحفل الوحيد المتعدد الأطراف لمفاوضات نزع السلاح — دوراً حيوياً تؤديه في كبح سباق التسلح ، والتوصل الى نزع سلاح حقيقي • وقد أوضحت الدورة الخامسة والثلاثون للجمعية العامة للأمم المتحدة كذلك أن هناك الحاحاً متزايداً على تحويل أحكام الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح الى واقع • ويرى وفدنا أن من المهم للغاية أن تصل لجنة نزع السلاح الى تقدم موضوعي في عملها قبل انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح •

ويضم جدول أعمال لجنة نزع السلاح كل موضوعات نزع السلاح الرئيسية التي ينبغي حلها • ويشكل برنامج العمل والأفرقة العاملة فور انشائها الاطار الضروري والملائم لنشاطنا الناجح • وتحوى ورقة العمل التي قدمتها مجموعة الدول الاشتراكية — والتي اشترك وفدنا في تقديمها — كل الاعتبارات الرئيسية لعمل هذه اللجنة •

ويحظي وفدنا — لكثير غيره — الأولوية الكبرى في عمل اللجنة لوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي • وقد اجرت اللجنة في دورتها الاخيرة تبادل واسعاً للأراء بشأن هذه المسألة بما في ذلك دراسة الاقتراح الذي قدمته الوفود الاشتراكية بوقف انتاج كل أنواع الأسلحة النووية ، وتقليل مخزونها بالتدريج حتى تدمر تماماً ، ويدعو وفدنا بشدة الى تكوين فريق عامل مخصص لذلك دون تسويق ، على أن تشارك فيه بنشاط كل الدول الحائزة للأسلحة النووية •

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي ، فان الوفد الهنغاري يعلق أهمية خاصة على استمرار عملية مباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ، وانه لا مبرر ليقول له تماماً أن التأجيل المستمر للتصديق على "سولت - ٢" يوقف هذه العملية البالغة الحيوية • ونحن نأمل أن تستمر المفاوضات — بعد التصديق على هذه المعاهدة — لبلوغ تخفيض أكبر وزناً للأسلحة النووية الاستراتيجية •

وفي ميدان نزع السلاح النووي يولي وفدنا اهتماماً خاصاً لعقد اتفاقية دولية لتعزيز أمن الدول التي لا تملك أسلحة نووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها • واذ نواصل العمل الجوهري الذي قام به الفريق العامل في هذا الشأن فان وفدنا يرى أن على اللجنة أن تدرس

صيغا لا اعلانات رسمية متطابقة في المضمون من جانب الدول النووية بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير النووية على أن يؤكد ها مجلس الأمن في قرار خاص • ويمكن أن يكون ذلك هو الخطوة الأولى نحو عقد اتفاقية دولية ، وهو أمر لم يثر ضده اعتراض مبدئي في مداولا تنا في العام الماضي •

ويلاحظ الوفد الهنغاري بارتياح أن اللجنة قررت أن تدرج في جدول أعمالها مسألة عدم وضع أسلحة نووية في أراضي الدول التي لا توجد بها مثل هذه الأسلحة في اطار نزع السلاح النووي • وأفضل الطرق لدراسة هذه المسألة أيضا هي انشاء فريق عامل كما اقترح في ورقة العمل الأخيرة للوفود الاشتراكية •

لقد نوقشت المسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي من كل جوانبها مناقشة واسعة عميقة أثناء المؤتمر الاستعراضي الثاني لأطراف معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الذي عقد في العام الماضي • وأوضحت خبرات المؤتمر بما لا يدع مجالا للشك مصلحة الدول الأساسية في الحفاظ على نظام منزع الانتشار وتحزيمه • غير أن من الواضح أيضا أن هذا أمر لا يمكن تحقيقه دون التوصل الى تقدم حقيقي في الميادين الأخرى لنزع السلاح النووي •

كما أن الحظر العام الكامل لتجارب الأسلحة النووية بند آخر له درجة كبرى من الاحاح وسيكون التبرير بعقد معاهدة لحظر كل تجارب الأسلحة النووية اسهاما رئيسيا في سبيل وضع نهاية للتحسين النوعي للأسلحة النووية واستحداثها وانتشارها ، وفي سبيل تحسين الجواء الدولي • ويرجو قرار الجمعية العامة ١٤٥/٣٥ بء من اللجنة تكوين فريق عامل وبدء المفاوضات بشأن معاهدة حظر شامل للتجارب • ويأمل وفدنا أن تستجيب اللجنة لهذا الرجاء ، وتبدأ العمل الموضوعي على وجه السرعة بالمشاركة النشطة من جانب كل الدول النووية الممثلة الآن جميعا في اللجنة • ونحن نؤمن بأن وقف كل الدول النووية لتجارب الأسلحة النووية سيزيد كثيرا من فرصة النجاح • وثمة كلمة أخرى في هذه المسألة هي أن الوفد الهنغاري يرى أن المفاوضات بشأن هذه المسألة داخل لجنة نزع السلاح ينبغي ألا تعرقل بأى حال المباحثات الثلاثية التي يأمل وفدنا أن تستأنف قريبا •

وأمام اللجنة مهام ملحة بالغة الأهمية خارج ميدان نزع السلاح النووي كذلك ، من بينها حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدويرها • ويكتسب التبرير بالتوصل الى اتفاق أهمية خاصة كذلك في ضوء التقارير المزعجة والبيانات الرسمية بشأن التخطيط لانتاج وتوزيع الجيل الجديد من عناصر الحرب الكيميائية والأسلحة الانشطارية ويأمل وفدنا أن يستأنف الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية عمله قريبا ، وينتقد نحو وضع اتفاق بشأن الحظر الفعال لكل الأسلحة النووية على أساس العمل المفيد الذي قام به الفريق العامل في العام الماضي •

ويرى وفدنا أن على لجنة نزع السلاح في العام السحالي ايلاء قدر أكبر من الاهتمام لمسألة حظر استحداث وصناعة أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل • ان اندفاع دوائر معينة نحو التفوق التكنولوجي في الميدان الحسرى يؤدي حتما الى استخدام آخر انجازات العلم والتكنولوجيا للأغراض الحسرية ، مما قد يؤدي الى مرحلة جديدة كئفيا من مراحل سباق التسلح قد يكون مسن الأصبحت التحكم فيها • وقد أشارت الوفود الاشتراكية في اللجنة منذ أمد طويل الى أن الحل الأكثر جذرية لمنع ظهور أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل هو وضع اتفاق شامل يحظر استحداث أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ، تكمله اتفاقات أو بروتوكولات محددة تحظر أنواعا خاصة من هذه الأسلحة ويرد قرار الجمعية العامة ١٤٩/٣٥ من هذه المسألة عمليا هذا الرجاء للجنة •



وأعتقد أن من الضروري ونحن نتناول هذه المسألة أن نذكر اللجنة باقتراح قدم في العام الماضي وأيدته عدة وفود • فإثناء مناقشات هذه المسألة في مجرى السنوات القليلة الماضية ازداد وضوحاً أنه يمكن التوصل الى طرق جديدة لمعالجة هذه المسألة المعقدة الواسعة الجوانب معالجة أكثر كفاءة • ويمكن لإنشاء فريق عامل من الخبراء الحكوميين المؤهلين أن يوفر محفلاً مناسباً لبحث أعمق وأكثر خبرة لهذه المسألة ، ويمكن للجنة أيضاً أن تستفيد به في أعمالها ، ولهذا ، فقد أكدت الوفود الاشتراكية اقتراحها في ورقة العمل CD/141 لتكوين مثل هذا الفريق •

ومما يثير القلق أن الإدارة الأمريكية الجديدة — ووفقاً للتصريحات الرسمية — تدرس ثانية إنتاج أسلحة النيوترون وتوزيعها ، وأنا أتفق كل الاتفاق مع البيان الذي أدلت به في هذا الشأن السيدة انجا ثورسون أمام اللجنة في ٥ كانون الثاني / يناير الماضي • فتجديد هذه الخطة التي سبق التخلي عنها نتيجة احتجاج الرأي العام الأوروبي تجعل اقتراح الوفود الاشتراكية ببسبب المفاوضات بشأن اتفاق لحظر إنتاج أسلحة النيوترون وتوزيعها ، والمقدم الى مؤتمر لجنة نزع السلاح في عام ١٩٧٨ اقتراحاً مناسباً وفي حينه •

ومن المجالات المحددة المتعلقة بهذا الميدان حظر استحداث الأسلحة الإشعاعية وتخزينها واستخدامها • وقد كانت اللجنة تدرس هذا الموضوع في أحد أفرقتها العاملة في العام الماضي ، وبالرغم من أن وفدنا يعتبر هذا العمل تطوراً إيجابياً فإني أعتقد أن على اللجنة أن تحاول تناول هذه المسألة في العام الحالي بطريقة أكثر طموحاً ، وأن تبذل قصارى جهدها لكي تكون قادرة على أن تقدم للدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة مشروعاً كاملاً لا تفاقية لحظر الأسلحة الإشعاعية • ويبدو لي — على أساس الاقتراحات الحالية والعمل الذي تم في العام الماضي — أن هذا أمر في مقدورنا تماماً إذا أبدى كل الأطراف الإرادة السياسية اللازمة •

ويولي الوفد الهنغاري اهتماماً كبيراً لمسألة وضع برنامج شامل لنزع السلاح • ونحن نؤيد استمرار عمل الفريق العامل المعني بهذا الشأن ، وعلى استعداد لأن نشارك فيه بنشاط ، ونأمل أن يؤدي نشاط الفريق العامل واللجنة بشأن هذه المسألة الهامة الى نتيجة واقعية مفيدة تتجسد في برنامج واسع بما فيه الكفاية ومقبول لكل البلدان ، ويرى وفدنا أن من المهم للغاية أن يراعى البرنامج مبدأ التكافؤ والمساواة في الأمن •

هذا ما أردت أن أقوله في هذه المرحلة من عمل اللجنة • وفي مجرى عملنا سيعود وفدنا للحديث في مواضيع خاصة بطريقة أكثر تفصيلاً وفقاً للجدول الوارد في برنامج عملنا •

الرئيس: أشكر سفير هنغاريا الموقر على كلمته التي ألقاها وعلى الكلمات اللطيفة

التي تفضل بتوجيهها الى الرئاسة •

السيد دي سوزا اي سيلفا (البرازيل): السيد الرئيس، انه لما يبحث على

الارتياح الشديد لوفد البرازيل أن يراكم توجهون مناقشاتنا • فقد قام رئيس جمهورية البرازيل منذ اسبوعين بزيارة لفرنسا معطياً دفعة جديدة للعلاقات الودية القديمة التي تربط بين بلدينا • وعلى المستوى الشخصي ، فإننا نسعد برؤيتكم يومياً تستخدمون مهارتكم كدبلوماسيين محنك • فتشجيعكم الصبور ، وكفاءةكم ، وقد رتكم على الاقناع دون الالاحاح ، وحزمكم الهادئ ، كل هذا قد أكسبكم احترام زملائكم حول هذه المائدة ومدادقتهم ومحبتهم • واسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة كذلك لأرحب بحرارة بزملائنا من باكستان ورومانيا وزائير ومسر الذين أتطلع الى العمل معهم في تعاون وثيق •

لقد أصبح مألوفاً في مفتح مداولاتنا كل عام ، أن نحاول القاء نظرة عامة على الوضع العالمي وآثاره على الموضوع الذي يشغلنا على نحو مباشر في هذه اللجنة ، وأعني به نزع السلاح . وأصبح مألوفاً أيضاً أن تخلص هذه النظرة الى استنتاج بأن وتيرة التسابق على الأسلحة والقوة التدميرية للترسانات خلال فترة الاثني عشر شهرا التي مرت على بدء الدورة السابقة للجنة نزع السلاح ، تفوقان الى حد بعيد الجهود التي يبذلها المجتمع العالمي لايقاف أو عكس هذين الاتجاهين . ولا يستثنى عام ١٩٨٠ من هذه القاعدة ، فقد شاهدنا مرة أخرى مواصلة بل وتسارع الاتجاه نحو تطوير وانتشار الأسلحة الجديدة ومنظومات الأسلحة التي تستهدف نشر الموت والخراب بسرعة ودقة وقوة أكبر من ذي قبل . واقترن هذا الاتجاه المشؤوم بمفهوم مؤداه أن في الامكان خوض الحرب النووية والفوز فيها ، وهو مفهوم يدعمه ، بدوره ، تفكير يقول بأن مذهب الردع النووي تستحق التقدير لأنها السبب في تجنب اندلاع الحرب النووية .

وهذا أمر مؤكد ، لأنه منذ ظهور الأسلحة النووية في ترسانات القوتين العظميين وترسانات القوى الثلاث الأخرى الحائزة للأسلحة النووية . لم يتصاعد أي نزاع الى المدى الكافي الذي يدفع باحدى القوتين العظميين أو كليهما ، أو كل القوى الى استخدام كامل قوتها العسكرية من أجل السعي الخادع الى النصر ، وهذا لحسن الحظ ، لأنه لو لم يكن الأمر كذلك لما كان أي منا لا يزال جالسا في هذه الغرفة محاولا صياغة حلول دائمة للمشاكل المطروحة علينا .

ويجب أن نسلم جميعا بأنه لا يمكن خدمة احتياجات الأمن لدى أمة ، أو كتلة من الأمم ، من خلال تعريض أمن العالم بأسره للخطر الدائم ، بما في ذلك بالطبع ، أمن ذات القوى التي تتوقع فيما يبدو مزيدا من الأمن في بيئة يطرد فيها ترزع الأمن . وفي محافل الأمم المتحدة المعنية بنزع السلاح ، وخاصة اثناء الدورة الأخيرة للجمعية العامة ، كررت الأغلبية الساحقة في المجتمع العالمي التشديد على النقطة الفريدة التالية : يتحتم تغيير المواقف الراهنة تغييرا جذريا اذا أردنا أن نحوز تقدما حقيقيا في مفاوضات نزع السلاح . ومع ذلك فان ثمة حجة تقدمت بها بعض الجهات بأن فكرة " عدم تناقض الأمن " خلال عملية نزع السلاح تبرر ما يشار اليه تلطفا بتعبير " تحديث " الترسانات والذاهب الاستراتيجية ، حتى في غياب عملية لنزع السلاح . ولا يسع الوفد البرازيلي أن يتجاوز عن هذه الأفكار التي تنزع للسعي لا الى اضافة المشروعية على حيازة الأسلحة النووية وحسب ولكن أيضا الى تبرير الجهود التي تبذل من أجل زيادة تطويرها وزيادة قوتها التدميرية . ان التطورات الحديثة في التفكير الاستراتيجي والتكتيكي لدى التحالفين العسكريين الرئيسيين لا تعدو ، فيما يبدو ، التأكيد على خلاصة فحواها أن المفهوم الذي تجسده عبارة " تحديد الأسلحة " تعني ببساطة ، لدى القوتين العظميين ، تكييف سباق الأسلحة لكي يوائم المستويات التي يتفقان على اجازتها من حيث القيام بتكريس الموارد لاضطراد وتحسين الأسلحة الموجودة لديهما . وعلى النقيض من ذلك كررت الأغلبية العظمى للبشرية بما لا يدع مجالا للخطأ التعبير عن رغبتها في قيام نزع حقيقي للسلاح وهو ما يعني بالطبع ايقاف سباق الأسلحة النووية فوراً وبدء اتخاذ تدابير ملموسة من أجل نزع السلاح النووي .

لقد علقت البرازيل دائما أهمية قصوى على هذه الأهداف وسنواصل البحث عن سبل عملية لاجراز تقدم في مجال هذه التدابير . وفي الدورة الماضية للجمعية العامة اشتركت البرازيل في تقديم القرار ١٥٢/٢٥ جيم ، الذي يدعو الى بدء المفاوضات حول هذا البند ، والذي يقدم اطارا

لسير المفاوضات في هذه اللجنة • كذلك أيدنا الدعوة التي تقدمت بها مجموعة الـ ٢١ من أجل الإسراع بإنشاء فريق عامل، في نطاق لجنة نزع السلاح، لمعالجة الجوانب المحددة لهذه المسألة الشديدة الأهمية • ويؤيد وفدي تمام التأييد المقترح الرامي الى تمكين ستأفرقة عاملة تخصص لدراسة البنود الموضوعية الستة في جدول أعمالنا من بدء أعمالها دون مزيد من التأخير •

هل لي، بينما هذا الشاغل لا يبارح تفكيري، أن أنتقل الآن وأبدى بايجاز بعض الملحوظات بصدد البنود الموضوعية الواردة في جدول الأعمال الذي أقرته اللجنة لدورة هذا العام • وسيسهب وفدي بالطبع في ايضاح كل من هذه البنود في الوقت المناسب، ونأمل أن يكون ذلك في سياق المفاوضات التي ستضطلع بها الأفرقة العاملة الستة •

سبق أن أوضحت فيما تقدم طابع الالاحاح والأولوية التي لا يعلقهما وفدي وحده، وانما مجتمع الأمم بأسره، على مسألة ايقاف سباق الأسلحة ونزع السلاح النووي، التي ترد في المحل الثاني بين بنود جدول أعمالنا لأسباب يعلمها الجميع • نحن نعتقد بوجود مادة تفيض عن الحاجة، في صورة مقترحات ملموسة أيضا، تبرر بدء اجراء مفاوضات موضوعية جادة بصدد هذا الموضوع • ولا يسعني في هذه النقطة، الا أن أكرر أملنا الجاد في أن تتاح للجنة فرصة معالجة هذه المسألة موضوعيا •

أما البند المهم والملح الثاني في جدول أعمالنا فهو التفاوض حول معاهدة لحظر كل تجارب الأسلحة النووية في كل البيئات • ونحن لا نرى سببا يدعو الى التفكير في أن انشاء فريق عامل للعناية بحظر التجارب الشامل من شأنه اعاقه المباحثات التي تجرى منذ بعض الوقت، وتتقدم ببطء واضح، فيما بين ثلاث من القوى الخمس الحائزة للأسلحة النووية • بل انه على العكس، يشترط، فيما يبدو لنجاح تدبير من هذا النوع أن يكون ذا طابع عالمي بالتحديد، مما يعني التوصل الى عقد معاهدة تتضمن أحكاما تستهدف جذب أكبر عدد ممكن من الدول للانضمام اليها • ان التاريخ الحديث للاتفاقات في المجال العام لنزع السلاح يثبت اثباتا بليغا أنه ليس من الحصافة، ولا من قبيل النظرة العملية حقا، أن يتوقع من المجتمع الدولي أن يولي تأييده وثقته الكاملين لترتيبات لا تأخذ بعين الاعتبار اهتماماته المشروعة، أو تستهدف ادامة الاختلال والتمييز • ان البرازيل لا تنظر الى أي معاهدة لحظر الاستمرار في اختبار الأسلحة النووية بوصفها غاية في حد ذاتها، ولا بوصفها خطوة وقائية لضمان عدم توسع نادي الأسلحة النووية، ولكن بوصفها خطوة لها مغزاها على طريق نزع السلاح النووي • وستعمر مثل هذه المعاهدة في الواقع تجميد نشاط تحسين الأسلحة النووية، ومن ثم توفر أداة فعالة لضبط عملية الانتشار الرأسي • ويجب أن توجه الخطوة التالية، التي يتعين أن ترتبط على نحو صريح بحظر التجارب، صوب البدء في اتخاذ تدابير ملموسة في مجال نزع السلاح النووي ذاته • أضف الى ذلك أنه لا ينبغي أن تعوق المعاهدة التنمية الكاملة للطاقة النووية لخدمة الأغراض السلمية بل وينبغي النظر اليها حقا بوصفها أداة ايجابية تساعد في تشجيع استخدام القوة النووية في الأغراض السلمية وفي تشجيع التعاون الدولي في هذا المجال •

ان وفدي يعتقد اعتقادا جازما بأن المفاوضات في اطار لجنة نزع السلاح ستسبهم الى حشد كبير في توضيح القضايا الهامة وستسفر عن صياغة معاهدة منصفة ودائمة لحظر التجارب النووية للأغراض العسكرية •

ان مسألة عقد ترتيبات دولية فعالة لضمان حماية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية مسن استخدام الأسلحة النووية أو من خطر التهديد باستخدامها تتصدر مناقشات نزع السلاح لبعض

الوقت الآن • وقد أوضحت البرازيل باستمرار اعتقادها بأن الضمان الوحيد ذا المغزى والدائم هو نزع السلاح نفسه • وأرتقايا لنزع السلاح النووي ، قدمت بعض المقترحات ، منها اقتراح بالتفاوض حول اتفاقية لحظر استخدام الاسلحة النووية • وعندما أولت البرازيل تأييدها لذلك الاقتراح ، أشارت الى انه لا يجب تفسير أى حظر على الاستخدام بأية حال من الاحوال على أنه يضيف مشروعية على حياة الأسلحة النووية ، ولذا يجب أن يتضمن الحظر ارتباطا ملزما وصريحا بنزع السلاح النووي • وبالنظر لعدم وجود اتفاقية حتى لعدم الاستخدام ، فقد صيغت اقتراحات بديلة ، مثل ايجاد شكل من الترتيبات يصلح لقيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتقديم ضمانات لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها • ومن المناسب أن يذكر بل ويشدد هنا على أن ذات طبيعة السلاح النووي تتمثل في قدرته الفريدة التي لا يحدها حد حتى الآن على تدمير أساس الحياة الانسانية ذاته على وجه هذا الكوكب • ويقدم التقرير الذى أعده الأمين العام مؤخرا عن الآثار الضارة للحرب النووية مثلا حيا واضحا وعمليا كذلك عن هذه النقطة • ان ذات طبيعة الآثار المهلكة للأسلحة النووية لا تجعلها مقصورة على المتحاربين ، وقد انتقدت الأمم المتحدة فعلا استخدامها بوصف ذلك " جريمة ضد البشرية " • ولهذه الأسباب ، فمن البديهي أنه لا يكفي أن تعلن الدول الحائزة للأسلحة النووية رسميا نبح استخدام الأسلحة النووية ضد البلدان التي قررت عدم مباشرة حقها السيادة في الاختيار العسكرى النووى • وتبعاً لذلك ، فان أى ترتيب مؤقت ينبغى أن يفهم على أنه يتضمن التزاما مزدوجا من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية : أولا ، ارتباط واضح وملزم بنزع السلاح النووى ، وثانيا ، ارتباط على نفس القدر من الوضوح بعدم استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها خلال الفترة الممتدة بين قبول الالتزام الأول والانجاز الفعلي لنزع السلاح النووى • ان قبول هذا الارتباط المزدوج هو وحده الذى سيدفع البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية الى اتخاذ قرار متوازن بالقدر الكافي باستبعاد الاختيار العسكرى •

وقد تابع الوفد البرازيلي باهتمام شديد المناقشة التي دارت خلال العام الماضي في الفريق العامل المخصص المعنى بالأسلحة الكيميائية ، والتي أفادت الى حد بعيد في ايضاح بعض القضايا المتصلة بهذا الموضوع المتشابك • ونحن نؤيد تماما الجهود التي تبذل للتوصل الى حظر شامل على انتاج الأسلحة الكيميائية وتطويرها وتخزينها • ونعتقد أيضا أنه يجب أن تنص الاتفاقية المقبلة على تدبير المخزون الموجود حاليا من هذه الأسلحة من خلال التزام صريح بذلك من جانب الدول القليلة التي تحوزها ، بما في ذلك اصدار بيان تفصيلي وشامل بهذه المخزونات وبمرافق انتاجها • ان تدبير المخزونات الموجودة حاليا وتفكيك المرافق وتحويلها لأغراض أخرى هي بالتأكيد أهم ملامح في الاتفاقية المقترحة ، اذ أنها ستضفي على الصك الجديد طابعا صادقا لتدبير نزع السلاح • وتبعاً لذلك ، ربما كان من الا وفق تصوير الصك الذى يجرى التفاوض بشأنه على أنه " اتفاقية بشأن تدبير المخزون من الأسلحة الكيميائية وحظر تطويرها وانتاجها وتخزينها " ، بدلا من الصيغة العكسية • ومن الجوانب الأخرى ذات الأولوية في الاتفاقية المقبلة تشجيع التعاون العلمي والتكنولوجي في المجال الدولي من أجل قيام الأنشطة والبحوث السلمية التي تتطوى على استخدام المواد الكيميائية •

وفيما يتعلق بالاسلحة الاشعاعية فلا يزال الوفد البرازيلي يعتقد أنه ينبغى للجنة نزع السلاح أن تركز جهودها على التفاوض حول البنود التي أعطيت لها أولوية عالية • ان الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي تسلّم بالطابع الملح لسائر جوانب مسألة نزع السلاح ، وخاصة نزع السلاح النووى •

وأخيرا ، فنحن نعتقد بأنه لا ينبغي للجنة أن تفوت فرصة الاسهام الكبير في انجاح الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . وبسرنا أن تكون الوفود جميعا قد سلمت كما يجب بهذه الحقيقة التي تعكس في جدول أعمالنا لدورة ١٩٨١ . ان التفاوض حول البرنامج الشامل لنزع السلاح ، الذي سيقدم الى الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٨٢ ، ليس الا جانبا واحدا من هذا الاسهام ، وان يكن جانبا هاما جدا . وفي رأينا أن المهمة الرئيسية للدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٨٢ ستتمثل في دراسة تنفيذ برنامج العمل الذي تتضمنه الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى ، وان هذه الوثيقة أناطت بهذه اللجنة مهمة كبيرة جدا هي التفاوض حول تدابير نزع السلاح . وفي السنة الثالثة من عمل لجنة نزع السلاح ، من المحتم أن يحرز تقدم ملموس في هذا المجال . ان الجهاز الذي أنشئ في عام ١٩٧٨ يجب أن يفي بتطلعات المجتمع العالمي وأن يصبح اداة فعالة حقا في تقدم قضية نزع السلاح . ولما كان سياق الأسلحة قد بلغ مستويات لا تحتل ، بل لما كانت تلك المستويات تعتبر الآن غير كافية من وجهة نظر أولئك الذين يملكون قوة التأثير الحاسم على مسيرة السلام وعلى سياق الأسلحة ، فان احتمال فشلنا ينذر ، فيما يبدو ، بالسوء حقا .

الرئيس : أشكر سفير البرازيل الموقر على كلمته التي ألقاها وأعبر له أيضا عن امتناني للكلمات اللطيفة التي تفضل بتوجيهها الي .

السيد يوبيوين (الصين) : سيدى الرئيس ، قبل كل شيء ، اسمحوا لسي أن أهنيكم باسم الوفد الصيني على توليكم منصب الرئاسة للشهر الأول من دورة لجنة نزع السلاح لعام ١٩٨١ . وانني لمقتنع أن رئاستكم القديرة ستكفل بداية طيبة للدورة الحالية ، ويمكنكم الاعتماد على كامل تعاون الوفد الصيني . وأود أيضا انتهاز هذه الفرصة لارحب بسفراء باكستان ، ورومانيا ، وزائير ومصر الذين يشتركون في عملنا لأول مرة هذا العام .

ومثلما يقول القول الصيني المأثور " ان عمل السنة يتوقف على بدايته في الربيع " . ان الربيع يجلب دوما الامل للعام الجديد . ونحن نجتمع هنا من جديد خلال هذا الربيع الثاني للثمانينات لكي نناقش مسألة لها أهمية عالمية ألا وهي مسألة نزع السلاح . ونحن نأمل صادق الأمل في أن تحرز اللجنة في الدورة الحالية ، ونتيجة للجهد المشترك الذى يبذله جميع الحاضرين هنا ، مزيدا من التقدم على أساس انجازات العام الماضي .

ومع ذلك ، لا يمكن لأحد ألا يشعر بقلق وانزعاج بالغين ازاء الحالة العالمية التي لها أثر مباشر على مفاوضات نزع السلاح . ان الوضع الدولي ما يزال مضطربا ، وهو في مناطق صراع معينة يزداد سوءا . وعلى وجه الخصوص ، أرسلت دولة كبرى قواتها المسلحة لاحتلال دولة أفغانستان ذات السيادة حيث ما تزال نيران الحرب مشتعلة بحنف . وفي الوقت نفسه تساند هذه الدولة الكبرى عملها في عدوانه واحتلاله المستمرين لكبوديا . وقد رفضوا حتى الآن تنفيذ القرارات التي اعتمدها في العام الماضي الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والثلاثين ، والتي تطالب مرة أخرى بانسحاب جميع قوات العدوان بلا قيد ولا شرط من أفغانستان وكبوديا . وفي وقت قريب العهد كانت الحالة في أوروبا مفعمة باخطار جديدة نتيجة لقيام الدولة الكبرى نفسها بحشد قوات مسلحة وباجراء مناورات عسكرية في كثير من الاحيان في بعض المناطق الاستراتيجية في أوروبا . ان كل ذلك سيؤثر بالتأكيد على المفاوضات الحالية لنزع السلاح وسيقيم العقبات في طريقها .

ففي العام الماضي ، استمر التنافس بين الدولتين الكبريين في التصاعد • فمن ناحية ، رفعت هاتان الدولتان درجة التوتر وخطر الحرب في مناطق مختلفة من العالم ، ولا سيما في الشرق الأوسط والمحيط الهندي ، والخليج الفارسي ، بتعزيزهما المستمر لقواتهما العسكرية ووزعها • ومن ناحية أخرى ، فهما أخذتان في مضاعفة تنافسهما على التفوق العسكري • وتتطلب إحدى الدولتين الكبريين بأعلى صوتها بـ " حفظ التوازن " ولكنها في الواقع منطلقة في تحسين نوعية اسلحتها التقليدية بعد أن حققت الآن تفوقها الكمي • وهي تركز الآن ، بعد أن حققت تعادلا تقريبا مع الدولة الكبرى الأخرى في مجال الاسلحة النووية ، على تطوير وتحسين ناقلاتها العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجيه • ان قوتها النووية الهجومية الآن أكبر بكثير مما اضافته من أنواع جديدة من القذائف النووية وقاذفات القنابل الاستراتيجية • أما الدولة الكبرى الأخرى فهي أخذت ، لكسي لا يتفوق عليها ، في زيادة ميزانيتها العسكرية وفي الانشغال بالبحث عن أنواع جديدة من الاسلحة وصنعها • وقد بدأت الدولتان فعلا جولة جديدة في سباق التسلح تتركز على التحسين النوعي •

وأمام تقادم الوضع الدولي وسباق التسلح المتزايد ، يطالب سكان العالم على نحو أشد من أى وقت مضى بانتهاء العدوان والتوسع ووقف سباق التسلح • وخلال العام الماضي ، اشار ممثلو بلدان كثيرة بصورة مشددة في مختلف محافل نزع السلاح الى أن الحدث الأفغاني زاد بشكل خطير من حدة التوتر الدولي ، وأفسد جو الثقة اللازم لمحاادثات نزع السلاح الدولي وأوقف التقدم في تلك المفاوضات • ان ما يطلبه الناس الآن من الدولتين الكبريين هو القيام بعمل بدلا من النطق بكلام أجوف ، من أجل " حفظ السلم " و"تعزيز نزع السلاح " ، وهو طلب عادل مصدره الوضع الدولي الراهن •

وقد انضم الوفد الصيني أول ما انضم الى لجنة نزع السلاح في وسط وضع دولي مضطرب في بداية الثمانينات • وجئنا ولنا رغبة صادقة في أن نناقش وان ندرس جديا مختلف مسائل نزع السلاح مع سائر الاعضاء ونأمل في أن يسهم عمل اللجنة في تحقيق نزع السلاح وحفظ السلم العالمي • واذا حكمنا من تجربة الدورة السابقة ، نعتقد أنه من الضروري لهذه اللجنة اتباع المبادئ السليمة والجراءات الصحيحة لكي تحقق تقدما •

ان ابرز سمة للوضع العالمي الراهن من حيث مستوى الاسلحة هي أن الدولتين الكبريين تملكان ترسانات ضخمة تفوق بكثير من الناحيتين الكمية والنوعية ترسانات البلدان الأخرى • ان الدولتين الكبريين هما القادرتان وحدهما على خوض حرب عالمية وان سياسة الهيمنة التي تتبناها هي التي تهدد السلم العالمي وامن الدول تهديدا خطيرا • ولذلك ، فان مبدأ أساسيا ينطبق على جميع مجالات جهود نزع السلاح المبذولة في الوقت الحاضر يتمثل في انه ينبغي للدولتين الكبريين أن تكونا أول من يتصرف ويخفف بشدة ما يملك من أعتدة في ترساناته الكبرى ومما يؤسف له أن الدولتين الكبريين رفضتا حتى الآن اتخاذ أى تدبير من شأنه أن يستتبع تخفيضا حقيقيا لاسلحتهما • وهذا هو السبب الرئيسي في عدم احراز تقدم أساسي في مفاوضات نزع السلاح •

ونظرا لأن مسألة نزع السلاح لها أثر مباشر على السلم والأمن الدوليين ، فانه ينبغي أن تتمتع البلدان المشتركة في المناقشات والمفاوضات الجارية بشأن مختلف بنود نزع السلاح بالمساواة الكاملة • وفي الوقت الحالي ، تمثل لجنة نزع السلاح ، من حيث الترتيبات المؤسسية وجراءات العمل تحسنا بالنسبة للجان التي سبقتها • لقد بدأ احتكار دول كبيرة قليلة لمفاوضات نزع السلاح في الثلاثينيات • ان للبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم الآن فرصة أكبر للتعبير عن رأيها في هذه

المسائل ، وهذا أمر جدير بالثناء • غير أن آراء ومطالبات هذه البلدان لم تلق بعد ما تستحقه من احترام • ونحن نرى أنه يحق تماما للبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم التعبير عن آرائها وحث الدولتين الكبيرتين على اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح •

وأود الآن الاعلان عن آرائنا بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمال الدورة الحالية للجنة •

أولا ، سوف أتكلم عن مسألة وقف التجارب النووية ونزع السلاح النووي التي تهم الجميع • ومن الواضح تماما أن سكان العالم يتعرضون لخطر نشوب حرب نووية تتهدد هم على الدوام نتيجة لسباق التسلح المتزايد السرعة بين الدولتين الكبيرتين ولما تقوم به من استعدادات ووزع لخوض حرب نووية • وينبغي اتخاذ جميع التدابير الفعالة لمنع نشوب هذه الحرب ، التي ستعني كارثة لم يسبق لها مثيل بالنسبة لسكان العالم • وكان رأي وفدي باستمرار أن الطريقة الأساسية لابعاد خطر نشوب حرب نووية هو الحظر الكامل والتدبير التام للأسلحة النووية • ان قيمة أي تدبير لنزع السلاح النووي ينبغي تقديرها بما اذا كان هذا التدبير سيصلح للتقليل من خطر نشوب حرب نووية وابعاد هذا الخطر • وفي المرحلة الحالية ، يتطلب تقليل هذا الخطر من البلدين اللذين يحوزان أكبر الترسانات النووية وضع حد لما يخوضانه من سباق للأسلحة النووية يتزايد على الدوام ، والمبادرة الى تخفيض أعتدتهما النووية تخفيضا شديدا ، ووقف انتاجهما لجميع أنواع الأسلحة النووية وسد الفجوة الضخمة القائمة بينهما وبين البلدان الاخرى الحائزة للأسلحة النووية ، مهئتين بذلك الظروف اللازمة للتخفيض المشترك والتدبير النهائي للأسلحة النووية من جانب جميع البلدان النووية •

وفيما يتعلق بمسألة حظر التجارب النووية ، نرى أن وقف التجارب وحده لن يوقف بأية حال توسع الدولتين الكبيرتين في مجال الأسلحة النووية • ان مطالبة جميع البلدان النووية دون تمييز بانتهاء التجريب النووي قبل قيام الدولتين الكبيرتين بتخفيض اعتدتهما النووية تخفيضا شديدا لن ينفع الا في المحافظة على التفوق النووي للدولتين الكبيرتين وتعزيزه دون التقليل من خطر نشوب حرب نووية • ان قيام الدولتين الكبيرتين بتخفيض اعتدتهما النووية هو وحده الذي يستطيع توفير الشرط الاساسي اللازم لفرض حظر شامل للتجارب النووية والمساعدة على ابعاد خطر نشوب حرب نووية •

وفيما يتصل بمسألة تقديم ضمانات للأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، فان الموقف الثابت الذي يقفه الوفد الصيني هو أنه ينبغي لجميع البلدان الحائزة للأسلحة النووية ، التي أن يتحقق الهدف الشامل في مجال نزع السلاح النووي والمتمثل في الحظر الكامل والتدبير التام للأسلحة النووية ، أن تتعهد بلا قيد ولا شرط بعدم استعمال الاسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد هذه الدول ، وان تشرع على هذا الأساس في التفاوض في أقرب وقت ممكن على وضع اتفاقية دولية في هذا الشأن وفي عقد هذه الاتفاقية • ونظرا لان البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية لا تشكل أي تهديد بالنسبة للبلدان النووية ، ليس هناك ما يبرر تهريب أي بلد حائز للأسلحة النووية من مسؤوليته في تقديم ضمانات الأمن هذه •

وأنقل الآن الى مسألة حظر الاسلحة الكيميائية • وقد عرضت هذه المسألة على مؤتمر لجنة نزع السلاح لما يزيد على ١٠ سنوات • ومن المخيب للأمل أن الهدف المتمثل في فرض حظر كامل على الاسلحة الكيميائية ظل بعيد التحقيق كأي وقت مضى • وعلى العكس ، ظهر في ترسانات الدولتين الكبيرتين عدد أكبر من الاسلحة الكيميائية الاحداث • وخلال السنة الماضية ، كشفت تقارير عديدة أنه يجري بقسوة اصابة وابداء الاشخاص الذين يتعرضون للقهر والعدوان باستعمال الاسلحة الكيميائية •

وقد أعطى هذا التهديد الحقيقي بعينه باستعمال الأسلحة الكيميائية مزيد من صفة الاستعجال لمسألة الحظر الكامل لهذه الأسلحة • وفي رأينا انه ينبغي للجنة أن تشرع في دورتها الحالية على أساس ما انجز في العام الماضي في الدخول في مفاوضات موضوعية لصياغة اتفاقية دولية بشأن الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية •

ان ما أفادته التقارير عن استعمال الأسلحة الكيميائية في افغانستان وكمبوديا ولا وس يقلق الناس قلقا بالغاً في كل مكان • وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والثلاثين قراراً يطالب باجراء تحقيق دولي في استخدام الأسلحة الكيميائية • وان ذلك يعكس ما تشعر به بلدان العالم من سخط شديد على استعمال هذه الاسلحة • وان الوفد الصيني سيؤيد المقترحات والتدابير التي من شأنها أن تعزز بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ وأن تمنع على نحو فعال الجرائم التي ترتكب انتهاكاً لهذا البروتوكول •

وفيما يتعلق بمسألة وضع برنامج شامل لنزع السلاح ، علن الوفد الصيني دائماً أهمية على وضع هذا البرنامج لأنه ينطوي على أهداف نزع السلاح ومبادئه وأيضاً على تدابير محددة لنزع السلاح ، ومن ثم فإن له أهمية كبيرة بالنسبة لسير نزع السلاح في المستقبل كما أن له أثر عليه • ومن أجل المساعدة على تعزيز احراز التقدم في ميدان نزع السلاح ، ينبغي أن يرسى البرنامج المبادئ الأساسية وأن يحدد أولويات تدابير نزع السلاح على أساس الحالة الفعلية السائدة في العالم في الوقت الحالي •

ونحن نرى أنه ينبغي أن يشمل البرنامج المقترحات المعقولة الداعية الى وجوب تحمل البلدان التي تملك أكبر الترسانات مسؤوليات خاصة عن نزع السلاح ، والى وجوب أن يساعد نزع السلاح على صون سيادة البلدان واستقلالها وأمنها ، والى وجوب ايلاء نزع السلاح التقليدي أيضاً أهمية مع نزع السلاح النووي • ان كل هذه المقترحات والتدابير تتفق مع الاحتياجات العاجلة للبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم ومن شأنها أن تساعد على الاقلال من التهديد الذي توجهه الترسانات الضخمة التي تملكها الدولتان الكبريان الى السلم العالمي وأمن البلدان • وتتعكس هذه المقترحات الهامة أيضاً في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح وفي الاقتراحات المقدمة بشأن العناصر الرئيسية لبرنامج شامل لنزع السلاح وضعتته لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح • وينبغي للجنة أن تأخذ ذلك في كامل اعتبارها أثناء قيامها بوضع هذا البرنامج •

ان الوفد الصيني يشارك آخرين كثيرين في أملهم في احراز تقدم حقيقي في ما يجري من مفاوضات بشأن مختلف بنود جدول الأعمال أثناء الدورة الحالية • ان الناس تعقد آمالاً واسعة على دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح التي ستعقد في ١٩٨٢ ، وينبغي للجنة الاسهام في الاعمال التحضيرية لهذه الدورة عن طريق ما نبذله من جهود هنا • ولذلك ، فإن المهمة التي تواجهنا هي مهمة هامة وعاجلة على السواء • وان الوفد الصيني على استعداد للتعاون مع الأعضاء الآخرين فيما يبذل من جهد مشترك للتغلب على المصاعب والعقبات وللإسهام على نحو فعال في تعزيز نزع السلاح وصون السلم العالمي •

الرئيس : اشكر ممثل الصين الموقر على البيان الذي ألقاه وأيضاً على الكلمات

للطيفة التي تفضل بتوجيهها الى الرئاسة •



السيد سويكا (بولندا): سيادة الرئيس، يسرني عظيم السرور أن أنضم إلى جميع الخطباء الموقرين الذين أخذوا الكلمة قبلي مرحبا بكم أحر الترحيب باسم الوفد البولندي لترؤسكم لجنة نزع السلاح لشهر شباط / فبراير، في مستهل دورتنا لعام ١٩٨١. ولتكن تهاني الصادقة مقترنة بكلمات تقدير عميق، يشاطرنى فيه أعضاء وفد، لمهارتكم الدبلوماسية التي تتعكس جيدا في أدائكم الممتاز خلال الأسبوعين الأولين من مناقشتنا.

ولا يسعني، إلى جانب الاعراب عن أطيّب التمنيات لكم للفترة المتبقية من هذا الشهر إلا أن أعبر عن مدى سروري للترحيب بمدد وبفرنسا الموقر إلى منصب الرئاسة، فرنسا البلد الذي تقيم معه بولندا علاقات راسخة في القدم من الاحترام والتعاون المتبادلين.

كما أود أن أعرب عن شكرنا الحار لسعادة السفير تريفى سفير اثيوبيا على مساهمته القيمة في أعمال اللجنة في دورتها الختامية في العام المنصرم، ولا سيما على أداء المهمة الصعبة المتمثلة في شغل منصب الرئاسة عند اعداد تقرير اللجنة إلى الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة.

وأتوجه بأطيب التمنيات إلى الممثلين المحترمين لباكستان ورومانيا وزائير ومصر الذين انضموا في الآونة الأخيرة، إلينا كرؤساء لوفودهم حول مائدة المؤتمر. كما أتقدم بأطيب التمنيات القلبية إلى أمين اللجنة سعادة السفير جايبال وإلى كافة معاونيه الذين لا يدخرون جهدا في القيام بمهمتهم المسؤولة لضمان سير أعمال لجننتنا سيرا سلسا.

اننا ندخل الآن في السنة الثالثة المتلاحقة لنشاط لجنة نزع السلاح الموسعة وفي السنة الثانية لأعمالها بعضويتها الكاملة. وقد أثرت هذه الأعمال رصيدنا من التجارب باضافة تجارب أخرى ولا بد أن تكون معرفتنا، الآن، لبعضنا البعض أفضل مما كانت عليه منذ ثلاث سنوات، على الرغم من عمليات نقل رؤساء الوفود الروتينية العادية. ومن جهة ثانية فإن التناوب الشهري على منصب الرئاسة يضيف إلى أعمالنا تشكيلة من السمات الشخصية لكل المتعاقبين على شغل منصب الرئاسة، وقد صاغتها الخلفية التاريخية لدولهم والملاح التي تتفرد بها.

ويشاطر وفدنا تماما الملحوظات التي سبق أن أبديت بشأن أهمية دورة لجنة نزع السلاح لهذا العام. ولغلي لا أذيع سرا اذا قلت أن وفدنا قد جاء إلى دورة اللجنة لعام ١٩٨١ وقد حملته حكومته تعليمات واضحة تتمثل في أن يسهم في تعزيز هذه اللجنة التي تشكل المحفل العالمي النطاق الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، والذي يحظى بثقة الحكومات والمجتمع الدولي بأسره. ولكي لا نخون هذه الثقة، صدرت التعليمات إلى وفدنا لبذل المستطاع لضمان طابع بناء لأعمال اللجنة وهيئاتها الفرعية، والمثابرة في السعي إلى إيجاد حل وسط من شأنه ضمان طابع متوازن للصيغ التي يتم التوصل إليها، وعدم انتهاك مصالح الأمن المتبادل. ويقوم هذا النهج على الاقتناع بأنه يجب السعي إلى توازن القوى عن طريق خفض منحنى التسلح حيث أن الاتجاه الصاعد للمنحنى قد أدى إلى تضاعف نفقات التسلح، في غضون الخمس وثلاثين سنة الماضية، خمس مرات. ومع ذلك، فما من أحد يجرؤ على الرد ردا ايجابيا على هذا السؤال البسيط: هل تضاعف أمن العالم اليوم خمس مرات؟

ان حكومة جمهورية بولندا الشعبية، وعيا منها للتجارب التاريخية التي تربها شعبها ووثية للأحلاف التي ارتبطت بها، لا تدخر جهدا البتة في سبيل تطوير وتعزيز عملية الانفراج التي بدئت في اواخر الستينات وأوائل السبعينات، مقرونة ببذل جهود لاغنى عنها في مجال نزع السلاح. وقد حافظت

بلادى على مثل هذا الموقف لا في تلك الأوقات التي خيّم فيها على العالم سحب خطيرة فحسب بل ، وربما ، أيضا وبشكل خاص ، في الأوقات التي شاهدنا فيها أيضا زوابع محلية خطيرة ومثل هذه الأوقات الاستثنائية بالذات يجعل من تكثيف السعي الى تخفيض مستويات وسائل المجابهة العسكرية أمرا لا بد منه . وفي هذا الصدد فان الاشارات الى البدء في مرحلة جديدة من مراحل سباق التسلح يجب أن تشير القلق في بولندا . وبالفعل ، فان القرار الشهير الذي اتخذته مجلس منظمة شمال الأطلسي بشأن وزع الصواريخ المتوسطة المدى في أوروبا الغربية ، فضلا عن الأنباء الأخيرة عن القنبلة النيوترونية والأسلحة الثنائية ، يشكلان مثل هذه الاشارات . وهناك من يحتاج ، مجددا كما في الماضي ، بأن استئناف النظر في مسألة وزع القنبلة النيوترونية والمضي في انتاج الأسلحة الثنائية من شأنه أن يعيد التوازن الاستراتيجي المزعزع الى سالف نصابه . وبالطبع فان المرء يشعر بالميل الى أن يتساءل : ما هي العناصر أو الحقائق الجديدة التي برزت منذ أواسط عام ١٩٧٩ عندما تم التأكيد صراحة ، بتوقيع اتفاق سولت ٢ ، على وجود توازن استراتيجي للقوى ، وبأخذ كل شيء في الاعتبار ، لا يمكن افتراض أن المصادقة على مثل هذا التوازن قد قام آنئذ على خطأ في التقدير أو بهدف خداع أى من الطرفين لشعبه وشركائه أيضا .

ان بلادى مهتمة اهتماما حيويا بوضع حدّ للتذرع بأية ذريعة يمكن أن تبرر الزيادة في سرعة سباق التسلح . ونحن مهتمون بالتخلي عن البحث عن توازن القوى ونؤيد فلسفة توازن العقل . وقد طرحت بولندا ، مسترشدة بمثل هذا الشعور بامامة العقل ، أمام اجتماع المتابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المنعقد في مدريد ، اقتراحا ، نيابة عن الدول الأطراف في معاهدة وارسو ، بالدعوة الى عقد مؤتمر في وارسو عن الانفراج العسكري ونزع السلاح في أوروبا تحضره كافة الدول المشتركة في مؤتمر مدريد . وادراكا منا لحقيقة وجود اختلاف في النهج المتبعة ازاء مثل هذا المؤتمر فاننا نأمل صادقين ، مع ذلك ، في أن تكون فكرة الدعوة الى عقده ، مقبولة لدى كافة المشتركين في مؤتمر مدريد . ونحن نرى هذا المؤتمر ، أولا وقبل كل شيء ، كخطوة حاسمة صوب تعزيز تدابير بناء الثقة في أوروبا تلك القارة التي يتراكم فيها أكبر قدر من كافة الأسلحة الخطيرة الممكنة . ان استضافة مثل هذا المؤتمر لأمر يشرف بلادى التي انعكست مبادراتها السلمية بوضوح في الوقائع السياسية الأوروبية لفترة ما بعد الحرب . وبوإزى المؤتمر المذكور آنفا ، اهتمام بولندا الثابت بالقيام بخطوات جديدة سريعة وذات مغزى في مجال محادثات التخفيض المتبادل في القوات المسلحة والتسلح في أوروبا الوسطى الجارية في فيينا .

وأود بوصفي ممثلا لدولة طرف في معاهدة وارسو ، أن اذكر مبادرات هذه المنظمة الدفاعية ، التي لخصت خلال دورتها المعقودة بمناسبة يوبيلنا الفضي في وارسو في أيار / مايو ١٩٨٠ وتدعو مقررات هذه الدورة ، الواردة في وثيقة اللجنة CD/98 ، بوضوح الى التعجيل بمفاوضات نزع السلاح . وقد كُرِّج اجتماع رؤساء الدول الأعضاء في معاهدة وارسو المنعقد في كانون الاول / ديسمبر الماضي هذا النداء .

اني أود أن أعرب عن الاقتناع الراسخ لوفدى بأننا سنجد هذه السنة قدرا كافيا من الإرادة والحزيمة والمثابرة حتى نحرز ، في هذه اللجنة ، تقدما أكثر أهمية من التقدم المحرز في السنوات الماضية . ويقوم هذا الاقتناع على الافتراضات التالية :

١- اننا قد جَمَعنا ما يكفي من الخبرة في ظروف العضوية الموسعة للجنة ؛

- ٢- اننا قد حققنا نتائج ملموسة في أعمالها مثل :
- (أ) وضع ملخص للمواقف التفاوضية أي ادراك المواقف المتقاربة والمتباعدة ؛
- (ب) اختيار القضايا ووضع تفاصيلها من نقطة البداية فيما الى الحلول المقترحة لها ؛
- (ج) وضع الخطط والطرق والاشكال التنظيمية المتفق عليها للمفاوضات .
- ٣- وجود نزعة سائدة ، في داخل اللجنة ، الى صون وتعزيز وظيفتها كهيئة تفاوضية تحظى بمناخ جدى و ارادة لتجنب أية شكليات زائدة عن الحاجة وتلافي المجادلات السياسية غير الضرورية .

ان ورقة العمل CD/141 التي قدمها ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية الموقر السفير هردير ، باسم مجموعة من الدول الاشتراكية ، تعكس أيضا آراء وفدى بشأن الجوانب التنظيمية لأعمال لجننتنا . وليس هناك أى حاجة الى اعادتها الآن ، بل أود أن اقتصر على الاعراب عن الارتياح العميق الذى يشعر به وفدى ، وفي الوقت ذاته ، عن تهانينا لكم بوصفكم رئيس لجننتنا ، لتوافقى الآراء الحاصل بشأن اعادة انشاء أربعة أفرقة عاملة . وأعتقد أنه ليس هناك أية مصاعب تعترض شروع هذه الأفرقة في أعمالها الموضوعية دون مزيد من الابطاء .

وهذه الورقة من شأنها الاستجابة بشكل كاف للنداء الذى وجهته الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ١٥٢/٢٥ هاء الى الدول الأعضاء في لجنة نزع السلاح " لتكثيف جهودها من أجل أن تتكامل المفاوضات الجارية حاليا في لجنة نزع السلاح ، بالنجاح " . وهناك عنصر آخر من عناصر التفاؤل يتمثل في اتخاذ مقرر مؤقت يقضى بامكانية مواصلة الأفرقة العاملة لأعمالها على أساس ولاياتها التي خولت أياها في العام الماضى والتي يمكن تعديلها أو تغييرها في مرحلة تالية اذا قررت اللجنة ذلك .

وينبغي أن يتمثل الهدف العام من أعمال الأفرقة العاملة ومنطلقها في : مواصلة ودفع وربما أيضا استكمال ما هو جاهز للحل على أساس ما تم انجازه بالفعل .

أود الآن ، لو سمحتم ، أن أتحدث في ايجاز عن مهام الافرقة العاملة المحددة كما نراها نحن .

وسأبدأ بالفريق العامل المعنى بحظر الأسلحة الكيميائية . ان وفدى يتطلع الى الاشتراك في أعمال الفريق العامل المخصص المعنى بالأسلحة الكيميائية والمساهمة فيها مساهمة نشطة بناءة . وينبغي للفريق ، دون تأخير لا داعي له ، أن يواصل العمل الذى تم الاضطلاع به في عام ١٩٨٠ وان يدفع عجلته الى الأمام . وفي رأينا أنه يستطيع تحاول القضايا التي لم تناقش في العام المنصرم نظرا لقلّة الوقت ، أو التوسع ، بشكل أكثر تفصيلا ، في المسائل التي ظهر بشأنها بالفعل اختلاف عام في الآراء .

ودعونا لا ننسى أن هناك أيضا ، بموازاة أعمالنا في اللجنة بشأن حظر الأسلحة الكيميائية ، المحادثات الثنائية بشأن ذلك الموضوع . ونحن نعتبر أن هذه المحادثات هامة جدا بالنسبة للمفاوضات المتعددة الأطراف لاسيما أنه كان يرجى من نتائجها خير كثير . ولا يسعني الآن أرجو وآمل أن تستأنف هذه المحادثات في القريب العاجل وأن تعزز نتائجها أعمالنا .

واني مقتنع اقتناعاً قوياً بأن هناك بالفعل ارهاصات كافية لا حراز تقدم ملموس في عملية وضع مشروع اتفاق بشأن حظر الأسلحة الكيميائية • وإن ما نحتاجه في الحقيقة هو الإرادة السياسية والقرارات السياسية التي تتخذها الحكومات من أجل إبرام مثل هذا الاتفاق •

أما الآن فننتقل إلى مسألة حظر الأسلحة الإشعاعية • والوفد البولندي يعتقد أن الفريق العامل المخصص المعني بهذا الموضوع ينبغي أن يمضي فوراً في المفاوضات • حيث أن هذا الفريق له تحت تصرفه الاقتراح المشترك المتفق عليه وهو أساس جيد لصياغة اتفاقية • ونحن لا نرى أية مصاعب رئيسية تمثل أمام التوفيق بين مختلف النهج التي ظهرت أثناء عملية المفاوضات • واسمحوا لي بأن أعرب عن أمني في أن ذلك سيكون ممكناً في عام ١٩٨١ حيث سيتوفر للفريق، لا جراًء المفاوضات، وقت أكثر مما توفر له في العام الماضي •

ومن الأفرقة العاملة المخصصة الأخرى التي ينبغي لها، في رأينا، أن تستكمل أعمالها هذه السنة، الفريق المعني بوضع برنامج شامل لنزع السلاح • ويشاطر وفدى الرأي القائل بأنه ليس هناك أى شك فيما يتعلق بصحة ولاية الفريق، إذ أنه انشئ للقيام بمهمة معينة ولموسة تتمثل في وضع برنامج شامل لنزع السلاح، سيتم تقديمه، عندما يحين الوقت، إلى الدورة الاستثنائية الثانية للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٨٢ • وهذا من شأنه أن يضيء على أعماله شعوراً بالأهمية واللاحاقية، حيث أنه يتعين صياغة مثل هذا البرنامج صياغة كاملة قبل موعد انعقاد الدورة الاستثنائية بوقت طويل • ووفدى مقتنع بأن الفريق سيساهم مساهمة فعالة وبناءة في نجاح الدورة الاستثنائية الثانية • ولن يكون البرنامج الشامل لنزع السلاح الذى نناضل من أجله، شاملاً في الحقيقة إذا لم يشمل بعض الهياكل الأساسية النفسية لنزع السلاح • وينبغي له، في رأى وفدى، أن يوفر مثل هذه التدابير التي من شأنها أن تسلح رأى العام بالاعتناع بأن على المرء، كيما يعيش في سلام، أن يبدأ أولاً بنزع السلاح •

أما فيما يتعلق باتخاذ ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، فإن الوفد البولندي يعتقد، في الوقت الذى يكرر فيه أن الهدف من انشاء الفريق العامل هو وضع اتفاقية دولية، أن بإمكان الفريق العامل، كيما يقترب بالمسألة نحو الحل، أن ينشر في اتخاذ ترتيب مؤقت نوعاً • وبودنا أن نرى في مثل هذا الترتيب، صيغة مشتركة متفق عليها للضمانات بدلاً من خمسة بيانات انفرادية •

أود الآن أن انتقل إلى البنود المدرجة في جدول أعمالنا والتي لم يتم بشأنها انشاء أية هيئات فرعية، غير أنها أوليت دائماً أولوية عليا في مباحثاتنا •

ومن بين هذه البنود الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية • وفي رأى الوفد البولندي، أنه لم يعد بوسعنا أن نؤخر أكثر انشاء الفريق العامل المخصص المعني بهذا الموضوع • والحقيقة اننا نرى وجوب انشاء مثل هذا الفريق العامل فوراً • وينبغي أن يأخذ الفريق العامل المخصص المعني بالحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية، بمشاركة كافة الدول الحائزة للأسلحة النووية، وفي اعتباره نتائج المفاوضات الثلاثية بشأن الموضوع وكافة الاقتراحات الأخرى والمبادرات المستقبلية • وبإمكانه أن يحدد القضايا التي تتعين معالجتها في المفاوضات بشأن اتفاق متبادل وأن يشرع في مفاوضات بشأن شكل هذا الاتفاق •

ومن البنود الاخرى ذات الأولوية العليا المدرجة في جدول أعمالنا وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي. وقد تم التوكيد على الأولوية العليا التي توليها بلادي لا حراز تقدّم مبكّر في هذا المجال ، عن طريق المقترحات التي طرحتها بولندا والبلدان الاشتراكية الأخرى في عام ١٩٧٩ (والواردة في الوثيقة CD/4) بشأن الشروع في مفاوضات حول وضع حدّ لانتاج كل أنواع الأسلحة النووية وتخفيض مخزوناتهما بالتدريج حتى يتم تدويرها تدويراً كاملاً. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن هذه المسألة وغيرها من المسائل ذات الصلة بموضوع وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، تستحق أن يتفاوض بشأنها في إطار فريق عامل مخصص ينبغي انشاؤه. وبما كان هذا الفريق العامل أن يبدأ أعماله بالنظر في مسألة تعيين وتوضيح مراحل نزع السلاح النووي على النحو المتوخى في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، بما في ذلك دور ومسؤوليات الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على السواء في عملية نزع السلاح النووي.

وبودى ، وأنا أتناول موضوع وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، أن أذكر موضوعاً آخر وجد مكاناً له على جدول أعمالنا لهذه السنة ويستحق قدراً أكبر من التفحص. وتحضرني مسألة وضع اتفاق دولي بشأن عدم اقامة أسلحة نووية على أراضي الدول التي لا يوجد فيها مثل هذه الأسلحة. والوفد البولندي مقتنع بأن ما كان مثل هذا الاتفاق أن يساهم في الحد من سباق التسلح النووي ودفع عجلة الانفراج قدماً ، ومن شأنه ، بالتالي ، أن يشكل خطوة هامة على طريق تحديد الأسلحة. وفي رأينا أن أفضل طريقة يمكن بها وضع مثل هذا الاتفاق ، تكون عن طريق الفريق العامل المخصص الذي يمكن أن يشرع في أعماله في القريب العاجل.

وأخيراً وليس آخراً هناك مسألة حظر الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من مثل هذه الأسلحة. والوفد البولندي يؤيد الاقتراح الداعي الى انشاء فريق عامل للخبراء يخصص لهذا الموضوع. وتتمثل المهمة الرئيسية لمثل هذا الفريق ، الذي سيعمل تحت اشراف لجنة نزع السلاح ، في وضع تقرير متحقق عن كافة نتائج التطورات في ميدان أعمال البحوث التي تتطوى على خطورة والتي يمكنها ، في الواقع ، استحداث أنواع ومنظومات جديدة من أسلحة التدمير الشامل كما أن ما كان هذا الفريق أن يعطينا اشارات فيما يتعلق بالأنواع المعينة من أسلحة التدمير الشامل التي ينبغي حظرها.

ويجدد بنا أن نتذكر أن دورة لجنة نزع السلاح لعام ١٩٨١ هي آخر دورة كاملة لنا قبل انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح. كما أن ما يجدد تذكره أن لنا بعض الالتزامات التي يجب أن نفي بها قبل انعقاد تلك الدورة. وإذا أردنا بجد أن نفي بها وأن نحقق نتائج ملموسة في مجال أو مجالين معينين ، على الأقل ، من مجالات نزع السلاح قبل الدورة الاستثنائية فان علينا أن نحققها في غضون الأشهر القليلة القادمة.

ان المناخ الطيب البناء الذي بدأت فيه أعمالنا هذا العام وكذلك المقررات الملموسة التي سبقت للجنة أن اتخذتها برئاستكم تملأنا تفاؤلاً وتبشيراً بنتائج هذه الدورة. وأود ، باسم الوفد البولندي ، أن أعلن عن تعاوننا التام معكم ، سيدي الرئيس ، ومع خلفائكم في منصب الرئاسة ، في بذل الجهود لبلوغ هدفنا المشترك.

الرئيس : أشكر سفير بولندا الموقر على الكلمة التي ألقاها وأعجز له عن امتثاني للكلمات الودية التي تفضل بتوجيهها الي والى بلادي.

السفير أونكيلينكس (بلجيكا): السيد الرئيس، في الثلاثاء الماضي وفي هذه اللجنة قلت ما كنت أفكر فيه عن رئاستكم فاذا بي اقارن بينكم وبين السيد دي كالير • ذلك أنني أعتبر أنه قد يكون من غير المناسب وأنا ممثل بلجيكا، البلد الجار، الذي تربطه بفرنسا صلات شديدة العمق والتواصل والود أن أتزيد بالتعبير عن الارتياح الذي أشعر به وأنا أراكم تتراأسون أعمالنا • ذلك أنني كنت أفضل كثيرا أن أسجل الارتياح الذي يشعر به جميع الموجودين في هذه اللجنة للطريقة التي تديرون بها مداولاتنا • وأعتقد أن ذلك قبل كل شيء يصور سياسة بلادكم والعلاقات الممتازة التي تربطها بجميع الدول، كما أن ذلك اعتراف أيضا بمزاياكم الفائقة • وانني أود بهذه المناسبة أن أبرز أقوال سفير البرازيل في الخطاب الذي ألقاه • انه تكلم عنك فتكلم عن الحزم الرقيق، واني أرى أنه كان تعبيرا ينطبق جدا على ممثل بلد كان يوما أغنية تتشد على مقطوعة فرنسا الرقيقة •

السيد الرئيس، انك ستظل بالنسبة اليينا ذلك الشخص الذي أمكنه، خلال ١٥ يوما، حل الجزء الجوهرى من مشكلات التنظيم الصعبة التي كانت تواجه لجنتنا وقد قمت بذلك في الوقت نفسه الذي عرفت فيه كيف تحافظ على جو الصداقة ضمن لجنتنا على وجه الخصوص بفضل لباقتك ودبلوماسيتك •

انني اذ أحبي هذا الجوالودى، أحب أيضا أن أعبر عن مقدار السعادة التي نشعر بها برؤيتنا مرة أخرى السفير جايبال، والسيد بيرازاغوى وفريقهم بأكمله • انهم كما أعتقد بالنسبة الى الرئاسة كما بالنسبة لكل وفد من الوفود، المستشارون المحنكون والأدلاء المستتيرين الذين كان لهم الفضل، في كثير من الاحيان، في تمكننا من شق طريقنا وسط الأغازالاجراءات ومن تنظيم أعمالنا •

وأحب أخيرا أن أحبي وجود زملاء جدد بيننا، وفود الأرجنتين، وباكستان، ورومانيا، وزائير ومصر • وأعتقد أنهم من خلال الاتصالات التي قاموا بها في هذه الايام المعدودة معنا، قد برهنوا على أنهم اندمجوا تماما في الجوالدى يسود لجنتنا وأعتقد أن ذلك من حسن الطالع في سبيل استئناف تعاوننا معهم •

السيد الرئيس، في مستهل هذه السنة الثالثة من أوجه نشاط لجنة نزع السلاح بهيكلها وتنظيمها الراهنين، أحب أن أستري الانتباه الى الأخطار التي يتعرض لها تعرضا متزايدا مشروع السيطرة على الأسلحة ونزع السلاح، وهو المشروع الذي تلتقي فيه لجنتنا معهودا اليها بمسؤولية أساسية •

ان هذه الأخطار ناجمة أولا عن حالة الأمن الدولي التي تدعو الى القلق • ومنذ عام، ما فنشت الغالبية الكبرى من المجتمع الدولي تعلن عن انزاعها من تدهور الظروف الأمنية في العالم ان استمرار أعمال العنف التي تحدث في أماكن كثيرة من الكرة الأرضية لا يجعلنا نعدل في حكمنا بأى شكل • ومنذ عام صرحت أمام لجنتنا بأن عدم التعبير فيها " عن القلق العميق للرأى العام ولقاداتنا الذين أثارتهم الأحداث التي وقعت منذ نهاية كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ سيكون بمثابة ارتكاب خطأ فاحش من الناحية السياسية " • وقد ظل الموقف، منذ ذلك الوقت، دون تغيير واليوم أكثر من أى وقت آخر نرى أن الاعتدال في تصرفات الدول هو وحده الذى سيتيح توفير مناخ سياسى يكون كفيلا بتحقيق مراحل جديدة في مفاوضات نزع السلاح •

غير أن الركود ، الذي ميز الشطر الثاني من العقد السابق ، قد يمكن أيضا أن يجد تفسيراً في عوامل أكثر جوهرية من المناخ السياسي الذي سبق الالمام إليه . ان الطرق المرتقبة ، وطرائق العمل ، والسبل والوسائط الموضوعية بعناية ، تستحق هي أيضا فحصاً متأنياً . وسيكون من الخطأ دون شك ، أن نحاول القاء مسؤولية النتائج المتواضعة المستحصلة عليها خلال السنوات الأخيرة على العوامل السياسية الخارجية لوحدها وما لها من تأثير على السيطرة على الأسلحة .

ولنا كما لغيرنا من الهيئات المختصة بالموضوع ، أن نتحقق وبمنتهى الشدة من مجموعة الأسباب التي تفسر هذا الموقف .

علينا أن نسجل ، بعد سنوات ثلاث من الدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، أن الآمال التي أثارها لم تتأيد ، وان كانت الوثيقة النهائية التي تمخضت عنها ما تزال محتفظة بكل صلاحيتها . كما أن الدورة الاستثنائية الثانية ، المتوقع عقدها في العام القادم ، يجب أن تشكل لجميع الدول وخاصة لتلك الممثلة ضمن هذه اللجنة ، فرصة حقيقية لتخلق من جديد قوة دفع مبدعة .

هناك فرص محتملة موجودة ، حتى في الظروف السياسية الحاضرة . وهكذا فقد ابتهجت بلادى بالبدء بمحادثات تمهيدية في العام الماضي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تتناول بالتكامل ضمن عملية سولت المستمرة التي تعلق بلجيكا على صيانتها أهمية كبيرة ، تقييد بعض منظومات معينة من الاسلحة النووية الخاصة بمسرح العمليات . وان سلطات بلادى تأمل في نجاح هذه المفاوضات باكبر سرعة ممكنة .

والأمر نفسه يقال عن نتيجة التوصل الى اتفاق حول حظر أو تحديد تقييد استخدام بعض الاسلحة التقليدية التي برهنت على امكان التوصل الى نتائج فعلية رغم المناخ الدولي المخيب للأمل . وفي اجتماع الجمعية العامة الأخير ، كانت هناك أيضا نتائج أمكن التوصل اليها ، كاعتماد القرار ١٥٦/٢٥ دال ، المتعلق بدراسة جميع نواحي نزع السلاح الاقليمي بتوافق الآراء . ان بلجيكا سوف تتأثر على تحقيق متابعة هذه الدراسة بقدر ما تستطيع ، وذلك طبقا لنص القرار " تشجيع الحكومات على القيام بمبادرات وعلى التشاور فيما بينها داخل كل منطقة بغية الاتفاق على تدابير ملائمة لنزع السلاح على الصعيد الاقليمي " . وهي تأمل أن تقوم الدول الأخرى باعلام الأمم المتحدة عن وجهات نظرها المتعلقة بهذه الدراسة ونتائجها .

ان بلجيكا سعيدة بأن تسجل من جهة أخرى الأهمية الممنوحة في أوروبا للتقارب الاقليمي . وهي ، بهذه الصفة ، تشارك مشاركة فعالة في مفاوضات فيينا حول خفض القوات حيث اقترحت البلدان الغربية على وجه الخصوص عقد اتفاقية مؤقتة ذات مرحلة أولى تتناول تخفيضات قوات سوفيتية وأمريكية وفي الوقت نفسه قدمت مجموعة من التدابير المشتركة الرامية الى تعزيز الثقة بين الدول المشتركة .

كما أن بلجيكا موجودة أيضا في مدريد ، في نطاق المؤتمر الاستعراضي الثاني لوثيقة هيلسنكي الختامية الذي تتمنى له أن يعطي قوة دفع ، خاصة لما كان يتعلق بالنواحي العسكرية للأمن ، مع تقديم تأييدها للاقتراح الفرنسي المقدم للمؤتمر حول نزع السلاح في أوروبا .

وفي هذه المجالات المتعلقة بالتقارب الاقليمي ، كما في غيرها ، تعتمد بلجيكا اعتمادا كبيرا على المساهمة في أعمال نزع السلاح التي سوف تشكل ميدانا لنشاط معهد الأمم المتحدة للبحوث حول نزع السلاح ، ذلك المعهد الذي توجه تحية ودية الى انشائه منذ عهد قريب .

أما فيما يتعلق بلجنة نزع السلاح على وجه أخص، فإن على هذه اللجنة بذل الجهد، في إطار برنامج عملها، للعمل بطريقة فعالة في المكان الذي سيكون عليها تقديم مساهمة مفيدة فيه بشكل مباشر. وليتم ذلك، عليها حتما أن تتحرر من الاختلافات على الإجراءات مما يشل عملها وأن تتصدى بأسرع ما يمكن لجوهر المسائل المختلفة التي هي بطبيعة الحال مدرجة في جدول أعمالها. ومما يدعو إلى الغبطة بأنه تحت رئاستكم المتميزة باللفظة والبراعة والمهارة فإننا نكون متمتعين بنقطة انطلاق ممتازة فيما يتعلق بالمسائل التنظيمية.

إن أدوات العمل التي زودت بها لجنة نزع السلاح منذ دورتها الأخيرة تشكل أوراقا رابحة لا يستهان بها ولا يجب التفريط فيها. ويقتضي الأمر استخدام هذه الأدوات من جديد ودون اضاءة للوقت. ولهذا السبب، تقترح بلجيكا أن تقدم الأفرقة العاملة الأربعة المخصصة لبعض النقاط المهمة من جدول الأعمال - الأسلحة الكيميائية، البرنامج الشامل لنزع السلاح، الأسلحة الإشعاعية وضمانات الأمن -، باستثناء أوجه نشاطها بسرعة طبقا لما تتطلبه مفاوضات لجننتنا. وهذه الدعوة إلى المفاوضات يجب أن تصان بأى ثمن، فهناك أمم ناظرينا ما يكفي من المحافل الأخرى، في نطاق الأمم المتحدة، حيث تجرى المداولة عن مشاكل نظرية بدرجة أكبر، ترتبط بنزع السلاح.

لقد كانت لبلادي الفرصة لأن تدعو مرارا إلى أن طريقة الأفرقة العاملة هذه برهنت على أنها كانت متنسقة تماما مع الجهود المبذولة ضمن مفاوضات منفصلة. وإن الاهتمام في رؤية هذه المفاوضات تبلغ غايتها - سواء في حقل الأسلحة الكيميائية أو في ذلك الحقل الهام للحظر الشامل للتجارب النووية - يجب أن يكون قابلا للتوفيق مع قلق لجنة نزع السلاح المشروع واهتمامها بأن تعالج بطريقة جوهرية المسائل التي تم تعريفها بشكل مناسب والموجودة على جدول أعمالها.

وسوف أتكلم هنا عن تلك التي تبدو كما لو أنها الرئيسية من بين هذه المسائل، مع مراعاة المدة المحددة الممنوحة لأعمالنا.

إن مسألة حظر التجارب النووية ستكون دون شك موضع اهتمام متزايد خلال هذه الدورة للجنة.

من جهة، لأن الدول الثلاث المتفاوضة حول هذه المسألة قدمت بنهاية دورة ١٩٨٠ إلى اللجنة تقريرا حافلا على نحو أكبر من تقديرها لعام ١٩٧٩، وهو تقرير من شأنه زيادة الاستمرار في تغذية مداولاتنا. ومن جهة أخرى، إن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية برهن على أن هذه الأداة الرئيسية للسيطرة على الأسلحة لم يمكن اعتبارها إلا نقطة انطلاق لسياسة ما، وأنها يجب أن تستكمل بقرارات أكثر طموحا، ودقة، وواقعية حول موضوع الأمن ونزع السلاح. وأن استخلاص معاهدة لحظر التجارب النووية كان يجب أن يكون واحدا من هذه القرارات.

وضمن هذا السياق، ودون المساس بالطريقة التي سوف نقرر بها التصدي لهذه المسألة بكاملها، تتمنى بلجيكا، بما يخصها، متابعة مشكلة كشف حوادث الهزات الأرضية والتحقق منها وهي المشكلة التي يعلق عليها التقرير الثلاثي نفسه أهمية كبيرة.

وهناك فكرتان محوريتان يمكن أن توضحا موضع الاهتمام:

من جهة، وسيلة تحقيق توزيع جغرافي محكم للمحطات المشتركة في شبكة كشف حوادث الهزات الأرضية والتحقق منها، خاصة على ضوء الاعتبارات المعروضة أثناء الجلسة غير الرسمية للجنة نزع السلاح، في ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٠ بحضور خبراء المجموعة المكلفة بكشف الهزات الأرضية والتحقق منها.



ومن جهة أخرى ، دراسة التفويض الجديد الذي يمكن أن يعطي بعد عام ١٩٨١ لفريق الخبراء • وهذا التفويض يمكن أن يرتبط بشكل أكثر مباشرة بمختلف مشاكل تبادل بيانات الهزات الأرضية التي سوف تناقشها لجننتنا ، خاصة تبعا لاعتبارات موجودة في التقرير الثلاثي ، وعلى وجه أخص ، حول انشاء فريق للخبراء مكلفة بفحص المسائل المتعلقة بالتبادل الدولي للبيانات عن الهزات الأرضية •

ان بلجيكا لم تنقطع عن اظهار اهتمامها بالمفاوضات الرامية الى حظر الاسلحة الكيماوية • وعندما استمعت اللجنة ، خلال أعمالها سنة ١٩٨٠ ، الى ما ذكر طويلًا عن المشاكل المتعلقة بوضع اتفاقية منع استحداث ، وانتاج ، وتخزين أسلحة نووية ولتند ميرها ، فقد بيدو منطقيا ومحتملا أنها تبذل جهودها الآن لاستكمال بل وتقريب مختلف وجهات النظر التي جرى التعبير عنها •

وفي حقل الاسلحة الاشعاعية ، فان الطريق الذي اختط لنا بالأعمال التي قادتها اللجنة عام ١٩٨٠ — بيدو واشد وضوحا • ان اتفاقا سريعا يجب أن يصبح ممكنا بقصد التوصل الى اتفاقية للحظر ومن أجل التفاهم على تعريف واقعي للسلاح الذي نريد حظره ، آخذين في الاعتبار القيود الأمنية التي تفرض نفسها على دولنا • ان تعريفا مثل هذا ، مهما كان محدودا في آثاره على التقارير الاستراتيجية الراهنة فانه لا يجب أن يستبق الحكم دون سبب على جهود ما زالت في طريقها الى الانجاز • كما أنه سوف يشكل مهما كان الأمر الحظر الأول في مجال يمكن فيه للدول أن تجتمع وتستأنف المفاوضات بخرش التوصل الى نتائج أخرى هامة •

ان وضع برنامج شامل لنزع السلاح أمر تجب متابعتها دون تأخير وبصورة يمكن معها أن يقدم الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة • ولن تكون القيود سواء أكانت زمنية أو قانونية هي التي سوف تعطي قيمة لهذا البرنامج • اننا لم نفكر مطلقا أن بوسع أحد أن يفرض من الخارج على مفاوضين عناصر ذات صبغة قسرية أو مددا محددة للمفاوضات • ان البرنامج سوف يستمد أهميته من الاجماع الذي سوف تكون له الكلمة عند وضع مجموعة متتالية من التدابير موضع العمل بحيث يعتمد تحقيقها على اثارها في الدورة الخاصة الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح •

وأخيرا ، فان مسألة ضمانات الأمن التي تعطيها الدول النووية الى الدول غير النووية يجب أن تحظى بمساهمة من تصوراتنا بمقدار ما حظي به الموضوع من مداولة • ولقد حددت بلجيكا امكانياتين للتقدم في هذا الطريق ، آخذة بعين الاعتبار التعقيد الموجود في تحديد قاسم مشترك شامل بين التصريحات المنفردة المصاغة في هذه المرحلة من قبل القوى النووية •

الامكانية الاولى ، تمس الشكل ، وتهدف الى تقييم هذه الضمانات بواسطة مجلس الأمن ، وهي فكرة اتخذت مؤخرا أيضا ، مع أوصاف مختلفة ، من قبل بعض وفود اللجنة •

والامكانية الثانية ، تهدف الى الجوهر ، وتتألف من البحث عن صيغة للضمان تؤمن بأفضل شكل ممكن الضمانات المتعلقة بالدول التي اختارت طريق عدم الانحياز •

وان لجنة نزع السلاح يمكنها أن تقوم بمهمتها على أفضل وجه عن طريق معالجة مقترحات معقولة ومحددة جيدا بطبيعتها • وان بلجيكا ، تقترح أن يكون العمل في اللجنة في ١٩٨١ بهذه الروح الواثمة أساسا والتي نأمل أن تكون بناءة •

الرئيس : اشكر السفير أونكيلينكس على البيان الذي ألقاه وأعجز له عن امتثاني العميق للكلمات الودية الموجهة الي والتي تشغل بتوجيهها الى بلادى والتي تأثرت بها جدا •

السيد سولا فيلا (كوبا): اسمحو لي أولاً أن أكرر باسم وفدي تقديم تهانينا لكم على تولكم رئاسة لجنة نزع السلاح في بداية عملنا هذا العام • واننا لمقتنعون أن هذه الهيئة ستبدأ، بارشادكم القدير، في تركيز انتباهها على مهمتها الرئيسية، وهي مهمة اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح •

وأود أن أؤكد لكم انه يمكنكم، في سبيل تحقيق هذا الهدف، الاعتماد على كامل تعاون وفدي •

ونود أيضاً تقديم تهانينا للرئيس الخارج، ممثل شقيقتنا دولة اثيوبيا • وفي الوقت نفسه، نود الترحيب بالممثلين الجدد لباكستان، ورومانيا، وزائير ومصر لدخولهم اللجنة ونتطلع الى التعاون معهم في انجاز المهام الملقاة على عاتق لجننتنا •

لقد اتم العام الذي انتهى لتوه بغزوة واضحة الى زيادة التوترات الدولية وتفاقم سباق التسلح ويوجد دليل على ذلك في القرار الذي اتخذته بعض البلدان بالقيام على الدوام بزيادة ميزانيتها العسكرية حتى نهاية القرن الحالي والشروع في صنع اسلحة متطورة للابادة الشاملة •

ان هذه الخطوات تزيد أيضاً من خطورة الجو والدولي الحالي الذي جعل مزعزعا فعلا بفعل ما اتخذ من قرار باقامة ٥٧٢ قذيفة نووية متوسطة المدى في أوروبا • ويتصعيد التسلح في المحيط الهندي، والبحر الكاريبي، والخليج العربي والشرق الاوسط •

وبالاضافة الى هذه الوقائع، هناك أيضاً الافكار الجديدة التي توجد حالياً بشأن خوض حرب نووية محدودة، مع زيادة خطر حدوث كارثة نووية، وتأجيل التصديق على اتفاق الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية الى أجل غير مسمى، مع قصد واضح بجعل هذه المعاهدة الهامة حبرا على ورق •

ان ذلك يبين مدى أهمية عمل لجنة نزع السلاح في ١٩٨١ • وكما تعرفون، من المفروض أن تعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح في العام القادم، ونعتبر أنه من واجب لجننتنا، بناءً على ذلك، ان تحقق نتائج ملموسة لكي تبرر عملها، وفقاً للولاية التي خولتها اياها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الاولى لنزع السلاح •

ويبين استعراض عملنا ان انشاء الفرقة العاملة لانجاز المهام المخصصة للجنة هو الطريقة المناسبة للتفاوض داخل هذه الهيئة، في جو من التفاهم يمكن أن يسهم في تحقيق أهدافنا، ولذلك دعوني أعرب عن تهاني وعن سعادتني لرؤساء الأفرقة الأربعة الذين عقدوا اجتماعات حتى الآن، على أمل انه سيعاد انشاء الأفرقة دون ابطاء وانها ستبدأ عملها الاساسي على الفور •

ان وفدي عقد النية على توجيه جهوده نحو ضمان عدم اعاققة لجنة نزع السلاح هذا العام بفعل المناقشات الحكيمة بشأن المسائل الاجرائية والمسائل التي لا شأن لها بعملنا، والتي أنفقتنا عليها في الماضي وقتنا أكثر مما ينبغي • ولا بد لنا أن ننشئ ممارسة البدء بسرعة في عمل محدد ومفاوضات مثمرة تؤتي ثمارا ملموسة •

والوفد الكوبي يشعر بأنه ملزم بمحاولة اقناع لجنة نزع السلاح بتركيز عملها على الأولويات التي حددتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح، وهي نفس الأولويات التي حددتها هيئة التفاوض هذه ذاتها •

ولأسف ، لم يتسن بعد انشاء أفرقة عاملة تعنى بموضوعات هامة مثل فرض حظر شامل للتجارب النووية ، ونزع السلاح النووي ، والأنواع والمنظومات الجديدة من أسلحة التدمير الشامل • ويراودنا الأمل في ان تقرر اللجنة بسرعة ، بالنسبة لهذه البنود أيضا ، التي هي حيوية الى حد كبير لقضية نزع السلاح ، انشاء الأفرقة العاملة المناسبة •

وكلما زادت شدة سباق التسلح ، وكلما ازداد التهديد الموجه لبقاء البشر ، زادت مطالبة الشعوب بالسلم كما زادت معها ، بالنسبة للجنة نزع السلاح ، ضرورة تحقيق نتائج ملموسة فيما تجريه من مفاوضات • ان بلدى يلاحظ بقلق زيادة النفقات العسكرية في جميع انحاء العالم مما يجعل من الأ صعب على الدوام على البلدان المتخلفة الافلات من حالة الفقر والمحنة التي كانت نصيبها على مر القرون •

وفي هذا الصدد قال مؤخرا فيدل كاسترو ، رئيس كوبا ما يلي :

" ان العالم المتخلف سيستمر كما كان من قبل ، الا انه سيزداد تخلفا ، وستستمر الإمبريالية كما كانت من قبل ، الا انها ستزداد ثراء ، وسيستمر الجنس البشري كما كان من قبل ، الا انه سيزيد عدده بمائة مليون نسمة على ما هو عليه الآن وهو يحيا في أقصى درجة من الفقر المطلق " •

ويضاف الى الوضع العالمي الراهن الذى هو مزعزع في حد ذاته بجميع ما به من مراكز للازمات والتوتر ، وزيادة الاسلحة في أكثر المناطق تنوعا ، ظهور الحكومات التي تعلق برامج رجعية الى أقصى حد والتي هي بعيدة كل البعد عن ايجاد طرق لضمان تخفيف حدة التوتر أو البحث عن حلول مقبولة ، بل على العكس تشجع السياسات الحربية ، والتدخلية والتمصلبة •

ان بلدى يشكل جزءا لا يتجزأ من مجموعة البلدان التي يهددها العدوان والظلم ، وبناء على ذلك ، بينما نحن عاقدون العزم على القيام بدورنا في الدفاع عن السلم والانفراج الدولى ، نقوم في الوقت نفسه بتعزيز دفاعاتنا بهدف حماية استقلالنا وسيادتنا والمصالح المشروعة لشعبنا •

ان سياسة كوبا الخارجية التي تم التصديق عليها منذ وقت قليل تقوم على اساس مبادئ صون السلم والأمن الدولى والجهاد في سبيل نزع السلاح ووقف سباق التسلح •

وستواصل كوبا انتهاج هذه السياسة في جميع المحافل الدولية ولا سيما داخل هذه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف • ان لجنة نزع السلاح تتيح الفرصة لاظهار النوايا الحقيقية لكل بلد اظهرها تماما فيما يتعلق بالنضال من أجل نزع السلاح والسلم •

وخلال السنة الاولى من عمل هذه الهيئة ، بصورتها المعاد تشكيلها ، قدمت مجموعة الـ ٢١ دليلا وافيا على استعدادها للتعاون بنشاط في تحقيق نتائج ملموسة • وبالمثل ، قدمت البلدان الاشتراكية ورقات عمل مختلفة تعكس رغبتها في اتخاذ تدابير لنزع السلاح دون ابطاء •

وهذه المجموعات من الدول على وجه التحديد هي التي طلبت بأقصى درجة من الاستعجال انشاء أفرقة عاملة مختلفة من أجل الدخول بالكامل في مفاوضات وفقا لرغبة البلدان المحبة للسلم التي تناضل باصرار من أجل وقف سباق التسلح ، وابعاد تهديد الحرب ، وتعزيز الانفراج الدولى ، ومن أجل رفاه الشعوب الاقتصادى والاجتماعى •

هذه هي التعليقات العامة التي يود بلدي الادلاء بها ، مع احتفاظه بحقه في الاعراب عن وجهات نظره وآرائه بشأن بنود معينة بمزيد من التفصيل داخل الأفرقة العاملة وفي الجلسات المقبلة .

الرئيس : أشكر سفير كوبا الموقر على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي تفضل بتوجيهها الى الرئاسة .

السيد بروكوفيف ( اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ) : سيدي الرئيس ، لقد جاء الوفد الروسي الى هذه الدورة ولديه نية راسخة لتقديم اسهام بناء في عملها وفي المساعدة على تهيئة جو عملي فيها . ومع ذلك ، ان بدء لجنة نزع السلاح عملها ، هذا العام ، بطريقة بناءة وبعلامة عملية ، أمر لم يرض ، فيما يبدو ، جميع الأذواق . ويلاحظ الوفد السوفياتي مع الأسف أنه حدثت في اجتماع اليوم محاولة من جانب الوفد الصيني مرة أخرى لتحويل انتباه اللجنة عن المهام الهامة المعروضة عليها وافساد الجو داخل لجنة نزع السلاح . وقد تكررت تأكيدات مبتذلة ، ومنطوية على افتراءات عديمة الاساس لا علاقة لها على الاطلاق بعمل اللجنة . ويحتفظ الوفد السوفياتي بحقه في العودة الى هذه المسألة عندما يرى ذلك ضروريا .

السيد دابيري ( ايران ) : سيدي الرئيس ، في البيان الذي ألقاه لتوه سفير كوبا الموقر ، استعمل مصطلحات خاطئة عندما أشار الى المجرى المائي الذي يفصل بين الهضبة الإيرانية وشبه الجزيرة العربية . وكما تعلمون جميعا ، فان هذا المجرى المائي معروف منذ قديم الأزل ، باسم الخليج الفارسي . وهو مصطلح استخدم دائما في جميع الموسوعات وفي كل الأطللس فضلا عن كافة المجتمعات وجل المثقفين . كما استخدمته أيضا أجهزة الأمم المتحدة وكل الهيئات التابعة لمنظمة الامم المتحدة . وأظن ان سفير كوبا الموقر ، في حديثه عن الخليج الفارسي ، قد استعمل مصطلحا مثيرا نتيجة لهفوة ولا شك ، ومع ذلك ، فضل وفدي الاعراب عن هذا التصويب بخيبة حفته في محضر الجلسة .

السيد سولا فيلا ( كوبا ) : سيدي الرئيس ، اذا كنت قد اخطأت في بياني خطأ يتعلق بمصطلحات جغرافية ، فاني أرغب في الاعتذار لممثل ايران . وليس لدينا نية الدخول في أي موضوع جدلي هذا العام في لجنة نزع السلاح ولكن نية العمل أساسا من أجل انجاز المهمة التي أوكلتها اليها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح . فان كنت قد اخطأت أطلب اذا الى ممثل ايران قبول اعتذاري الرسمي .

الرئيس : انني أشكر ممثل كوبا على بيانه . وان لم يكن ثمة طلب آخر لأخذ الكلمة فأود أن أعود الى الاقتراح القاضي بالنظر في وثيقة العمل رقم ٢٨ التي ناقشناها البارحة في جلسة غير رسمية ، وأود أن أعرف ما اذا كان بمقدوري أن أسجل اتفاق اللجنة في الرأي على مصطلحات هذه الوثيقة الخاصة بمسألة أفرقة العمل الخاصة للجنة لعام ١٩٨١ .

السيد غارثيا روبليس ( المكسيك ) : أود ، فيما يتعلق بالفقرة الثالثة أن أسأل سؤالا عن نقطة في اللغة الانكليزية . ووفقا لما قلتموه لي بالأمس ، سيكون على السفير سامرهيس ، ممثل المملكة المتحدة الموقر ، الاجابة عليه . وأوضح مقدا أن وفدي سيقبل الجواب ، مهما كان هذا الجواب . والسؤال هو كما يلي : ان نحر الاسطر الثلاثة الأولى من هذه الفقرة الثالثة هو ما يلي : " على انه من المفهوم ان اللجنة ستتولى ، في أقرب وقت ممكن ، استعراض ولايات الأفرقة العاملة

المخصصة الثلاثة ، بهدف تكييف ولاياتها ، حسب الاقتضاء ، لدفع عجلة ..... " وهلم جرا .  
وسؤالي هو ما اذا كان لا يمكننا حذف كلمة " ولايات " الثانية والاستعاضة عنها بالضمير " ها " الذي  
سوف يتبع " تكييف " . فيصبح النص عددئذ كما يلي : " على انه من المفهوم ان اللجنة ستتولى ، في  
أقرب وقت ممكن ، استعراض ولايات الإفرقة العاملة المخصصة الثلاثة ، بهدف تكييفها ، حسب الاقتضاء ،  
لدفع عجلة ..... " الخ . الخ .

وأكرانه مهما كان الجواب فاني أقبله باعتباره صحيحا وبالطبع انني أسأل مجرد سؤال .  
وفيما يتعلق بالنص الاسباني ، فان لدى عدد قليل من المقترحات المتواضعة جدا بالنسبة  
للفقرة الرابعة لا يقصد بها الا التوفيق تماما بين هذا النص والنص الانكليزي الذي يشكل الأصل .  
وهكذا ينبغي ، في رأينا ان يكون النص الاسباني كما يلي : " على ان يكون من المفهوم أيضا ان القرار  
الذي اتخذته اللجنة لا يحول بأى حال من الاحوال دون امكانية القيام بالنظر على وجه  
الاستعجال ..... " الخ . الخ . وينبغي حذف عبارة " امكانية القيام بـ " لأنها لا تظهر في النص  
الانكليزي .

ثم يرد في السطر الرابع ، النص الاسباني كما يلي " ..... من جدول أعمال اللجنة ، وكذلك  
بالنظر ..... " الخ . الخ . ونظرا للتغيير الذي يلزم اجراؤه في السطر الثاني ، اقترح ان يعدل  
ذلك ليكون نصه كما يلي : " ..... جدول أعمال اللجنة ، وكذلك النظر ..... " ، الخ .

السيد سامر هيس (المملكة المتحدة) : سوف ابذل قصارى جهدي للإجابة عن هذا  
السؤال رغم انني لا أشعر انني الوحيد الذي يجيد اللغة الانكليزية اجادة تامة في هذا الجمع .  
ان تعليقي هو أنه بالرغم من انه يمكن أن تكون التعديلات المقترحة من السفير غارثيا  
روبليس أكثر اناقة من ناحية القواعد النحوية ، فان الصياغة الحالية هي على الأرجح أكثر وضوحا وتعبر  
عن المقصود بوضوح تام .

وبناء عليه ، اعتقد ان ما سنكسبه يتمثل فقط في ادخال تحسين طفيف على اناقة الجملة ،  
وان الجملة ، كما أراها أنا ، واضحة جدا في معناها .

الرئيس : انني أرى انه يمكننا ترك النص على حاله ، لأن الواقع ان ذلك لا يؤثر  
على الجوهر في شيء . وانني ألاحظ ان كلمة ولاية لم تكرر في النص الفرنسي والمقصود هو التوفيق  
بين النصين حسب الضرورة . ويوصي المعنى بأنها الولايات وليست الأفرقة العاملة ، وانني اسلم فعلا  
بأن النص الانكليزي — كما قال السفير سامر هيس — أكثر وضوحا . وانني اتساءل عما اذا كان من الضروري  
حقا تعديل هذا النص ، ما دام معناه واضحا تماما ، مع التسليم بأن اهتمام السفير غارثيا بالاناقة  
مبرر تماما .

فهل يمكننا قبول النص كما هو مقدم لنا مع ما ينطوي عليه من فروق صغيرة في مختلف اللغات  
والتي ، في اعتقادي ، لا تؤثر على تماثل المعنى ؟

وقد تقرر ذلك

السيد فلاوري (الولايات المتحدة الأمريكية) : سيدى الرئيس ، انني اعتذر لانني  
أتكلم في هذه الساعة المتأخرة . ولو كان لدينا المزيد من الوقت لضممت صوتي الى الذين قدموا لكم  
التهانى على الطريقة التي ادرتم بها هذه الدورة ولكي أرحب بأعضائنا الجدد بمزيد من الأناقة

البلاغية • ان هدفي من التكلم في هذه اللحظة هو مجرد تسجيل تصريح ادليتبه في اجتماع غير رسمي في بداية هذا الاسبوع •

وكما هو من المعروف جيدا ، فان الحكومة الجديدة التي تكونت في واشنطن منذ ثلاثة اسابيع فقط منهمة في استعراض مفصل لمسائل هامة تتعلق بالسياسة ، بما في ذلك المسائل المتعلقة بعمل هذه اللجنة •

ومع ذلك فان حكومتي تدرك رغبة اللجنة في بدء عملها الاساسي في اقرب وقت ممكن ، ولذلك فقد اذن لوفدي بالانضمام الى توافق للآراء بشأن اعادة انشاء الفرقة العاملة التي كان يوجد اتفاق بشأنها في العام الماضي ، بما كان لهذه الفرقة من ولايات سابقة •

واود ان الاحظ ، في هذا الصدد ، أنه نظرا لأن المواضيع التي ستعالجها هذه الأفرقة العاملة يجرى استعراضها من جانب الادارة الجديدة للولايات المتحدة ، ستوجه سرعة تقدم هذا الاستعراض ونتائجه طبيعة اشتراك وفد الولايات المتحدة •

الرئيس : أشكر السفير فالورى على بيانه • وقبل ان أرفع هذه الجلسة ، أود أن أقترح على اللجنة ان نجتمع في جلسة عامة صباح غد في الساعة ١٠/٣٠ لكي نمكن رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية من تقديم تقرير فريقه الى اللجنة • وسوف يمكننا ، اذا لزم الأمر ، تناول موضوعات أخرى • وانني أفكر خاصة في الاتفاق الذي قد يمكننا اثباته بشأن تعيين رؤساء الأفرقة العاملة التي انشأنا منذ قليل ، ومن المسلم به انه اذا تمكنا من اثبات هذا الاتفاق ، ربما يلزم ايقاف الجلسة العامة لوضع دقائق للتأكد ، فيما بيننا ، من اننا متفقون فعلا على التعيينات التي ستتم ثم نستأنف جلستنا العامة لكي نثبت رسميا الاتفاق الذي نكون قد توصلنا اليه • واذا لم توجد تعليقات أخرى ، فانني أرفع هذه الجلسة •

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/١٥

المحضر النهائي للاجتماع السادس بعد المائة

المعقود بقصر الأمم، بجنيف، يوم الجمعة  
١٣ شباط / فبراير ١٩٨١، في الساعة ١٠/٣٠ صباحاً

الرئيس : السيد ف. دي لاغورين (فرنسا)

الحاضرون في الجلسة

السيد ب.ب. بروكوفيف	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
السيد ف.أ. بيرفيليف	
السيد ل.س. موشكوف	
السيد ف.أ. سيميونوف	
السيد ل.أ. نعوموف	
السيد س.ن. ريوخين	
السيد ي.ف. كوستينكو	
السيد ف. يوهانس	اثيوبيا
الآنسة ن. فريري، بيناباد	الارجنتين
السيد ف. جيمينز دافيلا	
السيد ر.أ. ووكر	استراليا
السيد ر. ستيل	
السيد ت. فندليه	
السيد غ. بفايفر	المانيا ( جمهورية - الاتحادية )
السيد ن. كلينغلر	
السيد ه. مولر	
السيد و. روهر	
السيد س. داروسمان	اندونيسيا
السيد كاريونو	
السيد ف. قاسم	
السيد هاريومتارام	
السيد م. دابيري	ايران
السيد د. أميري	
السيد ف. كارديرو دي مونتييزيمولو	ايطاليا
السيد أ. شيارابيكو	
السيد ب. كابران	
السيد أ. دي جيوفاني	
السيد م. أحمد	باكستان
السيد م. أكرم	
السيد ت. ألطف	
السيد س.أ. دي سوزا أي سيلفا	البرازيل
السيد س. دي كيروز دوارته	



الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد أ. أونكلينكس	بلجيكا
السيد ج. م. نوارفليس	
الآنسة غ. فان دن بيرغ	
السيد ب. فوتوف	بلغاريا
السيد أي. سوتيروف	
السيد ر. ديانوف	
السيد ك. براموف	
السيد ساو هلانغ	بورما
السيد ثان هتون	
السيد ب. سويكا	بولندا
السيد ي. سيالوفيتشر	
السيد س. كونيك	
السيد ت. ستروبيواس	
السيد ف. فالديفيزو	بيرو
السيد أ. دي سوتو	
الدكتور م. روجيك	تشيكوسلوفاكيا
السيد ب. لوكيس	
السيد أ. سيما	
السيد ل. ستافينوفا	
السيد أ. صلاح - باي	الجزائر
السيد م. معاطي	
السيد ج. هيردر	الجمهورية الديمقراطية الألمانية
السيد ه. ثيبليك	
السيد م. كولفوس	
السيد ب. بونتيج	
السيد م. ماليتا	رومانيا
السيد ت. ميليسكانو	
السيد أ. غنوك	زائير
السيد ه. م. غ. س. باليهاتازا	سرى لانكا

الحاضرون فى الجلسة (تابع)

السيد س • سترومبيك	السويد
السيد س • ليد غارد	
السيد ل • نوربيرغ	
السيد ي • لوندلين	
السيد ي • برافيتس	
السيد يوبى وان	الصين
السيد ليانغ يوفان	
السيدة وانغ زهيون	
السيد يانغ مينغ ليانغ	
السيد ف • دى لاغورس	فرنسا
السيد ج • دى بوس	
السيد م • كوتور	
السيد أ • ر • تايلاردات	فنزويلا
السيد أ • أ • أغويلار	
السيد ب • تاكر	كندا
السيد ج • سكينر	
السيد ك • كاسيا	
السيد ل • سولا فيلا	كوبا
السيدة ف • بوروفد وسكي جا كيفيتشر	
السيد س • شيتيمي	كينيا
السيد غ • ن • مونيو	
السيد أ • أ • حسن	مصر
السيد م • ن • فهمي	
السيد م • شرايبي	المغرب
السيد أ • غارسيا روبلس	المكسيك
السيد أ • كاسيرس	
السيد د • م • سامرهيس	المملكة المتحدة
السيد ن • ه • مارشال	
السيدة ج • ي • لينك	
السيد د • أرد مبيلى	منغوليا
السيد س • و • بولد	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد و. أدينيغي	نيجيريا
السيد و. و. أكينسانيا	
السيد ت. أغويي - ايرونزي	
السيد أ. ب. فينكاتسواران	الهند
السيد س. ساران	
السيد أي. كوميفيز	هنغاريا
السيد س. جيورفي	
السيد ر. ه. فاين	هولندا
السيد ه. واغنيكيز	
السيد س. س. فلاوري	الولايات المتحدة الأمريكية
السيدة ك. كريتبرغر	
السيد ج. أ. ميسكل	
السيد ه. ويلسون	
السيد ي. اوكاوا	اليابان
السيد ر. لميشي	
السيد م. فرهونتشر	يوغوسلافيا
السيد برانكوفيتشر	
السيد ر. جايبال	
السيد ف. بيرازاتيغوي	أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام نائب أمين لجنة نزع السلاح

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة الـ ١٠٦ للجنة نزع السلاح • لقد قررنا  
أما أن نعقد اليوم جلسة عامة لتمكين رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير  
التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، من أن يقدم الى اللجنة تقرير فريقه الوارد  
في الوثيقة CD/150 •

السيد أريكسون (رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص المعني بالظواهر  
الاهتزازية): يقدم لكم فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف  
وتعيين الظواهر الاهتزازية مرة أخرى ، مثلما فعل مرات عديدة في السابق ، تقريراً مرحلياً عن أعماله •  
وفي شهر تموز / يوليه من العام الماضي ، أتاحت لي فرصة اعطاء وصف مفصل الى حد ما لما كان فريق  
الخبراء هذا على وشك أن يفعله • وقد وصف الفريق كيف يمكن تصميم التبادل الدولي للبيانات  
الاهتزازية بغية رصد خريطة كاملة للتجارب •

وقد شرع الفريق ، بموجب ولايته الأقرب عهداً ، في دراسة واستعراض وتقييم عدد من  
الاستقصاءات الوطنية الخاصة بارسال الاشارات الاهتزازية حول الكرة الأرضية ، والتي تنطوي بصفة  
خاصة على استخدام شبكة اتصالات المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وعدد من الأساليب الأخرى  
التقنية بعض الشيء التي يلزم تجريبيها • وكان قد شرع في مثل هذه التجارب المحدودة المختلف  
اجزاء النظام في شهر تموز / يوليه من العام الماضي ، وهي مستمرة بفضل التعاون الفعال لعدد من  
الدول من خلال معاهدتها المختصة • ولا يزال ارسال الاشارات الفعلي حول الكرة الأرضية والذي  
يشمل المعاهد والدول ، من هنا في أوروبا الى الجزء الآخر من الكرة الأرضية ، مثلاً ، الى استراليا  
أو نيوزيلندا وعدد من الدول الواقعة بينهما جارياً حتى الآن • غير أن النتائج لا تتسم ، على جلال  
قيمتها ، الا بطابع تمهيدى • ولذا فان الفريق يعترم المضي في اتباع هذا الأسلوب • وقد حظينا  
بتعاون المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبلغنا بشكل غير رسمي ان هناك امكانية لاجراء تجربة مماثلة  
عند نهاية هذا العام •

وليس هذا هو النشاط الوحيد الذي يمارسه الفريق ، اذ يجري أيضاً بذل جهود ضخمة  
جدا لتصميم مراكز للبيانات تهتم بجمع البيانات وتقديمها للدول المشتركة • كما أن هناك جهوداً تهذب  
لتحسين فهمنا لكيفية وجوب تصميم تفاصيل البيانات وفرع البيانات التي ينبغي الحصول عليها ونقلها  
ولكيفية وجوب استخلاص البيانات من الأرض •

والكثير من هذه الاستقصاءات غير مكتملة بحيث لن ترفع التقارير عنها الى اللجنة الا في  
أوائل العام المقبل • ذلك أن تجارب الاتصالات الجارية حول الكرة الأرضية مقيدة بالأوقات التي  
تكون فيها الشبكة متاحة للتجريب • ولذلك ، فلن يقدم تقرير لهذه اللجنة حتى وقت معين في النصف  
الأول من العام المقبل كما ينصر على ذلك التقرير المعروض عليكم •

وكان من رأى الفريق المخصص ان اعداد تقرير يشمل جميع الأنشطة الحالية في الميدان  
سيطلب دورتين أو ثلاث دورات أخرى • ولهذا فقد اقترح أن يتم عقد الدورة القادمة ، رهنها  
بموافقة هذه اللجنة ، هنا في الفترة من ٣ الى ١٤ آب / أغسطس ١٩٨١ •

السيد ليدغارد (السويد): السيد الرئيس ، لقد تسلم وفد بلادى بارتياج بالسبح  
التقرير المرحلي الحادى عشر من فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية  
لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية •

وقد شرع الفريق المخصص ، وفقا لولايته الجديدة ، في اجراء عدد من الاستقصاءات الوطنية حول ما يتوقع من تبادل للبيانات ، والتي ينطوى بعضها على تجارب عملية ، وان تكن محدودة النطاق شملت تعاونا دوليا لا فيما بين عدد من الدول فحسب ، وانما أيضا مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية التي ندين لها بجزيل الشكر .

وفي رأيي ، ان هذا التعاون وهذه الاستقصاءات الوطنية التي تمكنت بلادي من الاسهام فيها اسهاما متواصلا ، آمل أن يكون مثمرا ، ستستمر وستقربنا أكثر من اليوم الذي سيساعد في التبادل الدولي للبيانات الاهتزازية . على تعاون عالمي النطاق حقا في مجال الرصد ، مؤكدا بالتالي على المستوى السياسي ، دعم اتفاقية عالمية بشأن حظر التجارب النووية .

وأنا أقترح رسميا ، واضعا هذا نصب عيني ، ان تحيط اللجنة علما بالتقرير المرحلي بالشكل المعروف علينا في الوثيقة CD/150 ، وان نقوم في جلستنا العامة المقبلة ، ان أمكن ، باتخاذ ما يلزم من مقررات بشأنه .

السيد ووكر (استراليا) : السيد الرئيس ، لقد طلبت الكلمة لأشكر الدكتور أريكسون على التقرير الذي عرضه على اللجنة . ويود وفد بلادي أن يهنئه هو وأعضاء فريقه على الطريقة الجديدة التي تصدوا بها لمهمتهم المتمثلة في النخر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الخواهر الاهتزازية . وأود بصفة خاصة أن أهنئ الفريق على ما بذله من جهود كما هي مبينة في التقرير وعلى ما أحرزه من نتائج . ويتطلع بلدي الى قيام الفريق بمواصلة أعماله .

ويشعر وفدي بارتياح خاص لمختلف التجارب الوطنية والمتعددة الأطراف وتبادل نتائج الاختبارات التي باتت تشكل سمة من سمات نشاط الفريق . وفي العام الماضي اشتركت استراليا في اختبارين تجريبيين يستهدف أولهما بحث امكانية استخدام النظام العالمي للمواصلات السلوكية واللاسلكية ، والذي تقوم المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بتشغيله ، وذلك من أجل ارسال الاشارات الاهتزازية . ويستهدف ثانيهما ، وهو الذي تجر به السويد ، انشاء قاعدة مشتركة للبيانات . وفي اعتقادنا ان مثل هذه الاختبارات تقدم معلومات قيمة عما يقترح من تبادل دولي للبيانات الاهتزازية . بيد أننا نحث على توسيع الاشتراك في هذا النشاط ، من جانب البلدان الواقعة في النصف الجنوبي للكرة الأرضية على سبيل المثال .

ولما كان السيد ماكريخور ، العضو الاسترالي في فريق الخبراء ، هو الذي دعا الى انعقاد فريق الدراسة المعني ، فان وفد بلادي يرغب على وجه الخصوص في لفت الانتباه الى الاختبارات الأخرى المقترحة اجراؤها في وقت لاحق من هذا العام والخاصة بتبادل البيانات الاهتزازية بواسطة النظام العالمي للمواصلات السلوكية واللاسلكية التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية . وانتهز هذه الفرصة لأعرب عن اعتقادي بأن هذه اللجنة مدينة بتقدير خاص لتلك المنظمة على ما قامت به من تعاون .

ومما لا شك فيه أن تبادل نتائج الاختبارات وما شابه ذلك من تجارب باشتراك أكبر عدد ممكن من الأطراف يلعب ، كما شددت على ذلك ، دورا هاما في وضع أساس لنظام للتحقق من احترام اتفاق مستقبلي بشأن حظر التجارب النووية حضرا شاملا .

السيد أوكلوا (اليابان): السيد الرئيس، أود أن أشكر باسم الوفد الياباني

الدكتور اريكسون على التقرير المرحلي الذي قدمه لنا قبل لحظات • كما أود ، بالطبع ، أن أهنئ الدكتور اريكسون وفريق الخبراء العلميين الذي يرأسه على ما يقومون به منذ أعوام من أعمال بالغة الأهمية •

ولسوء الحظ ، أراني مضطرا مرة أخرى لأن أعرب عن أسف وفد بلادى لعدم القيام الى الآن باجراء التمرين التجريبي العالمي النطاق الذي لا تزال حكومة بلادى تطلب به • غير أن وفد بلادى يدرك أنه تم في شهرى تشرين الأول / أكتوبر وتشرين الثاني / نوفمبر من العام الماضي اجراء تبادل اختبارات لما يعرف بالبيانات من المستوى الأول وذلك باستخدام النظام العالمي للمواصلات السلكية واللاسلكية التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وباشتراك نحو ١٤ بلدا ، وانه تم احراز بعض النتائج • ولكن يجب التنويه بأن البلدان الـ ١٤ التي اشتركت في التجارب الأخيرة تقع جغرافيا اما على الخط الرئيسي للنظام العالمي للمواصلات السلكية واللاسلكية التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية أو قريبا منه • ولذلك فمن الصعب القول بأنه كان من الممكن اجراء تقييم كامل ومرضى من وجهة نظر التبادل العالمي للبيانات • وينبغي التشديد على أن البلدان التي تشترك في مثل هذا التبادل لنتائج الاختبارات غير ملزمة بتنفيذ اجراءات معقدة ولا بقبول حمل أو عبء اضافي على أعمالها الروتينية يكون مفرطا في الثقل • والواقع ان معظم البلدان الاعضاء في فريق الخبراء العلميين المخصص والتي لم تكن قادرة على الاشتراك في الاختبار الأخير أخذت تقوم بالفعل بتبادل البيانات الاهتزازية كمسألة روتينية وعلى أساس اقليمي وذلك باستخدام النظام العالمي للمواصلات السلكية واللاسلكية التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية • ولذا ، فان المرء يعجب من سبب عدم تمكن هذه البلدان في المستقبل من الاشتراك في تبادلات ذات طابع مماثل لنتائج الاختبارات •

ولذلك فان وفد بلادى يأمل في أن تتمكن جميع البلدان العمثلة حاليا في فريق الخبراء العلميين المخصص من الاشتراك عندما يتم اجراء تبادل نتائج الاختبارات القادم في شهرى تشرين الثاني / نوفمبر وكانون الأول / ديسمبر من هذا العام • كما نود ، بالطبع ، أن نطلب من تلك البلدان التي كانت فيما سبق أعضاء في فريق الخبراء العلميين المخصص ، ولا سيما البلدان الواقعة في النصف الجنوبي للكرة الأرضية ، بل وان ندعوها الى بذل جهودها للاشتراك في تبادل لنتائج الاختبارات يجرى مستقبلا حتى يتسنى لنا اجراء تقييم للنظام العالمي للمواصلات السلكية واللاسلكية التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية من منظور أوسع وعالمي حقا •

وختاما ، يسرني أن أؤيد الاقتراح الذي قدمه قبل لحظات السفير ليدغارد ، زميلنا الموقر

من السويد ، والذي يدعو الى أن نحيط علما وبشكل رسمي بتقرير فريق الخبراء المخصص •

السفير سامرهيس (المملكة المتحدة): السيد الرئيس، أود أيضا أن أعرب ، باسم

وفد المملكة المتحدة ، عن تقديرنا للتقرير الذي قدمه الدكتور اريكسون للجنة منذ لحظات • أجل ، انني متأكد من أن وفودا كثيرة ستشترك معنا في تقديم الشكر له لا لكفاءة رئاسته التي برهن عليها منذ قليل فحسب ، وانما أيضا للعمل الذي قام به الفريق المخصص ذاته والخبراء الذين قدموا الى جنيف تحت قيادته •

ويسر وفد بلادى أن يرى من التقرير أن الفريق المخصص وأفرقة الدراسة الفرعية التابعة له ماضية في احراز التقدم • كما يسرني بصفة خاصة أن نرى أنه قد تم اجراء عدد من التجارب العملية لمعالجة البيانات وان هناك مزيدا من التجارب المقترحة • وفي اعتقادنا أن هذا النوع من الخبرة

العملية لهو ذو قيمة خاصة في تعزيز ولاية الفريق المخصص • وكانت المملكة المتحدة قد اشتركت في العام الماضي في بعض هذه الاختبارات التجريبية • ونحن نود ، مثلما يود المندوب الاسترالي الموقر ان نرى اشتراكا أوسع في التجارب الأخرى التي يمكن اجراؤها خلال هذا العام •

الرئيس: اذا لم يكن هناك أي طلب آخر من جانب اعضاء اللجنة للدلالة ببيانات فسأخلص من ذلك الى اننا نحيط علما بهذا التقرير • ولما كانت الوفود ترغب يقينا في أن تعطى مزيدا من الوقت لدراسته ، فانه بإمكاننا أن نرجى اعتماد التقرير الى أحد اجتماعاتنا المقبلة •

وأنا أقترح عليكم أن نعقد جلستنا العامة المقبلة يوم الثلاثاء ١٧ شباط / فبراير في الساعة ١٠/٣٠ صباحا • وسوف نستأنف مناقشتنا ، وأذن أنه ستتاح لنا أيضا في هذه المناسبة امكانية التوصل الى توافق في الآراء بشأن مسألة رئاسات الأفرقة العاملة والتي ربما نتمكن من النظر فيها خلال أحد اجتماعاتنا غير الرسمية القصيرة جدا التي من شأنها أن تمكننا من التوصل الى توافق في الآراء بشأن نصر الاعلان الذي سيتم الادلاء به في جلسة عامة •

رفعت الجلسة في الساعة ١١/١٥ صباحا

**DOCUMENT IDENTIQUE A L'ORIGINAL**

**DOCUMENT IDENTICAL TO THE ORIGINAL**